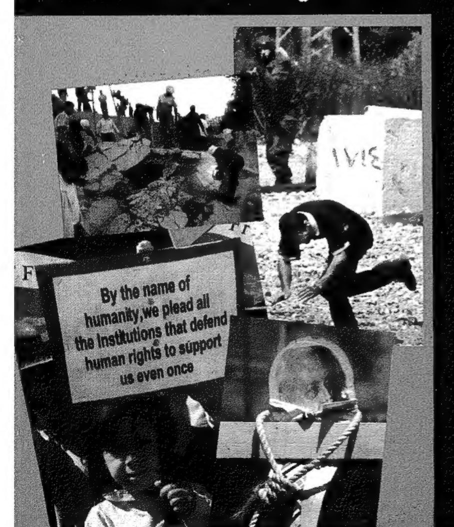


الانتخابات الاسرائيلية ٢٠٠١

مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية

تحرير : د. عماد جاد



أيمن السيد عبدالوهاب
سعيد عكاشة
باهر شوقي
أكرم ألفي

الانتخابات الاسرائيلية ٢٠٠١

مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠١



الانتخابات الاسرائيلية ٢٠٠١

مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية

تحرير : د. عماد جاد

أيمن السيد عبدالوهاب
سعيد عكاشة
باهر شوقي
أكرم ألفي

المحتويات

مقدمة

كشفت انتخابات رئاسة الوزراء في إسرائيل والتي جرت في السادس من فبراير ٢٠٠١، عن أكثر من مجرد فوز أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين بالمنصب، فقد كشفت في الوقت نفسه عن عمق المأزق الذي تعانيه إسرائيل ومن قبلها المشروع الذي أفرزها. فقد بدا واضحا من وضع هذه الانتخابات في سياق التحولات الداخلية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، والتطورات الإقليمية وأيضا الدولية عن وجود أزمة مركبة وحادة تواجه الدولة والمشروع، تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي، ويأتي السياق الدولي ليفاقم من خطورة إفرازات الدولة والمشروع على المحيط الإقليمي.

فهذه الانتخابات التي أسفرت عن فوز آرييل شارون، أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين، كانت بمثابة الانتخابات الثانية على التوالي التي تجري قبل موعدها، وهي الانتخابات الثالثة والأخيرة التي جرت وفق قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء والذي تم التراجع عنه اعتبارا من الانتخابات القادمة المقرر لها مايو ٢٠٠٣. وقد كشفت الانتخابات عن حالة التمزق التي تسود المجتمع الإسرائيلي والتي تمثل محصلة لتمزق على أسس الانقسام الأولي وأيضا الثانوي، والتي أفضت جميعها إلى بلورة ملامح العجز عن الفعل وعدم القدرة على اتخاذ قرار واضح تجاه مختلف قضايا الخلاف المطروحة من داخلية وخارجية. وتفاقمت أزمة العجز بفقدان القيادة السياسية التي تمتلك الرؤية وشجاعة الحسم ، فمن بيريز إلى شارون مرورا بنتانياهو وباراك غابت مؤهلات القيادة السياسية وغلب التخبط وعدم القدرة على الحسم، وكان اللجوء إلى القوة العسكرية في مواجهة قضايا التفاوض هو الخيار المفضل.

ويبدو واضحا أن القضية أعقد من أن تختزل فيما يبدو على السطح من جدل وصراعات، فالقضية تتعلق بأزمة حادة تمسك بتلابيب المشروع الصهيوني التي كانت

الدولة أحد إفرازاته. وفي هذا السياق يرصد الأستاذ سعيد عكاشة في الفصل الثاني من الكتاب تحت عنوان "واقع الصهيونية ومستقبلها"، التحولات التي تمر بها الحركة الصهيونية والصراعات الدائرة بين أجنحتها المختلفة، والدورات التي سيطرت عليها توجهات معينة من ثقافية وسياسية وتصحيحية ودينية. ويقدم رؤية واضحة لمآل الحركة الصهيونية في ضوء المشروعات المطروحة داخليا وإقليميا. والواقع أن قراءة هذه التحولات تفيد بوضوح أن مشروع الحركة الصهيونية وأول أهدافها التي تحققت، أي الدولة العبرية، يبدو عاجزا عن مواصلة السير في عملية التسوية السياسية لأن السلام حسب رؤية قيادة الدولة/المشروع- يمثل خطرا داهما على بقايا أهداف المشروع، بل وعلى أول أهدافه التي تحققت، أي الدولة العبرية، ومن ثم يبدو واضحا عمق وتجذر الرغبة في عدم التوصل إلى تسوية سياسية مع المحيط العربي، وأن العمل على "تحصين الدولة العبرية في مواجهة البيئة الإقليمية" هو الهدف الواضح لقيادات الدولة العبرية في المستقبل المنظور.

ولا تتوقف الأزمة المركبة عند حدود مأزق الحركة الصهيونية، بل امتدت إلى إنجازها الأول، أي الدولة العبرية، فطالت الأزمة أسس هذه الدولة، وهو الأمر الذي تتكاتف فصول الكتاب من الثالث إلى الخامس في شرحها والإحاطة بأبعادها المختلفة، ففي الفصل الثالث يقدم الأستاذ أكرم ألفي شرحا وافيا وتفصيلا عميقا لأزمة "الكيبوتزات" تلك التكوينات التي تمثل أحد أبرز أسس الدولة العبرية والتي سبقت إعلانها ووفرت لها رصيدا من العمل على أرض الواقع. وفي هذا الفصل يبدو واضحا أن أزمة الكيبوتزات لا تنحصر في كونها أزمة تخص تشكيل أو تنظيم اقتصادي-اجتماعي-ثقافي، بقدر ما تتعلق بأحد أبرز أسس الدولة/المشروع. وفي الفصل الرابع يتناول الأستاذ باهر شوقي الأزمة التي تطول أساس آخر للدولة العبرية، ألا وهو الهستدروت، ويفصل كيف أن هذه الأزمة طالت هيكل المنظمة وبنيتها الداخلية على النحو الذي أحدث نوعا من التناقض ما بين البنية والدور. ويبدو واضحا أن الأزمات التي تطول الكيبوتزات والهستدروت سترتب تداعيات واضحة على مستقبل المشروع والدولة أيضا.

واستكمالا لرصد ملامح أزمة أسس الدولة العبرية، يتناول الأستاذ أيمن عبد الوهاب في الفصل الخامس والأخير أزمة الدولة العبرية مع أصحاب الأرض، أي الفلسطينيين الذين صمدوا على أرضهم وحملوا جنسية الدولة العبرية دون رغبة منها ودون أن تعتبرهم مواطنيها، فوجود فلسطينيين في إسرائيل يمثل أزمة للدولة العبرية التي تعرف نفسها على أنها دولة "ديمقراطية يهودية" فوجودهم خير شاهد على عدم ديمقراطية الدولة وتكاثرهم

الطبيعي وربما عودة بضع عشرات الآلاف إلى ديارهم داخل الخط الأخضر يمثل -من وجهة النظر الصهيونية- خطرا محدقا على "يهودية الدولة".

ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وهو يقدم هذا الكتاب للقارئ المصري والعربي، إنما يواصل دوره الذي بدأ مع نشأته عام ١٩٦٨، في متابعة التطورات الخاصة بكل ما يتعلق بالمشروع الصهيوني ودولته العبرية على أرض فلسطين، وتقديم رؤية وطنية لما يجري من تطورات داخل الدولة العبرية وما يترتب على سياساتها من تداعيات في الإطارين الإقليمي والدولي.

وفي الختام لا يسعني سوى تقديم خالص الشكر والتقدير للزملاء الأفاضل الذين شاركوا في هذا العمل وإنجازه في التوقيت المحدد.

د. عماد جاد

الفصل الأول

حكومة شارون
مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمى

د . عماد جاد

مقدمة

في العاشر من ديسمبر ٢٠٠٠، قدم إيهود باراك استقالته من منصبه كرئيس للوزراء، ووفقا لقانون الانتخاب المباشر، تقرر إجراء انتخابات جديدة على منصب رئيس الوزراء فقط، لاختيار الشخص الذي سيتولى رئاسة الحكومة حتى انتهاء ولاية الكنيست الخامس عشر، أي حتى موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة المحدد لها شهر مايو من العام ٢٠٠٣. وقد جرت هذه الانتخابات بين رئيس الوزراء المستقيل ايهود باراك مرشحا عن قائمة إسرائيل واحدة، وبين آرييل شارون مرشحا عن تكتل الليكود واليمين الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن كافة إستطلاعات الرأي كانت تشير إلى تفوق شارون بشكل كبير على باراك، وأن تنازل باراك عن ترشيح نفسه لمصلحة شيمون بيريز يمكن أن يحسن فرص "اليسار" في الفوز بالمنصب، إلا أن باراك رفض ذلك بإصرار وخاض الانتخابات، فهزمه شارون بنسبة غير مسبوقة. وترتيبا على ذلك بادر باراك بتقديم استقالته من رئاسة حزب العمل ومن عضوية الكنيست، مفضلا الاختفاء ولو مؤقتا عن الساحة السياسية بعد أن بات الإجماع داخل حزب العمل واضحا على ضرورة ذلك.

ومن جانبه واصل شارون، أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين جهوده من أجل تشكيل حكومة "ائتلاف وطني" مع حزب العمل، وهو الأمر الذي كان محلا لخلافات شديدة بين قادة الحزب، وانتصر التيار الذي قاده بيريز لمصلحة دخول حكومة شارون. وتشكلت الحكومة وفق خطوط عامة تستند بالأساس على محور الأمن وتعلي من قدر "الخيار العسكري" في التعامل مع قضايا المفاوضات ومع دول الجوار.

وبدأت حكومة شارون عملها في ظل تغيرات عديدة في البيئتين الإقليمية والدولية، على النحو الذي جمّد عمليا مسيرة التسوية السياسية التي انطلقت من مدريد في أكتوبر ١٩٩١، وأعاد المنطقة إلى أجواء ما قبل بدء عملية التسوية، وربما إلى ما قبل ذلك بسنوات.

تتناول هذه الدراسة الانتخابات الأخيرة التي جرت في إسرائيل في السادس من فبراير ٢٠٠١ وأسفرت عن فوز أرييل شارون، أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين، بمنصب رئيس الوزراء هناك. وتتناول أيضا التداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة لعملية التسوية وأطرافها الرئيسية المباشرة وغير المباشرة.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

أولا : استقالة باراك وإجراء انتخابات على منصب رئيس الوزراء.

ثانيا : البيئة المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات.

ثالثا : نتائج الانتخابات.

رابعا : تشكيل حكومة "ائتلاف وطني".

خامسا : سياسات الحكومة الجديدة وأثرها على عملية التسوية والاستقرار الإقليمي.

أولا : استقالة باراك وإجراء انتخابات على منصب رئيس الوزراء

تعرضت الحكومة الإسرائيلية بقيادة إيهود باراك على مدار العام ونصف العام التي قضتها في السلطة، لمجموعة من الأزمات المتتالية وصلت إلى الذروة بخروج عدد من الأحزاب الرئيسية ثم موافقة الكنيست في يوليو ٢٠٠٠، في قراءة أولى على إجراء انتخابات مبكرة. فقد بدا واضحا منذ الوهلة الأولى لممارسة باراك لمهام منصبه أن الائتلاف الذي أقامه يفتقد الحد الأدنى اللازم لمواصلة العمل في أي من المجالات الرئيسية التي ركز عليها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ائتلاف يفتقد التجانس

تعرض الائتلاف الحكومي الذي يقوده باراك إلى التفتت، وإذا كان هذا التفتت قد جرى على أرضية ذهاب باراك إلى مفاوضات كامب ديفيد، فالواقع يفيد بأن هذا التفتت قد جاء بالأساس محصلة لإصرار باراك على تشكيل ائتلاف حكومي واسع بعد انتخابات مايو ١٩٩٩. ففي الوقت الذي أتاحت فيه نتائج الانتخابات البرلمانية لباراك الفائز بمنصب رئيس الوزراء فرصة تشكيل ائتلاف حكومي متماسك فكريا وسياسيا، فإنه تعمد توسيع دائرة الائتلاف بحيث يضم داخله أحزابا شتى تتيح له قدرة أكبر على المناورة في مواجهة مكونات الائتلاف المختلفة. لذلك كان باراك حريصا وهو يقدم ائتلافه إلى الكنيست في السادس من يوليو ١٩٩٩، أن يصف هذا الائتلاف الذي مثله ستة وسبعين عضو كنيست، بأنه الائتلاف الأوسع في تاريخ الحكومات الإسرائيلية. وأكمل باراك خطته عبر توزيع المناصب الوزارية على شركاء الائتلاف على نحو الذي يحقق له قدرا من التوازن وتحييد التأثيرات التي تأتي مما يراه "تطرف" حزب أو حركة، فقد وازن نفوذ الأحزاب الدينية بضم كتلة ميريتس العلمانية وحزب إسرائيل بعاليا أحد حزبي اليهود الروس، ووازن نفوذ الأخير عبر ضم حزب المركز.

وبدا واضحا منذ الوهلة الأولى لممارسة الحكومة لمهامها أن ما يفصل أحزاب الائتلاف من رؤى ومواقف يفوق بكثير ما يجمع بينها، ومن ثم فقد كان منطقيا أن تتعرض الحكومة للعديد من الأزمات والتي بلغت في عامها الأول ثلاث عشرة ازمة دارت جميعها حول مطالب مالية لحزب شاس، وهي مطالب كان باراك يرضخ لها في النهاية بعد أن يحصل على نوع من الدعم السياسي من الحزب لخطته الخاصة بالتسوية

على المسار الفلسطيني مستثمرا فتوى الزعيم الروحي للحزب الحاخام عوفاديا يوسف التي يقول فيها أن الحفاظ على "نفس اليهودي تتقدم على قداسة الأرض"، وهي الفتوى التي كانت تبرر للحزب أخلاقيا القبول باتفاقات تسوية سياسية يعقدها باراك مع الجانب الفلسطيني. ولكن في المقابل كان الحزب يركز انطلاقا من أنه القوة الثانية في الائتلاف وممثل يهود الشرق، على ابتزاز باراك ماليا عبر المطالب المتكررة بالحصول على الأموال اللازمة لتمويل شبكاته التعليمية التي كانت تعاني انهيارا متوقعا. وفي كل مرة كان الحزب يرغب في مزيد من الأموال كان يلوح بالخروج من الحكومة على أرضية الاعتراض على محتوى ومسار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وبرز ذلك في تغيب عدد من أعضاء "شاس" عن الاجتماع البرلماني الذي جرت فيه مناقشة اقتراح الحكومة تحويل قرية أبو ديس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وصوت ثمانية أعضاء من الحزب ضد هذا الاقتراح. وكانت أبعاد العلاقة واضحة للطرفين، فالحزب يريد الأموال وباراك يعلم جيدا أن ما يطرحه الحزب من مواقف بشأن المفاوضات ما هو إلا ذريعة ومبرر للابتزاز المالي.

وقد جاءت الأزمة الكبرى التي تعرض لها الائتلاف في يونيو ٢٠٠٠ عندما أراد باراك "التمرد" على ابتزاز شاس، فما كان من الأخير إلا أن دفع نوابه إلى التصويت لمصلحة حل الكنيست في السابع من يونيو، ثم أعلن الحزب خروجه من الائتلاف الحكومي وقدم وزراءه استقالاتهم في الثالث عشر من الشهر نفسه، وهي الأزمة التي رضخ باراك في نهايتها لمطالب شاس، وبعد أن مهدت له ذلك "كتلة ميريتس" بالخروج الطوعي من الائتلاف ودعمه من الخارج. وقد كشفت هذه الأزمة عن زيادة قدرة شاس على الابتزاز وبراعة مفاوضيه في تقديم مبررات "مبدئية" كغطاء لهذا الابتزاز، فعلى الرغم من أن الأزمة جرت على خلفية مطالب مالية، فإن تسويتها جاءت ليس فقط عبر الحصول على ما كان الحزب يريده، بل وأيضا بخروج كتلة ميريتس من الائتلاف منهية قدرة باراك على استخدام الكتلة في موازنة نفوذ شاس.

"كامب ديفيد" وتفتت الائتلاف

بعد عودة شاس إلى الائتلاف الحكومي، ازدادت ثقته في قدرته الابتزازية لاسيما مع دخول المفاوضات على المسار الفلسطيني إلى مرحلة متقدمة بشأن قضايا الوضع النهائي. ومن ثم بدأ شاس في المغالاة في الثمن المالي المطلوب للاستمرار في الائتلاف، في المقابل وجد باراك في "اعتدال" مواقف شاس من عملية التسوية ما يبرر التجاوب مع مطالبه، ولكنه حرص في الوقت نفسه على توظيف اللعبة مع شاس من أجل مواجهة التفاعلات الخاصة بعملية التسوية بمعنى أنه أراد الحفاظ على العلاقة "الابتزازية" مع شاس لخلق أزمات حكومية مفتعلة كلما كان ذلك يوفر له مخرجا من أزمة مواجهة دفع استحقاقات التسوية مع الجانب الفلسطيني. وبدت اللعبة مفيدة

للطرفين ، شاس من جانبه يستغل حاجة باراك إليه في الائتلاف، ويمارس المزيد من الابتزاز للحصول على الأموال، وباراك من جانبه يبسط يده ويغلها حسب مقتضيات اللعبة على مسار التسوية السياسية مع الجانب الفلسطيني.

استمرت هذه المعادلة أو اللعبة الابتزازية بين شاس وباراك إلى أن لبى باراك الدعوة الأمريكية للدخول في مفاوضات مغلقة مع الجانب الفلسطيني في "كامب ديفيد" حول قضايا الوضع النهائي. هنا رأى شاس أن ثمن الاستمرار في الحكومة ومنح الدعم لباراك لابد أن يكون كبيرا، وباراك ذهب إلى المفاوضات دون أن يبحث الثمن أو يقدم وعودا بذلك. ومن ثم أعد الحزب العدة لإعلان خروجه من الحكومة. ترافق مع ذلك تطورات عديدة قادت إلى تفتت الائتلاف، فوزير الخارجية ديفيد ليفي جرى تجاوزه - كالعادة - فتعمقت لديه مشاعر "التهميش الاشكينازي"، فقد سبق لشامير أن تخطاه في مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، رغم أن المؤتمر كان على مستوى وزراء الخارجية، مصطحبا معه نتانياهو الذي كان يشغل منصب نائب ليفي في ذلك الوقت. ولأن ليفي لم يجد له مكانا في كامب ديفيد، فقد عاد لترديد الخطاب الليكودي وكان لابد وأن يخرج من الحكومة منهيا ائتلاف حزبه "جيشر" مع حزب العمل، ففقد الائتلاف المقعدين اللذين يشغلهما الحزب وهما لدايفيد ليفي وشقيقه مكسيم. ولأن رؤية أحزاب المفدال وإسرائيل بعاليا تجاه التسوية أقرب إلى رؤية الليكود، منها إلى رؤية حزب العمل، فقد كان منطقيا أن تبادر هذه الأحزاب بالخروج من الائتلاف الحكومي الذي غادرته أحزاب أقرب إلى الرؤية المغايرة. كما أن أحزاب المفدال وإسرائيل بعاليا قد اتخذت قرار الخروج وفق حسابات دقيقة تستهدف تعميق مأزق رئيس الحكومة وزيادة قوى الدفع باتجاه انتخابات مبكرة يجري فيها التنسيق لعودة الليكود أو اليمين بصفة عامة على اعتبار أن الانتخابات الجديدة سوف تجري وفق القانون القديم، أي ستكون انتخابات برلمانية فقط بعد التراجع عن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وذلك في حال النجاح في تقديم موعد الانتخابات وليس فقط استقالة رئيس الحكومة.

وقد بدت تأثيرات هذه التطورات واضحة في سقوط شيمون بيريز في الانتخابات الخاصة برئيس الدولة، إذ ذهب المنصب لمرشح الليكود موشيه كتساف ليكون أول يميني وأول شرقي يفوز بالمنصب، فقد كان سقوط بيريز مؤشرا على التفكك الذي أصاب الائتلاف حيث صوتت معظم الكتل المشاركة في الائتلاف الحكومي لمصلحة كتساف. ولم يمض وقت طويل حتى صوت الكنيست في يوليو ٢٠٠٠، في قراءة أولى على تقديم موعد الانتخابات بعد أن تقلصت مقاعد الائتلاف من ٧٦ مقعدا إلى ٣٦ فقط، ولم يوقف آلية سقوط الحكومة سوى دخول الكنيست في عطلة مدتها ثلاثة شهور.

قضية الدستور

في هذا السياق يمكن فهم ما ذهب إليه باراك في أحد أحاديثه الإذاعية من أنــه سـوف يعمل على وضع دستور للدولة، وأنه سوف ينتهي من هذا الموضوع في غضون عـام على الأكثر. والواقع أن قضية وضع دستور لإسرائيل كانت محلا للجدل الشديد في مرحلة ما قبل إعلان الدولة، وإعادة إثـارة الموضـوع سوف ترتب جوا من الصخب والصراع والانقسام أيضا.

وقد كانت القضية مثيرة للجدل في مداولات الحكومة المؤقتة التي شكلت في ٨ يوليو ١٩٤٨، لجنة لصياغة دستور وتقديمه للبرلمان - الكنيست- من أجل إقراره، إلا أن أعضاء اللجنة وأعضاء الكنيست الأول والأحزاب لـم يتفقوا على صيغة الدستور، وذلك لأسباب تتعلق بخلافات عديدة حول العديد من الملفات والقضايا مثل الدين، القومية، الحدود، الحقوق الأساسية للمواطن، حقوق الأقلية العربية. وتم الاتفاق على اعتماد مجموعة من القوانين الأساسية مثل قانون الكنيست، قانون رئيس الدولة، قانون الحكومة، قانون أراضي إسرائيل، قانون اقتصاد الدولة، قانون الجيش وقانون القضاء..الخ، وتقوم هذه القوانين بالدور الذي يقوم به الدستور إذ لا يجوز تغييرها أو إلغاؤها إلا بأغلبية خاصة، ورغم ذلك فهي لا ترقى إلى درجة الدستور، ولا تشتمل على نص صريح بعدم جواز صدور قوانين مخالفة لها، أي لا يوجد مبدأ الطعن بعدم الدستورية.

وعودة باراك إلى الحديث عن وضع دستور لإسرائيل، يعني ضرورة حسم مجمل الملفات المفتوحة وفي مقدمتها هوية الدولة، ومنها علاقة الدين بالدولة، الموقف من الأقلية العربية، تعيين الحدود ... ألخ، وحسم هذه الملفات سوف يأتي على حساب عديد من القوى السياسية وفي مقدمتها القوى الدينية. وقد أثار طرح الموضوع غضب الأحزاب الدينية، فأعلنت أحزاب شاس والمفدال ويهود التوراة رفضها لهذه الدعوة وحذرت باراك من مغبة مواصلة التمسك بوضع دستور للدولة.

والواقع أن طرح فكرة وضع دستور لإسرائيل قد أصاب الأحزاب الدينية بحالة من الهلع لإدراكها أن هذا الدستور سيبنى على أسس مدنية/علمانية، ومن ثم تفقد هذه الأحزاب بموجبه الكثير من مصادر قوتها، وعلى أرضية انتهازية ساند زعيم الليكود أرييل شارون رؤية الأحزاب الدينية، مؤكدا أن فكرة وضع دستور لإسرائيل لا تعد فكرة ضرورية الآن وستؤدي إلى المزيد من الانقسام.

ويمكن القول أن باراك استهدف من وراء طرح هذه الفكرة خلط الأوراق المطروحة والحصول على اوراق يوظفها في لعبته مع الأحزاب الدينية. فمن ناحية لم يعد موضوع التسوية هو الأكثر إثارة للجدل، بل أفسح هذه المكانة للفكرة التي طرحها باراك بوضع دستور للدولة، ومن ناحية ثانية حصل باراك على بعض الأوراق التي تمكنه من ابتزاز الأحزاب الدينية، والدخول في لعبة ابتزاز متبادلة مع هذه الأحزاب.

ومن ناحية ثالثة يمكن لباراك أن يفتح عبر ورقة الدستور بوابة للوصول إلى حل وسط مع الأحزاب الدينية التي تعود إلى الحكومة أو تتوقف عن متابعة آلية إسقاطها، مقابل التخلي عن فكرة وضع الدستور.

التنازل أمام الأحزاب الدينية

نظرا لتنازلات باراك المستمرة للأحزاب الدينية، فقد تراجعت ثقة أنصار المعسكر "العلماني" في أداء رئيس الوزراء، وبات يشير إليه على أنه مراوغ ولم يحقق ما وعد الناخب به على صعيد الأوضاع الداخلية، فلم يقدم باراك على تنفيذ ما وعد الناخب الإسرائيلي به من إصلاحات داخلية وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والتنظيمات الدينية هناك وفي مقدمتها ما طرحه من فرض الخدمة العسكرية على طلبة المدارس الدينية أو التحرر من ابتزاز الأحزاب الممثلة للمتدينين، بل ما حدث كان عكس ما وعد به باراك، بحيث يمكن القول أن باراك كان أكثر رئيس وزراء إسرائيلي خضوعا لابتزاز الأحزاب الدينية وفي مقدمتها حزب "شاس". وعلى مدار العام الأول من حكمه، تنازل باراك ثلاث عشرة مرة أمام مطالب حزب "شاس" ومعظمها كانت تنازلات عن وعود قطعها على نفسه أمام الناخب الإسرائيلي. وفي كل مرة كان "شاس" يضغط من أجل مطالب مالية، وكان يضع لها غلافا سياسيا وأخلاقيا، فيتراجع باراك ملبيا مطالب الحزب المالية، بل أن الأزمة التي تمت تسويتها في شهر يونيو ٢٠٠٠ تقبل باراك خروج "كتلة ميريتس" من الحكومة حتى يسهل عودة "شاس".

وذهب باراك إلى "كامب ديفيد الثانية"، ودخل في مفاوضات مغلقة مع الجانب الفلسطيني وبحضور أمريكي مكثف، انتهت بإعلان الرئيس الأمريكي الفشل في التوقيع على اتفاق نهائي، مشيرا إلى أن باراك قدم "تنازلات" غير مسبوقة للجانب الفلسطيني، ومن ثم فالمسئولية عن الفشل تقع على عاتق الجانب الفلسطيني. هذا بينما كان ما جرى في كامب ديفيد عبارة عن محاولة إسرائيلية مدعومة أمريكيا لتمرير اتفاق تسوية يتنازل في إطاره عرفات عن القدس الشرقية سواء بشكل نهائي أو عبر تأجيل أو ترحيل بحث القضية لمدة عامين شريطة أن يتضمن اتفاق كامب ديفيد الثانية إعلانا صريحا بانتهاء الصراع العربي الإسرائيلي على مساره الفلسطيني، وذلك مقابل تحديد إطار عام للتسوية النهائية يمكن التراجع عنه فيما بعد أو إعادة التفاوض عليه عشرات المرات كما هو حال كافة الاتفاقات السابقة على المسار الفلسطيني.

ويبدو أن رفض عرفات التوقيع على مثل هذا الاتفاق، وصموده في مواجهة الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، قد دفعت باراك إلى التفكير في سيناريو مغاير لإدارة معركة التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وهو السيناريو الذي شاهدنا تفاصيله في قصة انتفاضة الأقصى.

وبدا واضحا من تعاطي باراك مع الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت للتغلب على الأزمة، أنه لم يكن راغبا في التهدئة، بل على العكس كان يريد دفع الأوضاع إلى حافة الهاوية، فإما أن تقبل السلطة الوطنية الفلسطينية ما عرضه باراك في كامب ديفيد الثانية، إما مزيد من التصعيد حتى تصل الأوضاع إلى حافة الانفجار، فيبادر بتعطيل أو تجميد التسوية تاركا الموقف لمزيد من التدهور ومنتظرا قرارات فلسطينية متوقعة - مثل إعلان الدولة الفلسطينية- أو عمليات استشهادية، فيرد عليها بإسقاط الاتفاقات وتجميد الموقف وتولي تحديد مكونات وشكل وحدود الكيان الفلسطيني على نحو يتيح له أيضا التهرب من استحقاقات المرحلة النهائية، من قدس ومستوطنات ولاجئين...

باختصار تمثلت خطة باراك عقب عودته من كامب ديفيد في إعداد خطة محكمة لاستفزاز أبناء الشعب الفلسطيني، تكون مقدمة لتحقيق أحد خيارين حسب رد السلطة الوطنية الفلسطينية، إما ترميم الائتلاف وفرض ما طرح في كامب ديفيد الثانية بعد درجة محسوبة من التصعيد العسكري، أو تشكيل ائتلاف حكومي مع الليكود بزعامة أريل شارون وتجميد عملية التسوية وفرض التسوية النهائية بقوة السلاح ودون مفاوضات.

استقالة باراك والانتخابات المبكرة

فشل باراك في إقناع زعيم الليكود أريل شارون بتشكيل حكومة "وحدة وطنية" يتولى فيها الأخير منصب وزير الخارجية، ورفض شارون ذلك لإدراكه أن ثقة الناخب الإسرائيلي في باراك قد تراجعت، وأن تردي الأوضاع الأمنية وزيادة الشعور العام بفقدان الأمن يقدم فرصة نموذجية لشارون لخوض انتخابات على منصب رئيس الوزراء والفوز بها بسهولة. وفي المقابل لم يجد باراك مفرا من تقديم استقالته من منصبه في العاشر من ديسمبر ٢٠٠٠، وجرى الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة على المنصب في السادس من فبراير ٢٠٠١. وساند باراك تعديل قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء ليسمح لغير أعضاء الكنيست بترشيح أنفسهم للمنصب، وذلك حتى يفتح الطريق أمام نتانياهو لترشيح نفسه، حيث كان الأخير قد استقال من عضوية الكنيست في أعقاب هزيمته في انتخابات مايو ١٩٩٩، ورغم ذلك لم يرشح نتانياهو نفسه بسبب رفض مطلبه الخاص بأن تكون الانتخابات شاملة لشقي السلطة التنفيذية والتشريعية، أي تجري انتخابات تشريعية أيضا، وهو الأمر الذي رفضته الأحزاب الدينية، وتحديدا حزب شاس وأيضا الأحزاب العربية خشية تراجع حصصها البرلمانية.[١]

ثانيا : البيئة المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات

جرت انتخابات رئيس الوزراء في السادس من فبراير ٢٠٠١، في ضوء بيئة محلية لم تختلف كثيرا عن تلك التي جرت فيها الانتخابات السابقة، البرلمانية وانتخابات رئيس الوزراء والتي جرت في مايو ١٩٩٩، وكان الاختلاف من نصيب البيئة الإقليمية، إذ جرت الانتخابات الأخيرة في ظل بيئة إقليمية مختلفة إلى حد كبير تمثلت بالأساس في الضوابط التي وردت على التفاعلات العربية الإسرائيلية، وحالة التوتر المتصاعد التي تسود علاقات مصر بإسرائيل، كما أن البيئة الدولية كانت تشهد تغيرات ملموسة عن تلك التي كانت تسود الانتخابات السابقة.

١ - البيئة المحلية للانتخابات

جاءت الانتخابات الأخيرة كسابقتها، في ظل حالة من الانقسام الشديد داخل المجتمع تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية، وإذا كانت انتخابات ١٩٩٩ قد جرت في ظل انقسام واستقطاب حاد حول عملية التسوية بعد التوترات التي ترتبت على سياسات نتانياهو وما ارتكبه من حماقات في الأراضي الفلسطينية ومع الدول العربية، حالة استقطاب جرت على أساسها المنافسة وكأنها بين من يؤيد "عملية السلام" ومن يعارضها، فإن الانتخابات الأخيرة جرت على أرضية "التنافس على التشدد" والقدرة على استخدام الخيار العسكري قبل المفاوضات في التعامل مع السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، وأيضا الدول العربية المجاورة. فالحملة الانتخابية للمرشحين دارت حول وعود كل منهما بجلب الأمن و"قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني" والتشدد مع الجوار العربي. ولم تبرز في الانتخابات الأخيرة خلافات حول قضايا الشأن الداخلي المتفجرة والتي تهدد المجتمع الإسرائيلي بالانقسام على خلفية أكثر من قضية مثل الصراع الديني العلماني، الصراع على تخصيص الموارد ما بين استيعاب المهاجرين الجدد وبين مواصلة الإنفاق على طلبة المدارس الدينية. فعلى الرغم من أن قضايا الخلاف والصراع الداخلي كانت متفجرة بحدة ، إلا أنها لم تحتل مكانا بارزا في الجدل المصاحب للحملة الانتخابية، فهذا الجدل دار حول القضايا الأمنية وكيفية "تحقيق أمن الدولة والمواطن" وتقليص سقف التوقعات الفلسطينية، فإذا كان باراك قد سحب ما

قدمه من عـروض فـي كـامب ديفيد الثانيـة، فـإن شـارون أعـاد الحديث عن مـا يمكن اعتباره امتدادا لأفكار الليكود عن الحكم الذاتـي للبشر دون الأرض. وبدا واضحـا فـي الانتخابات الأخيرة أن القضية الأمنية تحظى بالأولوية المطلقة لدى النـاخب الإسرائيلي لاسيما وأن الانتفاضة الفلسطينية كانت في أوجها، ونشاط المقاومة الوطنيـة عـاد للعمل بحرية أكبر على نحو أفقد المواطن الإسرائيلي إحساسه بالأمن.

وعلى الرغم من أن القضايا الأمنية كانت محور الحملة الانتخابية للمرشحين باراك وشـارون، فـإن القضايـا الداخلية الأخرى كـانت حـاضرة بشكل غير مباشـر، حيـث تقاطعت المواقف المختلفة مع الطـرح الأمنـي، فنـاخبو اليمين بشقيه العلمـاني والدينـي توحد وراء شارون، والناخبون من أصل روسي، ورغم أنـهم على خـلاف عميق مـع الأحزاب الدينية لاسيما ذات الأصول الشرقية، إلا أنهم كـانوا أقـرب إلـى شـارون وفـي نفس معسكر نـاخبي شـاس، لاعتبـارات تتعلـق بمواقفـهم اليمينيـة المتطرفـة التـي كـانت تضعهم ضمن برنامج اليمين.

التراجع عن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء

فـي أعقـاب إعـلان قيـام الدولـة فـي ١٧ مـايو ١٩٤٨، تبنـت النخبـة السياسـية "الاشكينازية" التي أقامت الدولة، النمط البرلماني ليكون أساس النظـام السياسـي الوليد وذلك عبر تدشين أسس نظام سياسـي يجعـل منصـب "رئيس الدولـة" شرفيا، ويضـع السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء الذي عادة ما يكون زعيم الحـزب الحـاصل علـى أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. وقد ساد هذا الوضع الفترة من أول انتخابـات برلمانيـة جرت عام ١٩٤٩ حتى انتخابات الكنيست الثالث عشـر التـي جـرت فـي يونيـو ١٩٩٢. وقد ظهرت فكرة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء في أعقاب انتخابات الكنيست الثاني عشر التي جرت عام ١٩٨٨، وكان الهدف من وراء ذلك تقويـة موقـع رئيـس الـوزراء وتدعيمه في مواجهة ابتزاز الأحـزاب الصغيرة عند تشكيل الحكومـة. وتدعـم الاتجـاه المؤيد لاستحداث هذا القانون بعد انفراط عقد حكومـة الوحدة الوطنيـة فـي ١٥ مـارس ١٩٩٠، فقد كانت تجربة الائتلاف بين الحزبين الأكبر في إسـرائيل أي العمـل والليكود والتي تضمنت تقاسم فـترة ولايـة رئاسـة الحكومـة بيـن رئيسـي الحزبيـن، كاشـفة عـن عيوب الأخذ بالنظام البرلماني في مجتمع تسوده الانقسـامات الشـديدة ويشـهد عشـرات الأحزاب الجديـدة كـل انتخابـات. وكـانت تجربـة ائتـلاف العمـل والليكـود وتقاسـم فـترة رئاسة الحكومة بين زعيمـي الحزبيـن بعـد انتخابـات ١٩٨٨، كاشـفة عـن مشـاكل إدارة الحكومة في كل فترة وما شهدته مـن حالـة شـلل تـام فـي بعض الجوانـب، إضافـة إلـى تكرار ظاهرة وجود "رأسـين" و"لسـانين" للحكومـة. وهنـا تعـالت الأصـوات المطالبـة بإعطاء الراي العام حق اختيار رئيس الوزراء بمعزل عن الانتخابات البرلمانيـة، وكـان

إسحاق رابين وبنيامين نتانياهو في مقدمة مؤيدي استحداث هذا القانون، بينما كان شيمون بيريز وإسحاق شامير في مقدمة معارضيه. وجرى تقديم مشروع قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء إلى الكنيست في ٢٨ مايو ١٩٩٠، وتمت القراءة الثالثة والأخيرة لإجازة المشروع في ١٨ مارس ١٩٩٢. وجرى الاتفاق على أن يبدأ سريان القانون اعتبارا من انتخابات الكنيست الرابع عشر التي كان مقررا لها ٢٩ أكتوبر ١٩٩٦، وهي الانتخابات التي قررت حكومة حزب العمل تقديمها إلى ٢٩ مايو من العام نفسه.

وعلى الرغم من أن النظام البرلماني الذي أخذت به إسرائيل يسود العديد من الدول الديمقراطية وله فيها تقاليد راسخة، إلا أن الأصوات تعالت في إسرائيل حول مساوئ هذا النظام الذي يعطي لبيروقراطية الأحزاب وحدها حق تحديد مرشحها لرئاسة الحكومة وذلك عبر وضعه على رأس قائمة الحزب الانتخابية، ومن ثم فالتصويت الذي يجري للقائمة الحزبية يتضمن في الوقت نفسه تصويتا على اختيار من يرأس هذه القائمة لمنصب رئيس الوزراء في حالة حصول قائمة الحزب على أكبر عدد من المقاعد لأنه وفقا للنظام البرلماني، فإن رئيس الدولة أو الملك عادة ما يكلف رأس قائمة الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بتشكيل الحكومة ويمهله مدة زمنية محددة لتقديم حكومته إلى البرلمان - وفي إسرائيل كانت هذه المدة ثلاثة أسابيع- وإذا حصلت الحكومة على ثقة البرلمان بموافقة ٥٠% زائد واحدا من إجمالي عدد الأعضاء، يبدأ هذا الشخص في مباشرة مهام منصبه، أما إذا عجز عن الفوز بهذه الثقة، فإن رئيس الدولة يكلف رأس قائمة الحزب التالي في عدد المقاعد البرلمانية ويمهله نفس الفترة، وهكذا إلى أن يتم سواء من معسكر واحد أو من أكثر من معسكر.

والواقع أن إجازة القانون أدت إلى إضافة تعقيدات جديدة للنظام السياسي الإسرائيلي بسبب نصوص القانون الجديد. والتي تمثل أبرزها في:

- ألا يقل سن المرشح للمنصب عن ٣٠ سنة، وأن يرأس - أو سبق له رئاسة - قائمة حزبه الانتخابية.
- يمكن أن يحدد حزب أو عدة أحزاب، لها عشرة نواب في البرلمان على الأقل، مرشحا لمنصب رئيس الوزراء.
- يمكن لخمسين ألف ناخب تقديم مرشح لمنصب رئيس الوزراء.
- لا يحق لمن شغل منصب رئيس الوزراء سبع سنوات متتالية، أن يرشح نفسه مرة أخرى.
- إذا كان مرشحا وحيدا، يجري التصويت عليه بالموافقة أو الرفض.

- يفوز بالمنصب من يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة.
- إذا لم يحقق أي مرشح ذلك في الجولة الأولى، يعاد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات بعد أسبوعين من إعلان نتائج الجولة الأولى، ويفوز بالمنصب من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.
- إذا انسحب أي من المرشحين في جولة الإعادة، يحل محله التالي في ترتيب الأصوات في الجولة الأولى، أي ثالث الجولة الأولى، أما إذا كانت الجولة الأولى قد جرت بين مرشحين فقط وانسحب أحدهما في الجولة الثانية، فيجري هنا التصويت على المرشح الآخر.
- يقدم رئيس الوزراء المنتخب أسماء أعضاء حكومته خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إعلان النتائج.
- لا يجوز أن يزيد عدد الوزراء بمن فيهم الرئيس عن ١٨ عضوا ولا يقل عن ٨ أعضاء ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء الكنيست.
- إذا عجز رئيس الوزراء المنتخب عن تشكيل الحكومة خلال المدة القانونية المقررة، تجري انتخابات جديدة على المنصب خلال ٦٠ يوما، وإذا فاز نفس الشخص وعجز مرة ثانية، تجري انتخابات جديدة على المنصب ويمنع هذا الشخص من ترشيح نفسه فيها.
- يسقط رئيس الوزراء في حالة تصويت ٦١ عضوا بحجب الثقة عنه، أو إقدامه على حل الكنيست.
- استقالة رئيس الوزراء.
- إقالة الكنيست لرئيس الوزراء لأسباب جنائية.
- تصويت ثلثي أعضاء الكنيست على خلع رئيس الوزراء لأسباب مختلفة.
- حالة وفاة رئيس الوزراء أو عجزه عن ممارسة مهام منصبه لأسباب صحية.

وقد جرى تطبيق هذا القانون في انتخابات الكنيست الرابع عشر - مايو ١٩٩٦، وجرت المنافسة بين شيمون بيريز زعيم حزب العمل وبنيامين نتانياهو زعيم تكتل الليكود وفاز الأخير بالمنصب.

وكانت فترة حكم نتانياهو - يونيو ١٩٩٦/ يونيو ١٩٩٩- بمثابة حقل الاختبار الأول للقانون الجديد. وقد أدت سياسات نتانياهو على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى كشف كافة سلبيات القانون الجديد. فمن ناحية، اتجه نتانياهو إلى ممارسة مهام أقرب

إلى مهام الرئيس في النظام الرئاسي، وجعل من النظام الأمريكي النموذج والقدوة، فعطل معظم صلاحيات الوزراء لحساب هيئات ومجالس استشارية ملحقة بمكتبه، وقد ازدادت حدة المشكلة عندما بدأ نتانياهو في تجاوز المؤسسة العسكرية وتجاهل رؤيتها، الأمر الذي ما كان له أن يمر في مجتمع تعتبر القضايا الأمنية قمة أولوياته والمؤسسة العسكرية أحد أبرز محددي وصناع السياسة داخليا وخارجيا . ومن ناحية ثانية، أقدم نتانياهو على سياسات إقليمية ودولية أدت إلى توتر علاقات إسرائيل مع العديد من القوى الإقليمية والدولية دون أن يتمكن الكنيست من محاسبته ودون أن تتمكن أحزاب المعارضة من سحب الثقة من حكومته نظرا لشبه استحالة ذلك في ضوء بنود قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذي يتطلب إسقاطه أغلبية الثلثين، أي ٨٠ مقعدا من ١٢٠مقعدا هي مجمل مقاعد الكنيست، وهي أغلبية يصعب تأمينها وتتطلب اشتراك قوى سياسية من كافة الاتجاهات من يمين ويسار ووسط. باختصار خرج نتانياهو عن قواعد اللعبة الداخلية ولم تتوافق سياساته مع مؤسسات الدولة، وكانت فترة حكمه كافية لكشف سلبيات قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء والحكم بفشل التجربة الإسرائيلية في المزج بين سمات النظامين البرلماني والرئاسي. كما كانت الأحزاب كمؤسسات من أشد المؤيدين لإلغاء القانون نظرا لما أدى إليه العمل بالقانون من الإضرار بدور الأحزاب في الحياة السياسية وتراجعها في الانتخابات التي تمت شخصنتها لحساب المرشحين لمنصب رئيس الوزراء، إلى الدرجة التي اتخذت معها البرامج الانتخابية للأحزاب في الانتخابات أسماء مرشحي الأحزاب لانتخابات رئيس الوزراء.

لذلك بدأ التحرك العملي لإلغاء هذا القانون بعد أول انتخابات تجري بموجبه، حيث تقدم يوسي بيلين وعوزي لانداو باقتراح إسقاط القانون على أساس أنه أدى إلى إضعاف الأحزاب السياسية والكنيست في مواجهة رئيس الوزراء.

وبعد تجربة باراك ثم نجاح شارون في الفوز بالمنصب في الانتخابات الأخيرة التي جرت في السادس من فبراير ٢٠٠١، تسارعت خطى إتمام القراءة الثالثة والأخيرة لإسقاط القانون. ففي أعقاب فوز شارون تزايدت الحملة على قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وهناك من ذهب إلى القول بأن هذا القانون أدى إلى تدهور الثقافة السياسية في إسرائيل، بعد أن أدى إلى إضعاف الأحزاب والكنيست معا في مواجهة رئيس الوزراء. وفي السادس من مارس ٢٠٠١، أجاز الكنيست القراءة الثالثة لإلغاء قانون الانتخاب المباشر، والاكتفاء بالانتخابات البرلمانية التي كانت متبعة حتى انتخابات ١٩٩٢، وأن يبدأ العودة إلى الانتخابات البرلمانية فقط اعتبارا من الانتخابات القادمة المقرر لها مايو ٢٠٠٣.

الصدام بين أجهزة الدولة وعرب إسرائيل

كان عرب إسرائيل من أبرز مؤيدي ايهود باراك في الانتخابات التي جاءت بـه إلـى منصب رئيس الوزراء في مواجهة نتانيـاهو فـي مـايو ١٩٩٩، فقد أعطـى نحـو ٩٥% ممن شاركوا في الانتخابات مـن عـرب إسرائيل، أصواتـهم لبـاراك. ومـن جانبـه دخـل باراك مع قيادات الأحزاب العربية في إسرائيل في مفاوضـات تعـهد فيـها ببـذل الجـهود من أجل تلبية مطالبهم ومنحـهم حقـوق المواطنـة كاملـة. فـي نفـس الوقـت دعـم النـواب العرب حكومة باراك وصوتوا لمصلحة نيلها ثقة الكنيسـت، وتعـامل معـهم بـاراك علـى اعتبـارهم رصيدا دائمـا لدعـم حكومتـه وحمايتـها من السـقوط في حـالات الأزمـة مـع الأحزاب المشاركة في الائتلاف. وعمليا لم يحقق باراك لعرب إسرائيل ما سبق وقطعـه من وعود وتعامل مع النواب العرب باعتبارهم رصيدا متوافرا لأنـهم لا يملكـون غـير ذلك. في نفس الوقت راهن عرب إسرائيل على مواصلة باراك عملية التسوية السياسـية مع السلطة الوطنية الفلسطينية ورأوا في استمرار تنفيذ الاتفاقات أمـرا إيجابيـا يمكـن أن تكون له تداعيات إيجابية على المدى الطويل.

وبمرور الوقت أدرك عرب إسرائيل أن باراك لا يختلف كثيرا عن نتانياهو وغـيره من رؤساء الحكومات في التعامل مع القضايا الخاصة بهم، ومن ثم بقي فقط الأمل على مواصلة عملية التسوية السياسية مع السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية علـى أسـاس أن إتمـام التسوية السياسـية يسـاعد علـى إنـهاء أحد أبـرز قضايـا الاحتكـاك والتوتـر والشـكوك المتبادلة، فعلى الرغم من أن الاتجاه العام بين عرب إسرائيل هـو عدم ضـرورة الربـط بين عملية التسوية وحصولهم علـى حقـوق المواطنـة الكاملـة، إلا أن الأمـر الواقـع كـان يقول بغير ذلك، وبأن إتمام التسوية السياسية سوف يمهد الطريق أمام بدء عمليـة شـاملة لحصول العرب هناك على حقوق المواطنة.

وقد جاء فشل قمة كامب ديفيد الثانية ليلقي بظلال ثقيلـة علـى رؤيـة عـرب إسـرائيل لحكومة باراك، لاسيما وأن بـاراك عـاد مـن المفاوضـات بخطـة تعتمـد علـى التصعيد السياسي والعسكري ضد السلطة الوطنية وأبناء الشعب الفلسطيني فـي الضفـة والقطـاع على النحو الذي تبلور في العدوان العسكري الذي شنه الجيش الإسـرائيلي ضـد أبنـاء الشعب الفلسطيني ردا على مظاهراتهم الاحتجاجية على زيارة شـارون لسـاحة المسـجد الأقصى. وتفـاقم الموقـف أكثر بفعـل عمليـات الاعتـداء واسـعة النطـاق التـي ارتكبتـها عناصر يهودية يمينية ضد قيادات من عرب إسرائيل، وهو الأمر الذي بدا واضحـا فـي محاولة الاغتيال التي تعرض لها عزمي بشارة ولم تتدخل قوات الأمن الإسرائيلية التـي كـانت قريبـة من موقـع الأحداث فيمـا كشـف النقـاب عن تواطؤ مـن قبـل الحكومـة الإسرائيلية مع هذه الأعمال، وبوجـود سياسـة مـا توافـق عليـها الحكومـة للمواجهـة مـع عرب إسرائيل. وعندما خرج شباب من عـرب إسـرائيل فـي مظـاهرات احتجاجـا علـى

أعمال القمع الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد أشقائهم في الضفة والقطاع، وهي مظاهرات عبرت أيضا عن حالة السخط والغضب من تردي أوضاعهم في إسرائيل، فتحت قوات الأمن الإسرائيلية نيران أسلحتها عليهم، فسقط ثلاثة عشر قتيلا في صفوفهم، الأمر الذي اعتبره عرب إسرائيل دليلا دامغا على استهانة الحكومة الإسرائيلية بأرواح أبنائهم وعدم التعامل معهم باعتبارهم مواطنين في الدولة ويحملون جنسيتها، لاسيما وأن الأوامر بإطلاق الرصاص صدرت من مسئولين في الحكومة، كما أن باراك رفض مجرد الاعتذار عن قتل هؤلاء الشباب. هنا قرر عرب إسرائيل معاقبة باراك عبر التأكيد الصريح على أنه لا يختلف كثيرا عن نتانياهو، بل إنه أقدم على ما لم تقدم عليه حكومة إسرائيلية منذ يوم الأرض قبل ربع قرن.

وهكذا عندما جرى تقديم موعد الانتخابات كانت العلاقة بين عرب إسرائيل وحكومة باراك قد وصلت إلى أعلى درجات التوتر، كما حمّل عرب إسرائيل باراك شخصيا مسئولية قتل أبنائهم وأبدوا استياءهم الشديد من غطرسة باراك في التعامل معهم ورفض مجرد فتح تحقيق في واقعة قتل ثلاثة عشر شابا من أبنائهم أو تقديم اعتذار عن هذا العمل.

من جانبه تحرك باراك في اللحظة الأخيرة قبل الانتخابات لإقناع عرب إسرائيل بالتصويت له، فقرر تشكيل لجنة تحقيق، ودعا العرب إلى التصويت له لأن البديل هو شارون، دون أن يدرك أن عرب إسرائيل باتوا لا يرون أية فوارق بين المرشحين[٣]، وأن قرارهم هو رفض المرشحين عبر الامتناع عن التصويت. وقد أصر عرب إسرائيل على مقاطعة الانتخابات رغم نداءات عديد من عناصر السلطة الوطنية لهم بالتصويت لمصلحة باراك، وباتوا أكثر تقديرا للموقف وأكثر قدرة على اتخاذ ما يرونه من قرارات دون التعامل بجدية كبيرة مع المناشدات الخارجية التي تبني قراراتها على حسابات لا يراها عرب إسرائيل صائبة. فإذا كانت السلطة الوطنية ترى أن باراك رغم كل ما ارتكبه من عدوان على أبناء الشعب الفلسطيني، خيار مطلوب مقارنة بشارون، فإن عرب إسرائيل لم يروا فوارق بين المرشحين وأرادوا تلقين باراك وغيره من قيادات حزب العمل درسا مؤداه أنهم لا يشكلون رصيدا دائما لمرشحي حزب العمل والمعسكر المسمى باليسار وأن الفيصل هو السياسات على أرض الواقع. وأن رفضهم لشارون لا يعني تلقائيا تصويتهم لباراك، وأن هناك بديلا آخر هو رفض المرشحين معا.

٢ - البيئة الإقليمية للانتخابات :

جاءت الانتخابات الأخيرة في ظل بيئة إقليمية شديدة التوتر نتيجة استمرار العدوان الذي تشنه حكومة باراك على أبناء الشعب الفلسطيني، كما جاءت في ظل تقلص

التفاعلات العربية الإسرائيلية بشقيها الرسمي والواقعي. فمن ناحية سحبت مصر سفيرها من تل أبيب، وأحجم الأردن عن إرسال سفيره الجديد إلى إسرائيل، ومن ناحية ثانية تجمدت العلاقات الاقتصادية والتجارية التي أقامتها دول عربية مع إسرائيل ارتباطا بعملية التسوية. وعلى الرغم من هذا التوتر المتصاعد، إلا أن الإطار الإقليمي بصفة عامة كان يفضل فوز باراك في الانتخابات لأن بديله هو شارون الذي يطرح برنامجا يهدد استقرار المنطقة بالكامل.

وبصفة عامة شهدت الشهور الأخيرة من فترة حكم باراك تدهورا شديدا في العلاقات مع مصر نتيجة العدوان الذي كانت تشنه على لبنان، والجمود الذي فرضته حكومة باراك على المفاوضات مع الجانب الفلسطيني. ففيما يخص العدوان على لبنان، فقد ركز على تدمير البنية التحتية اللبنانية عبر قصف محطات توليد الطاقة الكهربائية وقصف المناطق السكنية. وهو الأمر الذي دفع الرئيس مبارك إلى القيام بزيارة بيروت في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٠، لإظهار الدعم والمساندة المصرية للبنان في مواجهة الهجمات الإسرائيلية، وأيضا كان قرار مساهمة الشركات المصرية في إعادة تشغيل محطات الكهرباء التي دمرتها الغارات الإسرائيلية رسالة ذات مغزى للحكومة الإسرائيلية. كما جاء قرار الجامعة العربية بعقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت في الثاني عشر من مارس، وذلك لأول مرة منذ ثلاثين عاما، بهدف إظهار الدعم والتأييد للبنان في مواجهة الهجمات الإسرائيلية.

أما فيما يخص المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فقد أدى فشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى، إلى تزايد التدهور في علاقات إسرائيل بكل من مصر والأردن. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مصر والأردن لوقف التدهور في الأراضي الفلسطينية ودفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة مجددا إلى مائدة المفاوضات، فإن سير الأحداث كشف بوضوح أن باراك لم يكن راغبا في التهدئة، بل على العكس كان يريد دفع الأوضاع إلى حافة الهاوية، وإما أن تقبل السلطة الوطنية الفلسطينية ما عرضه في كامب ديفيد الثانية، أو مزيدا من التصعيد حتى تصل الأوضاع إلى حافة الانفجار، فيبادر بتعطيل أو تجميد التسوية تاركا الموقف يتطور نحو مزيد من التدهور ومنتظرا قرارات فلسطينية متوقعة -مثل إعلان الدولة الفلسطينية- أو عمليات استشهادية، فيرد عليها بإسقاط الاتفاقات وتجميد الموقف وتولي تحديد مكونات وشكل وحدود الكيان الفلسطيني على نحو يتيح له أيضا التهرب من استحقاقات المرحلة النهائية، من قدس ومستوطنات ولاجئين...

قمة شرم الشيخ واستمرار العدوان الإسرائيلي

مع تصاعد أعمال القمع والإرهاب الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بدا واضحا أن استمرار مثل هذه الأعمال يهدد بتفجير المنطقة لاسيما بعد خروج

المظاهرات الاحتجاجية في أنحاء العالم العربي. وفي هذا السياق تولت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت رعاية لقاء بين عرفات وباراك في مقر السفير الأمريكي بباريس في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٠، ورفضت أي مشاركة فرنسية في القمة. وكان مقررا أن يتم اجتماع في اليوم التالي بمدينة شرم الشيخ بدعوة من الرئيس مبارك، ولكن باراك رفض الحضور وعاد من باريس إلى تل أبيب مباشرة، وعقدت قمة شرم الشيخ بحضور الرئيس المصري حسني مبارك والفلسطيني ياسر عرفات ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت. وبدا الاستياء المصري واضحا من رفض باراك حضور القمة.

ونظرا لتصاعد أعمال الانتفاضة وتزايد معدلات العنف والإرهاب الإسرائيلي، بادر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الثامن من أكتوبر بالدعوة إلى عقد قمة جديدة في مدينة شرم الشيخ، وقد جاءت هذه الدعوة بعد تحديد موعد القمة العربية الطارئة في الحادي والعشرين من أكتوبر، ومن ثم رأى عدد كبير من الباحثين والمحللين أن عقد قمة شرم الشيخ قبيل القمة العربية إنما يستهدف قطع الطريق على هذه القمة وما يمكن أن تتخذه من قرارات تتعلق بتعزيز التعاون العربي وتوحيد الجهود العربية في اتجاه اتخاذ مواقف متماسكة في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة. وقد عقدت القمة في الثامن من أكتوبر، بحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك، وبمشاركة الرئيسين الأمريكي كلينتون والمصري مبارك والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ومنسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا. وقد أسفرت القمة بعد تمديدها ليوم إضافي عن اتفاق على وقف المواجهات وسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبيل اندلاع الانتفاضة، مع طمس ملامح قضية تشكيل لجنة تحقيق دولية بصياغة غامضة لإرضاء رئيس الوزراء الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق شيء يذكر على أرض الواقع، فالقمع الإسرائيلي تواصل وتوالى مسلسل سقوط الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني.

القمة العربية الطارئة

بدا واضحا من التفاعلات التي شهدتها القمة العربية أن القادة العرب كرروا مواقفهم التي سبق وأعلنوها في القمة التي عقدت في يونيو ١٩٩٦، عقب تسلم بنيامين نتانياهو لرئاسة الحكومة في إسرائيل، من حيث التأكيد على أن السلام هو خيار العرب الإستراتيجي، ربط التطبيع بالتسوية، وإن كانت تداعيات الانتفاضة وتصاعد معدلات القمع الإسرائيلي، وغضب الشارع العربي قد فرضت على القادة العرب إفساح مجال لدعم الانتفاضة من ناحية والتشديد على ضبط العلاقة بين التطبيع والتسوية. فمن ناحية

أكد البيان الختامي على "التصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل". كما حمّل البيان إسرائيل وحدها مسئولية القرارات والخطوات التي تتخذ في شأن العلاقات معها من قبل دول عربية والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام". وحمل البيان أيضا إدانة القادة العرب لإسرائيل بسبب التصعيد في تصرفاتها العدوانية، كما حمّل القادة العرب، إسرائيل وحدها مسئولية التوتر وطالبوها بالتوقف الفوري عن جميع الممارسات الاستفزازية والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب. وفيما يخص الشق المتعلق بالتعامل مع الانتفاضة، فقد جاء في البيان الختامي إنشاء آلية لتقديم المساعدات المالية لدعم صمود الشعب الفلسطيني وتخفيف وطأة الحصار المضروب على الأراضي الفلسطينية . أيضا تضمن البيان مطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسئولية توفير الحماية للشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي. وذكر البيان المجتمع الدولي بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨، الذي يدعو إلى عدم نقل أية سفارة إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وأيضا بقرار مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل. أيضا تضمن البيان بعض التوصيات المعنوية مثل المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية في إطار الأمم المتحدة ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن حول مسببات ومسئولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأيضا ملاحقة من تسببوا في الممارسات الوحشية وفقا للقانون الدولي ومطالبة مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على غرار ما حدث في رواندا ويوجوسلافيا، وأشاروا إلى أن الملاحقة ستتم وفق أحكام القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

وجاءت بعد ذلك القمة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي عقدت بالدوحة في الفترة من الثاني عشر وحتى الرابع عشر من نوفمبر لتؤكد على ما جاء في البيان الختامي للقمة العربية الطارئة من التضامن مع الشعب الفلسطيني وقيادته من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وأيضا إدانة رفض إسرائيل الانصياع لقرارات وإرادة المجتمع الدولي التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه كاملة.

وقد أدت هذه التحركات إلى مبادرة الدول العربية التي أقامت نوعا من العلاقات مع إسرائيل ارتباطا بعملية التسوية إلى التراجع عنها عبر إغلاق مكاتب التمثيل التجاري، وهو القرار الذي اتخذته عُمان وتونس والمغرب، ثم قطر قبيل انعقاد القمة الإسلامية.

ونظرا لاستمرار التدهور في الأراضي الفلسطينية وتصاعد معدلات القمع الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، أحجم الأردن عن إرسال سفيره الجديد إلى تل

أبيب، وقرر الرئيس المصري حسني مبارك في الحادي والعشرين من نوفمبر سحب السفير من إسرائيل. وهكذا شهدت فترة حكم باراك غياب التمثيل الرسمي بين الدول العربية وإسرائيل، فيما عدا موريتانيا. فالدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ارتباطا بمعاهدة سلام-مصر والأردن- تعمل بعثتها الدبلوماسية في غياب السفير، والدول التي أقامت علاقات مع إسرائيل ارتباطا بعملية التسوية السياسية – المغرب، تونس عُمان وقطر- أغلقت مكاتب التمثيل. وهكذا جاء باراك عام ١٩٩٩ في أجواء ترحيب إقليمي وعلاقات على مستوى السفراء مع مصر والأردن، وعلى مستوى مكاتب التمثيل التجاري مع قطر وعُمان وتونس والمغرب، واستقال من منصبه والأجواء الإقليمية متوترة والعلاقات مع مصر والأردن أدنى من مستوى السفير، كما أن مكاتب التمثيل التجاري في البلدان العربية الأربع قد تم إغلاقها. ورغم هذا التوتر المتصاعد فإن الدول العربية المعنية بهذه العلاقات كانت تأمل في فوز باراك مجددا لأن بديله شارون يتسم بالتطرف الشديد، فهو مجرم حرب شهير، ويمكن أن تقود سياساته إلى تفجير المنطقة بالكامل، ولكن دون أن تعلن هذه الدول صراحة رغبتها في فوز باراك، فما أقدم عليه باراك من عدوان على أبناء الشعب الفلسطيني وما ارتكبه من حماقات دبلوماسية مع مصر، لم يترك لأي مسئول عربي فرصة للحديث عنه بإيجابية.

٣ - البيئة الدولية للانتخابات :

على الرغم من أن كافة القوى الرئيسية في النظام الدولي وقفت إلى جانب باراك وحاولت دعمه في الانتخابات الأخيرة، إلا أن الخطوات التي اتخذت للضغط على الجانب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة قد أدت إلى تدهور شعبية باراك لدى الرأي العام الإسرائيلي. فإدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بذلت جهودا ضخمة من أجل إنجاح مفاوضات كامب ديفيد، وفي حين أنها تبنت الرؤى الإسرائيلية بالكامل، فإنها حرصت بعد فشل المفاوضات على مدح باراك والقول بأنه "قدم تنازلات غير مسبوقة للجانب الفلسطيني" وأن الأخير هو المسئول عن فشل المفاوضات لأنه لم يتلقف "تنازلات باراك الجوهرية"، فهذا القول رغم عدم صحته أثار مخاوف الناخب الإسرائيلي من حجم "التنازلات" التي قدمها للجانب الفلسطيني ورفضها الأخير، وهو الأمر الذي غذى عقدة الشعور بفقدان الأمن لدى المواطن الإسرائيلي، فباراك لم يجلب له لا التسوية ولا الأمن، ومن وجهة نظره وحسب تصريحات كلينتون، قدم مزيدا من التنازلات للجانب الفلسطيني وإذا ما أعيد انتخابه فسوف يواصل مسلسل تقديم التنازلات ويجري وراء سقف مطالب فلسطينية متزايدا باستمرار.

وهناك من ذهب إلى القول بأن الإدارة الأمريكية كانت أكثر من باراك تشددا مع الجانب الفلسطيني، وأن تشددها وتكرار الحديث عن تنازلات باراك، قد أحرج الأخير وجعله غير مؤهل لقيادة دفة المفاوضات مع الفلسطينيين في زمن الانتفاضة. وهو الأمر الذي عبر عنه أحد الناخبين الإسرائيليين بالقول " لقد أعطينا وأعطينا ورأينا العرب لا يريدون السلام، ونحن الآن نريد أحدا يتعامل معهم بطريقة مختلفة".[٤] وذهب البعض إلى القول بأن باراك طلب من الإدارة الأمريكية أن تمارس الضغط عليه للموافقة على صفقة ما مع الجانب الفلسطيني، حتى يستطيع تمرير الصفقة تحت دعوى "عدم تعريض العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة للخطر".[٥] وبصرف النظر عن مدى صحة هذا القول من عدمه، فإنه يكشف المدى الذي ذهبت إليه إدارة كلينتون في التشدد مع الجانب الفلسطيني وتبني المواقف الإسرائيلية الأولية دون ممارسة مهامها كوسيط -منحاز لإسرائيل- ويبحث عن اتفاق يحقق مصالح الدولة العبرية، فما حدث كان عبارة عن تبن كامل للمواقف الإسرائيلية الأولية وإعادة صياغتها من الناحية الشكلية دون تغيير الجوهر.

وفي نفس الوقت حرصت الولايات المتحدة على إبعاد المنظمات الدولية والدول الأخرى من لعب أي دور في جهود التسوية أو إعادة الهدوء إلى الأراضي الفلسطينية، فوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت رفضت بشدة مشاركة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مفاوضات باريس بين باراك وعرفات وأصرت على إجراء المفاوضات في منزل السفير الأمريكي. أيضا حرصت الإدارة الأمريكية على عدم مشاركة أي طرف دولي في المفاوضات التي دارت بعد ذلك، وعندما أصرت القاهرة على مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والمفوض الأعلى للشئون السياسية والأمنية الأوروبية خافيير سولانا في مفاوضات شرم الشيخ، عملت واشنطن على تفريغ محتوى المشاركة من أي مردود عملي كما حدث بشأن لجنة التحقيق الدولية التي تقرر تشكيلها.

من هنا جرت الانتخابات الدولية في ظل دعم أمريكي كامل لإسرائيل كدولة والإشادة بباراك و"تنازلاته للجانب الفلسطيني"، وفي ظل مواقف دولية أقرب إلى المراقبة والتجاوب مع المطلب الأمريكي بالابتعاد عن ملف المفاوضات الخاصة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتحديدا على المسار الفلسطيني.

ثالثا : نتائج الانتخابات

على الرغم من أن كافة استطلاعات الرأي التي أجرتها المعاهد المتخصصة بمختلف انتماءاتها كانت تشير بوضوح إلى تقدم شارون على باراك بفارق كبير وصل إلى ٢٢ نقطة، فإن باراك ظل يراهن على حدوث تغيرات في نمط التصويت تأتي عبر جذب أصوات "اليسار" بمختلف أطيافه، وبعض من اليمين عبر تكثيف عمليات قمع الانتفاضة، وأيضا أصوات العرب على أساس أنهم لا يملكون خيارا سوى التصويت له في النهاية، لأن بديله شارون مرفوض بشكل مبدئي، وعبر حث السلطة الوطنية على دعوة عرب إسرائيل للتصويت لمصلحته. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها باراك في مختلف الاتجاهات، فإن جهوده باءت بالفشل.

فمن ناحية بدا واضحا أن حزب العمل يعاني تمزقا شديدا نتيجة سياسات باراك ونهجه في التعامل مع قيادات الحزب منذ الوهلة الأولى التي بدأ فيها تشكيل الحكومة، كما أن رفضه التنازل عن ترشيح نفسه لمصلحة بيريز الذي كانت تشير استطلاعات الرأي إلى أنه قادر على خوض معركة متكافئة مع شارون، أدى إلى مزيد من التمزق داخل صفوف الحزب، وهي تمزقات لم تكن خافية على باراك، حيث أعلن رئيس طاقمه الإعلامي إيلي جولد شميت، أن حزب العمل "طعن باراك من الخلف". في نفس الوقت فإن تنازلات باراك للأحزاب الدينية أثارت استياء القوى العلمانية المحددة مواقعها في "أقصى اليسار". وبدا واضحا أن قاعدة باراك الانتخابية تمزقت كثيرا، وأن نسبة لا بأس بها لم تجد مبررا للذهاب إلى صناديق الانتخاب.

ومن ناحية ثانية، فإنه رغم الجهود التي بذلها باراك لقمع الانتفاضة وتصعيد العمليات العسكرية لقوات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني وضد السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن هذه الجهود لم تفلح في إعادة "الأمن إلى نفس المواطن الإسرائيلي اليهودي"، فعمليات المقاومة الوطنية تواصلت وحالة التدهور الشامل تعمقت، ومن هنا لم يفلح باراك في جذب أية قطاعات من أصوات اليمين الإسرائيلي رغم أن أفكاره وسياساته تعبر عن قطاعات من اليمين بأكثر من كونها تعبر عن التيار الرئيسي في حزب العمل.

ومن ناحية ثالثة، لم تفلح نداءات أركان السلطة الوطنية الفلسطينية لعرب إسرائيل في دفع من لهم حق التصويت إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت لمصلحة باراك. فالسلطة الوطنية الفلسطينية ورغم إدراكها لاستحالة التوصل إلى اتفاق مع حكومة باراك بعد تحديد موعد الانتخابات، إلا أنها دخلت في مفاوضات "مسرحية " مع الجانب الإسرائيلي في مدينة "طابا"، وهي المفاوضات التي أعلن أنها حققت تقدما كبيرا وجعلت طرفي العملية أقرب من أي وقت آخر إلى التوصل لاتفاق نهائي، ولكن قصر الوقت المتاح حال دون ذلك، الأمر الذي يعني أن إعادة انتخاب باراك ستقود إلى الاتفاق النهائي. فقد دخلت السلطة الوطنية هذه المفاوضات لمساندة باراك ولحث عرب إسرائيل على التصويت له، وهو الأمر الذي لم يكن له أي تأثير يذكر ، فعرب إسرائيل اتخذوا القرار بمعاقبة باراك وعدم التصويت له بسبب ما ارتكبته قوات الأمن الإسرائيلية من أعمال قتل ضد أبنائهم والتي أسفرت عن قتل ثلاثة عشر شابا منهم. أيضا فإن عرب إسرائيل ومنذ توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، قرروا الاعتماد على سواعدهم في انتزاع حقوقهم المشروعة، ومن ثم لم يتعاملوا بجدية مع توجيهات أركان السلطة الوطنية بشأن التصويت في الانتخابات الإسرائيلية. من هنا كان قرار عرب إسرائيل هو مقاطعة الانتخابات رفضا لشارون وعقابا لباراك.

وبالتالي دخل باراك الانتخابات فاقدا تأييد ما كان يفترض أنه قاعدته الانتخابية، أي أنصار اليسار بصفة عامة، وعاجزا عن جذب أي فئة من اليمين، وفاقدا لأصوات العرب التي كانت كفيلة بإحداث تغيير جوهري في النتائج.

وقد جرت الانتخابات في السادس من فبراير ٢٠٠١، وهي أول انتخابات لرئيس الوزراء تجري دون انتخابات برلمانية، فمنذ تطبيق قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء في عام ١٩٩٦، جرت الانتخابات مرتين، في مايو ١٩٩٦، ثم مايو ١٩٩٩، وكانت انتخابات برلمانية وأيضا لرئيس الوزراء، وهذه المرة اقتصرت الانتخابات على منصب رئيس الوزراء، بعد أن قدم باراك استقالته ورفض حزب شاس والأحزاب العربية فكرة حل الكنيست وإجراء انتخابات شاملة، ولهذا السبب رفض نتانياهو خوض الانتخابات.

بلغ إجمالي من لهم حق التصويت في الانتخابات ٤.٥٠٤.٧٦٩ ناخبا، وذلك مقابل ٤.٢٨٥.٤٢٨ ناخبا في الانتخابات السابقة التي جرت في مايو ١٩٩٩. وبلغ عدد من شاركوا في الانتخابات ٢.٨٠٥.٩٣٨، بنسبة ٦٢.٣% ممن لهم حق التصويت، وهي أدنى نسبة تشهدها الانتخابات في إسرائيل منذ أول انتخابات عام ١٩٤٩. ورغم أن المشاركة في الانتخابات الخاصة برئيس الوزراء عادة ما تكون أقل من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، كما تكشف انتخابات ١٩٩٦ و ١٩٩٩، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ٧٩.٣% ٧٨.٧% على

التوالي مقابل ٧٥% و ٧٠.٢% للانتخابات الخاصة برئيس الوزراء، فإن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة كانت الأدنى على الإطلاق.

تطور عدد من لهم حق التصويت ونسبة المشاركة في الانتخابات الخاصة برئيس الوزراء ١٩٩٦-٢٠٠١

الانتخابات	إجمالي من لهم حق التصويت	عدد المشاركين في الانتخابات	%
انتخابات ١٩٩٦	٣.٩٣٣.٢٥٨		٧٥
انتخابات ١٩٩٩	٤.٢٨٥.٤٢٨	٣.٠١٠.٩٩٦	٧٠.٢
انتخابات ٢٠٠١	٤.٥٠٤.٧٦٩	٢.٨٠٥.٩٣٨	٦٢.٣

وعلى الرغم من تدني نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة، فإن فارق الأصوات بين المرشحين كانت هي الأعلى منذ استحداث قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، فقد حصل شارون على ١.٦٩٨.٠٧٧ صوتا مقابل ١.٠٢٣.٩٤٤ صوتا لبارك ، بفارق ٦٧٤.١٣٣ صوتا.

فارق الأصوات بين المرشحين ١٩٩٦-٢٠٠١

الانتخابات	الفرق في الأصوات لمصلحة الفائز
١٩٩٦-نتانياهو	٢٩.٤٥٧
١٩٩٩-باراك	٣٦٣.١٣١
٢٠٠١-شارون	٦٧٤.١٣٣

القضية أبعد من هزيمة باراك وفوز شارون

على الرغم من كثرة التحليلات التي تناولت أسباب هزيمة باراك وفوز شارون، فإن القضية لم تعد تتوقف على هزيمة مرشح وفوز آخر، بقدر ما باتت تتعلق بأزمة بنيوية تطول النظام السياسي الإسرائيلي كنتيجة منطقة للتحولات التي تطول المجتمع الإسرائيلي بعد موجات الهجرة الضخمة التي بدأت منذ عام ١٩٨٩ وحملت معها ما يزيد على المليون مهاجر، وأيضا تزايد نفوز الأحزاب الدينية، وحالة التمزق التي يعانيها المجتمع نتيجة عجزه عن اتخاذ قرار محدد تجاه عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وما يراه من تداعيات متناقضة لهذه العملية على دور إسرائيل ومستقبلها في المنطقة، وقبل كل ذلك على تماسك المجتمع الإسرائيلي ذاته. هذا بالإضافة إلى معضلة فقدان إسرائيل للقيادة السياسية القادرة على العمل باحتراف وعلى اتخاذ القرار وتنفيذه.

فيما يخص التحولات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، يمكننا رصد العوامل التالية:

١ - تراجع دور الكيبوتز والموشاف:

المعروف أن هذين التنظيمين كانا ولا يزالا يمثلان أهم مصادر دعم "اليسار الإسرائيلي" وحزب العمل تحديدا ومن ثم فإن تراجعهما يعني خصما من القاعدة الانتخابية لهذا المعسكر.

والمعروف أن ظهور الكيبوتس على أرض فلسطين بدأ مع الموجة الثالثة للهجرة اليهودية (١٩١٩-١٩٢٣) والتي حملت معها قرابة ٣٥ ألف مهاجر من شرق أوروبا. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين قبل هجرتهم إلى فلسطين، أعضاء في منظمات الطلائع ومدربين على المهن اليدوية وخصوصا الزراعة. وكان أغلبهم من أبناء الطبقة العاملة التي تتبنى أو تتأثر بالفكر الاشتراكي. ومع هجرتهم إلى فلسطين، أقاموا نوعا جديدا من المستوطنات-الكيبوتس- وهي عبارة عن مزرعة جماعية تتميز بملكية مشتركة لجميع أدوات الإنتاج. وأيضا "الموشاف" وهي قرية تعاونية تمتلك كل أسرة فيها مساحة من الأرض وتتعاون العائلات في وسائل الإنتاج الأخرى وعملية التسويق والاستيراد.

وقد ساعدت نشأة الكيبوتس والموشاف ونمط الحياة فيهما على تشكيل قيادات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة ، كما كانت بمثابة قاعدة انتخابية لمعسكر "اليسار". ورغم تراجع النمو في حركة الكيبوتس والموشاف منذ منتصف الخمسينيات، إلا أن دورهما في مساندة الجيش الإسرائيلي والقيام ببعض المهام الأمنية لا سيما بعد حرب يونيو ١٩٦٧، قد أعاد الحيوية لهذه الحركة ودفع الحكومة إلى إنشاء المصانع فيها[٦]. وفي عام ١٩٨٨، بلغ عدد الكيبوتس والموشاف ٦٤٨ وحدة قدمت معا نحو ٨٨% من الإنتاج الزراعي الإسرائيلي في ذلك العام.[٧]

وبمرور الوقت بدأت حركة الكيبوتس والموشاف في التراجع للعديد من الأسباب من بينها اتجاه الأجيال الجديدة التي ولدت داخلها إلى الثورة على حياة الكيبوتس والموشاف خاصة ما يتعلق بتقديس العمل اليدوي والزراعة على وجه الخصوص. وجاءت سياسة "التحرير الاقتصادي" لتدخل الكيبوتس والموشاف في أزمة جديدة. ورغم ذلك لا تزال لهذه التنظيمات أدوار تلعبها لاسيما كمستودع لجيش الدفاع الإسرائيلي الذي يرى أن هذه التنظيمات " تدرس كيف تشجع شبابها على تفكير المقاتلين"[٨].عموما يبدو واضحا أنه في الوقت الذي تتراجع فيه الكيبوتس والموشاف لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، فإن الاعتبارات الأمنية تدفع في اتجاه الحفاظ عليها ودعمها. وفي جميع الأحوال فإن تراجع ثقل هذه التنظيمات يمثل خصما من الرصيد

السياسي والانتخابي لمعسكر " اليسار الإسرائيلي". ويبدو ذلك واضحا في تصويت سكان الكيبوتسات في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في مايو ١٩٩٩. ففي هذه الانتخابات أعطى ٤٤،٨٢% من سكان الكيبوتسات أصواتهم لقائمة إسرائيل واحدة(حزب العمل) وكتلة ميريتس، مقابل ٨،١% أعطوا أصواتهم لليكود، هذا بينما لم تحصل الأحزاب الدينية على أي نسبة تذكر من أصوات سكان الكيبوتسات. وبالنسبة لتصويت سكان الكيبوتسات في انتخابات رئيس الوزراء، فقد أعطى ٩٣،١% منهم أصواتهم لمصلحة باراك، مقابل ٨،٦% أعطوا أصواتهم لمصلحة نتانياهو.[٩]

٢ - ظهور أحزاب اليهود الروس:

على الرغم من أن الروس شكلوا جزءا رئيسيا من الموجات الأولى للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان من بينهم من تولى مقاليد القيادة السياسية والعسكرية في الدولة العبرية بعد إعلانها، إلا أنه لم يكن هناك حزب سياسي خاص بهم، فقد انتشروا في الأحزاب القائمة وحققوا كأفراد مكانة متقدمة في كافة مؤسسات الدولة العبرية. ومع تدفق موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي-السابق- في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، بدأ اليهود الروس في تنظيم أنفسهم سياسيا لا سيما بعد حملات التشكيك والعداء التي تعرض لها المهاجرون الجدد منهم على أيدي الأحزاب الدينية. وبمرور الوقت تزايد عدد اليهود "السوفييت" في إسرائيل، فقد هاجر خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٩ حوالي ٨٠٠ ألف شخص.[١٠]

وقد جاء هؤلاء المهاجرون في وقت كانت الأحزاب الدينية تسيطر على الجوانب الدينية وتتحكم في توجيه المخصصات الاجتماعية وتمسك بخيوط وزارتي الأديان والداخلية، الأمر الذي جعل اليهود الروس يتعرضون مباشرة "لاضطهاد" هذه الأحزاب التي بدأت حملاتها ضدهم بالتشكيك في يهوديتهم وتضييق الخناق عليهم واستبعادهم من اهتمام القائم على شئون المنظمات الاجتماعية.

في المقابل جاء اليهود الروس بدوافع اقتصادية بالأساس، أي لا تحتل الدوافع الدينية /الصهيونية ركنا أساسيا في هجرتهم التي كانت وليدة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفييتي، ثم جمهورياته المستقلة بعد التفكك. ولذلك لم يشعر اليهود الروس بالحاجة للمسارعة بدخول "بوتقة الصهر الإسرائيلية"، فحافظوا على لغتهم الأم-الروسية وغيرها-، واحتفظوا بأسمائهم ولم يستبدلوها بأسماء عبرية، كما أقاموا في تجمعات خاصة بهم أصبحت بمثابة أحياء ومقاطعات روسية في "إسرائيل". وترافق مع ذلك عدم معرفتهم باللغة العبرية وعدم شعورهم بالحاجة إلى تعلمها، فكل التعاملات في محيطهم تجري بالروسية، ولديهم وسائل الإعلام المختلفة، كما أن الشركات والهيئات والمتاجر بدأت تضيف اللغة الروسية إلى إعلاناتها، وسارت

الأحزاب السياسية القائمة على نفس الدرب فترجمت برامجها الانتخابية إلى "الروسية". ومن ثم أصبحت قضايا اليهود الروس جزءا من الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية الإسرائيلية التي كانت تلهث وراء أصوات اليهود الروس التي وصلت في انتخابات مايو ١٩٩٩، إلى نحو نصف مليون صوت بإمكانها أن تقدم مجتمعة قرابة العشرين مقعدا في الكنيست البالغة عدد مقاعده ١٢٠ مقعدا. [١١] وقد بادر فريق من اليهود الروس بتشكيل أول حزب سياسي في إسرائيل تحت مسمى " إسرائيل بعاليا" بزعامة ناتان شارانسكي، وقد خاض الحزب انتخابات الكنيست الرابع عشر في مايو ١٩٩٦، وحصل على نحو ١٧٥ ألف صوت أتاحت له سبعة مقاعد في الكنيست. ونظرا للخلافات الحادة التي نشبت بين هذا الحزب وحزب "شاس" الديني، ونتيجة رغبة نتانياهو في الحفاظ على روابطه مع حزب شاس، فقد أوحي نتانياهو لأحد المحيطين به من اليهود الروس، المدير العام السابق لرئاسة الحكومة أفيجدور ليبرمان، بتشكيل حزب جديد لليهود الروس حتى يسحب البساط من تحت حزب "إسرائيل بعاليا" ويفتت أصواتهم. ومن هنا شكل ليبرمان حزب " إسرائيل بيتنا" وخاض الحزبان انتخابات الكنيست الخامس عشر في مايو ١٩٩٩. وقد حصل إسرائيل بعاليا على نحو ١٦٥ألف صوت مكنته من الاحتفاظ بمقاعده السبعة في الكنيست، وحصل حزب إسرائيل بيتنا على ٨٢ ألف صوت أتاحت له احتلال أربعة مقاعد في الكنيست. ومن ثم فقد رفع اليهود الروس حصتهم في الانتخابات الأخيرة إلى أحد عشر مقعدا ، مشكلين القوة الرابعة في الكنيست الأخير بعد العمل والليكود وشاس. [١٢]

٢- تزايد قوة ونفوذ الأحزاب الدينية:

المعروف أن الأحزاب الدينية تشارك في الائتلاف الحكومي منذ الكنيست الأول الذي تشكل عام ١٩٤٩. وهناك نوع من التفاهم والتوافق بين الحزبين الأكبر في إسرائيل والأحزاب الدينية بصفة عامة على النحو الذي يضمن مشاركة ممثلين عن هذه الأحزاب في أي حكومة إسرائيلية سواء شكلها العمل(اليساري) أو الليكود (اليميني). وبمرور الوقت بدا تقسيم العمل واضحا بين الحزبين الأكبر والأحزاب الدينية حيث كانت، أي من الحزبين الأكبر يضم حزبا دينيا أو أكثر في حكومته، مقابل التسليم لهذه الأحزاب بإدارة كافة تفاصيل الشئون الدينية. وفي مرحلة تالية ومع تزايد الثقل السياسي للأحزاب الدينية بدأت الأحزاب الدينية توسع من نطاق سيطرتها وتدخلها في مساحة خارج الشئون الدينية، وهو ما تبلور في مجالات التعليم بصفة عامة وأيضا اختصاص وزارة الداخلية. وقد حققت الأحزاب الدينية قفزة كبيرة في عهد حكومة نتانياهو مايو ١٩٩٦-مايو ١٩٩٩، حيث سيطرت على وزارات الأديان والداخلية. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها أطراف عديدة للحد من تصاعد نفوذ وثقل الأحزاب الدينية، فإن الانتخابات الأخيرة(مايو ١٩٩٩) أسفرت عن زيادة تمثيل هذه

الأحزاب، فقد حصلت الأحزاب الدينية الثلاثة الكبرى على ٢٧ مقعدا كان نصيب شاس منها ١٧ مقعدا (مقابل عشرة مقاعد في الكنيست السابق) والمفدال ٥ مقاعد (مقابل تسعة مقاعد في الكنيست السابق) ويهود التوراة ٥ مقاعد (مقابل أربعة مقاعد في الكنيست السابق). وبذلك تكون الأحزاب الدينية قد ارتفعت بحصتها من ٢٣ إلى ٢٧ مقعدا ، بزيادة قدرها أربعة مقاعد، ويمكن أن نضيف إليها حركة "ميماد" الدينية "المعتدلة" التي خاضت الانتخابات مع حزب العمل ضمن قائمة إسرائيل واحدة، وفازت فيها بمقعد واحد ضمن مقاعد القائمة.

ومن ثم فالتحول الرئيسي هنا لا يتعلق بصعود مفاجئ لهذه الأحزاب، إذ أن ما حققته من زيادة في عدد المقاعد لا يشكل ما يمكن اعتباره "تحولا"، وإنما التحول الحقيقي هو نجاح حزب "شاس" الذي يمثل المتدينين من يهود الشرق- المغاربة تحديدا- في زيادة حصته بنحو ٧٠%، من ١٠ مقاعد إلى ١٧ مقعدا، وهنا يمكن القول أن الحزب تمكن من تحقيق هذا التقدم عبر نجاحه في توظيف التحولات التي جرت في الخريطة السياسية الإسرائيلية وصراعاتها وأداء مؤسسات وأجهزة الدولة من أجل تقديم نفسه باعتباره المعبر الوحيد عن "هموم يهود الشرق" المظلومين من المؤسسة الاشكينازية. فمن ناحية، خفت بريق دافيد ليفي وحزب "جيشر" بعد تحولاته ما بين الائتلاف مع الليكود والعمل، ولم يعد في نظر القطاعات الرئيسية من يهود الشرق، معبرا عن الهموم الحقيقية لهؤلاء اليهود، ومن ناحية ثانية، فإن خروج إسحاق موردخاي من الليكود تبعه تولي رئاسة حزب جديد "المركز"، وهو حزب قام على برنامج يهدف إلى إسقاط نتانياهو بالأساس ولم تحتل القضايا الاجتماعية والاقتصادية ركنا رئيسيا في أجندته الانتخابية، أو لم يتعامل معها يهود الشرق بجدية لإدراكهم أن قضية الحزب الأساسية هي معارك فوقية تتجاوز الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي من وجهة نظر يهود الشرق.

ومن ناحية ثالثة، استغل "شاس" جيدا الحكم الذي صدر ضد زعيمه أرييه درعي بالسجن لمدة أربع سنوات، ووظفه في حملة دعائية مكثفة على أنه دليل دامغ على "ظلم المؤسسات الاشكينازية ليهود الشرق" وعلى القسوة في التعامل حتى مع رموز هؤلاء اليهود. باختصار نجح "شاس" في أن يقدم نفسه على أنه المعبر الحقيقي والوحيد عن هموم يهود الشرق، ولا فائدة من سياسات الليكود، كما أنه لا يمكن الوثوق في حزب "جيشر"، وموردخاي لا يعتبر حقوق يهود الشرق جزءا من معركته الانتخابية.

تزايد معدلات التطرف: مزيد من الدعم للأحزاب الدينية

حملت موجات الهجرة اليهودية معها لاسيما منذ منتصف الثمانينيات، فصائل يهودية أكثر تشددا من الناحية الدينية وتطرفا من الناحية السياسية. وقد جاء ذلك نتيجة منطقية لزيادة البعد الديني في الحملات الإعلامية الإسرائيلية الرامية لإثارة اليهود كي

يهاجروا إلى إسرائيل، حيث تم الاعتماد على الدين كقاعدة انطلاق في الخطاب الموجه لليهود في شتى أنحاء العالم.

وقد سعى بعض الكتاب الإسرائيليين إلى حصر التشدد الديني في الهجرات التي وفدت من بلدان عربية وإسلامية مؤكدين أنهم جاءوا من ".. عالم لم يعرف شيئا عن مسيرة التنوير علمنة الفكر والمجتمع، ولم تكن هناك أهمية في نظرهم للوجود اليهودي إلا في مفهومه الديني". [١٣] هذا في حين أن الوقائع تكشف أن قادة كافة التنظيمات والعصابات الإرهابية جاءت من دول غربية بالمعنى الحضاري، أي ممن يسمون الاشكيناز. وينطبق ذلك على من هاجروا قبل إعلان الدولة وحتى موجات الهجرة الأخيرة، ولا فرق هنا بين شامير وشارون، ورحبعام زئيفي ورفائيل ايتان، وجيئولا كوهين ومائير كاهانا وجولد شتاين وجميعهم جاءوا من دول غربية. وقد بدا ذلك واضحا في سعي وزير الداخلية الإسرائيلي - إيهود باراك - من أجل تغيير قانون العودة بعد مقتل رابين للحيلولة دون هجرة "المتطرفين من يهود الولايات المتحدة" [١٤] والذين جاء منهم كاهانا وجولدشتاين ونتانياهو.

وهو أمر لم يتحقق ولا يتوقع تحققه بسبب القيود التي تفرضها الأحزاب الدينية على قدرة القوى السياسية الأخرى على الفعل في هذه الدائرة والتي يمكن أن تقود إلى مزيد من التوتر في ظل قدرة عالية للأحزاب الدينية على الابتزاز وتغيير التحالفات وأخيرا توجيه الاتهامات التي قد تكون مقدمة للتصفية الجسدية.

ويمكن القول أن تصاعد وزن الأحزاب الدينية واستمرار تدفق عناصر التطرف الديني لاسيما من يهود الولايات المتحدة من ناحية، وفي ضوء تزايد الثقل السياسي لليهود الروس وارتفاع حصة الأحزاب العلمانية من مقاعد الكنيست -التي قفزت من ٩ مقاعد في انتخابات ١٩٩٦، إلى ١٦ مقعدا في انتخابات ١٩٩٩- من ناحية ثانية، يتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى تزايد حدة الصراع الديني العلماني في المجتمع الإسرائيلي، ذلك الصراع الذي بدت مؤشراته واضحة في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات الأخيرة-مايو ١٩٩٩- وفي مقدمتها حكم المحكمة العليا الخاص بفرض الخدمة العسكرية على طلبة المدارس الدينية وأيضا إدانة زعيم حزب "شاس" أرييه درعي بتهمة الفساد والحكم عليه بالسجن لأربع سنوات في قرار حمل أبعاد اثنية، فتقاطع الصراع الديني/ العلماني مع آخر لا يقل عنه حدة، وهو الخاص بالصراع بين ذوي الأصول الشرقية والغربية. فقد نظر المتدينون من يهود الشرق إلى إدانة "درعي" على أنها نموذج لاستمرار "الظلم" من قبل المؤسسة الاشكينازية (الغربية) العلمانية، ضد أبناء الطوائف الشرقية، خاصة المتدينين منهم.

٤ – تراجع ثقل الحزبين الأكبر: احتمالات اختفاء ظاهرة الحزبين

وبدا واضحا أن هناك تراجعا مستمرا في حصة الحزبين الأكبر لمصلحة الأحزاب الصغيرة التي باتت تفرض شروطها على أي من الحزبين الأكبر في ظل النظام البرلماني الخالص، وقد فرضت هذه الشروط على نتانياهو وباراك في المرتين اللتين جرت فيهما الانتخابات بموجب قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء. وفي ضوء قرار العودة للنظام البرلماني الخالص بدءا من الانتخابات القادمة- ٢٠٠٣ -، سوف تتزايد قدرة الأحزاب الأخرى على فرض شروطها على الحزبين الأكبر، وذلك في ضوء توقعات باستمرار تآكل القاعدة الانتخابية لكل من الليكود والعمل، الأول بسبب خروج قطاعات من يهود الشرق ولمصلحة الأحزاب الدينية وتحديدا حزب شاس، والثاني نتيجة التقلص المستمر في دور الكيبوتس والموشاف، وخروج ما يمكن أعتباره "يسار الحزب" أو القوى العلمانية، بسبب تقاطع الحزب مع الدوائر الخاصة بحركة الأحزاب الدينية.

وقد تبلورت مؤشرات ذلك في الانتخابات الأخيرة التي جرت في مايو ١٩٩٩، فقد كان حزب العمل هو الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، إذ تقلصت مقاعده من ٣٤ مقعدا بمفرده في انتخابات ١٩٩٦، إلى ٢٦ مقعدا للائتلاف الذي جمعه مع "جيشر" و"ميماد" في الانتخابات الأخيرة. وبلغ نصيب العمل بمفرده ٢٣ مقعدا ، أي أن حزب العمل فقد في هذه الانتخابات ١١ مقعدا. وبحسب أعداد المصوتين للحزب فقد تراجعوا من ٨١٨,٥٧٠ صوتا حصل عليها حزب "العمل" بمفرده في انتخابات ١٩٩٦، إلى ٦٢٧,٧٧٦ صوتا حصل عليها مع "جيشر" و"ميماد" في الانتخابات الأخيرة وبالنسبة المئوية، تقلص نصيب "العمل" من ٢٦,٨% من الأصوات بمفرده عام ١٩٩٦، إلى ٢٠,٢% من الأصوات في الانتخابات الأخيرة التي جمعت "العمل" مع "جيشر" و"ميماد.وجاء الليكود في المرتبة التالية في التراجع حيث تراجعت مقاعده من ٢٢ مقعدا في انتخابات ١٩٩٦ إلى ١٩ مقعدا في الانتخابات الأخيرة، صحيح أن الليكود حصل في انتخابات ١٩٩٦ على ٣٢ مقعدا بالائتلاف مع جيشر وتسوميت، إلا أن نصيبه منها بلغ ٢٢ مقعدا، وبالتالي يكون الليكود فقد ثلاثة مقاعد فقط.

وبحسب أعداد المصوتين لليكود، فقد تراجعت من ٧٦٧,١٧٨ صوت عام ١٩٩٦ - مع جيشر وتسوميت - إلى ٤٣٥,٥٤٢ صوت بمفرده في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم تقلصت حصيلته النسبية من ٢٥,١% من الأصوات - مع جيشر وتسوميت - إلى ١٤% بمفرده في الانتخابات الأخيرة.

هذا في الوقت الذي تقدمت فيه أحزاب "صغيرة" إلى مكانة قريبة من مكانة الحزبين الأكبر، فما حصل عليه شاس في هذه الانتخابات يقل بمقعدين عن حصة الليكود، وبستة مقاعد عن حصة حزب العمل. وفي نفس السياق تقدمت أحزاب أخرى على طريق الاقتراب من حصة الحزبين الأكبر، ويبدو ذلك واضحا في مكونات كتلة

ميرتس "العلمانية" التي حصلت في الانتخابات الأخيرة على ١٦ مقعدا، فقد حصلت ميرتس على عشرة مقاعد وحصلت شينوي التي انشقت عليها قبل الانتخابات على ستة مقاعد. كذلك حصل حزبا اليهود الروس على أحد عشر مقعدا. ومن ثم يمكن القول أن النظام السياسي الإسرائيلي يتحرك على طريق الابتعاد عن ظاهرة "الحزبين الأكبر" إلى حالة جديدة من تعدد الأحزاب الكبيرة التي تمثل اتجاهات محددة تجمع ما بين العرقي والطائفي.

فقدان القيادة السياسية

هناك ما يشبه الاتفاق بين من تناولوا الانتخابات الإسرائيلية بالتحليل منذ عام ١٩٩٦، على أن إسرائيل كدولة لم تعرف بعد مقتل رابين في نوفمبر ١٩٩٥، زعيم حزب يمكن أن تتوافر فيه مؤهلات القيادة السياسية، فمنذ مقتل رابين لا توجد لدى أي من الأحزاب السياسية الإسرائيلية في اليمين أو اليسار شخصية يمكن وصفها بأنها تتمتع بمؤهلات القيادة السياسية[١٥]، أو تتحلى بمواصفات رجل الدولة، شخصية يمكنها أن تتخذ برنامجا للعمل وتتخذ القرارات بالتوقيع على اتفاقات ما وتعمل على تنفيذها حتى وإن بوتيرة متغيرة. وتكشف عن ذلك الانتخابات التي شهدتها إسرائيل منذ عام ١٩٩٦، فمنذ ذلك الوقت لم يذهب الناخب الإسرائيلي عامة إلى صناديق الانتخاب لانتخاب مرشح ما، بقدر ما كان تجربة رئيس الوزراء مليئة بالسلبيات على النحو الذي يفقده قاعدته الانتخابية، بينما تتوحد القاعدة الانتخابية لمرشح المعارضة، ومن ثم يفوز بالمنصب، فالعملية هي إسقاط رئيس الوزراء وليس انتخاب شخص جديد ببرنامج محدد. حدث ذلك عام ١٩٩٦، عندما قرر الرأي العام الإسرائيلي إسقاط بيريز فجاء بنتانياهو، وعندما أراد معاقبة نتانياهو جاء بباراك، وأسفرت جهود إطاحة باراك عن فوز شارون. لا يعني ذلك أن الشخص الفائز بالمنصب لم يكن يحظى بالتأييد، ولكن المقصود هو أن العامل الرئيسي في التأثير كان الرغبة في إسقاط رئيس الوزراء عبر تقلص قاعدته الانتخابية وتراجع عدد مؤيديه، ومن ثم فإنه مهما كان تدني قاعدة تأييد المرشح الآخر، فسوف يفوز بالمنصب، ويبدو ذلك واضحا في أن تكون نصيحة طاقم شارون الاستشاري له في الانتخابات هي "الصمت" فقط، الصمت حتى يجني ثمار عملية إسقاط باراك، فبدون برنامج ودون وعود سوف ينجح شارون لأن الانتخابات تجري لإسقاط باراك. وقد اختصر آرييه شافييت الموقف بالقول "إن رابين كان السياسي الأخير في إسرائيل، ومن بعده لم يتم اختيار أي رئيس للوزراء إيمانا بقدراته ورؤيته، وإنما جاء الاختيار نتيجة رفض الخصم". وأضاف "أن انتخاب رئيس الوزراء في إسرائيل باتت عملية محكومة بالرغبة في تغيير القيادات الفاشلة، ومن ثم كان التحرك من فشل إلى آخر".[١٦]

رابعا : تشكيل حكومة "ائتلاف وطني"

على الرغم من أن رصيد اليمين الإسرائيلي داخل الكنيست، كان يسمح لشارون بتشكيل حكومة يمينية دون الاستعانة بحزب العمل، إلا أنه بدا حريصا على تشكيل حكومة "وحدة وطنية " مع حزب العمل. وكانت لشارون حسابات كثيرة من وراء طرح الفكرة والإصرار عليها، لحسابات تتعلق برؤيته لما يحدث داخل حزب العمل، ولرغبته في مواجهة ابتزاز الأحزاب الصغيرة ، وأيضا تسويق حكومته دوليا وإقليميا.

وفيما يخص رؤيته لما يحدث داخل حزب العمل، فقد أدرك شارون مبكرا الانقسامات الموجودة داخل الحزب، ومن ثم أراد إحداث المزيد من الانقسامات عبر دعوة الحزب لدخول الحكومة. فمجرد طرح الفكرة أدى إلى إظهار خطوط الانقسام داخل الحزب، فباراك أجبر على تقديم استقالته من زعامة الحزب وعضوية البرلمان، وتزايدت التطلعات لخلافته، أو ترتيب العملية بعد بيريز الذي تولى القيادة مرحليا. وبدا واضحا وجود ثلاثة تيارات داخل الحزب تجاه دخول حكومة وحدة وطنية بقيادة شارون، فهناك تيار وافق على فكرة دخول حكومة الوحدة الوطنية شريطة استمرار باراك في زعامة الحزب، وقاد هذا التيار بنيامين بن العيزر ورعنان كوهين وداليا إيتسيك. وهناك تيار ثان كان يؤيد دخول حكومة شارون شريطة اعتزال باراك الحياة السياسية، وعبر عنه شيمون بيريز وحاييم رامون. وكان هناك تيار ثالث يرفض دخول حكومة شارون ويطالب بترك شارون يشكل حكومة يمينية متطرفة قصيرة العمر، سرعان ما سوف تسقط وتجري انتخابات جديدة يكون حزب العمل خلالها قد أعاد ترتيب أوراقه واستعد جيدا للانتخابات القادمة التي ستكون برلمانية فقط بعد أن ينتهي العمل بقانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وقد عبر عن هذا الاتجاه يوسي بيلين وشلومو بن عامي، وهو التيار الذى واصل موقفه الرافض لدخول حكومة شارون ومن ثم بقي خارج الحكومة.

ومن جانبه واصل باراك مفاوضاته مع شارون لتشكيل حكومة وحدة وطنية، الأمر الذي صعّد من الحملة ضده داخل حزب العمل، فاضطر إلى تقديم استقالته من قيادة الحزب وعضوية الكنيست في العشرين من فبراير ٢٠٠١، وواصل بيريز المفاوضات ووقع اتفاق دخول حكومة شارون.

وفي نفس الوقت تمكن شارون من ضم أحزاب يمينية شديدة التطرف إلى حكومته، حيث ضم حزبي اليهود الروس، إسرائيل بعاليا وإسرائيل بيتنا، والاتحاد القومي،

وشعب واحد والطريق الجديد. هذا بالإضافة إلى حزب شاس. كما أنه واصل المفاوضات لضم حزبي المفدال-الديني- والمركز الذي ينتمي إلى الوسط.

ويرجع حرص شارون على البدء بحزب العمل إلى رغبته في التحصن في مواجهة ابتزاز الأحزاب اليمينية الصغيرة والحد من مطالبها، فالاتفاق مع حزب العمل يعني أن شارون إذا ضم أيا من الأحزاب اليمينية الصغيرة، فيكون قد فعل ذلك لرغبته في ضمها إلى حكومته أكثر منها حاجته الشديدة إلى دعم نوابها، وينصرف ذلك إلى حزبي اليهود الروس وأيضا الاتحاد القومي.

في نفس الوقت يعود حرص شارون على ضم حزب العمل، إضافة إلى ما سبق ذكره، إلى الرغبة في "توريط" قيادات الحزب في سياساته ومن ثم "المساس" بمصداقيتها داخليا ودوليا وإقليميا، فبيريز يعمل إلى جوار أفجيدور ليبرمان زعيم "إسرائيل بيتنا" الذي أطلق تهديدات خرقاء بقصف السد العالي، وإلى جوار رحبعام زئيفي أحد ابرز الوجوه الكريهة لليمين الإسرائيلي، وصاحب دعوات "ترحيل العرب خارج أرض إسرائيل". هذا إضافة إلى أن ضم رموز من الحزب إلى الحكومة سيساعد على تحسين صورتها على الصعيد الدولي، فوزير الخارجية هو شيمون بيريز، ووزير الدفاع الذي يصدر أوامر القتل والقصف هو بنيامين بن العيزر، وقد أوضح ذلك يوسي بيلين بقوله" لقد منح بيريز حكومة شارون شرعية الحصول على جائزة نوبل للسلام".[١٧]

توزيع الحقائب الوزارية

ضمت الحكومة الجديدة ستة وعشرين وزيرا، ويمكن أن يزداد العدد في حال انضمام حزبي المركز والمفدال. وقد حصل كل من الليكود والعمل على ثماني حقائب وزارية، كما حصل شاس على خمس حقائب، وحصلت أحزاب إسرائيل بعاليا ،إسرائيل بيتنا والاتحاد القومي وشعب واحد على حقيبة واحدة.

الائتلاف الحكومي

الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
الليكود	١٩
إسرائيل واحدة(العمل)	٢٣
شاس	١٧
إسرائيل بعاليا	٧
إسرائيل بيتنا	٤
الاتحاد القومي	٣
شعب واحد	٢
الطريق الجديد	١
الإجمالي	٧٦

أعضاء حكومة شارون

م	الاسم	الحزب	الوزارة
١	ارييل شارون	الليكود	الرئيس
٢	منير شطريت	الليكود	العدل
٣	عوزي لينداو	الليكود	الأمن الداخلي
٤	ليمور ليفنات	الليكود	التربية والتعليم
٥	رومي ريبلين	الليكود	الاتصال
٦	تساحي هانيجبي	الليكود	البيئة
٧	شالوم سليفان	الليكود	المالية
٨	تسيبي ليفني	الليكود	وزارة دولة
٩	داني نافيه	الليكود	وزارة دولة
١٠	شيمون بيريز	العمل	الخارجية
١١	بنيامين بن العيزر	العمل	الدفاع
١٢	أفرايم سنيه	العمل	المواصلات
١٣	داليا ايتسيك	العمل	الصناعة والتجارة
١٤	متان فلناني	العمل	العلوم
١٥	شالوم سمحون	العمل	الزراعة
١٦	صالح طريف	العمل	وزارة دولة
١٧	رعنان كوهين	العمل	وزارة دولة
١٨	ايلي يشاي	شاس	الداخلية
١٩	شلومو بنيزري	شاس	العمل والرفاه
٢٠	نسيم دهان	شاس	الصحة
٢١	اشر اوحانا	شاس	الأديان
٢٢	ايلي سويسا	شاس	وزير دولة
٢٣	ناتان شارانسكي	إسرائيل بعاليا	البناء والإسكان
٢٤	افيجدور ليبرمان	إسرائيل بيتنا	البنية التحتية
٢٥	رحبعام زئيفي	الاتحاد القومي	السياحة
٢٦	شمونيل افيحال	شعب واحد	وزير دولة

وطلب حزب المفدال ، الذي يمثل المتدينين من يهود الغرب من شارون تعيين ثلاثة نواب وزراء ورئاسة اللجنة المالية بالكنيست، إضافة إلى استصدار تشريع من الكنيست ينص على إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. وقد عرض شارون على حزب المركز وزارة التعاون الإقليمي، إضافة إلى وزير دولة، ولكن الحزب لم يحسم أمره بالمشاركة في الحكومة، وقد قدم كل من أمنون ليفكين شاحاك وأوري سافير استقالتهما من الكنيست، وحل محلهما عضوان أقرب إلى اليمين، الأمر الذي يمهد الطريق أمام انضمام الحزب لحكومة شارون. أيضا عرض شارون على دافيد ليفي-حزب جيشر ، وله نائبان بالكنيست- دخول الحكومة والحصول على وزارة دولة، إلا أن ليفي رفض.

وفي السابع من مارس ٢٠٠١، حصلت حكومة شارون على ثقة الكنيست، وقد استهل كلمته أمام الكنيست بالقول " أعرف العرب جيدا، وهم يعرفونني جيدا "

وأضاف أن حكومة الوحدة الوطنية كانت ضرورية لنقف صفا واحدا أمام الخطر الأكبر الذي يواجهنا، وهو الوضع الأمني المتدهور". ودعا شارون الزعماء العرب إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، مؤكدا أنه "لن يستأنف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني إلا إذا توقف العنف".

الخطوط الأساسية للحكومة

بدا واضحا من الاتفاقات الائتلافية التي وقعها شارون مع الأحزاب التي شاركت في الحكومة، أن الخطوط العامة لها لا تختلف كثيرا عن سابقاتها من الحكومات في ما يمكن اعتباره "ثوابت الموقف الإسرائيلي" وتتمثل في الآتي:

١- الحفاظ على يهودية الدولة.
٢- رفض فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين.
٣- أهمية تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين اليهود.
٤- رفض السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية.
٥- محورية العلاقة مع الولايات المتحدة.
٦- رفض إزالة الكتل الاستيطانية الرئيسية.
٧- محورية سياسة الأمن وتقوية الجيش.
٨- محورية التنمية الاقتصادية وإقامة اقتصاد سوق متطور بشكل يتناسب مع التوزيع الديموجرافي لليهود في الدولة.[18]

هذه الخطوط العامة تمثل ثوابت تحظى بموافقة الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية الرئيسية، وفيما وراءها يجرى الاختلاف حول السبل والأدوات والوسائل الملائمة لبلوغ الأهداف أو تحقيق الخطوط العامة، ومن قبيل ذلك درجة المزج ما بين الأداة العسكرية والمفاوضات في التعامل مع السلطة الوطنية ودول الجوار العربي، الموقف من الاستيطان سواء عبر تكثيفه من خلال توسيع المستوطنات القائمة، أو بناء مستوطنات جديدة، الموقف التفاوضي من المستوطنات القائمة والنظرة إلى المستوطنات بصفة عامة، فإذا كان اليسار بكافة أطيافه يتمسك فقط بالكتل الاستيطانية الرئيسية ولا يمانع في تفكيك المستوطنات الهامشية والمتناثرة في ظل اتفاق الوضع الدائم، فإن اليمين الإسرائيلي وشارون تحديدا يرفض المساس بكافة المستوطنات بل ويدعو إلى التوسع فيها لفرض الأمر الواقع، وربما التفاوض على بعضها في النهاية.

ولأن العامل الجوهري الذي كان مطروحا إبان الانتخابات والذي كان يسيطر على الجدل السياسي هناك، هو الانتفاضة الفلسطينية وعودة أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية، فقد بدا واضحا أن محاولة قمع الانتفاضة ستكون الأولوية الأولى لحكومة شارون، وهي الأولوية التي شاركه فيها كافة الوزراء من حزب العمل، فقد تحدث بن العيزر نفس لغة شارون، ولم يصدر عن بيريز ما يفيد الاختلاف.

خامسا: سياسات الحكومة الجديدة وأثرها على عملية التسوية والاستقرار الإقليمي

بداية لابد من التأكيد على أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة يقودها أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين، فالتاريخ الدموي لآريل شارون غير خاف على أحد، وسبق له أن سجله-بفخر- في مذكراته. وتتنوع الجرائم التي ارتكبها شارون بيده ما بين قتل مدنيين عزل في فلسطين وبين قتل أسرى من الجيوش العربية على نحو يمثل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي الدولي، وتكفي هذه الجرائم لتشكيل أساس مطالبة عربية بتشكيل محكمة لجرائم الحرب في فلسطين، يصبح شارون على رأس المطلوبين للعدالة الدولية من قبلها، فما ارتكبه شارون من أعمال قتل يشكل جرائم في حق الإنسانية. وتكفي نظرة إلى الجدل الدائر حاليا حول محاكم جرائم الحرب الخاصة ببروندي ويوجوسلافيا للمطالبة بتشكيل محكمة خاصة بجرائم الحرب في فلسطين. أيضا فإن تعامل دول الاتحاد الأوروبي مع انتخاب هايدر في النمسا وفرض عقوبات على هذه الدولة الأوروبية العريقة لمجرد أن هايدر صدرت عنه بعض التصريحات التي اعتبرت "عنصرية"، لمطالبة المجتمع الدولي بالتحرك وفرض عقوبات على إسرائيل لأنها انتخبت "مجرم حرب شهير" لرئاسة حكومتها. كما أن سياساته القمعية المتوقعة ضد أبناء الشعب الفلسطيني تشكل جرائم جديدة بحق الإنسانية.

وندرك أن إسرائيل تمثل استثناء من مجال تطبيق قواعد القانون الدولي نتيجة الحماية الأمريكية والانصياع الأوروبي خشية الاتهام بمعاداة السامية، ولكن كل ذلك لا يجب أن يؤثر على الجهود التي ينبغي أن تبذلها الدول العربية والمنظمات غير الحكومية من أجل كشف هذه الازدواجية في تطبيق قواعد القانون الدولي ووضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته التي ينفذها بدقة في البلقان وجنوب القارة الإفريقية وجنوب شرق آسيا. المهم هنا هو الإيمان بالحق وعدالة القضية، والدفاع عنها في كافة المحافل الدولية، فشارون مجرم حرب شهير وسياساته المتوقعة سوف تضع الشرق الأوسط على شفا الانفجار.

أيضا فإن اشتراك حزب العمل بقيادة شيمون بيريز في حكومة شارون لا ينبغي أن يترتب عليه أي رهان على ضبط سياسات هذه الحكومة، فبيريز شارك في الحكومة لاعتبارات تتعلق بما يراه من ضرورة تحسين صورة هذه الحكومة إقليميا ودوليا عبر الاعتماد على ما راكمه من رصيد إقليمي ودولي عندما عمل مع رابين، فالمعروف أن

بيريز يتبنى تماما رؤية شارون الخاصة بالضغط العسكري على أبناء الشعب الفلسطيني وتقليص الطموحات الفلسطينية، ولا ننسى أن بيريز هو الذي أصدر الأوامر بارتكاب مذبحة "قانا" ورفض الاعتذار عن مقتل أكثر من مائة مُدني لبناني في عدوان أكد تقرير الأمم المتحدة الذي أعده جنرال هولندي أن العدوان ارتكب عن عمد ولا يوجد أدنى احتمال لأن يكون هناك نوع من الخطأ.

باختصار لا ينبغي أن يكون اشتراك بيريز في هذه الحكومة مدعاة للرهان عليها أو سبيلا للإحجام عن تبني رؤية عربية متماسكة تجاه حكومة شارون، بل أن مجرد اشتراك بيريز في حكومة يقودها شارون يكشف عن حقيقية توجهاته التي تصب في إطار ما يمكن اعتباره "دائرة ثوابت الأحزب الصهيونية".

أيضا لا ينبغي التوقف أمام ما يطرحه البعض من أن حكومة ليكودية يمكنها أن تصنع السلام مع العرب لأن الليكود هو الذي صنع السلام مع مصر، فالمقارنة بين مصر والأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية التسوية السياسية الآن، غير واردة، وحسابات الحكومة الإسرائيلية مختلفة. كما أن حكومة يقودها شارون وتضم في عضويتها ليبرمان وزنيفي لا يمكن أن تكون حكومة تسوية أو استقرار، فهذه حكومة تطرف تنطلق من رؤية محددة لإسرائيل ولمستقبلها في المنطقة، إذ ترى أن إسرائيل دولة "ديمقراطية غربية متقدمة في بيئة إقليمية مغايرة للأوصاف السابقة، وأن مستقبلها يعتمد على التحصن ضد البيئة الإقليمية التي وجدت فيها، وأن قوة إسرائيل العسكرية و"ذراعها الطويلة" هي التي ستجلب الأمن وتفرض "السلام" على العرب.

المــــراجـــــع :

١- عزمي بشارة كيف نفهم شارون(٢). العمل والليكود ليسا مشروعين سياسيين متباينين، جريدو الخليج، الشارقة، ٢٠٠١/٤/١.
٢- أرون يفتاحئيل، وهم طريقة الانتخابات، ملحق هآرتس ٢٠٠١/٣/١٤،في مختارات إسرائيلية ، عدد ٧٦ أبريل ٢٠٠١ .
٣- ياسر الزعاترة، عرب ١٩٤٨بعد مقاطعة الانتخابات الأخيرة: لماذا لا يقاطعون دائما؟ جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٠/٢/١٨.
٤- لي هوكستيد، لماذا تخلى الإسرائيليون عن باراك؟ جريدة الشرق الأوسط-لندن-٢٠٠١/٢/١٥.
٥- ستيفن زونز، سياسة واشنطن أدت إلى انتخاب شارون، الشرق الأوسط-لندن-٢٠٠١/٢/١٥.
٦- سعيد عكاشة، أزمة أسس الدولة العبرية، مختارات إسرائيلية، عدد ٦١، يناير ٢٠٠٠، ص. .
٧- صبري جريس و أحمد خليفة،دليل إسرائيل العام، مرجع سابق، ص ص١٨٦
٨- حديث لوزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي، مختارات إسرائيلية، عدد ٢٣، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٣٠.
٩- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٤، يونيو ١٩٩٩، ص ٦٧.
١٠- أفيفاه لوري، مائة معلومة عن المهاجرين الروس، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٣، مايو ١٩٩٩، ص ص ٢٧-٢٨.
١١- المرجع السابق، ص ٢٨.
١٢- د. عماد جاد، حكومة باراك ومستقبل عملية السلام، كراسات إستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٥.
١٣- يهوشع بورات، رغم أنفهم ورغم غضبهم، مختارات إسرائيلية، عدد ٥٣، مايو ١٩٩٩، ص ١٣.
١٤- مختارات إسرائيلية، عدد ١٣، يناير ١٩٩٦، ص ٢٦
١٥- يونيل ماركوس، باراك، هآرتس، ٢٠٠١/١/٢٦ في مختارات إسرائيلية، عدد ٧٥، مارس ٢٠٠١، ص ٥٦.
Ari Shavit. Reeling under a double - barreled curse. Haarez. English internet edition.15/1/2001.
١٦- عزمي بشارة، كيف نفهم شارون (١): المرحلة والسياسة والمستقبل، جريدة الخليج-الشارقة٢٠٠١/٣/٣١.

١٧- مناحم بن، يا لها من حكومة رائعة، في مختارات إسرائيلية ، عدد ٧٦ إبريل ٢٠٠١.
١٨- عزمي بشارة، كيف نفهم شارون (١)، جريدة الخليج-الشارقة- ٢٠٠١/٣/٣١.

مـراجـع أخـرى

- مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات بالأهرام، أعداد، (٥٢) أبريل ١٩٩٩، (٥٣) مايو ١٩٩٩، (٥٤) يونيو ١٩٩٩، (٥٥)، يوليو ١٩٩٩، (٥٦) أغسطس ١٩٩٩، (٧٢) ديسمبر ٢٠٠٠، (٧٣) يناير , (٧٤) فبراير , (٧٥) مارس ، (٧٦) أبريل ٢٠٠١.
- محمد حمزة، الأمركة الفنكلشتانية تجتاح إسرائيل، المركز القومي الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية والأمنية، أبريل ١٩٩٩.
- عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام، كراسات إستراتيجية، عدد (٤٣)، يونيو ١٩٩٦.
- د. عماد جاد، حكومة باراك ومستقبل عملية السلام، كراسات إستراتيجية، عدد (٧٤)، يوليو ١٩٩٩.
- د. عماد جاد، ما بعد انتخابات الكنيست الأخير، تركيب الكنيست واحتمالات الائتلاف الحكومي، الأهرام ١٩٩٩/٥/٢٨.
- د. عماد جاد، مستقبل عملية التسوية في ظل حكومة باراك، الأهرام ١٩٩٩/٦/٤.

الفصل الثانى

واقـــع الصهيونيـــة ومســـتقبلهـــا

سعيد عكاشة

فى عام ١٩٨٥ عقدت ندوة فى إسرائيل كان موضوعها السؤال التالى " هل هناك حاجة الى حركة صهيونية فى دولة إسرائيل" ؟

لم يكن هذا السؤال مفاجئا لأحد فى إسرائيل لأنه على امتداد سنوات عمر الدولة والتى بلغت آنذاك ٣٧ عاما (١٩٤٨-١٩٨٥) كان الجدل لا ينقطع بين اليهود فى الخارج (الدياسبورا) وبين الإسرائيليين فى الداخل حول ما تبقى من الفكرة الصهيونية، بل أنه حتى الى ما قبل قيام الدولة مباشرة ، "كانت الايديولوجيا الصهيونية محل إحترام، ولكنها لم تكن ذات جاذبية ، وكان الشباب الذين خاضوا حرب ١٩٤٨ يصفونها بأنها : أيديولوجيا انقضى زمانها وتقادمت. ولابد من البحث عن بديل فورى لها"[١]، وقد رأى أخرون أن أزمة الصهيونية صارت أكثر بروزا فيما بعد ولأوضحتها المصطلحات الرائجة فى إسرائيل مؤخرا مثل "الثورة الصهيونية الثانية" ، والدعوة الى إقامة حركة جديدة تسمى "حركة الصهيونيين الملتزمين".[٢] وفيما كانت "الصهيونية" تتعرض للتآكل فى أوساط الشباب فى إسرائيل الى الحد الذى أصبحت عبارة "الصهونية للتبشيرية" مصطلحا يدعو الى السخرية[٣] ، كان بنيامين نتانياهو – رئيس وزراء إسرائيل السابق – ينتقد الحركات الداعية لتجاوز الصهيونية قائلا "أن نظرية ما بعد الصهيونية تعتبر أكثر خطورة على مستقبل إسرائيل من الهجمات الخارجية، "حيث أن تنازل دولة إسرائيل عن المبادئ الصهيونية يعتبر تنازلا عن مصدر حياتها وعندئذ تبدأ فى الذبول"[٤].

هذا الجدل الذى لم ينقطع داخل إسرائيل حول وضع الصهيونية بالأمس واليوم وغداء قابله نوع من الجمود الشديد فى الجانب العربى الذى ظل حتى عام ١٩٦٧ يركز على الإدانة

الأخلاقية للفكرة الصهيونية دون أن يحاول البحث في أسباب نجاحها في بعض مهامها (على الأقل إقامة دولة إسرائيل) وأسباب إخفاقها في مهمات أخرى (إستكمال تهجير اليهود بشكل كامل الى إسرائيل) ودون أن ينشغل أيضا بمستقبل هذه الفكرة في ظل عملية التسوية السلمية وإرتفاع أسهم التيارات اليمينية المتطرفة بشقيها القومي والديني والتي تمثل الرصيد الأهم للفكر الصهيوني مستقبلا. وبإستثناء دراسات قليلة نبهت الى هذا النقص الشديد في الدراسات الجادة التي تتناول "الصهيونية"(٥)، كانت أغلب الدراسات تعيد إنتاج الأدبيات العربية السياسية القديمة التي إكتفت بتقديم الحركة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية كانت نتاج تآمر الغرب على الأمة العربية.

إن البحث في الصهيونية "كفكرة وعقيدة وحركة لا يستلزم بالضرورة العودة الى تكرار الروايات التاريخية المختلفة عن نشأة الفكرة وتطورها، بل سنسعى للعودة للتاريخ بالقدر الذى يساعدنا على فهم مستقبل الصهيونية، ومن ثم سنقسم بحثنا إلى ثلاثة أجزاء :

الأول: يعالج قضية أسباب نجاح الحركة الصهيونية في هدفها الأول، وهو إقامة دولة لليهود .

الثاني: يبحث في علاقة الصهيونية بإسرائيل بعد إنشاء الدولة.

الثالث: يتناول وضع الفكرة الصهيونية حاليا في أوساط اليهود داخل إسرائيل وخارجها، والمهام المحددة للحركة الصهيونية مستقبلا .

أولا : أسباب نجاح الحركة الصهيونية فى سعيها لإقامة دولة يهودية

ظهرت الحركة الصهيونية للوجود عام ١٨٩٧ فى صيغة منظمة دعت فى مرحلة أولى الى تجميع الحركات الصهيونية المتناثرة فى شرق وغرب أوروبا فى إطار تنظيمي واحد ، وكان على تيودور هرتزل الذى تمكن من عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل بسويسرا فى ذلك العام، أن يواجه عدة مشكلات أهمها :

إقناع أغلبية اليهود بتأييد الحركة الصهيونية فى مسعاها لإقامة دولة خاصة باليهود، وكانت تلك المهمة هى الأصعب لأسباب عديدة على رأسها توزع اليهود أنفسهم بين ثلاثة تيارات متباينة ، تيار يدعو الى إندماج اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها مستغلين إنتشار افكار التنوير الداعية الى اعتبار "المواطنة" هى معيار الانتماء للمجتمع بغض النظر عن الدين والجنس واللون، وقد تحول هذا التيار سريعا الى تأييد الحركة الصهيونية بسبب إدراكه من واقع الممارسة العملية لحقيقة أن الأفكار المعادية لليهود كانت متجذرة فى نفوس الجماهير الأوروبية، وإن الإندماج لن يؤدى الى وقف إضطهاد اليهود طالما حافظوا على ديانتهم ومعتقداتهم الخاصة بأنهم "شعب الله المختار"[٦]. والتيار الثانى هو تيار الحاخامات الذين خشوا على نفوذهم من نمو الحركة الصهيونية فناصبوها العداء ووقفوا ضد تيودور هرتزل محذرين اليهود من مغامرته وواصفين آياه بأنه أحد الانبياء الكذبة الذين ابتليت بهم اليهودية على مدار تاريخها[٧] ، أما التيار الثالث فكان تيار الاستيطان المبكر الذى بدأ عام ١٨٨١ وقاده عدد من اليهود المؤمنين بالقيم الاشتراكية والذين كان جل هدفهم من الاستيطان فى فلسطين هو إعادة تشكيل اليهودى وتحريره من المهن التى امتهنها طيلة تاريخه مثل التجارة والأعمال المالية والربوية. وقد اعتقد اليهود المعتنقون للاشتراكية، أن الاستيطان سيخلص اليهود من معاداة السامية التى عاشوا فى ظلها فى أوروبا، وسيخلق يهودى جديد يزرع الأرض وينتمى إليها فيصير إنسانا حقيقيا بعد أن ظل طيلة تاريخه هامشيا ومكروها ، وقد وجد هرتزل فى هذا التيار إتجاها لا طائل منه لحل المسألة اليهودية ، وقال : إنى أعارض التسلل اليهودى الى فلسطين لأنه عديم الفائدة ، ويخضع لرحمة أو غضب أى باشا كانت فلسطين آنذاك خاضعة للحكم العثمانى –

ويبقى دائما عرضة لفرض القيود عليه[8]، وكان هذا التيار الأخير هو الأكثر عنادا والذى لم يستطع هرتزل مواجهته، وإن كانت الظروف نفسها تكفلت فيما بعد بتحطيم إرادته. وما يهمنا فى هذا السياق أن هرتزل نجح على الأقل فى توحيد الحركة الصهيونية التى كانت حتى ذلك الوقت (أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) عبارة عن جمعيات أو نوادٍ أو أشخاص منتشرين فى هذا البلد أو ذاك فى معظم بلدان أوروبا الشرقية والغربية في إطار محدد وواضح المعالم.

في نفس الوقت لم تستطع الحركة الصهيونية تحقيق أى انجازات عملية تذكر خلال عهد هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) ، وقد انقسمت آنذاك الى تيارين رئيسين، عرف الأول بأسم "الصهيونية السياسية" ، والثاني باسم الصهيونية العملية ، "وخلاصة الخلاف بين وجهات نظر أصحاب هاتين النظريتين، هو أن السياسيين كانوا ينادون بضرورة حصول الحركة الصهيونية أولا وقبل كل شئ على ضمانات سياسية واعتراف علنى من قبل دولة أو مجموعة من الدول المعنية بسيادة المنظمة الصهيونية على فلسطين وجوارها وحقها فى إقامة دولة لليهود فيها ، وبعد ذلك فقط تبدأ عملية نقل اليهود من بلادهم بأشراف وحماية تلك الدولة أو مجموعة الدول وتوطينهم في أرض إسرائيل، أما المعارضون (العمليون) فكانوا يطالبون بتشجيع الاستيطان الفعلى فى فلسطين مهما كانت الظروف ثم السعى فى الوقت نفسه للحصول على الضمانات والاعتراف الدولى[9]. وبدون الدخول فى تفصيلات تاريخية حول أسباب هذا الخلاف، فإن النتائج التى أدى اليها تمثلت فى وجود أربعة تيارات داخل الحركة الصهيونية ظلت تعمل معا أو بشكل منفرد من أجل إقامة دولة إسرائيل ، وبعدها بقى فكر هذه التيارات الأربعة حتى يومنا هذا يحرك السياسة والجدل الفكرى داخل الدولة والمجتمع الإسرائيليين.

١ - الصهيونية الثقافية أو الروحية :

تعود جذور هذا التيار الى وقت مبكر، الى ما قبل إنعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، وكان ممثله الأبرز "أشير تشبرغ" الروسى الأصل والذى ذهب الى فلسطين بين عامى ١٨٨٩ ، ١٨٩٣ ، لكى يكتب تقريرا عن حال المستوطنات اليهودية التى بدأ إنشاءها هناك عام ١٨٨١، وكتب "أشير" الذى عرف فيما بعد بأسم "آحادهاعام" – وتعني في العبرية واحداً من الشعب – تقريره كشاهد عيان قائلا "أن الجماعات الصهيونية لم تعد متحمسة للهجرة وإنها إن فعلت هذا، فلن تجد لها حيزا فى "أرض إسرائيل" – التعبير الذى يستخدمه اليهود للحديث عن فلسطين أو الوطن أو الأرض الموعودة فى التوارة وأن على الصهيونية أن تنهج سبيلاً أخر يتمثل فى استثمار الصهيونية طاقة اليهود ومصادرهم لتحقيق منجزات ذهنية وروحية بدلا من الإنجازات المادية وأن تشرع بادئ ذى بدء فى بناء المدارس والجامعات ومؤسسات

التعليم بدلا من المستوطنات والمزارع"[١٠]. كان هدف آحاد ها عام تحديدا هو إقامة مركز روحي للديانة اليهودية داخل فلسطين وليس إنشاء دولة لليهود بها، ورأى آحادهاعام في الصهيونية حلا لمشكلة الديانة اليهودية بأكثر من كونها حلا لمشكلة الشعب اليهودي[١١]، وكان على آحاد ها عام أن يواجه التيارات الصهيونية الأخرى، وحتى التيارات غير الصهيونية أيضا ، فاليهود التقليديون والصهاينة المتدينون رأوا في دعوته تهديد لدورهم التقليدي في التعليم، وكان آحاد ها عام من جانبه يدين الغياب شبه الكامل للمحتوى اليهودي في خلفية هرتزل وبرامجه وأفكاره [١٢]، وقد ظل آحاد ها عام أهم شخصية مؤثرة في الفكر الصهيوني وكان أحد قادة حركة أحباء صهيون – السابقة على نشأة الحركة الصهيونية – وفي أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر، وحتى تولى هرتزل زعامة الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ كان آحادها عام الشخصية الرئيسية في الحركات الصهيونية[١٣]. لقد كان هرتزل مضطرا لأن يدخل في مواجهة مع آحاد ها عام بسبب إصرار الأخير على التشكيك في الشعار الذي أطلقه هرتزل ورفاقه آنذاك لتسويغ مهمة إنشاء الدولة اليهودية ، أي "أرض بلا شعب" لشعب بلا أرض".. فقد كان آحاد ها عام أحد أوائل من نبهوا للحقوق العربية في فلسطين وأعلن غضبه من الأسلوب الذي يعامل به المستوطنون اليهود "الفلسطينيين العرب"[١٤]. ومما لاشك فيه أن الحاجة الماسة لهذه الحركة الى غطاء إنساني يبرر مشروعها لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، هو الذي مكن أحاد ها عام واتباع الصهيونية الثقافية من بعده من البقاء والتأثير في مسار الحركة من فترة الى أخرى، ومن المهم الإشارة الى أن آحاد ها عام الذي وصف المسألة العربية بأنها التحدي الأول للحلم الصهيوني ، لم يكن ضد هجرة اليهود الى فلسطين وجعلهم أغلبية داخلها على حساب سكانها العرب ، وعندما اندلع النقاش داخل الحركة الصهيونية بعد وفاة هرتزل عام ١٩٠٤ حول كيفية خلق أغلبية يهودية في فلسطين كان رأى ها عام "أنه يؤيد هذا الهدف، أي خلق هذه الأغلبية معتبرا "أن وجود أغلبية يهودية في فلسطين سيتيح إمكانية احترام العرب كأفراد مع تحقيق المصالح القومية اليهودية في فلسطين"!![١٥].

لم يتزعم آحاد ها عام الحركة الصهيونية رسميا في أي وقت، إذ ظل الصراع يدور حتى عام ١٩١٧ بين أنصار الاستيطان (الصهاينة العمليون) وبين أنصار استغلال التعاطف الدولي (الصهيونية السياسية) وكانت الحركة تتأرجح في قيادتها بين انصار هذين الفريقين، ولم يدخل ها عام ساحة هذه المعركة هو وأنصاره ولكن بقي ذا تأثير له. وزنه في أوساط الشباب اليهودي حتى أن زعيم الحركة التصحيحية التي ظهرت عام ١٩٢٥ (زئييف جابوتنسكي) كان قد اعلن قبل ذلك بقليل "عن تذمره من تشبع الشباب اليهودي بأفكار آحاد ها عام ومارتن بوبر وأعتبرهما خطرا على الفكر الصهيوني[١٦]. وقد استقر آحاد ها عام في فلسطين عام ١٩٢٢، حيث توفي بعد ذلك بخمس سنوات (١٩٢٧) ، وخلالها كتب معبرا عن تشككه في نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين

بسبب قوة المعارضة العربية، وبعد وفاته ظل رمزا للصهيونية الثقافية وملهما لاتجاه الثنائية القومية داخل الحركة الصهيونية[١٧].

لقد توالى ظهور الجماعات المنادية بالقومية الثنائية للدولة فى فلسطين، وبدأت بجماعة بيريت شالوم (حلف السلام) عام ١٩٢١، وعلى خلاف الجدل الذى كان ثائرا آنذاك حول فكرة الأغلبية اليهودية المطلوب تحقيقها فى فلسطين، انفرد بيريت شالوم بالسعى الى حل لا يعتمد على الأعداد وانما يعطى إعترافا صريحا ومتكافئا للأمتين (اليهودية والعربية) فى فلسطين. إلا أن مبدأ الدولة ثنائية القومية لم يكن هو ما تسعى إليه الحركة الصهيونية. وظلت ساحة مثل هذه الأفكار قاصرة على عدد يسير من المثقفين خارج نطاق التيار العام للحركة الصهيونية[١٨]. ولايعنى ذلك بالطبع هامشية هذا التيار بقدر ما يعنى فقط عدم تحمس الكثيرين من اليهود والصهاينة لفكرة الدولة الثنائية القومية، حيث ظلت الحركة الصهيونية فى حاجة دائمة الى اتباع الصهيونية الثقافية باعتبارهم الوجه الإنسانى المقبول للفكرة الصهيونية، والتى كانت الحركة تحرص على إظهارها للعالم الخارجي وخاصة المثقفين فى شتى أنحاء العالم. فقد كان اتباع بيريت شالوم مثلاً يظهرون إيمانهم "بأن الصهيونية عليها أن تتمسك بالفضائل الأخلاقية للديانة اليهودية، وعلى هذا ينبغى أن يهتدى سلوك المجتمع اليهودى تجاه العرب فى كل مرحلة بهذه المبادئ الأخلاقية[١٩]. ورغم ذلك لم يبد العرب إرتياحا لهذه الجماعة وقال أحد الزعماء الفلسطينيين فى حديثه مع بعض قادة بيريت شالوم "أود أن أقول لكم بكل صراحة، أننى أفضل أن اتعامل مع شخص مثل جابوتنسكى – ممثل الحركة التصحيحية المتطرفة التى تؤمن بطرد العرب من فلسطين بالقوة – على أن اتعامل معكم. أننى أعرف أن جابوتسكى هو عدونا الذى لا يتزحزح عن موقفه واننا مطالبون بمحاربته، فى حين انكم تبدون أصدقاء لنا. لكننى فى الواقع لا أستطيع أن أعثر على اختلاف بين الغاية التى تسعون إليها وغاية جابوتنسكى[٢٠].

لقد كان مقدرا لبيريت شالوم أن تنهار وتنتهى بسبب عداء الصهاينة والعرب لها فى أن واحد، وبحلول عام ١٩٣٣ تم حل الجماعة لتخلفها عام ١٩٤٢ جماعة "ايحود"، التى رفضت إقامة دولة يهودية فى فلسطين خوفا من العداء العربى المنتظر لهذه الدولة واضطرارها للتحول الى دولة تتصرف مثل كل دول العالم وبالتالى لاتصبح دولة يهودية ولا تكون حلا للمشكلة اليهودية[٢١]. لقد شهدت (إيحود) ولادة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، فتحولت الى التركيز على هدف تحقيق التقارب العربى – اليهودى وظلت هذه الحركة نشيطة وتصدر نشراتها حتى عام ١٩٦٥ عندما مات فيلسوفها الأكبر مارتن بوبر فى نفس العام. ورغم ظهور جماعات أخرى الى جوار بيريت شالوم وايحود، مثل حركة ها شومير ها تسعير (الحارس الشاب) التى ظهرت عام ١٩١٢ قبل أن تتحول الى حزب عام ١٩٤٦، إلا أن هاتشومير ها تسعير كانت خلافا لإيحود وبيريت شالوم تؤمن بتحقيق أغلبية يهودية فى فلسطين كشرط وليس كغاية، وذلك

لتحقيق دعوتها الى إقامة مجتمع اشتراكى ثنائى القومية فى فلسطين والمناطق المجاورة[٢٢]. وقد تحول حزب ها شومير هتساعير فيما بعد كداعية للسلام مع العرب لكن ضمن إطار اليسار الإسرائيلى فى صيغته العمالية التى حكمت إسرائيل حتى عام ١٩٧٧.

٢ – الصهيونية السياسية :

ينصرف مصطلح الصهيونية السياسية الى التيار الذى آمن باستحالة تحقيق الدولة اليهودية فى فلسطين أو فى غيرها من الأماكن بدون دعم الدول الكبرى أو إحداها على الأقل، ورغم أننا ميزنا سابقا بين الصهيونية السياسية والصهيونية العملية التى كانت ترى تحقيق الهجرة الى فلسطين أولا ثم (أو بالتوازى مع ذلك)، الاستعانة بالدول الكبرى لتحقيق هذا الهدف، إلا أن تناولنا للصهيونية السياسية هنا، سيعنى أى تيار كان حريصا – من الناحية الاستراتيجية وليس التكتيكية - على ربط حلم إنشاء الدولة بمساعدة القوى الدولية الكبرى، وينطبق هذا بوضوح على كل الشخصيات التى قادت التيار الرئيسى والمنظمة الصهيونية حتى إنشاء الدولة عام ١٩٤٨. وهذا التيار هو نفسه الذى حكم إسرائيل حتى عام ١٩٧٧ من خلال قيادة الصهاينة الاشتراكيين للدولة آنذاك وظلت طروحاته تجد صدى دائما حتى لدى هؤلاء الذين تخلوا رسمياً عن الأيديولوجية الاشتراكية لاحقا.

كان هرتزل أول من أكد على أن المشروع الصهيونى لن يكتب له النجاح إلا إذا حصل على دعم الدول والامبراطوريات الكبرى، لذلك التقى بقيصر ألمانيا "فيلهلم الثانى" ليقنعه فى أواخر القرن التاسع عشر بأن الحركة الصهيونية عبارة عن مشروع من شأنه إجتذاب قسم من المتطرفين الشباب فى ألمانيا وإقامة دولة فى فلسطين على مفترق طرق يفتح للقيصر الطريق الى الهند، وكان هرتزل يعرف أن القيصر يريد التخلص من اليهود الذين يعملون فى مجال الربا. كذلك نجح هرتزل آنذاك فى الالتقاء بالسلطان العثمانى عام ١٩٠١ وعرض عليه تسديد ديون الامبراطورية العثمانية من خلال اليهود الأثرياء [٢٣]. وعندما فشلت هذه المحاولات لم يكن الجناح الآخر فى الصهيونية السياسية (المعروفون باسم العمليون) وكان أغلبهم ممن يعتنقون الاشتراكية، مستعدا لإيقاف المشروع، واعتبر أن "فلسطين" ليست بالضرورة الأرض التى ينبغى عليهم إقامة الدولة اليهودية بها، حيث كان مبررهم الأهم لإقامة هذه الدولة هو تصحيح ما كانوا يعتبرونه بنية شاذة ومشوهة للمجتمع اليهودى، وكان من الممكن تحقيق ذلك على أى أرض أخرى يتمتع فيها اليهود بحرية بناء مجتمعهم الطبيعى الخاص بهم[٢٤]. ولم يمانع هرتزل فى إطار خطه البرجماتى فى عرض هذا التصور على المؤتمر الصهيونى السادس الذى انعقد فى الفترة ٢٣-٢٨ أغسطس ١٩٠٣، وكانت هناك اقتراحات محددة بإقامة الدولة الصهيونية فى العريش - "العرض

البريطاني" – أو في "اوغندا" ، وحظي هذا الاقتراح الاخير بموافقة ٢٩٥ مندوبا ممن حضروا المؤتمر مقابل ١٧٨ عارضوا الاقتراح وامتناع ٩٨ عن التصويت وظل الجدل قائما حتى حسم المؤتمر السابع (٢٧ يوليو – ٢ أغسطس) ١٩٠٥ الأمر، حيث اتخذ قرارا برفض مشروع أوغندا ، وحظر الانخراط في أي مشروع استيطاني خارج فلسطين[٢٥].

وتكشف المناقشات التي جرت فيما بعد حول معنى قبول الاستيطان اليهودي في مناطق أخرى خارج فلسطين والتأثير المحتمل لذلك على مستقبل الحركة ومؤيديها من اليهودعلى الوعي المبكر لقيادة الحركة الصهيونية بأهمية البعد الديني في مشروعهم على الرغم من أن اغلبهم كانوا من غلاة العلمانيين . فقد كتب "يوسي ميلمان" قائلا " لو كان شاغل مؤسسي الحركة الصهيونية الأوائل الوحيد هو مجرد خلق الأمان الجغرافي والسلامة المادية لليهود ، لجلسوا غير آبهين بالبحث عن الوطن القومي الذي كان سيكون على نحو أكيد في مكان آخر من العالم[٢٦] أن المعنى الضمني في هذا التقييم الذي كتبه أحد الإسرائيليين المعاصرين، يكشف عن أن الحركة الصهيونية ربما اكتشفت مبكرا إن قبولها بأي مشروع لإقامة الدولة خارج فلسطين لن يؤدي فقط الى خسارة الحماس الديني اليهودي للاستيطان في فلسطين وهو حماس هائل وليس بالضرورة لأصحابه إرتباط وثيق بالحركة الصهيونية ، بل ربما يؤدي أيضا الى نزع الأساس التراثي الذي استندت إليه الحركة لتأكيد حق اليهود في إعادة مملكتهم في إسرائيل، لأجل ذلك كان حسم القرار سريعا بإعلان رفض أي مشروعات استيطانية خارج فلسطين دليلا قويا على برجماتية الحركة الصهيونية ومرونتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وعلى أية حال كان الصدام بين أنصار الصهيونية السياسية والصهيونية العملية، قد حسم على نطاق الاتفاق على المكان الذي ستقام فيه الدولة وهو فلسطين، ولكن رغم ذلك استمر التنافس بينهما داخل الحركة الصهيونية حتى جاء حاييم وايزمان في المؤتمر الصهيوني الثامن (١٤-٢١ أغسطس) ١٩٠٧ ليتقدم بأطروحته "التوفيقية" التي تدمج النهجين السياسي والعملي في العمل الصهيوني حيث أعلن : "يجب أن نتطلع للحصول على دعم الدول الكبرى لمشروعنا، ولكن تطلعاتنا ستتحقق من خلال نشاطنا العملي في "أرض – إسرائيل"[٢٧].

وفي المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في فيينا في الفترة (٢-٩) سبتمبر ١٩١٣ انتقلت الزعامة رسميا الى الخط التوفيقي الذي تبناه حاييم وايزمان رغم أن المؤتمر السابق عليه الذي انعقد عام ١٩١١ كان قد اختار "اوتو فاربرج" المعبر الحقيقي عن التيار "العملي" لقيادة المنظمة الصهيونية، وفي المؤتمر الحادي عشر تم لأول مرة اتخاذ قرار يعتبر الهجرة الى فلسطين "واجبا صهيونيا"[٢٨] وخلال الفترة الأولى التي قضاها حاييم وايزمان كرئيس للمنظمة الصهيونية (١٩٢٠-١٩٣١) راهن على جهود

بريطانيا ومساعدتها فى تحقيق هدف إنشاء الدولة اليهودية، بعد أن كان الخط السائد من قبل هو الرهان على ألمانيا للقيام بهذا الدور .

وهنا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لإلقاء الضوء على مهارة قادة الحركة الصهيونية وقدرتهم على قراءة الواقع الإقليمي والدولي آنذاك والذى كان أحد أسباب نجاح الحركة الصهيونية فى سعيها لإنشاء الدولة اليهودية.

كان حاييم وايزمان هو الرجل الذى راهن على أن بريطانيا والحلفاء سيكسبون الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا ، وفى سبيل إقناعها بمساعدة الحركة الصهيونية لتحقيق مشروعها كتب حاييم وايزمان الى محرر المانشستر جارديان البريطانية بتاريخ ١٩١٤/١١/١٢ قائلا: لو أن فلسطين وضعت فى نطاق النفوذ البريطانى، ولو أن بريطانيا شجعت الاستيطان اليهودى هناك كمحمية بريطانية فسيكون لها خلال عشرين - ثلاثين عاما ، مليون يهودى وربما أكثر لتطوير البلد وإعادة الحضارة ، ويكونون حراسا فاعلين لقناة السويس"[٢٩]. كان عامل الإغراء الواضح الذى قدمه وايزمان هنا هو حماية قناة السويس، لأنه كان يدرك تماما أن أولوية السياسة البريطانية فى المنطقة تتجه نحو مصر وليس فلسطين ، وإن تحركات بريطانيا فى المنطقة بأكملها كانت من أجل حماية طريق مواصلاتها للهند والتى كانت قناة السويس تتحكم فيها. وعلى الجانب الآخر كان وايزمان يعرف القلق المتزايد من جانب بريطانيا بسبب اتجاه الحركة الوطنية المصرية للتعاون مع فرنسا وتركيا ، والأولى كانت منافسا للنفوذ الإنجليزى فى المنطقة ، والثانية كانت أقرب للتحالف مع الألمان، وهو ما كان يعنى أن قاعدة السويس قد باتت مهددة تهديدا مزدوجا . وقد استطاعت الحركة الصهيونية كسب أنصار لصفها من داخل أجهزة الحكم البريطانية ذاتها، فقد كتب أحد ضباط المخابرات البريطانية تقريرا لحكومته آنذاك قائلا "أن تحالف بريطانيا مع اليهود أفضل من تحالفها مع العرب، وأن مصالح بريطانيا تقتضى أن يكون اليهود هم القاعدة الخلفية لبريطانيا وليس العرب، فنحن الآن فى عام ١٩١٧، وفى عام ١٩٦٦ من المقرر أن تنتهى سيطرتنا على قناة السويس، وفى تلك السنة سوف نطرد من مصر التى ستلجأ حينئذ الى إغلاق القناة فى وجه سفننا. لقد اعتبرت فلسطين دائما مفتاح الدفاع فى الشرق الأوسط ، لذلك فكرت فيما إذا كانت بريطانيا قادرة على الحصول على قواعد عسكرية بحرية وجوية فى فلسطين بعد أن تقام فيها دولة يهودية مستقلة ؟ أضف الى ذلك أنه إذا كانت لدينا قواعد فى فلسطين فستكون مكانتنا فى الشرق الأوسط مضمونة الى الأبد"[٣٠]. وواضح تماما أن هذا التقرير يتلاقى مع ما سبق وكتبه حاييم وايزمان فى الصحف البريطانية عام ١٩١٤. ولكن رغم ذلك لم تكن بريطانيا قد حسمت قرارها نهائيا ، بمعنى هل تبقى رهانها على الحركة العربية التى ظهرت آنذاك وأبدت استعدادها للتعاون مع بريطانيا ضد تركيا، أم تراهن على الحركة الصهيونية

التى لم تكن تمتلك موقعا حقيقيا وثابتا فى المنطقة العربية ؟ لقد ادرك قادة الحركة الصهيونية هذا التردد وحاولوا بشتى الطرق أن يحسموه لصالحهم ، فاستخدموا قدرات وايزمان كمهندس كيمائي قدم خدمات جليلة لسلاح البحرية البريطانية عبر مساهمته فى تطوير أسلحة كيمائية ، وكذلك وعود الصهاينة بالضغط على اليهود الأمريكيين لحمل الحكومة الأمريكية على دعم بريطانيا وحلفائها فى الحرب ضد ألمانيا، كما استخدموا خطابا يمس وترا حساسا لدى البريطانيين وهو تنبيههم الى المخاطر التى تحيط بقواعدهم فى مصر ، كما أشاروا من طرف بعيد الى إنهم أقرب لبريطانيا وللغرب حضاريا وأن دورهم فى فلسطين هو دور حضارى يستهدف ترقية البلاد المتخلفة كما فعلت بريطانيا وأوروبا حينما غزت أفريقيا وآسيا.

وقد بادر حاييم وايزمان بتقديم استقالته من رئاسة المنظمة الصهيونية عام ١٩٣١ اعترافا بخطأه في الرهان على سياسة بريطانيا لدعم المشروع الصهيوني التى كانت قد تعدلت في أعقاب المصادمات التى جرت بين اليهود والعرب فى فلسطين عام ١٩٢٩، حيث اتخذت بريطانيا قرارا آنذاك بالحد من الهجرة اليهودية من فلسطين، وهو الأمر الذى اعتبره وايزمان دليلاً على فشل رهانه على بريطانيا الى الحد الذى استدعى تقديم استقالته من رئاسة الحركة الصهيونية. وتولى بعد وايزمان "سوكولوف" الذى بدأ عهده فى ظل ظروف صعود النازية فى ألمانيا عام ١٩٣٣ . وهنا ستظهر مدى برجماتية الحركة الصهيونية ومدى استعدادها للتضحية حتى بأرواح اليهود أنفسهم من أجل تحقيق أهدافها. لقد كتب أحد قادة الاتحاد الصهيونى فى ألمانيا قائلا "أن الدفاع ضد معاداة السامية ليس هو مهمتنا الرئيسية، وهو لا يهمنا بنفس القدر ، ولا بنفس الأهمية كما يهمنا العمل من أجل فلسطين وكما يهمنا الى حد ما وبمعنى مختلف، العمل من أجل الجاليات اليهودية"[٣١]. لقد حاول بعض قادة الحركة الصهيونية فيما بعد إبعاد التهمة التى وجهها بعض الباحثين اليهود للحركة الصهيونية بأنها ضحت باليهود الألمان وتركتهم فريسة لمحارق النازية وكان بوسعها إنقاذهم بقولهم، "أن الحركة الصهيونية قد ارتكبت خطأ ولم تقدر خطورة صعود النازية على حياة اليهود فى أوروبا"... غير أن هذا الدفاع يبدو متهافتا، فتعاون الحركة الصهيونية مع النازية كان اختيارا واعيا تماما فى إطار النهج البرجماتي الذى تبنته الحركة والذى كان يدفعها لتغيير تحالفاتها وفق ما تقتضيه خطة إنشاء الدولة اليهودية. فقد كان قادة الاتحاد الصهيونى فى ألمانيا يضغطون على هتلر من أجل الحصول على حكم ذاتى قومى لليهود ، واعطائهم حق وجود اقتصادى ما، وحمايتهم من الهجمات على شرفهم، وكان النازيون فى المقابل يتشددون ويزيدون من القيود المفروضة على اليهود [٣٢]، وهو أمر كانت الحركة الصهيونية تعتقد أنه فى صالحها، لأن هذه الاجراءات ستدفع هتلر لطرد اليهود فتتلقاهم الحركة الصهيونية لتوجههم الى فلسطين. ورغم المضايقات التى تعرض لها اليهود فى ألمانيا ، ورغم المخاطر التى كانت تحيط بهم ، لم يكتف القادة

الصهاينة بعدم الوقوف في وجه النازية ، بل أنهم تعاونوا معها تعاونا وثيقا عندما حاول جناح من اليهود الذين كانوا يعيشون في الولايات المتحدة قيادة حركة مقاطعة للبضائع الألمانية في الأسواق العالمية، إذ كانت ألمانيا آنذاك تعتمد على السوق العالمي، وأصبحت معاداة هتلر للسامية مشكلة ، فاليهود كانوا اقوياء في الأسواق التجارية في العالم وبالذات في اثنتين من أكبر أسواق ألمانيا – أوروبا الشرقية وأمريكا – وبعد تردد تحرك اليهود ببطء وأعلنوا من نيويورك المقاطعة التجارية لألمانيا يوم ١٩ مارس ١٩٣٣ ، ولكن مقابل ذلك كان قادة الحركة الصهيونية يحاولون توقيع اتفاق مع ألمانيا، وبالفعل توصل أحد هؤلاء القادة الى توقيع اتفاق في مايو عام ١٩٣٣ مع الألمان مقداره مليون مارك ألماني (٤٠٠,٠٠٠ دولار بأسعار ذلك الوقت) من الثروة اليهودية على شكل ماكينات زراعية ، وفيما بعد وفي نفس الشهر توصل اورلو زوروف رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة الصهيونية الي اتفاق مماثل ووعد بتوسيع افاق التعاون بين الطرفين[٣٣]. أي أن المنظمة الصهيونية ساعدت ألمانيا في تجاوز المقاطعة التي كان يقودها اليهود من خارج أوروبا!! وفيما بعد عبر أحد هؤلاء الذين تحمسوا لخط التعاون بين الصهيونية والنازي عن منطق الحركة الصهيونية آنذاك قائلا "ليس هناك ما يمكن أن نخجل منه في حقيقة أننا استعملنا إضطهاد اليهود في ألمانيا من أجل البناء في فلسطين . هذا هو ما علمنا اياه حكماؤنا وقادتنا منذ القدم.. أن نستفيد من الكوارث التي تلحق بالشعب اليهودي في المهجر من أجل البناء"[٣٤].

ولم يقتصر النهج البرجماتي على القادة السياسيين للمنظمة الصهيونية مثل حاييم وايزمان الذي عاد لرئاسة المنظمة مرة ثانية في الفترة (١٩٣٥-١٩٤٦) ، بل سار على الدرب ذاته قادة الاستيطان مثل ديفيد بن جوريون الذي تزعم الجناح العسكري للمنظمة الصهيونية (الهاجاناه) ، والذي أوضح تمسكه بالنهج البرجماتي لتحقيق الحلم الصهيوني عبر تقديمه لرؤية خاصة للزعيم السوفيتي وقائد الثورة البلشفية "فلاديمير لينين": "أن لينين يعتبر مثالا للثورة ، أنه لا يخشى أن ينفي اليوم ما دافع عنه بالأمس، وأن يدافع غدا عما نفاه اليوم ، أنه لا يسمح للكلمات أن تعرقل تفكيره ويرفض أن يقع أسيرا للصيغ والمبادئ، وبسبب هذه الرؤية الحادة والواضحة فهو لايرى غير الحقيقة العارية، والحقيقة المؤلمة ، والتوازن الفعلي بين القوى"[٣٥]، وطبق بن جوريون هذا النهج بوضوح في أكثر من موقف. ففي خطابه أمام الهستدروت في نوفمبر عام ١٩٤٤ شن هجوما عنيفا على منظمتي الأرجون وليحي اللتين كانتا تقومان بشن هجمات إرهابية على الجنود البريطانيين، بل أن بن جوريون تعاون مع البريطانيين وقام بتسليم بعض مقاتلي الارجون وليحي للسلطات البريطانية ، ولكن بعد ذلك بأقل من عام قام بن جوريون نفسه بتوقيع اتفاق مع المنظمتين لتأسيس حركة مقاومة متحدة ضد البريطانيين، وكان السبب هو شعور بن جوريون باليأس من السياسة البريطانية التي تبنت خط تقليص الهجرة اليهودية إلي فلسطين[٣٦]. أن تعبير "اليأس" الذي استخدم هنا

لتفسير تقلبات الحركة الصهيونية ليس دقيقاً تماماً، فالقادة الصهاينة كانوا يجيدون قراءة الواقع الدولي والاقليمي جيداً ويبنون سياستهم علي ما كانوا يتوقعون حدوثه، فبعد الحرب العالمية الثانية بدت الأمور لهم وكأنها تسير نحو إنقلاب كبير في الساحة الدولية مع صعود قوة الاتحاد السوفيتي، وتعطش الولايات المتحدة للحلول محل بريطانيا في المنطقة العربية، وفي هذا الإطار وحده يمكن فهم تحولات السياسة الصهيونية آنذاك، فقادة الحركة الصهيونية منذ مطلع القرن العشرين كانوا يحرصون علي إقامة علاقات وثيقه مع كبار السياسيين والمفكرين في العالم، ومكنتهم هذه الصلات من توقع التغييرات المحتمل حدوثها في سياسة القوي الكبري وموازين القوي في العالم، وحاولوا استثمار ذلك لصالحهم، فعلي سبيل المثال إستطاعوا كسب تعاطف الاتحاد السوفيتي قبل سنوات قليله من إعلان الدولة رغم خلفية العداء التي كانت قائمه بين الشيوعية والصهيونية. فقد كان الشيوعيون ينظرون إلي الصهيونية علي إنها ايديولوجيه تعكس تشوها لمصالح طبقة ما، او مجرد ايديولوجية للبرجوازية اليهودية الصغيرة[٣٧] ومصيرها مثل كل الايديولوجيات التي كانت ثمرة التطور الرأسمالي إلي الانحطاط والزوال. غير أن رأي الشيوعيون في الصهيونية لم يكن ينسحب علي رأيهم في اليهود انفسهم، بل علي العكس كان هناك ثمة اقتناع لدي زعيم البلاشفة "لينين" بأن اليهود افراد مميزيون وقد اشار في أكثر من مناسبه إلي أهمية الدور الذي يلعبه اليهود في الثورة، ليس فقط في روسيا، بل ايضا في بلدان أخري. وأن طاقات اليهود الفكرية – وهي نتاج الماضي التاريخي اليهودي – قد قدمت عونا مهما للحركة البروليتارية، واعتبر لينين أن ابداع اليهود الفكري والتنظيمي هو من الأسباب التي ترتكز عليها اللا سامية المعاصرة، لأن الطبقات الحاكمة تضطهد بسادية مفرطه المثقفين والعمال اليهود الذين زودوا الحركة الثورية بعدد غفير من المقاتلين"[٣٨].

أن هذا الطرح يبدو قريبا جدا من فكرة "شعب الله المختار" الشعب المبدع الذي يعاني من الإضطهاد بسبب تفوقه وقوة إبداعه، ولابد أن هذا الطرح هو الذي سمح لاحقاً – ضمن اسباب أخري – للدولة السوفيتيه أن تنقلب علي معتقداتها القديمة الرافضه لاعتبار "اليهود شعباً" وأن تتعاون معهم وتساعدهم لأجل إنشاء وطن لهم في فلسطين، فمع إقتراب الحرب العالمية الثانيه من نهايتها قام "ايفان مايسكي" – نائب وزير الخارجية السوفيتيه – في أكتوبر ١٩٤٣ بزيارة الكيبوتسات المزروعه في أرض فلسطين وأجري لقاءات مع بن جوريون وجولدا مائير ليعود بعدها ليقنع رؤساءه بمراجعة السياسة السوفيتيه حيال فلسطين،" إذ كان يري أنه من الواضح أن اليهود الاشتراكيين والتقدميين سيكونون أكثر فائدة للاتحاد السوفيتي من العرب المتخلفين الذين تسيطر عليهم مجموعات من الاقطاعين والباشوات والأفندية"[٣٩]

لقد كانت الصهيونية السياسية او (التوفيقية علي وجه التحديد) أنجح التيارات الصهيونية وهي التي تمكنت في النهاية من إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وقد اسهبنا في الحديث عنها لكي نبين كيف كان نهجها البرجماتي وحرصها علي الاستفادة من علاقات مؤسساتها وافرادها بالسياسيين البارزين في بلدانهم وعلي الأخص في الدول الكبري، وكذلك حسن قراءتها للواقع الاقليمي والدولي وقدرتها علي تعديل تحالفاتها بالشكل الذي يحقق لها هدفها الرئيسي (تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين، او إعلان الدوله بدعم دولي) ... اسهبنا في هذا الحديث لكي نوضح اسباب نجاح الصهيونية في الوصول إلي أغراضها، وإن كان هناك تياران آخران في الحركة الصهيونية يجب إلقاء الضوء عليهما لما هو متوقع من أنهما سيكونا رهان المستقبل للصهيونية.

٣- الصهيونية التصحيحية

إذا كانت الصهيونية الثقافية قد اعطت للحركة الصهيونية وجها إنسانيا وحضاريا علي الرغم من إنها كانت متفقة في النهاية مع الهدف الذي تسعي اليه الحركة الصهيونية وهو إنشاء دولة لليهود في فلسطين، وإذا كان الصهاينه التوفيقيون (السياسيون والعمليون) قد وقع عليهم عبء تحقيق هذا الهدف متحلين بنهج برجماتي واضح، فإن ما يعرف بأسم الصهاينة التصحيحيين (revisionists) مثلوا الاتجاه المتشدد الذي كان يعتقد أن حق اليهود في إستيطان فلسطين وإقامة دولة بها حق في غير حاجة إلي إثبات او مناورات لإستعادته، ومن ثم كانت طروحاتهم شديدة الوضوح سواء فيما يتعلق بمعني تعبير "الوطن القومي" الذي ورد في وعد بلفور عام ١٩١٧، وحدود هذا الوطن جغرافيا، وكذلك السياسة الواجب إتباعها حيال العرب الفلسطينين أصحاب الأراضي الحقيقيين.

ظهر التصحيحيون لأول مره ككيان واضح داخل الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٣١ اغسطس ١٩٢٥، وكان المؤتمر السابق عليه (المؤتمر الثالث عشر) قد شهد محاولات لتوسيع الوكالة اليهودية بحيث تضم إلي مجلسها الأعلي ولجانها عددا من اليهود البازين في العالم ومن غير الصهيونيين بالذات، لأن بريطانيا فسرت وعد بلفور علي أنه وعد لليهود جميعاً وليس للصهاينة وحدهم، وبطبيعة الحال كان هناك عدد لا بأس به من المفكرين اليهود الذين اعترضوا علي الصهيونية جملة وتفصيلا، او تحفظوا علي بعض طروحاتها. وقد أخفق حاييم وايزمان في إقناع المؤتمر الثالث عشر (٦-١٨ اغسطس ١٩٢٣)، باتخاذ قرار بتوسيع الوكالة اليهودية، وفي المؤتمر الرابع عشر استمر الجدل حول نفس

القضية[٤٠] وفي هذه المرة قاد فلاديمير زنيف جابوتنسكي المعارضه ضد هذا التوجه، وكان جابوتنسكي قد شارك في هذا المؤتمر ولأول مرة بصفته زعيم"اتحاد الصهيونيين التصحيحيين". لقد ظهر هذا التيار علي خلفية القرار البريطاني الذي صدر عام ١٩٢٢ بتقسيم ما كان يعرف بفلسطين عندما صدر وعد بلفور إلي جزءين، إمارة شرق الاردن (التي تشكل ٨٠% من فلسطين الاصلية)، وفلسطين التي اعتبرت المكان الذي سيقيم فيه اليهود وطنهم القومي. وقد رفض التصحيحيون هذا التقسيم وهاجموا قيادة الحركة الصهيونية لعدم وقوفها في مواجهة هذا الطرح. ولم يدرك التصحيحيون في حينها أن حاييم وايزمان زعيم المنظمه الصهيونية لم يكن بدوره يوافق علي هذا التقسيم، إلا أن الدواعي العملية فقط هي التي اجبرته علي عدم تبني موقف متشدد من القرار البريطاني، بل انه بقي حتي عام ١٩٣١ يردد أن المتاح أمام الحركة الصهيونية "ليس قيام دولة يهودية او حتي تحقيق أغلبية يهودية في فلسطين، بل مجرد جالية متمتعه بالاستقلال الذاتي".[٤١] لقد كان وايزمان يقول "أن دولة اليهود سيمكن بناؤها فقط بالاسلوب الصعب، بالأهتمام بكل شئ، وإنتهاز الفرص حينما تصبح سانحة، والايمان بأن ابتسامات الحظ العريضه تشكل طريقه حياة حقيقية"[٤٢].

أما جابوتنسكي اليهودي القومي المتعصب والذي ينحدر من عائلة يهودية روسية فقد كان يؤمن بالعنف كوسيلة لتحقيق هدف إنشاء الدوله، ولم يتخل عن افكاره الداعية لتهجير أعداد ضخمه من اليهود إلي فلسطين لتحقيق أغلبية عددية بها بغض النظر عن مدي استعداد بريطانيا لتقبل هذه السياسه، وكان جابوتنسكي ينتقد تعبير "الوطن القومي" قائلا "أن إصطلاح الوطن القومي ليس له معني ثابت ويمكن تفسيره من جانب الاشخاص المهتمين بالأمر بأنه لا يعني شيئا، أنه يعني شيئا مماثلا لجيتو جديد. والطريقه الوحيدة الدقيقه لوصف هدفنا هي : نحن نريد أغلبية عددية في فلسطين (بما في ذلك الاردن). وهذا القول لا يعني أننا ننوي أن نحكم جيراننا، ولكننا نريد أن تصبح صهيون بلدا حيث لا يخضع اليهود لحكم الآخرين".[٤٣] أما بالنسبة للتعامل مع العرب فقد كان جابونتسكي لا يخفي إحتقاره لهم وعبر عن ذلك بقوله "أننا نحن اليهود، ليس لدينا شئ مشترك مع ما يسمي بالشرق، ونحن نشكر الله علي ذلك" فالشرق من وجهة نظره يمثل السلبية السيكولوجية والركود الإجتماعي والثقافي والاستبداد السياسي، وكانت الصهيونية كما تصورها جابونتسكي ليست عودة اليهود إلي موطنهم الروحي، ولكنها بمثابة غرس أو زرع الحضارة الغربية في الشرق".[٤٤] وبناء علي هذه النظرة كان جابوتنسكي يعتبر أن الصدام مع العرب أمر محتم ولا مفر منه ولذلك كانت نصيحته هي "أن يتم بناء المشروع الصهيوني خلف حائط حديدي من القوة الصهيونية لا يستطيع السكان العرب المحليون إختراقة، ولم يكن ذلك يعني إعتراضه علي إقامة حوار مع العرب في مرحلة لاحقه، فعلي النقيض من ذلك كان يؤمن أنه بعد إقامة الدولة خلف الحائط الحديدي الذي يتصوره فأن العرب سيستمرون في ضرب رؤوسهم

فى هذا الحائط ، ولكنهم سيدركون فى النهاية إنهم فـى موضـع ضعـف مستمر وأنـه آن الأوان للتفاوض معهم حول وضعهم وحقوقهم القومية فى فلسطين"[٤٥].

ورغم أن جابوتنسكى لم يتحل بالمرونة مثلما كان الصهاينـة التوفيقيون يفعلون، إلا أنه كان يدرك فى اللحظات الحرجة أهمية الاتجاه للعواصف ، فقد اتخذ موقفا متشددا داخل المنظمة الصهيونية عـام ١٩٣١ وطـالب المنظمـة بتبنـى إقتراحـه الداعـى لإيجـاد أكثرية يهودية فى (ارض إسرائيل) – فلسطين – ويعنى بها ضفتى نـهر الأردن، ولكن الأغلبية رفضت إقتراحه، فثار ومزق عضويته فـى المؤتمر معلنـا احتجاجـه علـى هذا المسلك، ولم يحضر جابوتنسكى ومؤيـدوه المؤتمر التاسـع عشر للمنظمـة الصهيونيـة الذى انعقد عام ١٩٣٥ وأعلن إنفصاله وتأسيس المنظمة الصهيونية الجديدة . وفـى عـام ١٩٣٧ قـام بتأسـيس المنظمـة العسكرية الوطنيـة المعروفـة باسم "إتسل" – إختصـار التعبير العـبرى : أرجـون تسـفاى لئومـى – لتقـوم هـذه المنظمـة بمهاجمـة الجنـود البريطانيين والمنشآت العسكرية البريطانية فى فلسطين، وتنظيم الـهجرة غير الشرعية ليهود أوروبا ، وشن حرب إرهابية ضد السكان العرب[٤٦].

ولكن مع حلول عام ١٩٣٨ ، ومع إدراك جابوتنسكى ورفاقه للأخطـار التـى تحيط باليهود فى أوروبا وخاصة فى ألمانيا ، وكذلك مع إعتقاده بأن بريطانيـا كـانت مضطـرة لعدم إستفزاز العرب بعد تقرير لجنة "بيل" عام ١٩٣٧ والـذى أوصـى بتقسـيم فلسـطين الـى دولتين عربيـة ويهوديـة، فـإن جابوتنسـكى أسـقط مطالبـه القديمـة بتحقيـق الوطـن القومى لليهود على ضفتى نهر الأردن[٤٧]، ووجـه إهتمامـه لمنـع تقسيم فلسطين ذاتـها وبالتالى اعتبر أن الصهاينـة التصحيحيـين عليـهم تحقيـق هذا الـهدف الأخير مـع عدم استفزاز بريطانيا فى نفس الوقت الذى كانت فيـه علـى وشـك الدخـول فـى مواجهـة مـع ألمانيا. وبوفاة جابوتسكى عام ١٩٤٠ اخذت المنظمـة التصحيحيـة فـى الانـهيار خاصـة مع خـروج أحـد الفصـائل المكونـة لـها وهـو الفصيـل المعـروف بأسـم ليحـى اختصـارا للتعبير العبرى "لوحمى حيروت إسـرائيل"، أو "المقـاتلون مـن أجـل حريـة إسـرائيل " والذى كان يتزعمـه ابراهـام شـتيرن، وهـو الفصيـل الـذى اسـتمر فـى عدائـه لبريطانيـا وواصل عملياته الإرهابية ضد البريطانيين والعرب ، وسرعان ما ذبـل هـذا التيـار بعـد مقتل شتيرن نفسه على يد البريطانيين علم ١٩٤٢[٤٨].

وكان آخر صـدام كبير للتصحيحيين مـع المنظمـة الصهيونيـة وجناحـها العسكرى "الـهاجاناه" فـى يونيـو ١٩٤٨وكـان منـاحم بيجيـن يقـود آنـذاك الجنـاح العسـكرى للتصحيحيين (الأرجـون) ، وقـد وقـع الصـدام بين الطرفيـن عندمـا حـاول "بيجيـن" ومؤيدوه إنزال سفينة محملة بالأسلحة والمهاجرين الى إسرائيل (التى كـانت قـد اعلنـت فى مايو ١٩٤٨ كدولة مستقلة) ، فهاجمت قوات الهاجاناه السـفينة وأغرقتـها، ورغـم أن الأصوات قد تعالت بين التصحيحيين مطالبة بالانتقام من الـهاجاناه إلا أن منـاحم بيجين

رفض ذلك على أساس إن وحدة الهدف بين الفصائل الصهيونية يجب أن تمنع مثل هذه الردود التي يمكن أن تهدد بحرب أهلية[٤٩]. ورغم أن التنظيمات العسكرية السابقة على إنشاء الدولة قد تم حلها فيما بعد ، إلا أن التصحيحيين ظلوا متواجدين على الساحة السياسية الإسرائيلية حتى يومنا هذا ومازال قادتهم الجدد يعاودون التأكيد على المبادئ ذاتها التي وضعها جابوتنسكي، وهو ما سوف نلقي عليه الضوء في الأجزاء التالية.

٤- الصهيونية الدينية :

هل كان الصهاينة الأوائل وخاصة هرتزل الذي بدأت على يديه الحركة الصهيونية كشكل تنظيمي، ضد الدين اليهودي وضد "اليهودية" كنمط حياة أم أنهم أرادوا تطوير الاثنين معاً وجاءت رغبتهم في التطوير مناهضة لمصالح رجال الدين، ولثقافة عتيقة كان من الصعب التخلص منها والقبول بتحديثها ؟

هذا السؤال يبدو هاماً للغاية لأنه كان مثار جدل بين اليهود والصهاينة وكل الباحثين الذين تناولوا علاقة الصهيونية باليهودية والدين اليهودي.

فمن وجهة نظر د. عبد الوهاب المسيري "أن الصهيونية تنطلق من رفض لليهودية ديناً، ولليهود كمواطنين وأفراد يحيا كل واحد منهم حياته بحسب انتمائه الطبقي أو الحضاري"[٥٠]. وقد يكون هذا الرأي صحيحاً بقدر ما ، غير أن غلبة الطابع البرجماتي على الكتلة الرئيسية داخل الحركة الصهيونية تجعلنا نتحفظ قليلاً في مد الخطوط على إستقامتها، فالعداء بين الصهيونية واليهودية كان قائماً على المستوى النظري فقط ، فمن وجهة النظر المنطقية كانت الصهيونية بدعوتها الى معاملة اليهود كشعب مثل سائر الشعوب تتناقض مع اعتقاد اليهود أنفسهم بأنهم "شعب الله المختار" وليسوا متماثلين مع بقية البشر ، كما كانت دعوة الصهيونية لعودة اليهود الى أرض الميعاد بمعاونة الدول الكبرى وبجهود الرواد اليهود الذين بدأوا عملية الاستيطان في فلسطين عام ١٨٨١ ، تتعارض بدورها مع قناعة المتدينين من اليهود بأن عودتهم الى فلسطين أو أرض إسرائيل هي مهمة الله وليس البشر. وقد كان لدى المتدينين من اليهود شكوكاً عميقة تجاه الحركة الصهيونية لأن أغلب قادة هذه الحركة كانوا من اليهود الذين تأثروا بحركات الإصلاح الديني اليهودية التي كان الحاخامات يعارضونها ، كما كان بعضهم نصيراً في مرحلة من حياته لفكرة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها ، كنوع من التفاعل مع أفكار التنوير الأوروبية ذات الطابع العلماني، وعلى المستوى الميتافيزيقي "غدت الصهيونية لدى حاخامات اليهود في نهاية القرن التاسع عشر تكراراً لمأساة "شابتاي زفي" وهو يهودي تركي إدعى عام ١٦٦٥ أنه المسيح الذي ينتظره اليهود ، ونشر دعوته على نطاق واسع وتبعه آلاف من اليهود في العالم

كله ؟ غير أن السلطان التركي قبض عليه وخيره بين الموت والإسلام فأختار الأخير، وغير أسمه الى محمد أفندى عزيز وارتدى العمامة !.. وقد أصاب هذا الحدث اليهود بصدمة مدوية جعلتهم يشكون فى أى شخص يعرض عليهم فكرة الخلاص على يد البشر بدلاً من الله ، ومن ثم كان هرتزل وحركته الصهيونية فى البداية فى نظر اليهود تكرارا لظاهرة شابتاى زفى[٥١]". غير أن الواقع العملى كان شيئا أخر، فالقادة الصهاينة كانوا يؤمنون بأن المسألة اليهودية غير قابلة للحل لأن اليهود كشعب متميز – حسب اعتقادهم - سيظل يعانى من الإضطهاد على يد الأغيار، وعندما كانوا يهاجمون الديانة اليهودية ، وأسلوب الحياة اليهودية إنما كانوا فقد يثورون على السلبية والطقوس المعطلة للنشاط وللفكر الحر الخلاق، وكان جابوتنسكى أوضح القادة الصهاينة فى وصف العلاقة بين اليهودية التقليدية وبين المشروع الصهيونى بقوله "حينما يخفى الناس طواعية وعيهم الدينى ضمن نطاق إطار حديدى ويحاولون تجفيفه الى درجة التحجر، ويحولون ديانتهم القابلة للحياة الى مومياء محنطة من ديانة. فمن الواضح حينئذ أن الكنز المقدس لم يعد الديانة، إنه شئ آخر ، شئ يفترض فى هذه المومياء المحنطة أن تسعى إليه كصدفة تحفظه وتحميه"[٥٢].

وهذا الكنز المقدس الذى يعنيه جابوتنسكى هو الحنين للعودة الى فلسطين والذى حركته الحركة الصهيونية من حلم منوط بالإله تحقيقه الى حلم يحققه البشر (اليهود الصهاينة) ، لأجل ذلك من الصعب القول أن الصهيونية كانت طرحا تدميريا للديانة اليهودية ، فالتعاليم الدينية هى التى قدمت "صهيون" كبؤرة للصهيونية ، وكان حتى أشد اليهود علمانية يرون أن فلسطين وحدها هى التى تستطيع شحذ خيال المستوطنين المنتظرين"[٥٣]. إن الديانة اليهودية لم تكن أبدا مجرد طقوس صلاة وعبادات بل كانت فى جانب منها إطارا لصوغ شامل لحياة الذين يعتقدون فيها ، ولأن "الخلاص" كان إحدى الرؤى التقليدية للتاريخ اليهودى التى ارتبطت بها الصهيونية بشكل وثيق، فإن الصهيونية ذاتها كانت بشكل ما رؤية "خلاصية محولة" ، استحدثت قوتها من تطلعات قديمة راسخة فى الروح اليهودية"[٥٤]، وقد ظهر فيما بعد، من نظر الى الصهيونية باعتبارها ديانة جديدة أو تحديثا للديانة اليهودية فقد أشار أحد الصهاينة الجدد بعد ظهور دولة إسرائيل الى أن الحركة الصهيونية مطالبة بأن توسع حدود رؤيتها لتجعل الصهيونية جزءا من عملية كفاح الشعب اليهودى، وبالتالى يجب اعتبار الصهيونية هى اليهودية، أو حركة دينية بدلا من النظر اليها كحركة سياسية أو ثقافية[٥٥].

على أية حالة كان من الصعب حتى فى ظل هذه الرؤية جذب تأييد الحركات الدينية لصف الحركة الصهيونية ولعبت عوامل عديدة دورها من أجل إدخال بعض الحركات الدينية الى صفوف الحركة الصهيونية فى وقت مبكر من إنطلاقها عندما دعاهم "ماكس نوردو" الرجل الثانى بعد هرتزل فى الحركة الصهيونية – الى الانضمام

قائلا "في داخل الحركة الصهيونية مكفول للمرء الحرية الكاملة للعيش وفق معتقداته الدينية. ذلك إننا لا نملك إمكانية فرض إرادتنا عليكم لو كانت مختلفة عن ارادتكم"[٥٦] وقد انطلقت البداية الحقيقية للصهيونية الدينية في العصر الحديث من أحكام الحاخام يهودا القلعي (١٧٩٨-١٨٧٨) الذى اقترح عودة اليهود الى فلسطين تحت قيادة بشرية دون إنتظار للمسيح المخلص ، كما دعا الى إقامة مستعمرات يهودية في فلسطين كي تكون مقدمة لظهوره[٥٧]، ومنذ عام ١٩٠٢ وحتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٧ ظهرت حركتان دينيتان صهيونيتان هما حركة "المزراحى" و"العامل المزراحى" وقد ظهرت الحركة الأولى عام ١٩٠٢ ووجهت اهتمامها صوب الأنشطة الثقافية والتعليمية والعمل السياسي والاستيطاني في فلسطين، غير أن اعتراف المؤتمر الصهيوني الحادى عشر بشرعية تضمين النشاطات الثقافية في البرنامج الصهيوني وفق تصورات الكتلة الديمقراطية التي كان يقودها حاييم وايزمان، أدى الى حدوث إنشقاق في الحركة بين الداعين للبقاء في المنظمة الصهيونية والنضال ضد القرار المذكور، وبين العناصر المتدينة الأكثر تشددا الداعية الى الإنسحاب من الحركة الصهيونية[٥٨].

وقد خرج هذا التيار الأخير ليلتحق بجماعة دينية أخرى وشكلوا معا حزب "اجودات إسرائيل" فيما بقى تيار آخر داخل الحركة الصهيونية ليستمر في نشاطته حتى عام ١٩٢٢ عندما تم تأسيس حركة "العامل المزراحى" – الجناح العمالى للمزراحى – التى تبنت أفكار مختلطة دينية وقومية وإشتراكية ، وانقسمت الحركتان فيما بعد على أساس طبقي أكثر منه ديني حيث أصبح "المزراحى" هو المعبر عن الطبقة الوسطى، فيما مال "العامل المزراحى" لتبنى الأفكار الاشتراكية الداعية الى تبنى "الاشتراكية اليهودية" ، وكان موقف الحزبين من أهداف الحركة الصهيونية متباينا ، حيث عارض المزراحى أى تقسيم لأرض فلسطين لا يحقق حدود أرض إسرائيل المنصوص عليها في التوراه فيما كان العامل المزراحى أميل لتبنى النهج البرجماتي للصهاينة التوفيقيون (السياسيون + العمليون) وترك تحديد موقفه من هذه القضية لقيادة الحركة الصهيونية ذاتها التى هيمن عليها العماليون وأصحاب الفكر الاشتراكى لفترة طويلة من الزمن حتى بعد إنشاء الدولة. وإجمالا يمكن القول أن الجناحين معا لم يشكلا عامل توتر كبير لقيادة الحركة الصهيونية، " فمنذ الثلاثينات توصلت القيادة العلمانية للمجتمع اليهودى بفلسطين الى ترتيبات صريحة مع الأحزاب الصهيونية الدينية (هابوعل همزراحى وميزرلحى) بخصوص التقسيم النسبى للوظائف وللمنافع الأخرى، بادئين بذلك فترة دامت أربعين عاما من الشراكة بين صهاينة العمل والصهاينة المتدينين[٥٩].

لقد لعبت التيارات الصهيونية الأربعة المذكورة أدوارا هامة في تحقيق حلم إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وكان صعود كل منها مرتبطا بضرورات أملتها حاجة

الحركة الصهيونية إجمالا للتركيز على هدف إنشاء الدولة والسعى الى تحقيقه بشتى الوسائل ، فهكذا كان اتجاه الصهيونية الثقافية ضروريا فى البدايات الاولى للمشروع، وكان بروز هذا التيار حتى قرب بداية الحرب العالمية الأولى وتأثيره الواسع فى الشباب اليهودى يتناسب مع المؤثرات التى تعرض لها اليهود منذ أواخر القرن التاسع عشر والمتمثلة فى حركة التنوير اليهودية، والحركات الداعية لاندماج اليهود فى مجتمعاتهم وتحولهم الى مواطنين عاديين وكان كلا التأثيرين يدفع الصهاينة الأوائل نحو الأفكار الإنسانية المثالية ولم يكن المشروع الصهيونى آنذاك يعنى إنشاء دولة لليهود بل مجرد وطن أو مركز روحى وثقافى، ولكن قابل هذين المؤثرين مؤثران آخران جذبا اليهود فى اتجاه معاكس وهما الاحباط المتوالى بسبب الفجوة بين واقع الدعوة لمعاملة اليهود كمواطنين متساوين فى بلدان أوروبا وبين استمرار إضطهادهم معنويا (حادثة دريفوس، وبنسيكر)، وازدياد رغبة الأوربيين فى طرد اليهود من القارة الأوروبية مع الاعتراف بهم كقوة مستقلة.. وحينما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى وما رافقها من عمليات طرد لليهود من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية وتركيا ، انتصر التيار الداعى لتهجير اليهود وإنشاء وطن لهم (أو دولة) فى فلسطين وهنا برز اتجاه الصهيونية السياسية والصهيونية العملية لقيادة الحركة الصهيونية، فيما بقى انصار الصهيونية الثقافية فى خلفية المشهد لإضفاء صبغة حضارية على المشروع الصهيونى. أما الصهيونية التصحيحية فقد ظهرت فى وقت كانت الحركة الصهيونية تحتاج فيه الى جناح متشدد يتبنى العنف لمواجهة أصحاب الأرض الأصليين (العرب الفلسطينيين) الذين أخذوا فى الشعور بالقلق من تنامى حركة الهجرة اليهودية الى بلادهم منذ أواخر العشرينات. وإذا كان التصحيحيون لم يتولوا قيادة الحركة الصهيونية فى أى لحظة من اللحظات ، فإن ذلك مرجعه الى ضعف قوتهم التمثيلية داخل الحركة الصهيونية وعدم ملاءمة طروحاتهم العنيفة للقيام بالدور التساومى الذى كان يقوم به "التوفيقيون" مع الدول الكبرى التى كان بوسعها مساعدة الصهاينة على تحقيق مشروعهم، وقد حقق التصحيحيون نجاحا مهما عندما مارسوا الإرهاب ضد العرب والبريطانيين ليدفعوا بريطانيا للتعجيل بقرار خروجها من فلسطين تمهيدا لتقسيمها الى دولتين . أما الصهيونية الدينية فبدورها لم تكن مؤهلة لقيادة الحركة الصهيونية إما لأن أغلب الجماهير الدينية نفسها كانت ضد الحركة الصهيونية، وإما لأنها اكتفت بالتركيز فقط على أنشطة معينة مثل الاستيطان وتقوية المؤسسات الدينية التى انشئت قبل قيام الدولة، غير أن الصهيونية الدينية لعبت هى الأخرى دورا هاما فى إعطاء مسحه دينية للحركة الصهيونية لإثراء قدرتها على جذب جماهير اليهود نحو الهجرة الى فلسطين .

ثانيا : الحركة الصهيونية بعد إعلان دولة إسرائيل

منذ إنطلاقها عام ١٨٩٧ اعتبرت الحركة الصهيونية نفسها ممثلا للشعب اليهودى ومكلفة بأربع مهام رئيسية :

١- تحقيق الاستقلال السياسى لليهود ، على أساس أن الصهيونية هى حركة تحرر وطنى .
٢- إستكمال مهمة تهجير جميع اليهود الموجودين فى الشتات الى داخل إسرائيل، على أساس أن الصهيونى هو فقط الذى يهاجر الى إسرائيل، أما اليهودى الذى يبقى فى الشتات فيظل هدفا يمكن ضمه الى الحركة الصهيونية تمهيدا لتهجيره فيما بعد.
٣- التأكد من تحقيق الأمن للدولة اليهودية، وذلك يتطلب دعمها اقتصاديا وحشد التأييد السياسى لها خارجيا .
٤- تنمية الاستيطان اليهودى وتحويله الى بوزرة إشعاع حضارية لتأكيد الدور الإنسانى للديانة اليهودية وتحويلها الى نموذج يحتذى به.

ومن الواضح إن إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ كان يعنى فقط تحقيق الهدف الأول من أهداف الحركة، فيما بقت الأهداف الأخرى محل جدل ونزاع بين الدولة والحركة الصهيونية التى احتفظت بكافة مؤسساتها ورفضت التسليم بمبدأ أن قيام الدولة يعنى انتهاء دورها ووراثة الدولة لهذا الدور بشكل كامل، وكان ديفيد بن جوريون من أنصار الرأى الأخير، إلا أن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية اجتمعت فى أغسطس ١٩٤٨ (أى بعد إعلان قيام الدولة بثلاثة أشهر فقط وأثناء استمرار المعارك بين إسرائيل والدول العربية) وقررت ضرورة الاستمرار فى العمل الصهيونى من أجل تشجيع الهجرة الى إسرائيل، والمساعدة فى استيعابها ، وتطوير الاستيطان اليهودى، وتنمية الاقتصاد الإسرائيلى عبر تجنيد الموارد المالية الخارجية لدعمه، ونشر الفكرة الصهيونية والثقافة اليهودية بين أبناء الجاليات اليهودية فى العالم ، والقيام بالإعلام لمصلحة إسرائيل على الساحة الدولية[٦٠].

وخلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥١ احتدم الخلاف علانية بين ديفيد بن جوريون – رئيس وزراء إسرائيل – الذى أعلن أن مهمة المنظمة الصهيونية قد انتهت ويجب استبدالها فى الخارج باتحادات يهودية لدعم إسرائيل، وبين آباهيلل سيفر "- الذى كان من أبرز قادة العمل الصهيونى فى الولايات المتحدة – والذى رأى ضرورة استمرار الحركة الصهيونية لحشد الدعم السياسى والمالى لإسرائيل من الخارج[٦١]، وفى المؤتمر الصهيونى الثالث والعشرين والذى انعقد فى القدس (١٤-٣٠ اغسطس)١٩٥١ – وكان أول مؤتمر للحركة الصهيونية بعد إنشاء دولة إسرائيل- طالب المجتمعون إسرائيل بمنح المنظمة الصهيونية وضعا قانونيا بصفتها الممثلة للشعب اليهودى فى جميع المسائل المتصلة بمشاركة يهود العالم على صعيد منظم"، وهو ما استجابت له الحكومة الإسرائيلية فعلا حيث أقر الكنيست قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية فى فلسطين فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢[٦٢]. وبصدور هذا القانون إنخفضت حدة التوتر بين الدولة والمنظمة الصهيونية إلي حد كبير، وانصرفت المنظمة لتركيز جهودها في عمليات تهجير اليهود واستيعابهم وحققت نجاحا ملحوظا – وإن كان ليس كبيرا- في هذا الشأن، حيث ظل عدد اليهود في إسرائيل اقل من عددهم خارجها، فضلا عن تضخم ظاهرة الهجرة العكسية – أي من إسرائيل إلي خارجها – وتشير بعض الاحصاءات إلي أن عدد من هاجروا إلي إسرائيل في الفترة ١٩٤٨ – ١٩٩٣ قد بلغ ٢,٣٦٣,٤٧٧، بينما بلغ عدد النازحين منها خلال نفس الفترة ٤٧١,٨٠٠ ، أي ان نسبة استيعاب المهاجرين داخل إسرائيل كانت ٨٠% من حجم الهجرة التي استقبلتها[٦٣] وهو نجاح كبير للحركة الصهيونية فيما يخص عملية الاستيعاب ولكن في جانب منه فشل في المهمة التي تصورتها الحركة الصهيونية وهي استيعاب معظم يهود العالم في اسرائيل. غير أن المنظمة الصهيونية والدولة ظلتا تتبادلان الاتهامات بالفشل في إقناع اليهود بالهجرة إلي إسرائيل من ناحية، والفشل في إستيعابهم وتوطينهم داخل إسرائيل من ناحية ثانية. وقد أدي هذا الصراع إلي إنشاء وزارة الاستيعاب عام ١٩٦٨ بعد أن تعالت الاصوات داخل إسرائيل متهمة الوكالة اليهودية بالعجز عن إيجاد الحلول الثابتة لتأمين إستيعاب المهاجرين[٦٤].

أن الصراع الذي نشب بين ديفيد بن جوريون وزعماء الحركة الصهيونية بعد قيام دولة إسرائيل والذي أعلن خلاله بن جوريون الرغبة في إنهاء وجود المنظمة الصهيونية لم يتوقف عند تبادل الاتهامات فيما يخص مسألة الهجرة والاستيعاب، بل كانت هناك محاولات خفية من جانب الدولة لتحجيم نفوذ الفكرة الصهيونية ذاتها داخل المجتمع الإسرائيلي، وكان واضحا بجلاء أن إسرائيل لم تبذل جهداً حقيقيا لمواجهة التيارات التي ظهرت بعد نشوء الدولة وراحت تسخر من الفكرة الصهيونية وتداعياتها المختلفة، فبعد ثمانية اشهر فقط من إعلان الدولة نشرت صحيفة الـ هاآرتس مقالا تضمن هجوما علي الصهيونية ووصفها بأنها "عبارة من دون مضمون"[٦٥]. لقد كانت

إسرائيل كدولة تسعي لتقديم نفسها كمجتمع قائم علي المساواة الكاملة بغض النظر عن الجنس او اللون او الدين - كما ورد في إعلان إستقلالها - وهو ما كان يتناقض تماما مع هدف الحركة الصهيونية المركزي وهو إقامة دولة "لليهود"، وكان واضحا تماما منذ اليوم الاول لنشأة الدولة إن وجود أقلية عربية داخلها (حوالي مائة وخمسون الف عربي تمسكوا بأرضهم ورفضوا الخروج منها مع مئات آلالاف الآخرين الذين هاجروا فرارا من الارهاب الذي مارسته القوات الإسرائيلية ضدهم في حرب ١٩٤٨)، سيكون امتحانا لفكرة الدولة القائمة علي المساواة، بل أن تدفق اليهود المتهاجرين من البلدان العربيةُ والاسيوية (السفارديم) وضع الدولة في إطار اختبار أشد قسوة ومعها أيضا الفكرة الصهيونية التي ادعت من قبل إمكانية التعايش مع العرب واعطائهم حقوقهم كاملة داخل الدولة التي تحتوي علي أغلبية يهودية، وقال اسحاق لافون - رئيس دولة إسرائيل السابق - "أننا سنواجه - كحركة صهيونية - لاول مرة تجربة العيش مع اقلية، وأن ربط عرب إسرائيل بالدولة يعتبر امتحانا للفكرة الصهيونية والأخلاق اليهودية"(٦٦).

وبطبيعة الحال كان لجوء الدولة إلي تطبيق الحكم العسكري علي عرب إسرائيل حتي عام ١٩٦٦ بمثابة إشهار الافلاس للدعاية الكاذبة حول الوجه الانساني للصهيونية ولدولة إسرائيل في آن واحد، والأهم من ذلك أن حركة معاداة الصهيونية من داخل إسرائيل كانت تتزايد ولكن في صور غير مباشرة.

• أشكال التراجع عن الفكرة الصهيونية في إسرائيل

ربما يعني تراجع الفكرة الصهيونية في إسرائيل إختفاء تعبير الصهيونية نفسه في الحديث اليومي في المجتمع الإسرائيلي او غياب الحديث عن البعد الصهيوني في برامج الاحزاب السياسية الاسرائيلية او حتي السخرية في بعض الاحيان من تعبير الصهيونية ذاته، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة إنتهاء الصهيونية حتى لو أدى الأمر مرحليا الى تحجرها داخل بضع مؤسسات ما زالت تقاوم بعناد الاستسلام لقوانين التطور التي باتت تهدد كل المؤسسات والافكار المتوارثة من القرن العشرين الذي انتهي مبكرا بسقوط وانهيار الشيوعية في اواخر الثمانينات. وسنرصد هنا بعض مظاهر تراجع الايديولوجيا الصهيونية داخل إسرائيل.

١ - الفكرة الصهيونيه في الحياة السياسية في اسرائيل

لم تظهر كلمة الصهيونية مقرونه بأي من الاحزاب والقوائم السياسية الاسرائيلية التى خاضت انتخابات الكنيست منذ الانتخابات الاولي التي أجريت في ٢٥ يناير ١٩٤٩ إلا في فترة قصيرة لم تدم سوي عقد من الزمان، حيث انفرد حزب

"الصهيونيون العموميون" بالاشارة إلي نفسه بهذه الصفة حتي الانتخابات التي اجريت في ٣ نوفمبر ١٩٥٩ وبعدها انضمت هذه المجموعة للاحزاب الليبرالية لتختفي كلمة الصهيونية تماماً من اسماء الاحزاب السياسية المتنافسة. والصهاينة العموميون هم الفصيل الذي تبني تاريخياً العداء للأفكار الاشتراكية التي تبنتها القيادات العمالية للحركة الصهيونية والاحزاب اليسارية التي ظلت تحكم إسرائيل حتي عام ١٩٧٧، وقد عرف أحد الباحثين الصهاينة العموميين بأنهم "اولئك الصهاينة غير الاشتراكيين وغير الدينيين وغير التصحيحيين" والذين احتلوا موقع الوسط بحكم معارضتهم لكل من اليسار و اليمين حينما نظموا انفسهم في حزب في الثلاثينات. وتعززت الصورة الليبرالية لذلك الحزب نتيجة تدفق المهاجرين بكثافة من اوروبا الوسطي. وأصبح الصهاينة العموميون هم الحركة المنحازة بوضوح إلي الليبرالية الغربية في السياسة والاقتصاد علي وجه الخصوص[٦٧]، وإذا كان اختفاء "الصهاينة العموميون" "كأسم" من قائمة الاحزاب المشاركة في الانتخابات بدءا من الكنيست الخامس الذي اجريت انتخاباته في ١٥ اغسطس ١٩٦١، ليس دليلاً علي إختفاء الصهيونية بأعتبارها "موجهة" لبرامج العديد من الاحزاب الاسرائيلية الأخري التي لم يقترن اسمها صراحة بتعبير الصهيونية، إلا أن الايديولوجيا الصهيونية لم تكن - فيما يبدو - هي الموجه الرئيسي في كل برامج الاحزاب الإسرائيلية بعد يونيو ١٩٦٧، حيث اعتبر الكثيرون إنتصار إسرائيل في حربها ضد ثلاث دول عربية مجتمعة آنذاك بمثابة معجزة إلهية، ومن ثم شهدت إسرائيل إرتفاع تعبير "يهودي" علي حساب تعبير "الصهيوني" منذ ذلك الوقت وحتي يومنا هذا تقريبا، وحتي انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ لم ترد كلمة الصهيونية علي الإطلاق في أي من برامج الاحزاب الاسرائيلية إلا في البرنامج الانتخابي لتكتل الليكود [٦٨]، وفي انتخابات عام ١٩٩٩ التي خسرها الليكود كان برنامجه الانتخابي ينص في أحد أجزائه علي أن "إسرائيل دولة يهودية وصهيونية وديمقراطية وتمثل وسيلة لتحقيق الأهداف الصهيونية التاليه: ضمان استمرار إنتعاش الحضارة اليهودية الإسرائيلية، والمحافظة علي وحدة الشعب اليهودي وتحقيق نبوءة (النور للأغيار)[٦٩].

ويشير تعبير الشعب اليهودي هنا - وفق معتقدات الليكود - إلي اليهود داخل اسرائيل وخارجها، كما يبدو أن تعبير "أن دولة إسرائيل وسيلة لتحقيق الاهداف الصهيونية" هو إشارة واضحة لتهميش دور المنظمة الصهيونية او علي الاقل حصر دورها فقط في جمع التبرعات لإسرائيل وتمويل انشطة الهجرة والاستيعاب دون التدخل في تنظيمها. ويعتقد البعض أن لجوء الاحزاب الإسرائيلية إلي الاندماج في كتل أكبر لأغراض إنتخابية مع التقدم بقائمة مشتركة إلي الناخبين هو علامة من علامات التحرر من القبضة الايديولوجية [٧٠].

٢- تراجع الهجرة إلي إسرائيل

يعتبر تراجع الهجرة اليهودية إلي إسرائيل ومؤشره الواضح وجود أكثر من ثمانية ملايين يهودي علي الأقل خارج إسرائيل موزعين في بلدان الشتات... يعتبر ذلك علامة من علامات تدهور الايديولوجيا الصهيونية التي اعتبرت منذ نشأة الحركة الصهيونية أن الهجرة هي مشكلة إسرائيل الأولي مستقبلا، وإنه لو حلت هذه المشكلة عبر ضمان تدفق المهاجرين إلي إسرائيل تنتهي المشكلة الأولي، أي مشكلة الأمن[٧١]. لقد كانت القيادة الصهيونية مدركة تماما إنه حتي في حالة إنشاء الدولة اليهودية ستظل مشكلة تأمينها من المحيط العربي المعادي لها هو زيادة الهجرة اليها. وعلي الرغم من أن الدولة العبرية استسلمت بعد نزاع طويل أمام الحركة الصهيونية واطلقت يدها في تولي مسألة الهجرة والاستيعاب، إلا أن تدهور الايديولوجيا الصهيونية داخل المجتمع الإسرائيلي منذ البدايات المبكرة لنشأة الدولة خلق نوعاً من المواجهة غير المعلنة بين الدولة العبرية ـ التي كانت تسعي الي دمج المهاجرين في المجتمع "واسرلتهم"، وتشعر بالقلق في الوقت نفسه من أن تكون الافكار الصهيونية والعادات والتقاليد التي اتي بها المهاجر الجديد من موطنه إلي إسرائيل سبباً في تعويق عملية اندماجه وإعلان ولائه للدولة ـ وبين الحركة الصهيونية التي كانت بدورها تعتقد أن غياب القيم الصهيونية في إسرائيل سيخلق لها متاعب جمة في عملية إقناع اليهود المتأثرين بدعاية المنظمة الصهيونية للهجرة إلي إسرائيل إذا ما أدركوا حقيقة إحتقار الاسرائيليين انفسهم للايديولوجيا الصهيونية". والواقع أن تخوفات المنظمة الصهيونية كان لها ما يدعمها حيث كانت الصحف الإسرائيلية تتندر علي المهاجرين الجدد وتسخر من عاداتهم وتقاليدهم التي جاءوا بها من بلدان الشتات، وكان وصف هذه الصحف للمهاجرين الجدد ـ في بعض الاحيان ـ جارحاً جداً ولا يختلف بشئ عن الحملات المناهضة للسامية التي عرفها اليهود في شتي انحاء العالم[٧٢]. أن تراجع الهجرة إلي إسرائيل واستمرار مجتمع الشتات لا يمثل فقط نوعا من الفشل للحركة الصهيونية بأعتبار أن الهجرة أحد أهم انشطتها واهدافها، بل أيضاً لأن عدم الهجرة إلي اسرائيل يشكك في إدعاء الحركة الصهيونية بأن اليهود يشكلون شعبا وقومية خاصة، وقد ابرز أحد الكتاب المعاصرين هذا الاستنتاج بوضوح بقوله "أن اليهود لم يكونوا شعباً، ولا يوجد ما يسمي بالشعب اليهودي في الماضي، ودعا إلي حق اليهود أن يعيشوا في اماكن شتاتهم بدون الشعور بأنهم في وضع اقل من الأمة الإسرائيلية[٧٣].

٣- إنهيار نموذج الكيبوتزات

ارتبطت الايديولوجيا الصهيونية منذ نشأتها بأفكار مثالية عن العمل الجماعي (نموذج الكيبوتزات) والتضحية من أجل المجموع، والريادة في العمل الاستيطاني الذي يتطلب نوعا من الحياة المتقشفة البعيدة عن الترف والنزعة الاستهلاكية، وقد ظل

نموذج عضو الكيبوتز هو النموذج المثالي الذي يتطلع إليه الشباب الإسرائيلي حتي عام ١٩٦٧ عندما انقلب المجتمع الإسرائيلي رأساً علي عقب. حيث انتشرت فيه قيم جديدة تدعو إلي الفردية والاستمتاع بمباهج الحياة وترك حياة الزهد التي فرضها جيل الرواد الصهاينة الذين اقاموا المستوطنات الاولي وحكموا الدولة بعد إنشائها. وجلب التحديث الذي شهده المجتمع الإسرائيلي منذ اواخر الستينات تقنيات وأنماط إجتماعية جديدة، أدت إلي إختراق التغريب – من الغرب - بأشكال كثيرة واساليب جديدة للحياة العامة في إسرائيل. وعلي الرغم من وجود قوي إجتماعية غير مرتبطة بشكل مباشر بالتقاليد اليهودية، ولا بالايديولوجيا الصهيونية تعمل علي الساحة الاسرائيلية، إلا أن هذه القوي أسهمت بقوة في تقويض الايديولوجيا الصهيونية التقليدية وشكلت ايضاً تحديات للتقاليد اليهودية، لا تقل عن تلك التي مثلتها الايديولوجيات العلمانية في الماضي[٧٤]. وفي المرحلة التالية لإنشاء الدولة كان من يزورون إسرائيل ويتعرفون علي نمط الحياة في الكيبوتزات يبدون إنبهارهم بالروح والحماس التي تدب في أوصال هؤلاء الشباب الذين يتطلعون لقيم سامية ويضحون بمباهج الحياة من أجل الافكار التي يعتنقونها، ولكن مؤخراً ابدي عدد من الشباب الامريكي الذين زاروا إسرائيل فزعهم من الروح التي أصبحت سائدة في المجتمع الإسرائيلي ككل: "الإفتقار إلي الحاسة الاخلاقية، وإنتشار الافكار العنصرية، وغياب أي رؤية روحية واسعة خلف القيم السائدة والتي انتشرت بفعل ثقافة السوق[٧٥]. ويتندر البعض علي سيادة الروح الاستهلاكية في المجتمع الاسرائيلي ويطلقون عليه أسم مجتمع (3V) أي الفولفو ، والفيديو ، والفيلا[٧٦]. صحيح أن اغلب المجتمعات حالياً تعاني من نفس الظاهرة وليس هناك فرق في ذلك بين المجتمعات المتقدمة او النامية، إلا أن رفض إسرائيل للتسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية والتي يقوم أساسها علي إنسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بدولة فلسطينية في الضفة وغزة والقدس الشرقية... هذا الرفض يفرض علي إسرائيل حالة من الاستنفار الدائم يصعب إقناع الاجيال الجديدة بتحمل تبعاتها لكونها تتناقض مع الثقافة القائمة علي "الفردية" والسعي من اجل المتع الحسية والتي غزت العالم بأكمله، وبالطبع لم يعد في الإمكان إستنهاض تلك القيم التي سادت بين جيل الرواد الاوائل للحركة الصهيونية حيث لم تعد الايديولوجية الصهيونية نفسها قادرة علي جذب الاجيال الشابة نحوها.

٤ – صراع الهويات في إسرائيل

قامت الايديولوجيا الصهيونية في جانب منها علي إفتراض أن اليهود يشكلون شعباً واحداً، وأن إعادة تجميعهم من الشتات داخل فلسطين سيؤدي إلي ذوبان الاختلافات الثقافية بينهم والتي أكتسبوها من اوطانهم التي عاشوا فيها خلال سنوات "المنفي"، غير أن هذه الفرضية واجهت تحديات كبرى، من خلال الصراعات العنيفة التي نشبت

بين الاشكناز والسفارديم، وبين العلمانيين والمتدينين، وبين الأجيال التى ولدت فى إسرائيل والمهاجرين الجدد . فعلى مدى أكثر من خمسين عاماً من عمر الدولة، ظل الإسرائيليون يتساءلون عن هويتهم : هل هم يهود، أم إسرائيليون ؟ وإذا كانوا يهوداً فلماذا يختلفون حول تعريف من هو اليهودى؟، وإذا كانوا إسرائيليون فما هى علاقتهم باليهود الذين يعيشون فى الشتات؟

لم يجد المجتمع الإسرائيلى إجابة جامعة مانعة لهذه التساؤلات وراح كل تيار فكرى، وكل جماعة ثقافية يطرح إجاباته وفق معتقداته دون أن يتمكن من تفسير أسباب ما يجرى على أرض الواقع. والحقيقة أن سؤال الهوية قد ظهر على استحياء قبل سنوات قليلة من إعلان الدولة ففى عام ١٩٤٣ ظهرت حركة ما يسمى "بالعبريين الشبان" أو الكنعانيين ودارت أفكار هذه الجماعة حول ضرورة الابتعاد عن "اليهودية" و"الصهيونية" معا باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، واعتبروا أن وجود اليهود فى فلسطين مسألة بديهية ولا تحتاج لتأكيد أو مشروعية أو دعم نظرى أو رومانسى، ورغم أن هذه الحركة جذبت عددا كبيرا من الشباب الإسرائيلى فى بداية تأسيس الدولة إلا أن طروحاتها المغرقة فى الخيال تكفلت بإنهائها وتلاشيها مبكرا، فقد تخيل أصحاب هذا الطرح إمكانية بعث الهوية العبرية القوية التى اختفت منذ آلاف السنين وسعوا لكى تكون إسرائيل جزءا من منطقة الشرق الأوسط بدلا من محاولات بعض التيارات الأخرى التى كانت تفضل أن تكون إسرائيل مرتبطة بروابط مصطنعة مع الحضارة الأوروبية[٧٧]، وفى مرحلة لاحقة ظهر أصحاب طرح الهوية الإسرائيلية وكان أغلبهم من الاشكناز ومن جيل الصابرا (الجيل المولود فى إسرائيل) وقد اتسم أصحاب هذا الطرح بتحقيرهم ليهود العالم وللقيم اليهودية فى الأيديولوجية الصهيونية وقد وصفهم عالم الاجتماع الفرنسى "جورج فريدمان" بأنهم "اغيار يتحدثون العبرية" [٧٨]. على الجانب الأخر أدى صعود القوى الدينية فى إسرائيل وامتزاج هذا الصعود بالتعبير عن حالة الأحباط التى يحسها السفارديم تجاه الدولة التى يسيطر عليها الاشكناز الى تقوية المواجهة بين العلمانيين الراغبين فى جعل إسرائيل مجتمع أكثر إنفتاحا وقريب من الغرب، وبين المتدينيين الذين صبغوا مطالبهم الاجتماعية بصبغة دينية استهدفت تقويض قوة الاشكناز والعلمانية فى آن واحد ، فعوفيديا يوسف الزعيم الروحى لحزب "شاس" الدينى السفاردى يخطب كل أسبوع مهاجما بعبارات تقطر بالكراهية العلمانيين والإشكناز والأجانب (الاغيار) والعرب، حتى أن بعض الأثرياء فى إسرائيل شكلوا جماعة صغيرة على سبيل الاحتجاج الرمزى وطالبوا بإقامة مستعمرة إسرائيليه خارج البلاد تحت اسم إسرائيل الجديدة يعيشون فيها بعيدا عن تحرشات المتدينين السفارديم[٧٩]، ويمكن تلخيص التناقض بين العلمانيين والدينيين فيما يخص مسألة الهوية، فى أن العلمانيين يؤمنون بأن الشعب الإسرائيلى شعب مثل باقى الشعوب وليس شعب الله المختار ، وأن الثقافة الإسرائيلية ليست ثقافة "نقية"، بل هى مزيج من ثقافات

مختلفة ... وفى المقابل مازال المتدينون ينظرون للثقافة اليهودية على أنها ذات فرادة خاصة، تختلف إختلافا جذريا عن ثقافات الشعوب الأخرى، ومازالوا يؤمنون بأن اليهود هم شعب الله المختار(٨٠).

ماذا عساها أن تفعل الفكرة الصهيونية فى هذه الإنقسامات التى إما أنها ضد اليهودية والصهيونية معا ، وإما تنتهج خطا دينيا متشددا لا يتواءم مع علمانية الفكرة الصهيونية منذ المنشأ ، أو تتخذ موقفا عدائيا على طول الخط لكل ما هو يهودى ولا تقبل حتى بالنظر إليه بنظرة إنتقائية مثلما فعلت الحركة الصهيونية فى بداياتها الأولى ؟

٥ – الكشف عن جرائم الحركة الصهيونية :

كان التيار الداعى لكشف جرائم الحركة الصهيونية تيارا قديما ، وقد ذكرنا سابقا كيف وقف "آحادهاعام " زعيم الصهيونية الثقافية فى أواخر القرن التاسع عشر ضد إدعاءات هرتزل ورفاقه الذين أشاعوا كذبا أن فلسطين أرضٌ خرابٌ تنتظر من يعمرها ويستوطنها ، وكيف حاول إجراء حوارات مع عرب فلسطين من أجل ايجاد سبل للتعايش بين العرب واليهود، ومؤخرا ظهرت حركة ما يسمى بالمؤرخين الجدد التى ركزت إهتمامها على إبراز الجرائم التى ارتكبت فى حق الشعب الفلسطينى خاصة فى فترة حرب ١٩٤٨ وما بعد قيام الدولة ، ويشكل هذا التيار أحد مظاهر تراجع الأيديولوجيا الصهيونية أيضا ، إذ أنه قام بتوسيع إنتقاداته لتطول أسلوب قادة الدولة – منذ إنشائها – فى إدارة المجتمع ، واتهم الاشكناز بأنهم مارسوا إضطهادا على المهاجرين الشرقيين وحولوهم الى طبقات عمالية كادحة ، وحجبوا عنهم فرص الترقى بتقليل مخصصاتهم فى الصحة والتعليم والثقافة ، بالإضافة الى إتهامهم للحركة الصهيونية بإنها أقامت الهوية فى الدولة على تهميش التاريخ والثقافة اليهودية بمجمل تنويعاتها واستبدلت بها نمطا صهيونيا فوقيا رافضا للشتات ، وأيضا بأنها قامت بزخرفة النموذج الصهيونى من خلال تشويه النموذج اليهودى(٨١). وقد تعرضت هذه الحركة لهجوم واسع داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية التى اتهمتهم بمحاولة تحريف تاريخ الدولة والحركة الصهيونية، وحتى لا يتهمهم أحد بأنهم يهاجمون جماعة المؤرخين الجدد لدواعى سياسية تدور حول رفضهم للحقوق الفلسطينية فإن واحدا من منتقديهم وهو أفرايم كارش" كتب قائلا " أن مطلب الفلسطينيين كحق تقرير المصير حق قائم ولا يحتاج الى دعم من خلال المغالطات التاريخية " (٨٢)، وعلى المستوى السياسى انتقد امنون روبنشتاين وزير التعليم والثقافة فى حكومة ناتانياهو حركة المؤرخين الجدد بدعوى أنهم يسعون للقضاء على الحركة الصهيونية. وقال أنهم يقدمون الصهيونية فى صورة عنصرية إستعمارية ويحملونها كل مساوئ القومية دون أن يظهروا تجاهها أى قدر من التعاطف ويصورون إسرائيل فى صورة الدولة التى قامت على اضطهاد الآخر (٨٣).

ومما لاشك فيه ، إن إظهار جرائم الحركة الصهيونية فى حق الشعب الفلسطينى، سيؤدى الى مزيد من الحرج للحركة الصهيونية التى حاولت على مدى تاريخها تقديم الأيديولوجيا الصهيونية بوصفها أيديولوجيا إنسانية . خاصة وأن حركة المؤرخين الجدد ، وحركة ما بعد الصهيونية قد ظهرتا فى وقت كانت فيه الحركة الصهيونية ومنظماتها فى الخارج تعانى من الحرج البالغ بسبب الممارسات الإسرائيلية العدوانية تجاه جيرانها . وكان هذا الموقف قد تفاقم فى أعقاب غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ . وبعد مذبحة صبرا وشاتيلا كتب الحاخام الأمريكى "ارثر هيرتزوج" الى رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ذلك الوقت (مناحم بيجين) قائلا : إن إسرائيل يجب ألا تفرط فى كنزها الثمين ألا وهو احترامها لذاتها ، واحترام العالم لها[٨٤]".

٦ - تدهور أداء المنظمة الصهيونية :

أن أحد مظاهر ضعف الصهيونية هو إنكفاء المنظمة الصهيونية على نفسها وتحولها منذ إنشاء الدولة الى كيان تابع لإسرائيل يخضع لمشيئتها ورؤيتها وتحدد له دوره فى أوساط يهود الشتات. إذ لم تكن المنظمة الصهيونية قبل إنشاء الدولة مجرد جهاز تنظيمى يتولى إدارة أنشطة الصهيونية فى فلسطين وخارجها، بل كان منتدى للحوار بين التيارات الصهيونية التى أكسبت المنظمة حيويتها وقدرتها على إدارة صراعاتها الداخلية والخارجية. ومع إنشاء الدولة فقدت الصهيونية قوتها نتيجة إختفاء التنافس بين تياراتها المختلفة وذبول أغلب التيارات التى ظهرت مع بدء إنطلاق الحركة [٨٥]، وبطبيعة الحال كان من المحتم أن تسيطر البيروقراطية على المنظمة فأفقدتها أولا قدرتها على مواجهة الدولة العبرية، ثم افقدتها لاحقا القدرة على إطلاق المبادرات. وتظهر دلائل ضعف المنظمة فى جانب آخر وهو تباعد المؤتمرات الصهيونية فبعد أن كانت تعقد كل عامين قبل إنشاء الدولة، أصبحت تعقد بشكل غير منتظم وقد تطول الفترة بين كل مؤتمر والمؤتمر التالى له لفترة تمتد من أربع الى ست سنوات. وقد أصبح الاتحاد الصهيونى الأمريكى هو المهيمن حاليا على المنظمة حيث يحظى بـ ٢٩% من عضوية المؤتمر الصهيونى بينما تشكل الأحزاب الإسرائيلية ٣٨% وسائر الاتحادات الصهيونية فى العالم ٣٣% (نحو ٥٠ إتحادا فى دول مختلفة)، ويختلف النشاط الصهيونى حاليا عما كان عليه قبل قيام إسرائيل، ولم يعد نشاط الاتحادات يزيد عن التعاطف مع إسرائيل والتبرع المالى لمختلف صناديقها والتأييد السياسى لها على الصعيد الدولى والعمل الإعلامى لمصلحتها[٨٦]. أن الجانب الأهم من أزمة المنظمة الصهيونية يتجلى فى ذلك التناقض بين دورها الإفتراضى كمؤسسة تهدف الى تهجير اليهود الى فلسطين وتصفية الشتات، وبين سعيها لجلب الدعم المالى والمعنوى والسياسى من يهود الشتات لإسرائيل. فهذان الهدفان متناقضان على طول

الخط ، مما دعا د. المسيري الى وصف نوع جديد من الصهيونية اسماها "الصهيونية التوطينية" ، أى تلك التى تقوم بجمع الأموال وإرسالها الى إسرائيل معتبرين أن هذا الدور هو واجبهم الوحيد تجاه إسرائيل والمنظمة الصهيونية ولكنهم لا يهاجرون الى إسرائيل أبدا(٨٧). ونتيجة هذا التناقض كف الصهاينة الجدد عن المطالبة بـ "نفى الدياسبورا" أى تصفيتها كما كانوا يفعلون فى الماضى، وظهرت مصطلحات أخرى تصف هذا النوع من الصهيونية مثل "الصهيونية الاقتصادية" و"صهيونية الكمبيوتر "(٨٨) والأخيرة تعنى هؤلاء المتعاطفين مع إسرائيل والذين يجلسون أمام الكمبيوتر لتولى نشر الأفكار الصهيونية وجذب المتعاطفين مع إسرائيل لزيارتها والتبرع لها ماليا .

٧- إنطلاق مسيرة التسوية :

تمثل عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتى بدأت فعليا بمبادرة الرئيس الراحل أنور السادات لزيارة القدس عام ١٩٧٧ ، بداية مأزق جديد للصهيونية بكافة أجنحتها . فبالنسبة للصهيونية التوفيقية (السياسيون + العمليون) والتى هيمنت على الحركة الصهيونية منذ الثلاثينيات وحكمت إسرائيل عام ١٩٧٧ لم يكن السلام غاية فى حد ذاته بالنسبة لها وقد عبر ديفيد بن جوريون عن ذلك عام ١٩٣٦ عندما وصف السلام مع العرب بأنه وسيلة وليس غاية(٨٩)، والغاية هى تحقيق الصهيونية بالكامل والتى كانت فى عرفه تساوى تهجير كافة اليهود الى فلسطين وتأمين الدولة ثم بعد ذلك تحقيق السلام مع العرب، وبهذا المعنى ظل بن جوريون طيلة حياته يعتقد أن إسرائيل ليست مضطرة للإسراع بعمل السلام مع العرب. أما الجناح اليمينى فى الحركة الصهيونية والذى مثله الصهاينة التصحيحيون فقد آمنوا بفكرة "جابوتنسكى" الداعية لإقامة حائط حديدى بين إسرائيل والعرب حتى يتأكد العرب تماما من عدم قدرتهم على إزالة إسرائيل وبعدها يمكن التفكير فى إقامة السلام معهم، وقد عاد بنيامين ناتانياهو الى ترديد نفس هذه الأفكار فى كتابه "مكان تحت الشمس"(٩٠) وطالب بأن تحتفظ إسرائيل بالأراضى العربية المحتلة حتى تزول أى نوايا "عدوانية" - على حد وصفه – من العرب ضد إسرائيل. أما الصهاينة المتدينون وخاصة جماعة جوش امونيم التى ظهرت عام ١٩٧٤ فقد اندفعت فى نشاط محموم لنشر المستوطنات فى الضفة وغزة لمنع محاولة الانسحاب منها مستقبلا ، وقد لحقت بها أحزاب دينية أخرى مثل الحزب القومى الدينى (المفدال) ، وأصبح مفهوم الأمن يساوى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة ، وأصبح البعد الدينى نفسه مناظرا للقضايا الأمنية(٩١).

أما حركات السلام الإسرائيلية والتى أخذت فى الظهور منذ عام ١٩٨٢ (كبرى هذه الحركات المسماة بحركة السلام الآن) والتى يمكن اعتبارها الوريثة أو الامتداد

للحركات التي قامت قبل الدولة مثل "بيريت شالوم، و"ايحود" ، والمعبرة عن – الصهيونية الثقافية - فإنها كانت دائما تؤكد على التزامها بالصهيونية وتؤكد ايمانها بأن الصهيونية تمثل "حركة تحرر وطني" للشعب اليهودي[٩٢]، وتسعى حركات السلام الصهيونية الى اخراج إسرائيل من الضفة وغزة حتى لا تتشوه الصهيونية وإسرائيل بوصفهما كيانات استعمارية تضطهد شعبا آخر . وتأكيد حركات السلام على التزامها بالصهيونية وأمن إسرائيل جعلها حركات ذات طابع موسمي فهي تزدهر عندما تكون الأوضاع في الاراضي الفلسطينية مستقرة والبيئة العربية المحيطة بإسرائيل هادئة ، ولكنها تنزوي وتختفي حينما تتصاعد انتفاضات الفلسطينيين ضد الاحتلال وتتوتر العلاقات القائمة بين إسرائيل وبعض الدول العربية (مصر والأردن تحديدا) . وبدورها لا تطرح حركات السلام الإنسحاب من الأراضي العربية في إطار إيمانها المطلق بحق الشعب الفلسطيني في أرضه ، إذ تركز دائما على أن السلام مع العرب سيعني تحقيق الأمن ومنع تشويه الفكرة الصهيونية وصورة إسرائيل في الخارج . والاستنتاج الذي يمكن الخروج به هنا أن أغلب التيارات الصهيونية تنظر الى السلام نظرة ارتياب وهي في أحسن أحوالها إما راغبة في تأجيل السلام (الليكود والقريبون من أفكاره) وإما غير راغبين في السلام على الإطلاق (حركات الاستيطان والجماعات القومية المتعصبة).

أن أحد الجذور العميقة للخوف من السلام لدى الصهاينة (أو أغلب تياراتهم) يعود الى الخوف من أن يتحول خيار السلام والتسوية السلمية الى الخيار القديم وهو خيار الاندماج الذي كان مطروحا على "اليهود" في القرن التاسع عشر ، فالقبول بالسلام بالنسبة لإسرائيل سيعني 'أمكانية دمجها في المنطقة ، والدمج سيعني إنتهاء هاجس الأمن الذي ترفعه التيارات الصهيونية حاليا ، وربما سيعني تغيير هوية الدولة اليهودية نفسها، لأن السلام سيعني أيضا في جانب منه حرية انتقال الأفراد عبر الحدود وإمكانية استقرار بعضهم في إسرائيل (أي عرب)، أو استقرار الإسرائيليين في الدول العربية لدواع اقتصادية (استثمارات متبادلة) وعلى المدى البعيد يمكن أن تسهم هذه التطورات المحتملة في تغيير مفهوم اليهود عن انفسهم وهو أمر يقضي تماما على فكرة "شعب الله المختار" التي تعيش عليها اليهودية التقليدية والصهيونية معا .

بمعنى أكثر وضوحا فإن كل ما من شأنه أن يدفع في اتجاه السلام سواء في الجانب العربي أو الجانب الإسرائيلي سيعني بمعنى أو آخر هدما للصهيونية والعكس صحيح أيضا .

ثالثا : مستقبل الفكرة الصهيونية

"الصهيونية مأزومة نعم ولكنها لم تستسلم بعد" هذه الحقيقة تظهرها دلائل عديدة أيضا، ربما أهمها الجدل ذاته الدائر حول أسباب أزمة الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها، ولكن السؤال الأهم الذى طرحه البعض فى إسرائيل وهو : هل توجد بنية تحتية شعبية لحركة صهيونية حية ونشطة فى إسرائيل ؟[٩٣]... هذا السؤال كان يمكن الإجابة عليه مباشرة ومن دون النظر الى الوضع الحالى، فقط بمقارنة وضع الحركة الصهيونية عند إنطلاقها ووضعها حاليا ، فالفكرة الصهيونية لم تلق إستجابة واسعة من أغلب اليهود منذ إنطلاقها وحتى أواخر الثلاثينيات فى القرن العشرين، ولولا الفزع الذى أحدثه صعود النازية والفاشية فى أوروبا آنذاك واتجاههما لإضطهاد اليهود ، لبقت الحركة الصهيونية حركة نخبة نشطة تعتمد فى تحقيق مشروعها لإنشاء دولة يهودية على الظروف الدولية والتى كانت آنذاك أكبر داعم لإقامة الدولة اليهودية بسبب التنافس بين القوى الاستعمارية والكبرى على مناطق النفوذ والثروات. بمعنى آخر فإن "الصهيونية" تمكنت فى الماضى من البقاء بدون حاجة الى الجماهير فما الذى يمنع أن تعيش الفكرة ذاتها مستقبلا بدون بنية شعبية داعمة لها داخل إسرائيل ؟

إن الصهيونية ليست فى حاجة الى الجماهير، طالما أن جماهيرها فى إسرائيل قد اصيبت "بهوس الأمن" . إن ارتفاع حدة هذا "الهوس" يحول الواقعين تحت طائلته الى كتلة طيعة يسهل قيادتها والتأثير عليها ، وقد سبق للحركة الصهيونية أن استثمرت الخوف من معاداة السامية ومن الإضطهاد على يد النازى لتدفع باليهود للانصياع لأفكارها ، تقول إحدى الشابات الصغيرات (١٦ عاما) – أصبحت الآن فى الثلاثين من عمرها – "ابى وكثيرون غيره قدموا دماءهم فى يهودا والسامرا – الضفة الغربية – إن التنازل عن الأراضى هو رهان مستقبلى خطر . فى الحقيقة أنا أؤيد التفاوض كى نضع حداً للكراهية والحرب. ولكن حين افكر مليا فى هذا الأمر أخاف خوفا شديدا[٩٤]" لقد استثمر "الليكود" هذه المخاوف جيدا وراح أحد زعمائه "بنيامين ناتانياهو" يضرب على هذا الوتر بعنف فكتب قائلا "يبدو لى التشهير بوصف الصهيونية بالعنصرية هو نفس التفسير الذى أشاعه النازيون ونفس تلك اللاسامية"[٩٥] ويزيد ناتانياهو قائلا "انهم حاليا يغيرون مصطلح اليهودى واليهودية بالقول صهيونى أو صهيونية".. وهو يحاول

بذلك أن يستفز في اليهود الأحاسيس القديمة بالإضطهاد ، ويطالبهم بالتمسك بالصهيونية الآن، كما تمسكوا بيهوديتهم بالأمس. أن الصهيونية التي يقدمها ناتانياهو ومن يسيرون على دربه تطرح بوصفها حلا لأزمة التمزق التي يعانيها المجتمع الإسرائيلي حاليا بين علمانيين ومتدينين، واشكناز وسفارديم، وبين صبرا ومهاجرين.

ويبدو أن المجتمع الإسرائيلي لا يجد حتى الآن وسيلة أخرى للتعبير عن هوية مشتركة إثناء إرتفاع حدة التوترات الداخلية أو في حالة ظهور خطر خارجي سوى الهوية الصهيونية ففي ٥ فبراير عام ١٩٨٨ ، طرحت صحيفة الجيروزاليم بوست قضية "يهوديان" اسمهما جيرى وشيرلى بيرسفورد، وهما ينتميان الى جماعة دينية مسيحية تبشيرية اسمها "رامات هاشارون" وهما يهوديان بالمعنى الاثنى وهما يؤمنان بالمسيح ولكنهما لم يعلنا تنصرهما، ولم يعتنقا الديانة المسيحية، وقد عرضت قضيتهما على الرأى العام الإسرائيلى فقال ٧٨% ممن أجرى عليهم الاستطلاع "يجب منح هذين الشخصيين الجنسية الإسرائيلية إن كانا صهيونيين!!" (٩٦) وسنلاحظ أن هذا الاستبيان قد دار في اعقاب شهرين فقط من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ ، أى أن ارتفاع حدة الإحساس بعدم الأمن وحدوث تهديد خارجى قد دفع الإسرائيليين الى التوحد حول الفكرة الصهيونية ولو بشكل غير مباشر ، وهو عين الموقف ذاته الذى حدث بعد إندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، فقد انسحب معسكر السلام من الساحة وانكمش على نفسه الى الحد الذى جعل البعض يطالب باعتبارهم مجرمين في حق إسرائيل بسبب افكارهم الداعية الى السلام وإسقاط الصهيونية، واضطر "رون بوندق" أحد صناع اتفاقية أوسلو أن يوجه رسالة الى معسكر السلام يقول فيها "آمل أن تدركوا أنه ليس هناك بديل من للسلام ، وأنه ليس من الممكن الإرتماء فى احضان اليمين" (٩٧)، وكان هناك شبه إجماع حتى بين هؤلاء الذين استمروا على موقفهم الداعى الى السلام، على أن الحل هو الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين باتفاق أو دون اتفاق معهم، لأن الهدف أصبح تحقيق أمن المواطنين وليس صناعة السلام(٩٨) أو بمعنى آخر فإن تغييب فكرة السلام هى الطريقة الأمثل لإعادة تجديد شباب الفكرة الصهيونية مرة ثانية، لأن اليمين الإسرائيلى يحاول استثمار أجواء التوتر الحالية لدفع المجتمع مجددا الى التفكير فى الصهيونية كحل لغياب الأمن والتمزق الاجتماعى القائم.

إن إنهيار شعبة اليسار الإسرائيلي (الذى يعد الامتداد الأخير للصهيونية التوفيقية) وإنكفاء حركة السلام الإسرائيلية على نفسها (والتى تعتبر امتدادا للصهيونية الثقافية) سيترك الساحة لسنوات طويلة للاتجاهين الآخرين فى الصهيونية وهما الاتجاه التصحيحى والصهيونية الدينية، وسوف نتوقف لدراسة موقف الزعامات الجديدة لهذين التيارين من قضية الصهيونية.

١ - الاتجاه التصحيحي الجديد :

كان فوز مناحم بيجن زعيم "الليكود" برئاسة وزراء إسرائيل عام ١٩٧٧ بمثابة إستئناف للصراع الأيديولوجي الشديد الذى اتسمت به فترة ما قبل قيام الدولة والذى هدأت حدته في العقدين الأولين من عمر الدولة . إلا أن الرؤية العامة التى مثلها مناحم بيجن كانت تتضمن بعض العناصر الجديدة التي حدت بالبعض الى وصفها بالصهيونية الجديدة" أو الحركة التصحيحية الجديدة".[٩٩] ولكى يؤكد بيجن على إتصال خطه الأيديولوجي مع الماضي الذى يمثله زائيف جابوتنسكى مؤسس الحركة التصحيحية عام ١٩٢٥ فقد انتهز فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية لموت جابوتنسكى والتى حلت بعد أيام قليلة من فوزه في الانتخابات عام ١٩٧٧ لكى يقدم نفسه لمؤيديه بأنه "قائد الأرجون" ، وأن شامير – رئيس الكنيست – هو عضو "ليحى" .[١٠٠] أن تفسير صعود الليكود (ممثل الصهيونية التصحيحية) على حساب العمل (ممثل الصهيونية التوفيقية) قد جرى تفسيره على أنه أولا رد فعل على ما اعتقده السفارديم من أنه ظلم مورس عليهم من الإشكناز الذين حكموا إسرائيل عام ١٩٧٧ ، وثانيا على أنه مؤشر على الجمود الأيديولوجي الذى أصاب الصهاينة التوفيقيين وحال دون إدراكهم للتغيرات التى كانت تعمل تحت السطح في المجتمع الإسرائيلي، غير أن السبب الرئيسي – في تقديرنا – لصعود الليكود كان ارتفاع هاجس الأمن بعد الهزيمة العسكرية الى منيت بها إسرائيل أمام الجيش المصرى في سيناء عام ١٩٧٣ ، ويبين بيان صدر عن جماعة الفهود السود صدر بعد هذه الحرب مباشرة هذا المضمون بوضوح "وتعد هذه الجماعة التى ظهرت عام ١٩٧١ حركة اجتماعية من اليهود الشرقيين في مواجهة هيمنة الاشكناز" يقول البيان "حتى ما قبل نشوب حرب ١٩٧٣ كنا منهمكين في حربنا اليومية مع سلطات الاشكناز البرجوازية، حاربنا لأجل تعليم وسكن وأجور معقولة، أما "الأمن" فتركناه في أيدى الأجهزة المختصة التى وثقنا بتصريحاتها عن التفوق الذى لا يقهر. حتى جاءت الجيوش العربية وبرهنت بدمائنا وأشلائنا أن ثقتنا بجهاز الأمن كانت خاطئة . وقد جئنا اليوم بعد ما تساقط الكثير منا إهمالا وغفلة نطلب الحساب .[١٠١] "الأمن" المفقود إذن هو الذى حرك هذه الجماعة دون إنكار دور العوامل الاجتماعية أيضا في إحداث هذا التحرك، ولكن من دون هذا التقاطع بين القضايا الأمنية والقضايا الاجتماعية لم يكن متوقعا أن تضغط جماعات السفارديم ، لإعادة ترتيب القوى داخل المجتمع الإسرائيلي، وعلى هذه الخلفية صعد الليكود عام ١٩٧٧ الى الحكم ليعيد الربط بين مفهوم الأمن بمعنى عدم الإنسحاب من الضفة الغربية على وجه الخصوص، كأمتداد لفكر جابوتنسكى الذى رفض مبدأ تقسيم أرض إسرائيل، ومفهوم الصهيونية الجديدة باعتبارها الصهيونية التى لا تفرط في أرض إسرائيل، وأمن إسرائيل مثلما فعلت الصهيونية التوفيقية في عهد حكومات "العمل" . وقد أكد "اسحاق شامير" – خليفة مناحم بيجن في رئاسة الليكود والوزراء

بعد عام ١٩٨٣ – على المعنى ذاته بقوله "أن الليكود يجب أن يسترشد بالأيديولوجية، لأن أى تحرك سياسى لا يمكن أن يكتب له النجاح دون أيديولوجيا ، وحجر الزاوية فى أيديولوجية حزبه - حسب إعتقاده - أرض إسرائيل التى لا ينبغى التفريط فيها، وقد رأى شامير أن الاعتدال يجب أن يرتبط بالتكتيك وليس الهدف"[١٠٢]. لقد كادت تكتيكات الليكود أن تنهار نظرا لأن استخدام مصطلح الأمن لتبرير عدم الانسحاب من الأراضى المحتلة كان يتعرض للإهتزاز على مستويين، ففى الداخل كانت قضية الاحتفاظ بالأراضى المحتلة من أجل "الأمن" مقنعة الى أن بدأت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتى تلقت خلالها إسرائيل ٤١ صاروخا من طراز سكاد أطلقها العراق على المدن الإسرائيلية الرئيسية، ليتضح أمام الإسرائيليين أن احتفاظهم بالأراضى المحتلة قد لا يجلب لهم الأمن كما كانوا يتصورون، وعلى المستوى السياسى بدأت فى نهاية نفس العام عملية السلام فى مدريد والتى كانت تؤشر على بداية السلام مع الفلسطينيين عبر مبادلته بالأراضى المحتلة، أى أنه حتى لو لم تكن حرب الخليج قد أدت الى التشكيك فى مفهوم علاقة الأمن بالأرض، فإن الضغوط الخارجية وخاصة من جانب الولايات المتحدة قد عنت بالنسبة للإسرائيلين فقدان الأرض وبالتالى الأمن. هنا بدأت تظهر الأهمية القصوى لإحياء الصهيونية من جديد لخلع مشروعية على الرغبة الدفينة فى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة، عبر الحديث المتواصل – والذى كان تكرارا للخطاب الصهيونى الاول – عن ان إسرائيل أو اليهود يتعرضون لمخاطر لا تختلف كثيرا عن المخاطر التى تعرضوا لها فى أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال سنوات الثلاثينات فى القرن العشرين، ولأن صهيونية اليسار كانت تترنح تحت وطأة انهيار الايديولوجية الشيوعية والأفكار الاشتراكية التى التصقت بها، فضلاً عن ارتباط فكرة الحل الوسط الإقليمى- الذى يعنى فقدان الأرض أو إعادتها للفلسطينيين- بصهيونية "العمل" واليسار الذى حكم إسرائيل حتى عام ١٩٧٧ ، فقد باتت البيئة مهيأة لعودة الصهاينة التصحيحيين الذين كانوا أقل استعدادا للتخلى عن الأيديولوجية الصهيونية تحت أى مسمى من المسميات ، ولم تكن مصادفة أن يظهر كتاب "بنيامين ناتانياهو" – مكان تحت الشمس- عام ١٩٩٣ الذى دار فى مجمله حول الأفكار التالية :

١- ضرورة الاحتفاظ بالأراضى المحتلة حتى يتم التأكد تماما من أن العرب قد اقلعوا عن التفكير فى إزالة إسرائيل، ٢- محاولة إقناع الرأى العام فى الغرب بأن القضية الفلسطينية ليست هى جوهر الصراع فى الشرق الأوسط كما يقول العرب، ٣- ضرورة إحياء الصهيونية كضمان لأمن إسرائيل .

وبصدد الفكرة الأخيرة تحدث ناتانياهو مطولا عن الحرب التى شنها العرب ضد الصهيونية فيقول عن القرار الذى سعى العرب لإستصداره من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ – ونجحوا فيه – والذى نص على إعتبار الصهيونية "حركة عنصرية" .. "لقد أدرك العرب أن قوة إسرائيل الحقيقية وردعها الحقيقى، هو قوتها

الأخلاقيـة، وارادوا أن يمزقـوا هـذا الـدرع بـالذات ، لـذا حـاولوا إلصـاق العيـوب بالصهيونية التى كانت السبب فى قيام دولة إسرائيل[١٠٣]. وفـي موضوع آخر يستعيد ناتانياهو الخطاب القديم الذى ربط الصهيونيـة بـالخوف مـن الاندمـاج ومعـاداة السـامية فيقول "تبرز حاليا مؤشرات لا تبشر بالخير لشعبنا ، إننا نشـهد تصـاعدا جديـدا لمعـاداة للسامية، بما فيه موجات قوية من الكراهية لإسرائيل مـن جـانب القـوى الإسـلامية التـى تـزداد قـوة . كمـا نشـهد زيـادة سريعة فـي الإنصـهار اليـهودى فـي المـهجر – وهمـا العنصران اللذان يشكلان أهم عناصر المشكلة اليهودية في العالم[١٠٤]. ويعيد التـأكيد على نفس الفكرة مجددا بقوله "أن فكرة عودة صهيون هى جزء لا يتجزأ مـن سـر بقـاء الشـعب اليـهودى، وكـانت القوة المحركـة فـى ولادة دولـة إسـرائيل، وهـى المفتـاح لاستمرار بقائها[١٠٥].

ولأن ناتانيـاهو يـدرك أن الجمـهور الحقيقـي لـهذه الأفكـار يتمركـز فـى السـفارديم ، الذين يشعرون بالظلم نتيجة التفرقة التى مورست ضدهم من الاشكناز وصـهاينـة العمـل واليسار ، وأيضا المهاجرين الجدد الذين تأثر بعضهم بالأفكـار الصـهيونيـة قبـل هجرتـه الى إسرائيل فإن برنامجه الذى قدمه تحت مسمى "تنشيط الهجرة الـى إسرائيل، يتكـون من ثلاث نقاط :

١ – إحياء الدافع الصهيوني فى أوساط يهود العالم .

٢ – إنشاء علاقات سلام مبنية على الأمن مع جيراننا العرب.

٣ – إحداث تحول أساسى فى النظامين السياسى والاقتصادى فى إسرائيل.

ويتضح تماما أنه يركـز علـى المـهاجرين الذيـن أتـوا مـن البلـدان الشـيوعية السـابقة والذى يتوقع إمكانية تهجير ثلاثة ملايين آخرين منهم الى إسرائيل فى السنوات القادمـة. وباعتبارهم –لو تحققت توقـع هـذه الـهجرة الكبيرة مستقبلا – سيشـكلون أغلبيـة سـكان إسـرائيل. فـإن ناتانيـاهو يـدازل فيـهم كرهيتـهم للشـيوعية التـى أكتـووا بنارهـا مـن قبـل ويربط تدهور أداء الاقتصـد الإسرائيلى بسياسات الصهيونية العمالية التى طبقت حتـى عام ١٩٧٧ ثم يقلل من تأثير السلام علـى تحسـين الاقتصـاد الإسرائيلى لينتـهى بـالقول "أن مصلحـة الصـهيونيـة هـى إقتـلاع البلشـفية، و"البارونيـة" وإبعادهمـا عــن الســاحة الجماهيرية"[١٠٦].

ورغم أن هذا "الخطـاب" قـد مكـن الليكـود وناتانيـاهو مـن الفـوز فـى انتخابـات عـام ١٩٩٦ إلا أن الأصوات القادمة مـن اليسـار لـم تكـن ضعيفـة وكـانت قـادرة علـى زرع العقبات أمام طموحات الصـهيونية الجديدة التـى يمثلـها "ناتانيـاهو" ورفاقـه فـى الليكـود وقد قام بالرد على افكار ناتانياهو بعض من المؤرخين الجدد الذيـن ينتمـون الـى اليسـار تقليديا ، وقد علـق أحدهـم علـى محاولـة ناتانيـاهو إحيـاء الصـهيونيـة التصحيحيـة بقولـه "أراد جابوتنسكى مؤسـس الصـهيونيـة التصحيحيـة أن يعيـش ويـدع غيره يعيـش ، أمـا ناتانيـاهو فقد أراد أن يـهيمن ، وقـد فـهم جابوتنسـكى أهميــة القــوة العسـكرية وكذلـك

ناتانياهو ، ولكن الأخير لم يفهم حدود هذه القوة. لقد نظر جابوتنسكى الى القوة العسكرية اليهودية كوسيلة وليس غاية، أما ناتانياهو فنظر الى القوة العسكرية اليهودية أحيانا كوسيلة لتحقيق الأمن وأحيانا كغاية فى حد ذاتها"[١٠٧]. هذه الملاحظة الهامة هى التى تفسر السقوط السريع لناتانياهو بعد ذلك بثلاث سنوات (١٩٩٩) وفوز ايهودا باراك زعيم حزب العمل الإسرائيلى. فالشعب الإسرائيلى عاش طيلة العقد الأخير من القرن العشرين فى حالة حيرة وتردد هائلين، وفى الوقت الذى كان يرغب فيه فى السلام ويعبر – لفظيا – عن ذلك بوضوح فى استطلاعات الرأى العام، لم يكن لديه تصور لإمكانية تحقيق هذا السلام مع تحقيق الأمن، وكلما تدهورت الأوضاع الأمنية مال جهة اليمين والليكود والطروحات الصهيونية المتشددة ، وكلما انخفضت التهديدات مال ناحية اليسار الذى يعد بالأمن مع انسحاب تدريجى طويل الأمد من الأراضى العربية المحتلة. وبمعنى آخر فإن إحياء الصهيونية يتوقف على استمرار التوتر بين العرب وإسرائيل فى جانب ، والحفاظ على وتيرة مرتفعة من الهجرة الى إسرائيل فى الجانب الآخر .

٢ - الصهيونية الدينية الجديدة :

إذا ما سلمنا بوجهة نظر بعض دارسى الصهيونية والذين اعتبروها الوجه الآخر لليهودية أو الدين الجديد لليهود بعد تطوير اليهودية التقليدية فإن الأحزاب الدينية الصهيونية والقوى التى تدور حولها تمثل التعبير الأكثر وضوحا عن أزمة الصهيونية واليهودية معا، فأقدم الأحزاب الدينية ذات الصبغة القومية هو حزب المفدال (الحزب القومى الدينى) والذى تأسس عام ١٩٥٦ من اتحاد حزبى المزراحى والعامل المزراحى، وقد عكست التسمية العنصر القومى الأكثر بروزا فى طروحات "العامل المزراحى" والعنصر "الدينى" المهيمن على أيديولوجية "المزراحى" [١٠٨]. كان جل اهتمام هذا الحزب خاصة بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ هو نشر الاستيطان فى الأراضى المحتلة وانقسم الحزب على نفسه حول قضية الموقف من الأراضى المحتلة فكان هناك من يرون أن الضفة الغربية (يهودا والسامرا) هى جزء من أراض إسرائيل الكبرى وتحريرها يمثل تطبيقا للوصايا اليهودية ويجب عدم إعادتها للحكم الأجنبى، وفريق آخر رأى أنه من الممكن مبادلة الأرض بالأمن طالما كان هناك تهديد للوجود والحياة اليهودية، وتدريجيا انتهى المفدال بعد عدة انشقاقات لكى يصبح حزبا دينيا قوميا متشددا يرفض تسليم أى جزء من أرض إسرائيل الى سلطة أو سيادة أجنبية ، وفى انتخابات عام ١٩٩٩ التى حصل فيها المفدال على خمسة مقاعد كان برنامجه الانتخابى ينص على "التمسك بالمبدأ الذى قاد الصهيونية الدينية منذ بداية طريقها وهو: أرض إسرائيل لشعب إسرائيل طبقا لتوراة إسرائيل"[١٠٩] ، كما تبنى الحزب مواقف متشددة فيما يتعلق بالاستيطان واعتبر أن الهدف من وراء ذلك تحقيق أغلبية

يهودية في يهودا والسامرا (الضفة الغربية). وهنا تجدر الإشارة الى أن إصطلاح أغلبية يهودية هو الذي استخدم في السنوات الأولى من عمر الحركة الصهيونية لتفسير مصطلح الوطن القومي اليهودي في فلسطين وفقا لتصريح بلفور عام ١٩١٧، أي أن المفدال قد تبنى واقعيا التكتيك والخطاب القديم للحركة الصهيونية، وإستكمالا للمبادئ الصهيونية في طبعتها القديمة – الجديدة تحدث برنامج المفدال عن ضرورة تقوية التعليم اليهودي داخل إسرائيل وفي الشتات للمحافظة على الشعب وعلى دولة إسرائيل، كما طالب بدعم التعليم "اليهودي – الصهيوني" في أوساط أطفال إسرائيل بما في ذلك المهاجرون من روسيا وأثيوبيا[١١٠] وباستثناء حزب المفدال الصهيوني في توجهه لانجد أحزابا دينية أخرى قوية مماثلة في تشددها. فحزب "ميماد" مثلا يعتبر ممثل العقلانية اليهودية وهو مؤتلف مع حزب العمل منذ عام ١٩٩٢ وفي الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٩ لم يفز سوى بمقعد واحد، وهو ينظر الى الحزب القومي الديني ومن ينتخبونه على أنهم أقرب للتوجهات اليمينية المتطرفة[١١١].

أما بقية الأحزاب والكتل الدينية فإنها إما غير أبهه بالصهيونية مثل حزب شاس وإما معادية للصهيونية مثل جماعة "ناطوري كارتا"، ولكن كل التيارات الدينية الصهيونية وغير الصهيونية طرأ على موقف معظمها تحولا ذو دلالة "حيث اعتبرت هذه الأحزاب حرب يونيو ١٩٦٧ معجزة وإشارة ربانية لبداية الخلاص المسيحاني. وفي الأوساط الدينية غير الصهيونية أكد بعض الحاخامات على أن دولة إسرائيل ككيان صهيوني هي تعبير عن الكفر والتمرد على إرادة الله، ولذلك فهي بالتأكيد ليست تعبيرا عن الخلاص. ولكن من ناحية أخرى فإن أرض إسرائيل تحت السيادة اليهودية تنطوي على معان دينية ذات أهمية" [١١٢]. وجميع هذه الحركات تؤيد الاستيطان في ما تسميه بأرض إسرائيل والتي تشمل الضفة الغربية وأجزاء أخرى من الأراضي العربية المحتلة، وترفض أي انسحاب منها أو على الأقل ترفض إزالة المستوطنات في حالة التوصل الى تسوية سياسية مع العرب.

ماذا يمثل صعود القوى الدينية والقومية؟ :

أن صعود القوى الدينية والقومية المتطرفة في إسرائيل والذي توضحه نتائج انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩، يعني بوضوح إن إسرائيل تقف في مفترق طرق بين السلام الذي يعني الاندماج، وبين التمسك بالأرض المحتلة والذي يعني العزلة، ولأن خط العزلة أكثر تأصلا في الجذور اليهودية، فمن الطبيعي أن تتم إستثارته عند التعرض للتهديد، ونظرا لأن قادة إسرائيل على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية قد أكثروا في السنوات الثلاثين الأخيرة من استخدام مصطلح الأمن وربطوه بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، فإن عملية السلام قد مثلت في جانب منها تهديدا للأمن لإنها تقوم على مبادلة الأرض بالسلام، وفي أجواء التوترات اليومية بين قوات

الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني وما تؤدي إليه من قتلى وجرحى في صفوف هذه القوات فضلا عن العمليات الانتحارية التي يشنها نشطاء حماس والجهاد داخل إسرائيل ذاتها، فأن ارتفاع هاجس الأمن يصبح مبررا ، ويتلاقى مع طروحات اليمين الإسرائيلي سواء العلماني منه (الليكود) أو القومي المتطرف (مثل موليدت) أو الديني الصهيوني (مثل المفدال). وتحتاج عملية خلع المشروعية على مطالب الأمن الى إحياء النموذج الصهيوني مجددا على اعتبار أن أزمة الصهيونية هي أزمة في اليهودية أيضا، وبالتالي فإن الصهيونية (بوصفها حركة قومية) بالإئتلاف مع الأحزاب الدينية تمثل إنقاذا لليهودية والصهيونية معا ، ومن ثم تصبح عملية إحياء الصهيونية الدينية ضرورية للاتجاهات القومية ذاتها، ومن خلال التحالف بين الطرفين تستكمل الحركة الصهيونية عملية الإحلال والتبديل التي مارستها تاريخيا ، ومثلما أن الصهيونية الثقافية أو الروحية قد تصدرت الحركة الصهيونية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، فإن الصهيونية التوفيقية (السياسية – العملية) قد حلت محلها حتى عام ١٩٧٧ ، ثم أخذت الصهيونية التصحيحية دورها بين عامي (١٩٧٧-١٩٩٩) – ولو بالتبادل مع صهاينة العمل – أما الصهيونية الدينية فقد حان الوقت لكي تأخذ نصيبها من عملية تدوير السلطة داخل الحركة الصهيونية، ولا يعني ذلك صحة ما يروجه البعض عن إجادة الحركة الصهيونية وإسرائيل للعبة توزيع الأدوار ، بقدر ما يتعلق بالمكانيزمات الطبيعية الحاكمة للحركة الصهيونية والتي من خلالها تبرز تلقائيا الخطوط الدفاعية الأنسب لمواجهة استحقاقات كل مرحلة من مراحل تاريخ المشروع الصهيوني حتى استكمال بنائه بتحقيق هدف يبدو مغرقا في ميتافيزيقية وهو "الأمن المطلق لليهود ولإسرائيل". ولأن القوى الدينية على وجه الخصوص لم تمتلك الثقة بنفسها في الماضي لكي تطالب بفرض تصوراتها كاملة على الحكم في إسرائيل فقد اعتادت على الانضواء تحت أحد الأجنحة البارزة داخل الحركة الصهيونية فظلت منذ الثلاثينيات في القرن العشرين وحتى عام ١٩٧٧ شبه تابعة للصهيونية التوفيقية ، لتنتقل بعدها الى التحالف مع الصهيونية التصحيحية، ولكن منذ حرب ١٩٦٧ والحرب التي تلتها ١٩٧٣ أخذت الصهيونية الدينية في الثورة على التبعية لأحد التيارات الصهيونية التقليدية وانتقلت نحو المطالبة "بأن يكون لها دور قيادي في المجتمع وأن تتبع السياسات الداخلية والخارجية للدولة من التشريعات الدينية" (١١٣)، وعبر سيطرة الأحزاب الدينية على قطاع هام من المدارس ونظم التعليم في إسرائيل "نشأت ثقافة فرعية دينية-صهيونية داخل المجتمع الإسرائيلي، وخضع جيل الشباب الذي تخرج في هذه الشبكة لعملية تنشئة مكثفة على التفسير الديني للصهيونية وكانت هذه الشبكة بمثابة الأساس لجوش أمونيم التي مثلت رأس الحربة في إقامة المستوطنات اليهودية في كل أرجاء الأراضي المحتلة" (١١٤). وجاءت نقطة الإلتقاء بين الاتجاه القومي المتعصب وبين الاتجاه الديني المتشدد حول فكرة ضرورة نشر الاستيطان وعدم إخضاعه لأي

مساومات فى المفاوضات مع العرب. والتقط الليكود (ممثل الصهيونية التصحيحية الجديدة) هذا الخط ليحاول تزعمه ووضع الحركة القومية والحركة الدينية فى خدمة أفكاره ، إلا أن ثقة التيارات القومية والدينية بالليكود كانت قليلة سواء لأن القوى المتشددة دينيا ترى أن الليكود مثله مثل العمل يمكن أن يتنازل عن الأراضى المحتلة فى أى مفاوضات مع العرب للتوصل الى حل نهائى للصراع، وأيضا بسبب هيمنة الفكر العلمانى على قادة الليكود التاريخيين أو لأن القوى القومية فى الناحية الأخرى كانت تنظر الى الليكود على أنه الحزب الذى بدأ عملية السلام مع العرب وقام بالانسحاب من سيناء عام ١٩٨٢ ووافق على تفكيك المستوطنات التى كانت قائمة بها أنذاك وليس هناك ما يمنع من تكراره للسياسة نفسها فيما يتعلق ببقية الأراضى المحتلة.

ماذا يمثل صعود شارون ؟

على الرغم من أن اريبل شارون الذى فاز فى انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية فى فبراير عام ٢٠٠١ جاء على خلفية تزعمه "الليكود" ، إلا أنه لا يمثل الليكود من الناحية الفعلية على الأقل فى امتداداته التاريخية كوريث للصهيونية التصحيحية ، فشارون الذى ولد عام "١٩٢٨" فى فلسطين، لم يعرف عنه ميل حقيقى للإنخراط فى الجدل الفكرى والسياسى الذى كان قائما داخل الحركة الصهيونية ، وأنصرف بعد تأسيس الدولة الى الاهتمام بعمله كعسكرى محترف، وخلال رحلته الطويلة منذ أن كان جنديا فى الهاجاناه عام ١٩٤٥ وحتى توليه وزارة الدفاع عام ١٩٨١ لم يعرف عنه قتاله من أجل وجهة نظر محددة حيال شكل إسرائيل التى يتمناها .. فقط كان شارون مخلصا لشئ واحد وهو تنفيذ الخطط العسكرية التى كان يعتقد إنها ممكنة الآن، أى فى اللحظة التى تكون هناك فيها إمكانية لعمل عسكرى بغض النظر عن الأهداف المرجوة من وراء هذا العمل. أن شارون أقرب فى تكوينه "لابراهام شتيرن" الذى قاد منظمة "ليحى" حتى مقتله عام ١٩٤٢ ، وكانت "ليحى" أقرب فى تنظيمها لمبادئ الفوضويين الروس الذين ظهروا فى أواخر القرن التاسع عشر واستخدموا الرعب والاغتيال كأدوات سياسية مشروعة لتحقيق أهدافهم [١١٥]، فعلى سبيل المثال أصدر اريبل شارون عام ١٩٦٤ عندما كان قائدا فى القيادة الشمالية أوامره لكبار الضباط فى المنطقة بتحديد عدد الشاحنات المطلوبة لشحن ٣٠٠ الف عربى الى خارج الحدود الشمالية فى حالة نشوب حرب، وهو ما يعكس فكره المتمركز حول استغلال الفرص – أى الحروب والأزمات – لتنفيذ أفكار الترحيل أو الترانسفير الجماعى للمواطنين الفلسطينيين"[١١٦].
لم يكن شارون ينشغل بالتبريرات السياسية أو الأيديولوجية للأفكار التى يؤمن بها، كان رهانه الوحيد على القوة العسكرية ولا شئ غيرها، ومن هذه الزاوية يجب ألا تخدعنا حقيقة أنه كان أحد مؤسسى الليكود عام ١٩٧٣ ، وأنه وصل الى رئاسة وزراء إسرائيل عبر زعامته للحزب نفسه مؤخرا. فشارون فى واقع الأمر هو ممثل

الصهيونية الجديدة (الصهيونية القومية – الدينية) والتي تبدو طروحاتها الرافضة لتفكيك المستوطنات، والحفاظ على النقاء الديني للدولة والاستعداد لطرد العرب ليس من إسرائيل وفقط بل وحتى من الضفة الغربية وغزة لإجبارهم على إقامة دولتهم في الأردن التي يعتقد شارون إنها الوطن الحقيقي للفلسطينيين[١١٧] . هذه الصهيونية الجديدة هي الطبعة الأخيرة من الصهيونية التاريخية، أو بمعنى آخر هي آخر نتائج حركة التبادل والامتزاج بين التيارات الصهيونية الأصلية .

فقد ظلت حركة المجتمع اليهودي – الإسرائيلي منذ نشأة الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ تمثل خطا صاعدا بشكل تدريجي من الصهيونية الثقافية (١٨٨١-١٩١٤) الى الصهيونية التوفيقية (السياسية – العملية) ثم الى الصهيونية التصحيحية عام ١٩٧٧ ، وخلال هذه الفترة كان بالإمكان التحكم الى حد كبير في الأفكار المهيمنة على المجتمع وتطويعها لصالح أهداف محددة، ولكن بدءا من صعود الليكود عام ١٩٧٧ أخذت حركة المجتمع الإسرائيلي في التردد ما بين الصهيونية "التوفيقية" والصهيونية التصحيحية حتى عام ١٩٩٩ . ونتيجة لهذه الحركة السريعة صعودا وهبوطا ، كان من المتوقع أن يفقد المجتمع الإسرائيلي سيطرته على خياراته العقلانية ليقفز خارج حدود الطيف السياسي التقليدي للصهيونية وكان شارون هو نقطة الإرتكاز لهذه القفزة وخير معبر عنها في نفس الوقت .

خلاصة ونتائج :

إذا جاز الفصل بين الفكرة الصهيونية وبين الإطار التنظيمي الذي تجسدت فيه (سواء في الحركة الصهيونية أو الدولة اليهودية) ، فإن الكيان التنظيمي قد واجه منذ تأسيس إسرائيل مشكلة تحديد صلاحياته ، وبعد مقاومة عنيدة تمكنت الدولة من الانتصار على المنظمة الصهيونية وحولتها الى تابع لها الى حد كبير ، أما الفكرة الصهيونية فقد ظلت تنتقل من الصهيونية الثقافية الى الصهيونية التوفيقية الى الصهيونية التصحيحية ، وعندما بدا أن التيآرات الصهيونية التقليدية قد أفلست ووصلت الى طريق مسدود ، كان من المحتم خلق تيار صهيوني جديد يتشكل من الجماعات الأشد تطرفا قوميا ودينيا ، ويعتبر شارون هو الوليد "المبتسر" لهذه الصهيونية الجديدة، حيث صعد الى منصب رئيس الوزراء قبل أن يتمكن انصار الصهيونية الدينية- القومية من التنظير لاتجاههم الجديد أو خلق كيان تنظيمي يجمع القوميين والدينيين معا . ويحاول حزب الليكود بقيادة زعيمه السابق "بنيامين ناتانياهو" تبني هذه الصهيونية الجديدة واحتوائها داخله، ولم تكن مصادفة أن جدول أعماله الثابت يتفق الى حد كبير مع مطالب هذه الصهيونية الجديدة خاصة فيما يتعلق بمستقبل المستوطنات والمفاوضات مع العرب، ولم تكن مصادفة أيضا أن يكون الليكود هو الحزب الأعلى

صوتـا فـى مطالبتـه بإحيـاء "الصـهيونيـة" ودفـع دمـاء جديدة الـى شـرايينها . غــير أن احتمالات نجاح الليكود فى تزعم هذا التيار الجديد لا تبدو مهمة سهلة للاسباب التالية .

١- إن "الليكود" حزب يغلب عليه الطابع العلمانى الذى يرفضه المتشددون دينيا ، كمـا أن سوابقه فى الحكم قد بينت إمكانية تخليه عـن أجـزاء مـن الأراضـى التـى تحتلـها إسرائيل وهو ما يشكك فى مصداقيته أمام المتشددين القوميين.

٢- أن المجتمع الإسرائيلى الذى يعطى صوته للأحزاب المتشددة دينيـا وقوميـا يحصـر تفويضه لهم فى قضية الأمن التى يربطها بالاحتفاظ بالأراضى المحتلة، ولكن أكـثر من نصف المجتمع يرفض وصاية الدينيين علـى الحيـاة العامـة للمجتمـع والحيـاة الخاصة للأفراد ، وهو ما يجعل فرص التيار القومى – الدينى المتشدد ضعيفـة فـى تطبيق افكـاره خاصـة وأن اليسـار الإسرائيلى المتحفز طـرح فـى المقــابل فكـرة "الثورة المدنية" التى تحظى بتأييد واسع داخـل المجتمـع الإسـرائيلى وتـدور حـول تفكيك مؤسسات التيارات الدينية وتحجيم نفوذها فى المجتمع .

٣- أن ميل المجتمع الإسرائيلى حاليا نحو اليمين القومى– الدينى قـد يكـون ميـلا مؤقتـا ومرهونا بإمكانية التوصل الى حل وسط اقليمـى مـع الفلسـطينيين وهـو الحـل الـذى يحظى بتأييد واسع داخل إسرائيل أوضحته المقترحات التى قدمـها بـاراك فـى قمـة كامب ديفيد فى اغسطس ٢٠٠٠ .

٤- أن حـرص الليكود والتيـارات اليمينيـة القوميــة والدينيــة علــى اســتمرار سياســة الاسـتيطان يسـتدعى خلـق الظـروف الكفيلـة بجـذب المـهاجرين مـن الشـتـات الـى إسرائيل، غير أن موجات الـهجرة الضخمـة تسـتلزم حالـة مـن الاسـتقرار والتنميـة السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى، ومن ثم فإن سياسة الاسـتيطان نفسـها قـد تكون مهددة فى حالة تدهور الـهجرة الـى اسـرائيل ، ممـا يـؤدى الـى تفكيـك إحـدى الروابط القوية التى تربط القوميين بالدينيين وبالليكود أيضـا .

٥- أن الأجيال الشابة فى إسرائيل رغم ارتفاع حدة الافكار العنصريـة فـى اوسـاطها لا لا تتجه نحو البحث عن ايديولوجيا تبرر لها هذه المشاعر، ومن ثم ليس لديها الدافع للارتباط بحركات أيديولوجية تبدو متناقضة فى طروحاتها مع الحيـاة الحديثـة التـى رفعت من وتيرة النزعة الاستهلاكية والفردية .

٦- إن هيمنة الأفكارة الدينية علــى الشـارع قد تدفـع بـالـهجرة العكسـية الـى آفـاق غـير مسبوقة وبالتالى ما يمكن أن تكسبه الصهيونية الجديدة من مهاجرين جدد قد يكونــوا قد تاثروا بالفكر الصـهيونى عموما وبفكر الصـهيونية الجديدة خصوصـا، قـد تخسـره بسبب ميل العلمانيين لترك البلاد والهجرة الى الخارج لتفادى الاصطـدام بـالمجتمع المتطرف دينيا .

أن ما تمر به إسرائيل حاليا هو لحظة فارقة فـى تاريخـا فإمـا أن تذهـب الأمـور الـى الأسوأ حيث هيمنة الأحزاب الدينية والقومية على الحياة السياسية والتى ربما تقـود الـى

حرب مدمرة فى المنطقة بين العرب وإسرائيل، وإما أن يعود المجتمع تدريجيا الى رشاده فتنخفض الموجة القومية - الدينية وتعود الى حجمها الطبيعى . وفى كل الأحوال فإن هذه الموجة قد تستمر حتى الكنيست المزمع انتخابه عام ٢٠٠٣ بغض النظر عن استئناف مسيرة التسوية أو استمرار تعطلها . ولن يتأتى تفكيك الصهيونية القومية - الدينية الناشئة إلا باستئناف عملية التسوية فيما بعد وتهدئة الاحتقان الشديد داخل الأراضى العربية المحتلة على أمل أن يعود المجتمع الإسرائيلى تدريجيا الى خياراته العقلانية، فعلى حد قول آفى شليم فى كتابه الحائط الحديدى وهو من المؤرخين الجدد – "أن الليكود وحده هو الذى كان قادرا على صنع السلام مع مصر ، ولكن السلام مع الفلسطينيين لن يصنعه إلا العمل أو الصهاينة التوفيقيون "، والسلام مع الفلسطينيين هو وحده الذى سيقود ليس لتفكيك الصهيونية القومية – الدينية المتطرفة ، بل سيقوض الصهيونية نفسها كفكرة وحركة الى الأبد .

المراجـــــع :

١- د. رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية فى إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (٢٢٤) ، أغسطس ١٩٩٧، ص٩٢ .

٢- د.عبد الوهاب المسيرى، الإنتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية ، دراسة فى الإدراك والكرامة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠ ، ص١٨٤ .

٣- الأن دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق، الهيئة العامة للاستعلامات ، سلسلة كتب مترجمة ، ١٩٩٨ ، ص١٤١ .

٤- بنيامين ناتانياهو ، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويرى، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية/ الأردن ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ ، ص٥٨.

٥- أنظر على سبيل المثال الدراسة المبكرة للدكتور على الدين هلال: تكوين إسرائيل، دراسة فى أصول المجتمع الصهيونى، دار الهلال، بدون تاريخ . وكذلك دراسته المنشورة بمجلة السياسة الدولية/ مركز الدراسات السياسية بالأهرام، العدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧ بعنوان "الايديولوجيا الصهيونية : الثابت والمتحول . وفى هاتين الدراستين انتقد د. هلال الطابع الدعائى للدراسات العربية حول الصهيونية وإسرائيل، كما انتقد كثرة الاقتباسات عن هرتزل وجابوتنسكى لتقييم السلوك السياسى الإسرائيلى المعاصر ، ورأى أن ذلك يعكس رؤية تفترض ثبات الايديولوجيا الصهيونية .

٦- فى أخريات القرن التاسع عشر بينت قضيتان هذه الحقيقة بوضوح، كانت أحداهما فى شرق أوروبا وبالتحديد فى روسيا حيث حاول طبيب يهودى – أصبح بعد ذلك من قادة الحركة الصهيونية – وهو "ليوبنسيكر" أن يكون مقبولا فى الدولة الروسية، لكنه إكتشف أنه اينما تحرك وجد من يذكره بيهوديته التى كان مستعدا للتنازل عنها، ومن ثم تأكد من صعوبة قبول الأوروبيون فكرة اندماج اليهود مع احتفاظهم بديانتهم، والنموذج الثانى وقع فى غرب أوروبا وفى فرنسا تحديداً وهى القضية المعروفة باسم قضية "دريفوس" الضابط اليهودى فى الجيش الفرنسى والذى أتهم ظلما بالتجسس لصالح الألمان.
[أنظر فى ذلك الصدد الياس شوفانى : مرتكزات المشروع الصهيونى وتحولاته الاستراتيجية (حوار) مجلة شؤون الاوسط/ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق/ بيروت) العدد ١٥١، شتاء ٢٠٠١، ص١١٣ ، ١١٤].

٧- يوسى ميلمان ، الإسرائيليون الجدد – مشهد تفصيلى لمجتمع متغير ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ، ترجمة مالك فاضل البديرى، بدون تاريخ ، ص١٣٥.

٨- صبرى جريس، اليمين الصهيونى، نشأة وعقيدة وسياسة ، منظمةالتحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧٨، ص١٢ .

٩- صبرى جريس، اليمين الصهيونى، نشأة وعقيدة سياسية ، م. س. ذ ، ص١٥ .

١٠- يوسى ميلمان، م. س. ذ ، ص٥١ ، ٥٢ .
١١- د. ايمان حمدى ، معسكر السلام الصهيونى، اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى الحياة السياسية الإسرائيلية ١٩٢٥-١٩٩٦ ، ترجمة صالح عزب، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٧ ، ص٦٠ .
١٢- آلان دوتى . م. س. ذ ص١١ .
١٣- د. ايمان حمدى م. س . ذ ، ص٦٠ .
١٤- المصدر نفسه ، ص١٦١ .
١٥- آلان دوتى . م. ص. ذ ، ص٦٣ .
١٦- كولن شندلر ، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى، السلطة والسياسات والايديولوجيا من بيجن الى ناتانياهو ، ترجمة مصطفى الرز ، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، ص٤١ .
١٧- د. ايمان حمدى ، معسكر السلام الصهيونى، م. س. ذ ، ص٦٨ .
١٨- آلان دوتى ، دولة إسرائيل – قرن لاحق، م. س. ذ ، ص٧٦ .
١٩- د. ايمان حمدى ، معسكر السلام الصهيونى، م. س. ذ ، ص٦٦ .
٢٠- المصدر نفسه ص٨٢ .
٢١- المصدر نفسه ص٩٣ .
٢٢- المصدر نفسه ص١٠٧ .
٢٣- بنيامين ناتانياهو – مكان تحت الشمس - م. س. ذ ، ص٧٢ .
٢٤- آلان دوتى ، دولة إسرائيل – قرن لاحق، م. س. ذ ، ص٥١ .
٢٥- صبرى جريس، احمد خليفة (محرران) – دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الأولى مارس١٩٩٦ ، ص٤١٨ .
٢٦- يوسى ميلمان، الإسرائيليون الجدد . م. س. ذ ، ص١٤.
٢٧- صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران) ، دليل إسرائيل العام ، ص٤١٩ .
٢٨- المصدر نفسه، ص٤٢١ .
٢٩- د. خيرية قاسمية ، فلسطين فى سياسات البلاد العربية ١٩٢٠-١٩٤٨، مجلة، المستقبل العربى/ بيروت العدد ٢١ ، نوفمبر ١٩٨٠ .
٣٠- بنيامين ناتانياهو ، مكان تحت الشمس، ص٩١ .
٣١- لينى برينر ، الصهيونية فى زمن الديكتاتورية ، التاريخ الموثق لعلاقات الصهيونية بالفاشية والنازية ، ترجمة وتقديم د. محجوب عمر ، مؤسسة الابحاث العربية (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص٥٢ .
٣٢- المصدر نفسه ، ص٧٩ .
٣٣- المصدر نفسه ، ص٩٠ .
٣٤- المصدر نفسه ، ص٩٨ .
٣٥- كولن شندلر ، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى ، م . س . ذ ، ص٤٦ .
٣٦- المصدر نفسه ، ص٧٥ .

٣٧- ابراهام ليون، المفهوم المادى للمسألة اليهودية ، دار الطليعة/ بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٦٩ ، ترجمة عماد نويهض، ص١٨٥ .
٣٨- المصدر نفسه ، ص١٩٨ .
٣٩- د.عبد الوهاب المسيرى، اليد الخفية، دراسة فى الحركات اليهودية الهدامة والسرية، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠ ، ص١٥٧
٤٠- صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران) ، دليل إسرائيل العام، م.س.ذ ، ص٤٢٤، ٤٢٥ .
٤١- كولن شندلر، إسرائيل، والليكود والحلم الصهيونى، م. س. ذ ، ص٢٩ .
٤٢- المصدر نفسه، ص٣١ .
٤٣- المصدر نفسه ، ص٣٥ .
٤٤- آفى شليم ، الحائط الحديدى، ترجمة ناصر عفيفى، الكتاب الذهبى لروز اليوسف، ٢٠٠٠ ، ص١٩ .
٤٥- المصدر نفسه ، ص٥٧١ .
٤٦- يوسى ميلمان ، الإسرائيليون الجدد ، م. س. ذ ، ص١٠٧ .
٤٧- كولن شندلر ، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى، م. س. ذ ، ص٥٢.
٤٨- المصدر نفسه ، ص٥٧.
٤٩- كولن شندلر، إسرائيل واليكود والحلم الصهيونى ، م . س. ذ ، ص٧٥ .
٥٠- د. عبد الوهاب المسيرى، الايديولوجيا الصهيونية ، دراسة حالة فى علم إجتماع المعرفة ، القسم الثانى، سلسلة عالم المعرفة / الكويت ، العدد (٦١) ، يناير ١٩٨٩ ، ص٦ .
٥١- يوسى ميلمان، الإسرائيليون الجدد ، م . س. ذ ، ص١٣٦ .
٥٢- كولن شندلر ، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى، م . س. ذ ، ص٤٥ .
٥٣- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س . ذ ، ص٥٧ .
٥٤- المصدر نفسه ، ص٥٧.
٥٥- Mordecai M. Kaplan, A new Zionism, The Herzl Press and The Jewish Reconstructionist Press , New York. 1959, P 26.
٥٦- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س . ذ ، ص٥٥ .
٥٧- د. رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، سلسلة عالم المعرفة (١٨٦) يونيو ١٩٩٤ ، ص٨٦.
٥٨- المصدر نفسه ، ص٩٧ .
٥٩- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س . ذ ، ص٧٠ .
٦٠- صبرى جريس، أحمد خليفة (محرران) ، دليل إسرائيل العام، م. س. ذ، ص٤٥٥.
٦١- المصدر نفسه ، ص٤٥٦ .
٦٢- المصدر نفسه ، ص٤٥٦ .
٦٣- المصدر نفسه ، ص٤٧ .

٦٤- د. على الدين هلال (مشرفا) ، المجتمع الإسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كتاب دورى(١) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ ، ص١١١ .
٦٥- توم سيجيف ، الإسرائيليون الأوائل ١٩٤٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية سلسلة الدراسات رقم (٧٣) للطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ترجمة خالد عايد ، رضا سليمان ، رندا حيدر ، كمال إبراهيم، ص٥ .
٦٦- المصدر نفسه ، ص٥٦ .
٦٧- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص٥٥ .
٦٨- د. إبراهيم البحراوى (مشرفا) – دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠ ، الجزء الأول ، ص١١١ .
٦٩- د. عماد جاد (محرر) ، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ – الهوية ، الأمن، الاقتصاد، التسوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/ القاهرة ١٩٩٩ ، ص٢٦٨ .
٧٠- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص١٤٢ .
٧١- د. اسعد عبد الرحمن ، موجات الغزو الصهيوني لفلسطين، ص٧٨ .
٧٢- يوسى ميلمان ، الإسرائيليون الجدد ، م . س . ذ ، ص٢٩ ، ٣٠ .
٧٣- د. رشاد عبد الله الشامى، إشكالية اليهوية فى إسرائيل ، م.س.ذ ، ص١٢٢ .
٧٤- آلان دوتى، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص١٣٦ .
٧٥- Michael Lerner, post – Zicnism : restoring Com Passion, Overcoming Chauvinism (israel at 50) , Printed From Find Articles . Com, Located at http: 11 www. Findarticles Com. Tikkum, March – April, 1998.
٧٦- د. عبد الوهاب المسيرى، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية ، م.ص.ذ، ص١٨٨ .
٧٧- يوسى ميلمان، الإسرائيليون الجدد ، م . ص . ذ ، ص١٤٤ .
٧٨- د. عبد الوهاب المسيرى، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية ، م.س.ذ ، ص٣٤ .
٧٩- تيرى ليفينيه ، كراهية "شاس" ، القاسم المشترك الجديد للعلمانيين ، هاآرتس ٢٠٠٠/٨/٢٥ (مختارات إسرائيلية العدد (٧٠) ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص١٣).
٨٠- د. رشاد عبد الله الشامى، إشكالية الهوية فى إسرائيل، م.س.ذ ، ص٢٨٤.
٨١- راجع الندوة التى عقدتها مجلة "تيئوريا بيقورت" بعنوان "المؤرخون الجدد ، الذاكرة والهوية، سوسيولوجيا جدل المؤرخين فى إسرائيل، مختارات إسرائيلية العدد (٦٣) ، ص٢٠٠٠ .
٨٢- افرايم كارش – تحريف تاريخ إسرائيل، مختارات إسرائيلية ، العدد ٧٦ ، أبريل ٢٠٠١ ، ترجمة د. محمد أحمد صالح .
٨٣- مجلة "ابيقورت" ، المؤرخون الجدد ، مختارات إسرائيلية ، م.س.ذ .
٨٤- آفى شليم ، الحائط الحديدى ، م . س. ذ ، ص٣٩٢ .

٨٥- آلان دوتي، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص٥٥ .
٨٦- صبري جريس، أحمد خليفة (محرران) ، دليل إسرائيل العام ، م. س.ذ ، ص٤٦٢ .
٨٧- د. عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، كتاب الهلال ، العدد ٤٨٠، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص٢٥٣ .
٨٨- د. عبد الوهاب المسيري ، العرب ومواجهة إسرائيل – إحتمالات المستقبل الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت. الطبعة الأولى سبتمبر ٢٠٠٠، ص٣١١ .
٨٩- أخر شليم، الحائط الحديد ، م. س. ذ ، ص٢٥ .
٩٠- يقدم ناتانياهو في الكتاب مثالاً تقريبيا لفكرة الحائط الحديدي استقاها من تجربة قام قام أحد العلماء الألمان في الثلاثينيات حيث وضعوا نوعين من الاسماك معاً في حوض ماء واحد، أحد النوعين معروف بأنه يتغذى على النوع الآخر، ووضعوا بينهم حاجزا شفافا غير مرئي، ، وعندما شاهدت السمكة المفترسة فريستها تسبح الى جوارها هاجمتها ولكنها بدلاً من أن تصل إليها اصدمت بالحاجز الشفاف الذي لم يكن مرئيا بالنسبة لها.. وهكذا تكررت المحاولات حتى ايقنت السمكة المفترسة أنه لا أمل في الوصول الى فريستها فكفت عن المحاولة مجددا وبعد فترة أزالوا الحاجز الشفاف فبقت السمكتان تسبحان معا في وئام ودون أن تحاول السمكة المفترسة مهاجمة فريستها – مكان تحت الشمس ، ص٣١٦ .
٩١- آلان دوتي، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص١٤٦ .
٩٢- د. إيمان حمدي ، معسكر السلام الصهيوني، ص١٨٣ .
٩٣- هل هناك حاجة الى حركة صهيونية في إسرائيل، ندوة ، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (١) ، يناير ١٩٨٦ ، ص٤٧ .
٩٤- جان فرنسيس هلد ، رحلة في قلب إسرائيل، ترجمة حسان يوسف ، شركة المطبوعات الشرقية ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٤٠ .
٩٥- بنيامين ناتانياهو – مكان تحت الشمس – م. س. ذ ، ص١٤٥ .
٩٦- د. عبد الوهاب المسيري، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية، ص٣٢.
٩٧- أورياه شافيت ، موقف اليسار الإسرائيلي تجاه الانتفاضة ، مختارات إسرائيلية ، العدد (٦٤) ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص٦٤ .
٩٨- انظر آراء العديد من هؤلاء ، في المصدر السابق .
٩٩- آلان دوتي، دولة إسرائيل – قرن لاحق ، م. س. ذ ، ص١٥٢ .
١٠٠- كولن شندلر ، الليكود والحلم الصهيوني، م.س. ذ ، ص٥٧ .
١٠١- قسم الدراسات والابحاث "بمنشورات فلسطين المحتلة/بيروت (إعداد) التمييز العنصري أبرز معالم الصهيونية، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٢ ، ص٥٣.
١٠٢- آفي شليم ، الحائط الحديدي ، م. س.ذ ، ص٤٧٣.
١٠٣- بنيامين ناتانياهو ، م. س. ذ ، ص١٤٢ .
١٠٤- المصدر نفسه ، ص٦٢ .
١٠٥- المصدر نفسه ، ص٩٠ .

١٠٦- المصدر نفسه ، ص٣٨١ .
١٠٧- آفى شليم ، الحائط الحديدى ، ص٥٧٣ .
١٠٨- د. رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، ص١٠٤.
١٠٩- د. عماد جاد (محرر) الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، ص٢٧٦ .
١١٠- المصدر نفسه ، ص٢٧٧ .
١١١- د. رشاد عبد الله الشامى ، القوى الدينية فى إسرائيل، ص١٢٠.
١١٢- المصدر نفسه ، ص١٣٣ .
١١٣- المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .
١١٤- آلان دوتي دولة إسرائيل ، م س ذ، ص١٥٤ .
١١٥- كولن شندلر ، الليكود الحلم الصهيوني ، م س ذ، ص٦٦ .
١١٦- د. أسعد عبد الرحمن ، موجات الغزو الصهيونى ، ص٦٣ .
١١٧- مأمون كيوان، مستقبل المجتمع الإسرائيلى ، جدل الاستقرار والتعايش، مجلة شـؤون الأوسط ، شتاء ٢٠٠١ العدد (١٥١) ص٤١.

الفصل الثالث

أزمـــــة الكيبـــوتـــــزات :
الدلالات والاحتمالات المستقبلية

أكرم ألفـــى

إذا كان ثمة من تمايز للدولة الصهيونية، فهو ذاك المتمثل في وجود مؤسسات الدولة قبل وجودها هي ذاتها في مفارقة تاريخية فريدة، نبعت من طبيعة الحركة الصهيونية الاستيطانية الاحلالية. فمؤسسات الدولة -في معظمها- تحمل تاريخاً يسبق تاريخ إعلان الدولة. وفي مقدمة هذه المؤسسات أو بالأحرى الأذرع الاستيطانية، الكيبوتزات (المزارع الجماعية المشاعية) ١٩٠٩ و الموشافيم (المزارع الجماعية القائمة على أساس عائلي) ١٩٢٠ والهستدروت(الاتحاد العام للعمال اليهود) ١٩٢٠ وقوات الدفاع (عصابات الهاجاناة والبالماخ والناحال) في نهاية الثلاثينيات.[1]

لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون أول أذرع الحركة الصهيونية في أرض فلسطين أو بالأحرى رأس الحربة الاستيطانية هي حركة الكيبوتزات، فهي الحركة التي أنيط بها منذ بداية القرن العشرين كافة الأدوار الجوهرية للحركة الصهيونية المتمثلة في الاستيطان واستيعاب المهاجرين ونزع أراضي العرب، وبالتالي مواجهة الهجمات العربية عبر تكوين آليات دفاعية.

فقد وضعت حركة الكيبوتزات أول أساس للدولة الإسرائيلية في ارض فلسطين بحيث كانت الذراع الأمني والاستيطاني للحركة الصهيونية ،ولكن مع إعلان الدولة في ١٥ مايو ١٩٤٨، وبدء الدولة الجديدة في بناء المؤسسات الخاصة بها، جعل الدولة الصهيونية تسحب تدريجيا من الكيبوتزات دورها الخاص بالدفاع مع استمرار أدوارها الخاصة باستيعاب المهاجرين الجدد والمساهمة في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث استمرت الكيبوتزات في المساهمة في الناتج الإجمالي الإسرائيلي بما يزيد بكثير عن نسبتها من السكان، إلى جانب دورها الإعلامي الخاص بالدعاية للدولة الإسرائيلية التي تفيض أرضها لبناً وعسلاً .

وعلى الرغم من أن الكيبوتزات استمرت منذ نشأتها في ارتباط وثيق بنمط الإنتاج الرأسمالي الإسرائيلي وبتغيرات

الاقتصاد العالمي إلا أنه يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية التى ألمت بالاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات نقطة تحول كيفية في نمط الإنتاج والحياة داخلها، حيث تبنت الحكومة الإسرائيلية سياسات تقشفية وانكماشية للخروج من الأزمة، تضمنت خفض الدعم والمساعدات للكيبوتزات وتبني خطة للإصلاح الاقتصادي كان الهدف منها تفكيك دولة الرفاه الإسرائيلية والتحول من الاقتصاد التى تقوده الدولة(رأسمالية الدولة) إلى اقتصاد السوق، وهو ما تم في إطار تحول الاقتصاد العالمي من مفاهيم الكينزية القائمة على تدخل الدولة إلى المفاهيم الخاصة بقوانين السوق وصعود التاتشرية والريجانية بعد الأزمة الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد الرأسمالي في بداية ومنتصف السبعينيات، مما ساهم في انفجار أزمة مديونية الكيبوتزات للبنوك وتعرضها لأزمة اقتصادية هي الأصعب في تاريخها.

تزامن هذا مع تغير الخريطة الإثنية للمجتمع الإسرائيلي في الستينيات والسبعينيات، حيث كانت الأغلبية العظمى من المهاجرين الجدد قادمة من دول البحر المتوسط وأفريقيا مما أدى إلى ارتفاع نسبة السفارديم(اليهود من أصل شرقي) داخل إسرائيل وهو ما أثر بالسلب على الكيبوتزات التى تميزت منذ نشأتها بكونها مجتمعا يغلب عليه العناصر الاشكنازية والتى تتسم بنوع من النخبوية والتى ترى في نفسها طليعة المجتمع الصهيوني الاشكنازي، مما جعّل السفارديم يتعاملون مع هذا التعالي بنوع من العداء ظهر في عدم ارتباطهم بالكيبوتزات الجديدة إلا بنسبة متدنية للغاية، مما أفقد الكيبوتزات أحد مراكز قوتها وهى كونها مركز جذب للمهاجرين الجدد القادمين للمجتمع الجديد.

وساهمت هذه التحولات الاجتماعية في تغيير الخريطة السياسية الإسرائيلية، وهو التغيير الذى دشنه في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧، حيث منيت الصهيونية العمالية بأول هزيمة في تاريخ الدولة الإسرائيلية،و صعود اليمين بقيادة حزب الليكود إلى السلطة لأول مرة، وقد حمل اليمين معه عداء شديدا تجاه الكيبوتزات والتى وصفها بأنها عصابة من المستولين على أموال الدولة ، فضلا عن قيامه بخفض الدعم المالي واللوجستي والسياسي للكيبوتزات، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره -إلى جانب

الأزمة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها في نهاية السبعينيات- في كون الكيبوتز كانت تاريخيا مركز دعم رئيسيا للأحزاب الصهيونية العمالية اليسارية، إلى جانب صعود اليمين بقيادة الليكود إلى السلطة بأصوات السفارديم والذين يحملون عداء تاريخيا لنموذج الكيبوتزات.

هذه التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإسرائيلية ساهمت في تبلور تحولات جذرية في طبيعة المجتمع الكيبوتزى القائم على الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج ومسئولية الكيبوتز عن توفير الخدمات بكافة أشكالها لأعضائها إلى جانب توفير العمل وأخيرا ديمقراطية إدارة الكيبوتزات ، حيث اضطرت الكيبوتزات إلى تبنى آليات السوق الرأسمالي -بشكل شبه كامل- والتحول عن نموذج الديمقراطية المباشرة القائم على الإدارة الجماعية للإنتاج.

مما دعا الكثيرين إلى الحديث عن انهيار الكيبوتزات منذ منتصف التسعينيات، بحيث أصبح الجدل يدور حول متى سيدق آخر مسمار في نعش الكيبوتزات، إلا أن الكيبوتزات بقت واستمرت-على الرغم من انخفاض عددها وعدد سكانها خلال السنوات الأخيرة الماضية، وهو ما نراه مترابطا مع حاجة الدولة الإسرائيلية -على الرغم من كافة التغيرات التى مرت بها مؤخرا - إلى الكيبوتزات سواء على قاعدة الحاجة إلى هذا المثل الخاص بالحياة المشتركة والديمقراطية والتكافلية داخل المجتمع الإسرائيلي في إطار الدعاية للمجتمع الإسرائيلي الديمقراطي والقادر على توفير السعادة لكل يهودي قادم في إطار الدعاية الصهيونية لجذب اليهود للاستيطان في الأراضي الفلسطينية أو في سياق الاستفادة من كفاءة الكيبوتزات الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى داخل الاقتصاد الإسرائيلي و حقيقة أن الكيبوتزات مركز رئيسي لتوفير الجنود الأفضل القادرين على الدفاع عن "الأمن" الإسرائيلي، وأخيرا الحرص على عدم سقوط واحد من أهم معاقل الأيديولوجية الصهيونية طوال تاريخها في إطار الأزمة التى تشهدها حاليا والتي تري الدوائر الحاكمة في إسرائيل أنها عنصر الربط الوحيد القادر على الحفاظ على بقاء هذا المجتمع الفسيفسائي التكوين

أولا : تحولات الدور الوظيفي للكيبوتزات

تميزت الموجة الثانية للهجرة اليهودية لفلسطين(١٩٠٤-١٩١٤) عن سابقاتها (١٨٨٠-١٩٠٤) بكونها "قابلة" المشروع الصهيوني حيث حملت معها البذور الأولى للصهيونية العمالية داخل فلسطين واضعة نصب أعينها إنشاء الدولة العبرية. فقد كان الجسم الرئيسي للهجرة من اليهود الروس الهاربين من اضطهاد القيصر (١٩٠٣-١٩٠٧) والذين لم يسعفهم الحظ في الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هاجر نحو ٨٥٠ ألف منهم إليها، بينما أتجه ثلاثون ألفا فقط إلى فلسطين[٢]، وهم الأفقر بطبيعة الحال، وقد واجه هؤلاء المهاجرون الفقراء المتأثرين بأفكار الثورة الروسية الأولي (١٩٠٥) كافة المصاعب من فقر وعدم توفر شروط الحياة الأولية وانتشار الأمراض مثل الملاريا والتي أدت إلى وفاة العديد منهم. مما أدى إلى ترك أغلبيتهم- على الرغم من فقرهم- لفلسطين بحثا عن مكان آخر، بحيث لم يبق منهم سوى ١٠% فقط وفقا لبن جوريون[٣] . هذا السياق جعل مركز تفكير المجموعات الباقية هو البحث عن طريقة تستطيع بها البقاء على قيد الحياة، وهنا رأت مجموعة صغيرة منها في ١٩٠٩ لم يتجاوز عددها ١٢ بينهم سيدتان[٤] أن يقيموا مجتمعا مشاعيا زراعيا صغيرا قرب وادي الأردن عبر زراعة قطعة أرض صغيرة توزع منتجاتها بشكل جماعي والأكل في غرفة مشتركة وتحديد المهام بشكل جماعي لغرض وحيد هو البقاء على قيد الحياة[٥]، وأطلقوا على هذه المزرعة الصغيرة أسم كيبوتز (كلمة تعني بالعبرية جماعة)، وهكذا تأسس أول كيبوتز في فلسطين وهو كيبوتز ديجانيا(Degania)*.

هكذا نشأ أول كيبوتز من أجل تحقيق أغراض عملية بحتة وبعيدا تماما عن الادعاءات الصهيونية حول أن الكيبوتزات نشأت لنقل الأهداف الاشتراكية للحركة الصهيونية إلى أرض الواقع[٦]

ظل كيبوتز ديجانيا لسنوات طويلة مجرد إحدى الطرق التى تبناها عدد لم يتجاوز ٢٧ شخصا عام ١٩١٢ للحياة في الأرض الجديدة، إلا أنه ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية(١٩١٤-١٩١٩)، و إعلان وعد بلفور بدأت موجة جديدة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، هذه المرة تحت الإشراف الكامل للحركة الصهيونية التى بدأت تعد منذ ذلك الوقت بشكل عملي لتحقيق هدف الحركة وهو إنشاء دولة اليهود في الأرض

الفلسطينية، حيث وصل نحو ٣٩ ألف يـهودي فـي الفترة مـن ١٩١٨-١٩٢٣ معظمـهم من بلدان شرق أوروبا[٧] ، وهنـا رأت الحركـة الصـهيونيـة أن نموذج الكيبوتـزات الـذى وضـعه كيبوتز ديجانيا هو أحد الأشكال التى يمكنها استيعاب المهاجرين الجـدد وبالتـالي رأت ضرورة دعمها مع باقي أشكال الاستيطان الأخرى، وهكذا كـان اعتراف الحركـة الصهيونية بالكيبوتزات كأحد الأشكال الاستيطانية وقدوم الموجة الثالثة من المـهاجرين في بداية العشرينيات هى نقطة الانطلاق الحقيقية لحركة الكيبوتزات.

تطور حركة الكيبوتزات في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية

السنة	عدد الكيبوتزات	سكان الكيبوتزات	نسبة سكان الكيبوتزات الى إجمالي اليهود في فلسطين
١٩٢١	١١	٨٠٠	%١
١٩٢٧	٢٤	٣٤٣٧	%٢,٦
١٩٣١	٣٠	٣٩١٧	%٢,٥
١٩٣٦	٤٨	١٠٢٨٢	%٥,٨
١٩٤٠	٧٨	١٦٩٢١	%٣,٦

المصدر: Jon Fidler, Focus on Israel, Kibbutz, What, Why, When, Where. October1999. www.Israel-mfa.gov.il. And Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 1 Origin and Growth 1909-1939,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1992 and Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam, 1977.p3

توسـعت الكيبوتـزات منذ بدايـة العشـرينيات، حيـث أرتفـع عددهـا فـي الفـترة مـن ١٩١٨-١٩٢٣ بنسبة ٦٦% و زاد عدد سكانها بنحو ١٢٠%[٨]،وهو ما يمكن إرجاعـه إلى العلاقة القوية التى خلقتها الحركة مع حركة الشباب الصهيونية في شرق أوروبـا (كانت تضم في ذلك الوقت نحو ٧٠٠ ألف شاب يهودي)، والتي دعت الشـباب المـهاجر إلـى فلسطين إلـي الانضمـام إلـى الكيبوتـزات، وقد استمر نمـو سـكان الحركـة فـي العشرينيات والثلاثينيات، نتيجة عـدد مـن الأسباب أهمـها أن جـزءا رئيسيا مـن موجـة الهجرة الرابعة (١٩٢٤-١٩٣٠)، كان من البرجوازية اليهودية البولنديـة التـى وفـرت رأس المـال لتطويـر المسـتوطنات اليهوديـة ومـن ضمنـها الكيبوتـزات،إلـى جـانب بـدء الوكالة اليهودية في تقديم دعم إلى الكيبوتزات و إدراك أهمية دور الكيبوتـزات الخـاص بالاستيطان في المناطق الأصعب من حيث ظروف الحياة في إطار انتعـاش الصـهيونيـة العمـالية وتأسيس الهستدروت في بداية العشـرينيات والـذي ضـم إليـه الكيبوتـزات وقـدم

الدعم إليها . مما هيأ الظـروف لتأسيس هذا مـع تأسيس أول فيدرالية للكيبوتـزات فـي ١٩٢٥ وخلق أول لبنة مؤسسية للحركة منذ نشأتها في ١٩٠٩.

أرتفع عدد الكيبوتزات بحيث وصل إلى ٧٨ كيبوتز في سـنة ١٩٤٠ ووصـل عـدد سكانها إلى ما يزيد عن ١٦ ألف يهودي أي نحو ٣,٦% مـن سـكان اليشـوف (المجتمع اليهودي في فلسطين قبل إعـلان الدولـة الإسرائيلية) جميعـهم مـن اليـهود القـادمين مـن أوروبا والمتأثرين بدعاية الصهيونيـة العماليـة فـي تلـك الفترة وخاصـة حركـة الشباب الصهيونية التى تركزت دعايتها في تلـك الفترة علـى للحيـاة السـعيدة والمشـاعية داخـل الكيبوتزات وساعدها في ذلك انتشار الأفكار الاشتراكية بعد الثورة الروسية(١٩١٧) في بلدان شرق أوروبا.

تزامن مع ذلك ظهور أول كيبوتز ديني، وهو كيبوتز داتى(DTI) والذي تأسس على أثر بدء اليهود الأرثوذكس المتشـددين فـي الدعـوة للحيـاة وفـق التـوراة وهـو مـا دعمـها تأسيس حزب أجودات يسرائيل الأرثوذكسـي المتشـدد فـي ١٩٣٣[٩]، إلا أن الكيبوتـزات الدينية لم تتعد نسبتها فـي تلـك الفترة ٤% مـن حركـة الكيبوتـزات التـي هيمنـت عليـها الحركة الصهيونية العمالية المتبنية للمبادئ والأفكار الاشتراكية العلمانية.

توزيع الكيبوتزات في الفترة (١٩٢١-١٩٤٠)

السنة	الإجمالي	الجليل	وادي جزرييل	تل أبيب وحيفا	القدس	النقب
١٩٢١	١١	٦	٣	١	١	-
١٩٢٧	٢٤	٦	١٠	٦	٢	-
١٩٣١	٣٠	٦	١٢	١٠	٢	-
١٩٣٦	٤٨	١٢	١٥	١٨	٢	١
١٩٤٠	٧٨	٣٢	١٧	٢٤	٣	٢

المصدر:- Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam,1977.p64

تزامن توسـع الكيبوتـزات فـي العشـرينيات والثلاثينيـات وارتباطـها مـع الحركـة الصهيونيـة العمالية متمثلـة فـي الوكالـة اليهوديـة والهستدروت، مـع طـرح الحركـة الصهيونية على الكيبوتزات دورا محددا، وفق طبيعتها القائمة علـى القدرة علـى الحيـاة فـي ظـروف صعبـة وكـون أعضائـها هـم الأكثر ارتباطـا مـن الناحيـة الأيديولوجيـة بالصـهيونية العمالية، بل كـون عضويتـها فـي غالبيتـها العظمـى من الشباب المتحمس للأفكار الصـهيونية القائمـة علـى الاسـتيطان فـي فلسطين وإنشـاء دولـة إسرائيل، وهـو رأس الحربة الاستيطانية في المناطق التي يرفض بقية اليهود الحياة فيـها، والقريبـة مـن مناطق تركز العرب والتى ترغب الحركة في ضمها إلى دولة إسرائيل المنشـودة، ومـن

هنا لم يكن تطور توزيع الكيبوتزات داخل ارض فلسطين أمرا عشوائيا، حيث يظهر الجدول السابق تركز الكيبوتزات في المناطق الحدودية لفلسطين والقريبة من مصادر المياه والتى تمثل مناطق هامة للوجود العربي في ذلك الوقت، متمثلة في الجليل ووادي جيزرائيل، وهنا يلاحظ أن تشييد الكيبوتزات في صحراء النقب -جنوب فلسطين- بدأ في نهاية الثلاثينيات بعد طرح أول خطة لتقسيم فلسطين والتى استبعدت النقب من الأراضي التى تحوزها الدولة اليهودية، والتى استوعبت الحركة الصهيونية أهميتها الاستراتيجية والأمنية. هذا التوسع ذو الطبيعة الأمنية البحتة أدي إلى ارتفاع نسبة سكان الكيبوتزات من السكان اليهود من ٤٣,٤% في ١٩٣٦ إلى ٤١,٥% عام ١٩٣٩[١٠]، وذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد اليهودي في تلك الفترة نتيجة لأزمة الكساد العالمي.

خلال الفترة ذاتها تم تأسيس أول فيدرالية للكيبوتزات وقد عكست كل فيدرالية منها مبادئ أيديولوجية وسياسية وبنية تنظيمية مختلفة داخل يسار الحركة الصهيونية، حيث رأت الكيبوتزات العمل السياسي في إطار تأمين مصالحها خاصة تلك المتعلقة باستمرار الدعم المالي واللوجيستى لعمليات الاستيطان واستمرار دعم حركة الشباب في أوروبا.

وقد ارتبطت كل فيدرالية للكيبوتزات منذ الثلاثينيات بحزب سياسي صهيوني الحركة، فهناك حركة أيهود(Ihud) التى ارتبطت بحزب "أجودت هعفودا" (وحدة العمال) وارتبطت حركة ميوهاد(Meuhad)بحزب الماباي (الذى كان يقوده بن جوريون في ذلك الوقت)وقد رفضت قيادة الميوهاد الانضمام للانشقاق الذى أنشئ على أثره حزب"اجودت هعفودا" على عكس كيبوتز أيهود ، بينما كان كيبوتز أرتزى(Artzi)، مرتبطا بشكل عضوي بحركة "هاشومير هاتسعير" ، والتى ساهمت قياداتها في إنشاء فيدرالية الكيبوتز عام ١٩٢٧، وهو ما جعل كيبوتز ارتزى على مدار تاريخه الأكثر ارتباطاً بالحياة الحزبية والسياسية في الحركة الصهيونية، وكان طوال الخط يتبنى مواقف أكثر يسارية، فقد قام برنامج حركة هاشومير هاتسعير على ثلاثة عناصر متكاملة هى: الصهيونية والاشتراكية والكيبوتزية[١١] والتى رأت أن تصبح الكيبوتزات الوحدات الريادية الجماعية للمجتمع الجديد، وعند تحولت حركة هاشومير هاتسعير إلى حزب سياسي عام ١٩٤٦ بلغ عدد أعضائه حوالي عشرة آلاف، ثلثهم من كيبوتز ارتزي[١٢] . وقد كانت الحركة ثم الحزب حتى إعلان الدولة الإسرائيلية تؤمن ببناء الدولة ثنائية القومية في فلسطين ورفضت مقاطعة العرب، بل أن الحركة في منتصف الأربعينيات كانت الوحيدة التى رفضت رفع العلم الإسرائيلي ذى اللونين الأزرق والأبيض وأداء النشيد الوطني الصهيوني في الكيبوتزات التابعة لها وأداء نشيد الأممية الشيوعية[١٣] بدلاً منه. وقد انتعش كيبوتز ارتزي سياسياً بعد عام ١٩٤٢ على

إثر انضمام السوفيت للحلفاء وانتصارهم على الألمان، حيث كانت كيبوتز أرتزي تتبني النموذج السوفيتي لبناء الدولة الاشتراكية.

وعلى الرغم من تبني حركة ارتزي بالتبعية موقفا أكثر تسامحاً تجاه العرب، إلا أنه مع نشوب الثورة العربية في ١٩٣٦ ومهاجمة العرب للمستوطنات والكيبوتزات التي انتزعت أراضيهم تبنت الحركة مع باقي حركات الكيبوتزات موقفا مضمونه أن العرب جميعاً أعداء[١٤] وتبنى إستراتيجية الدفاع عن النفس في مواجهة الهجمات العربية. مع استمرار إيمانها بالدولة ثنائية القومية!.

الكيبوتزات في مرحلة الحرب العالمية الثانية وقبل إعلان دولة إسرائيل:

في فترة الحرب العالمية الثانية، استمرت الكيبوتزات في لعب دور رأس حربة لليشوف بشكل أكثر وضوحا، بل وباعتبارها الكيان المنوط به القيام بمهام الدولة التي لم تؤسس بعد، فإلى جانب استمرار الكيبوتزات في لعب دور جوهري في الاستيطان في المناطق التي شكلت أهمية إستراتيجية عسكريا للدولة القادمة، كانت تعد المفرخة الأساسية لقيادات وعناصر العصابات الصهيونية، فضلا عن كونها أحد أهم مصادر الغذاء لليشوف في تلك المرحلة، وهو ما جعل تلك الفترة المرحلة الذهبية للكيبوتزات على مدار تاريخها. حيث أرتفع عدد سكان الكيبوتزات من ٢٤ ألفا في بداية الحرب إلى ٣٢,٥ ألفا في نهايتها[١٥] وارتفع وزنها النسبي من المستوطنات اليهودية في نهاية الحرب إلى ٧٥% مقابل ٦٧% في ١٩٣٩ [١٦]

نمو الكيبوتزات في الفترة من ١٩٤٠-١٩٤٥:

السنة	عدد الكيبوتزات	سكان الكيبوتزات	نسبتهم من السكان اليهود	إجمالي الأراضي المملوكة (ألف دونم)	المناطق المروية (ألف دونم)
١٩٤٠	٧٨	١٦٩٢١	٣,٦%	٢٢٩	٣٣
١٩٤٥	١٠١	٢٠٠٤٢	٦,٧%	٣٤٩	٥٧

المصدر Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement: 1939-1995,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p61. And Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam, 1977

كما أشرنا كان دور الكيبوتزات الأساسي في تلك الفترة هو الدور العسكري والأمني، فقد انضم نحو ١٣% من عضوية الكيبوتزات إلى الجيش البريطاني في بداية الحرب العالمية الثانية مقارنة بـ٥,٥% لليهود في فلسطين في تلك الفترة[١٧]، إلى جانب

قيام الكيبوتزات بلعب دور مركزي في تقوية العصابات الصهيونية حيث كانت معظم معسكرات تدريب الهاجاناة وأماكن إخفاء السلاح بل كانت مصانع السلاح الخفيف موجودة في معظمها داخل مناطق الكيبوتزات،فإلي جانب هذا أنشئت في إطار العصابات الصهيونية وحدة خاصة هي"الناحال" (حركة الشباب المقاتل) من بين شباب الكيبوتزات. وهؤلاء الجنود يقومون، أثناء أدائهم الخدمة العسكرية، بقضاء نصف وقتهم في العمل في الكيبوتزات والنصف الآخر في التدريب العسكري.[١٨]

من ناحية أخرى قامت حركة الكيبوتزات بدور هام في مواجهة الكتاب الأبيض الذى أصدرته سلطة الانتداب البريطانية بهدف تقليص الهجرة اليهودية إلى فلسطين في ١٩٣٩، حيث تم إنشاء ثمانية كيبوتزات وموشافيم في ليلة واحدة في مايو ١٩٣٩، وتم إنشاء ١٧ كيبوتز في الفترة من ١٩٣٩- ١٩٤٢ تركزت في صحراء النقب والجليل [١٩] التى مثلت في ذلك الوقت نقطة استراتيجية في الدفاع عن المستوطنات اليهودية، إلى جانب التوسع في الاستيطان في منطقة النقب حيث استولت الكيبوتزات في فترة الحرب العالمية الثانية على نحو ٤٠ ألف دونم من صحراء النقب التى كانت تمثل ٣٠% من أرض الانتداب الفلسطينية وتم استبعادها من الدولة اليهودية في اقتراحات لجنة بيبيل ولكن القيادات الصهيونية أوصت بالاستيطان فيها استجابة لنصيحة أحد الخبراء اليهود الأمريكين والخاصة باستغلال مياه نهر الأردن لري المزارع في تلك المنطقة[٢٠]، إلى جانب أهميتها الأمنية والاستراتيجية. وهكذا تم إنشاء ٢٤ كيبوتز جديد في الفترة من يناير ١٩٤٣ إلى مايو ١٩٤٨ معظمها في مناطق ذات أهمية أمنية وسياسية بغض النظر عن ملاءمتها للأنشطة الاقتصادية[٢١]. وأنشئت هذه الكيبوتزات الجديدة على التلال ذات الأهمية العسكرية للعصابات الصهيونية، وتم تعبئة عدد متزايد من أعضاء الكيبوتزات داخل عصابات البالماخ .

وعلى الرغم من المواقف اليسارية سياسيا التى تبنتها حركة الكيبوتزات، وخاصة كيبوتز ارتزى، فقد كانت الكيبوتزات التابعة لها تشارك في الاستيلاء على الممتلكات العربية وفى حصد الحقول(العربية) وفوق ذلك، فإن كيبوتز مشمار هايمك التابع لكيبوتز ارتزى وحركة هاشومير هاتسعير، كان أول كيبوتز يطالب بتدمير القري العربية المحيطة به[٢٢]، ووفق بنى مورس، فإنه وعلى الرغم من اتهام قيادات حركة هاشومير هاتسعير حزب الماباي بارتكاب كل الفظائع ضد العرب، بما في ذلك طرد السكان وتدمير القري ومصادرة الأراضي والممتلكات المهجورة، فقد كان العسكريون وموظفو الكيبوتزات التابعة لفيدرالية ارتزى، الموالية للحزب، يقومون بدور كبير في تنفيذ هذه الفظائع.[٢٣]

توزيع الكيبوتزات في فلسطين في الفترة من ١٩٤٠ـ ١٩٤٥

السنة .	الإجمالي	الجليل	وادي جزرايل	حيفا وتل أبيب	القدس	النقب
١٩٤٠	٧٨	٣٢	١٧	٢٤	٣	٢
١٩٤٥	١٠١	٤٠	١٨	٣١	٣	٩

المصدر: Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam,1977.p64

وقد أدي ذلك إلى حرمان الكيبوتزات في تلك الفترة من الاستفادة بشكل كامل من الفرص الاقتصادية المواتية التي تهيأت في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد إنشاء قوات الحلفاء مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة في ١٩٤٢، والذي كان من مهامه تشجيع إنشاء صناعات محلية لتوفير إمدادات القوات البريطانية بشكل أساسي في المنطقة، مما أدي إلى انخفاض عدد العاملين خارج الكيبوتزات والذين كانوا يشكلون مصدرا هاما للدخل في الكيبوتزات في ذلك الوقت، ولكن قيام الوكالة اليهودية بتقديم الدعم بسخاء للكيبوتزات إلى جانب اقتراضها من البنوك بضمان الوكالة اليهودية، سمح لها في تلك الفترة بالتوسع بشكل يفوق كافة التجمعات اليهودية الأخرى داخل فلسطين. وقد ذكر تقرير للهاجاناة في ١٩٤٣ أن الكيبوتزات هي أفضل هيكل اجتماعي للاستيطان في المناطق المعرضة للعدوان ، حيث أن التضامن والانضباط في الكيبوتزات يجعلها أساس الحركة الصهيونية في الوقت الراهن بغض النظر عن كفاءتها الاقتصادية.[٢٤] ولكن هذا لم يمنع الكيبوتزات من التحول جزئيا إلى الإنتاج الصناعي، وذلك عبر إنشاء مصانع صغيرة للأغذية والمنسوجات، مما أدي إلى ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة في الكيبوتزات من ٨,٩% عام ١٩٣٨ إلى ١٤,٢% عام ١٩٤٥.

العمالة المنتجة في فروع الاقتصاد الرئيسية داخل الكيبوتزات
خلال الحرب العالمية الثانية

السنة	الزراعة	الصناعة	الاستثمار	العمل بالخارج	آخر
١٩٣٩/٣٨	%٢٨,٤	%٨,٩	%٧,٥	%٤٠,٥	%١٤,٧
١٩٤٣/٤٢	%٤٣,٧	%١٥	%٦,٧	%٢٠,٥	%١٤,١
١٩٤٦/٤٥	%٤٥,٥	%١٤,٢	%٥,٩	%١٩,٥	%١٤,٩

المصدر Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p62.

كل هذه العوامل جعلت الكيبوتزات تتوسع بشكل غير مسبوق في الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إعلان الدولة الإسرائيلية، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية مثل سكان الكيبوتزات نحو ٦٧ % من السكان اليهود في فلسطين وارتفعت إلى نحو ٧,٥ % من السكان اليهود في نهاية ١٩٤٨ وهي أعلى نسبة لقاطني الكيبوتزات من السكان اليهود على مر تاريخها، مما يجعلها نقطة ذروة للكيبوتزات فريدة ووحيدة في تاريخها[٢٥]

الكيبوتزات وتغير الدور بعد تأسيس الدولة العبرية:

أعقب إعلان الدولة الإسرائيلية في ١٥ مايو ١٩٤٨ توسع غير مسبوق في الحركة الاستيطانية اليهودية في أرض فلسطين، وهو التوسع الذي تزامن مع تغيرات غير مسبوقة أيضاً في التركيب الديموجرافي والإثني للتجمع الإسرائيلي، نتيجة موجة الهجرة الواسعة التي جاءت إلى أرض فلسطين فيما بعد إعلان الدولة، ففي الفترة من مايو ١٩٤٨ إلى نهاية نفس العام وصل نحو ١٠٠ ألف مهاجر يهودي، بالإضافة إلى ربع مليون آخر خلال عام ١٩٤٩ ، بحيث وصل تعداد السكان اليهود في فلسطين بنهاية ١٩٤٩ إلى نحو مليون يهودي ، جاء الجزء الأكبر منهم من البلدان العربية والشرق الأوسط وخاصة خلال عام ١٩٤٩. بحيث كان التركيب الاثني للمهاجرين الجدد في الفترة من مايو ١٩٤٨-١٩٥٣ كالتالي ٥٠,٧% من مواليد أفريقيا وآسيا و٤٨,٩% من مواليد أوروبا و٠,٧% من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية[٢٦]

<u>استيعاب الكيبوتزات للمهاجرين الجدد في ١٩٤٩:</u>

	عدد السكان اليهود	عدد المهاجرين الجدد	نسبة المهاجرين الجدد من السكان
الكيبوتزات	٦٣٥١٨	٩٥٣٦	%١٥
الموشافيم	٤٥٣٨٣	١٦٨٧٥	%٣٧,٢
الموشافيوفديم	٩٩٥١٣	٣٠٢٥٨	%٣٠,٤
مناطق ريفية أخرى	١٩٥٠٠	١٦٥٢٠	%٨٤,٦
المدن	٦٩٦٣٩٤	١٧٣٣٦٣	%٢٤,٩
الإجمالي	٩٣٠١٣٣	٢٤٧٤٣٣	%٢٦,٦

المصدر Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p 174.

إلى جانب هذا التغير الديموجرافي داخل دولة إسرائيل، أخذت الدولة الجديدة بالتدريج في القيام بمهام الكيبوتزات وخاصة المهام المتعلقة بالدفاع والأمن وحماية الحدود، وهو ما تزامن مع فشل الكيبوتزات في استيعاب المهاجرين الجدد بعد ١٩٤٨

مقارنة بالفترات السابقة ومقارنة بقدرة المزارع التعاونية على أساس عائلي (الموشافيم) على استيعابهم، نتيجة الطبيعة النخبوية التي تأسست عليها، والتي اعتمدت على اليهود الاشكناز ، وهو ما كان بمثابة عامل طرد ضمنيا لليهود السفارديم، إلى جانب تفضيل المهاجرين الجدد للاستيطان داخل الموشافيم، نتيجة لعدد من العوامل، لعل أهمها عدم تأثر المهاجرين القادمين من دول الشرق الأوسط بالأفكار الاشتراكية، وتفضيلهم للعمل في إطار عائلي. وهو ما ظهر في نمو الموشافيم بشكل متسارع في الخمسينيات والستينيات على حساب المهاجرين من اليهود السفارديم، وهو ما يظهر بوضوح في الجدول التالي:

السكان اليهود في الكيبوتزات والموشافيم وفق الموطن الأصلي (١٩٤٨-١٩٦١):

المنشاء	الإجمالي	إسرائيل	أفريقيا وآسيا	أوروبا	آخرين
١٩٤٨					
الإجمالي	%١٠٠,٠	%٣٥,٤	%٧,١	%٥٢,٧	%٤,٨
الكيبوتزات	%١٠٠,٠	%٣٣,١	%٢,٢٠	%٥٩,٣	%٥,٤
الموشافيم	%١٠٠,٠	%٣٩,٩	%٤,٧	%٥٢,٢	%٣,٢
١٩٦١					
الإجمالي	%١٠٠,٠	%٣٧,٨	%٢٤,٩	%٣٢,٨	%٤,٥
الكيبوتزات	%١٠٠,٠	%٥١,٣	%٦.١	%٣٣,٥	%٩,١
الموشافيم	%١٠٠,٠	%٤٢,٣	%٣٠,٩	%٢٢,٠	%٤,٨

المصدر:- Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam,1977.p78.

حيث لم يمثل السفارديم في الكيبوتزات في عام ١٩٦١ سوي ٦,١% مقابل٣٠,٩% للموشافيم و ٢٤.٩% بالنسبة للدولة الإسرائيلية.

وقد شهدت الكيبوتزات في الخمسينيات والستينيات -على الرغم من موجات الهبوط والصعود المتتالية- نمواً اقتصاديا متسارعا، على الرغم من أن هذا النمو لم يقابله نمو ديموجرافي، فمن بين ٢٣٠ كيبوتز كان موجودا في إسرائيل عام ١٩٦١ فإن ١٧٦ كيبوتز منهم أنشئت قبل مايو ١٩٤٨ أي نحو ٧٧%، منها ٣٧ كيبوتز أنشئت قبل ١٩٥٢ أما بعد ١٩٥٢ فقد تم إنشاء ١٧ كيبوتز فقط، أي أقل من ٦%، كما انخفضت نسبة سكان الكيبوتزات من السكان اليهود من٦,٥% في عام ١٩٥٠ إلى ٣,٥% في منتصف الستينيات، على النقيض من ذلك نمت الموشافيم بشكل مطرد منذ عام ١٩٤٨ حيث ارتفع عدد أعضائها من ٤٨,٢ ألف في ١٩٤٨ إلى ١٢٣,٧ ألف عام ١٩٦٤ ، أي بنسبة ٢٥٨% كما زادت عدد مستوطنات اليشوف من ١٢٠ إلى ٣٦٧ في نفس الفترة.[٢٧] كان السبب الرئيسي وراء الانتعاش الاقتصادي الذى مرت به الكيبوتزات هو

تحولها إلى الاقتصاد الصناعي، حيث أصبح نصف إنتاج الكيبوتزات في نهاية الخمسينيات من القطاع الصناعي داخلها، وذلك نتيجة لاستفادتها من الانتعاش الاقتصادي الذى مرت به إسرائيل في تلك الفترة، ونمو الإنتاج الصناعي بها، والاستفادة من المعونات والمساعدات التى قدمتها الحكومة للكيبوتزات في تلك الفترة من أجل تطوير الصناعات بها، إلى جانب الاستفادة بشكل أو آخر من العمالة السفاردية الرخيصة نسبيا بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية العمل داخل الكيبوتزات مقارنة بفروع الصناعة الأخرى في إسرائيل، وأخيرا وفرة الأيدي العاملة الشابة، حيث احتفظت الكيبوتزات في تلك الفترة بأغلبية العنصر الشاب داخلها، حيث كان متوسط أعمار سكان الكيبوتزات في ١٩٦١ حوالي ٢١,١ سنة مقابل ٢٥,٦ سنة لسكان دولة إسرائيل في نفس السنة[٢٨] ، بحيث يمكن توصيف الفترة من ١٩٥٧-١٩٦٣ في عمر الكيبوتزات بأنها فترة التصنيع السريع[٢٩] من ناحية أخري تضاعفت المساحة المزروعة المملوكة للكيبوتزات ثلاث مرات في نفس الفترة[٣٠] وذلك على إثر اهتمام الحكومة بالتوسع في زراعة صحراء النقب والتى ضمت ٤٩ كيبوتز في منتصف الستينيات، واهتمام حركة الكيبوتزات بزيادة إنتاجها من المحصولات الزراعية التى تدخل في الصناعة.

نمو الكيبوتزات في الفترة من ١٩٥٠-١٩٨٣:

	عدد الكيبوتزات	سكان الكيبوتزات	نسبتهم من السكان اليهود
١٩٥٠	٢١٤	٤٩١٤٠	%٥,٦
١٩٥٥	٢٢٥	٧٧٨١٨	%٤,٩
١٩٦٠	٢٢٩	٧٧٩٥٥	%٣,٦
١٩٦٥	٢٣٣	٨٠٧٣٥	%٣,٥
١٩٧٠	٢٤٣	٨٤٩٠٠	%٣,٣٠
١٩٧٩	٢٥٦	١٠١٦٠٠	%٣,٣٠
١٩٨٣	٢٦٧	١١٥٥٠٠	%٢,٩

المصدر Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p262.

من ناحية أخرى، وظفت إسرائيل حركة الكيبوتزات عقب حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ والاستيلاء على سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة، في تكثيف الاستيطان داخل هذه المناطق، حيث عادت الكيبوتزات لتلعب دورها التقليدي الخاص بالدفاع، حيث تم إنشاء كيبوتزات في النقاط الاستراتيجية وذات الأهمية السياسية، في هذه المناطق .

وخاصة في الجولان و وادي الأردن وسيناء ، وهو ما أدى إلى إحداث أول نمو ديموجرافى واضح لسكان وعدد الكيبوتزات منذ إعلان الدولة، وذلك على الرغم من موقفها السياسي الرافض للاستيطان في المناطق المحتلة!.

توزيع الكيبوتزات في الفترة من ١٩٥١-١٩٦٥

السنة	الإجمالي	الجليل	وادي جزرايل	حيف وتل أبيب	القدس	النقب
١٩٥١	٢٠٣	٧٢	٣١	٥٢	٨	٤٠
١٩٥٤	٢١٥	٧٣	٣٣	٥٧	٨	٤٤
١٩٥٨	٢٢٢	٧٤	٣٣	٥٨	٨	٤٩
١٩٦٥	٢٢٢	٧٤	٣٣	٥٨	٨	٤٩

المصدر: Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company, Amsterdam,1977.p65.

توزيع الكيبوتزات في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧:

المنطقة	الجولان	الضفة الغربية	غزة	وادي الأردن
عدد الكيبوتزات	١٠	٨	٩	٢١

المصدر: Yad Tabenkin , Research and Documentation Center of the United Kibbutz Movement.2000.internet.

هذا إلى جانب الدور الهام لشباب الكيبوتز في القتال مع جيش الدفاع، حيث كانت نسبة الجنود الأعضاء في حركة الكيبوتزات ضعف نسبتهم من السكان، وهو ما ظهر في إحصائيات القتلى الإسرائيليين في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. حيث بلغت نسبة القتلى من أعضاء الكيبوتزات في حرب يونيو ١٩٦٧ نحو ١٢,٨% من نسبة القتلى الإسرائيليين بينما كانت نسبة سكان الكيبوتزات لا تتعدى ٣,٥% من السكان اليهود في تلك السنة، وسقط منهم نحو ١٢,٦% خلال حرب ١٩٧٣ وكانت نسبتهم من السكان ٣,٤% فقط.

لم يمنع الانتعاش الاقتصادي وعودة الدور الدفاعي للكيبوتزات، من ظهور بوادر لأزمة تمثلت بالأساس في واقع أن الكيبوتزات أصبحت ترتكز في دعايتها لجذب الأعضاء الجدد على أساس قدرتها على تقديم الخدمات وتوفير مستوى معيشة مرتفعا وتوفير العمل واحترام الحياة الشخصية وهو ما اعتبره الجيل الأول انحدارا أيديولوجيا يمكن أن يهدد مستقبل الكيبوتزات التي قامت على أساس التضحية والبذل والانتماء الأيديولوجي. وهو التوقع الذي أثبتت الفترة التالية صحته، عندما بدأت الأزمة الاقتصادية وتدهور الأداء الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي للكيبوتزات في منتصف الثمانينيات.

ثانيا : تحولات الكيبوتزات وتغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل

لا يمكننا فهم التحولات الكيفية التى لحقت بحركة الكيبوتزات منذ بداية الثمانينيات والمستمرة حتى اليوم، خارج سياق تحولات البيئة الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية في تلك الفترة. فالدولة الإسرائيلية ظلت منذ تأسيسها تسيطر على موارد المجتمع واحتكرت سلطة توزيعها واستخدامها، وكانت تقوم طوال الوقت بإعادة توزيع جزئية للموارد خاصة تلك المتعلقة بالدعم والإعانة وفقا لأولوياتها السياسية وتلك الخاصة باستيعاب الاحتقانات الاجتماعية، وهو ما جعل الكيبوتزات كإحدى المؤسسات الاستيطانية تظل في علاقة وثيقة بالتغيرات داخل مؤسسات الدولة، نتيجة لاعتمادها على التمويل الحكومي من أجل استمرار وجودها وتوسعها.

لقد ارتكزت الطبيعة الاستثنائية للاقتصاد الإسرائيلي، على الطابع الاستعماري الاستيطاني للدولة، القائمة على هيمنة السياسة على الاقتصاد، مما جعل الدور المركزي في الاقتصاد يشمل الإشراف والتخطيط لكافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتكزة في ذلك إلى السياسة الضريبية والنقدية والمالية. فمع انتصار جناح وايزمان في مؤتمر الحركة الصهيونية في لندن ١٩٢١، تمكنت الأحزاب العمالية من السيطرة على رأس المال اليهودي الموضوع تحت تصرف الحركة الصهيونية، وهو ما أدي على المستوى الاقتصادي لإعطاء الأولوية للاستيطان عوضا عن التراكم والربح، وهو الاتجاه الذي استفادت منه الكيبوتزات أكثر من غيرها، نتيجة كونها الذراع الأمني والاستيطاني للحركة الصهيونية العمالية قبل إعلان الدولة، وهو ما استمر في العقود التالية لإعلانها في إطار دعم التصنيع داخلها. وهو ما عكس علاقة رعوية للحركة الصهيونية ثم الدولة تجاه حركة الكيبوتزات، وربط بالتالي مصيرها وتحولاتها بشكل أقوى بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تلحق بالدولة الإسرائيلية.

تأثر الاقتصاد الإسرائيلي في السبعينيات بالأزمة الاقتصادية العالمية وانتهاء الحقبة الذهبية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو الأمر الذى تجلي عمليا في النصف الثاني من الستينيات وتبني الدولة الإسرائيلية لسياسة اقتصادية انكماشية، خلال عامي ١٩٦٦-١٩٦٧، وعلى الرغم من أن هذه الأزمات الاقتصادية كانت بمثابة إيذان بانتهاء الميزات النسبية التى صاحبت نشأة الدولة الإسرائيلي، إلا أن هذا تأجل عمليا قرابة عقدين كاملين وحتى منتصف التسعينيات نتيجة انتعاش سوق السلاح واستفادة الدولة الإسرائيلية من هذا الانتعاش، إلى جانب استمرار التدفقات والتعويضات والمنح ولاحقا

ضمانات القروض من العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[31] مما ساعد على استمرار السياسة التدخلية التي تبنتها الحكومة العمالية في ذلك الوقت.

إلا أن الأزمة ما لبثت أن لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينيات، حيث زادت الضغوط التضخمية منذ حرب لبنان حيث وصل معدل التضخم إلى ١٣١%، ووصل في النصف الثاني من ١٩٨٥ إلى ٥٠٠%، مما دعا الحكومة الإسرائيلية لإقرار خطة الاستقرار العاجل وتبني سياسات انكماشية لخفض معدل التضخم لنحو ١٦% في عام ١٩٨٧، وهو ما أثر سلبا على مستوي المعيشة في المجتمع الإسرائيلي وارتفاع معدلات الفائدة، وخفض الدعم والمساعدات لعدد من القطاعات الاقتصادية وتقليص الإنفاق الاجتماعي، مما عجل بانهيار دولة الرفاه " Welfare state".

تأثرت الكيبوتزات بالسلب من نواح عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية وتغير السياسات الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية مع نهاية السبعينيات، حيث أدت سياسة الخصخصة في القطاع الزراعي التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في هذه الفترة إلى تقليص الإجراءات الحمائية الخاصة بالسلع الزراعية وتقليص الدعم المخصص للمنتجين الزراعيين، وتجاوزت في تلك الفترة أسعار المدخلات الخاصة بالمنتجات الزراعية الأسعار التي تباع بها وانخفض حجم رأس المال المستثمر في قطاع الزراعة، وهو ما ترافق مع تآكل سوق السلع الزراعية الإسرائيلية في الخارج، نتيجة للركود العالمي، الذي أدي في ذلك الوقت إلى انتعاش الاتجاهات الحمائية للسوق الداخلي في كل من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما كان له بالتالي تأثير سلبي على اقتصاد الكيبوتزات التي كانت تعتمد فيما يزيد عن ربع دخلها على عائد تصدير المنتجات الزراعية ، ولكنها استطاعت على الرغم من ذلك الحفاظ على تماسكها الاقتصادي في النصف الأول من الثمانينيات ، حيث كان نصف دخل الكيبوتزات في تلك الفترة يأتي من الإنتاج الصناعي، وهو القطاع الذي توسع بشدة في الستينيات والسبعينيات، حيث بلغ نصيب الكيبوتزات من الناتج الصناعي الإسرائيلي في عام ١٩٨٧ نحو ١٠%[32] ، وهو ما جعلها بمنأى عن الانهيار بعد الضربة التي وجهتها لها حكومة الليكود(١٩٧٧-١٩٨٢) بإلغاء "التمويل الفرعي"Supplementary Fund " والذي كان مسئولا عن تقديم دعمٍ خاصٍ لصناعات الكيبوتزات.[33] كجزء من عملية خفض الإنفاق العام ، والذي انخفض من ثلاثة أرباع الناتج القومي إلى نحو ٦٢% في عام ١٩٩٤[34]

إلا أن الصورة تغيرت كيفيا بعد عام ١٩٨٣ وقد تمثلت أول مظاهر هذا التغير أو الاهتزاز في انهيار بورصة تل أبيب ومن ثم انهيار قيمة السندات التي كانت تصدرها الحكومة الإسرائيلية، وقد كانت الكيبوتزات تستثمر فيها أموالا ضخمة، مما أثر بالسلب على اقتصاديات الكيبوتزات، وجعل التطورات السابقة تصبح أكثر مرارة عن ذي قبل. لاحقا تحولت المرارة إلى علقم نتيجة تفاقم أزمة مديونية الكيبوتزات، التي اعتمدت في

السابق في توسيعها لقاعدتها الصناعية على القروض من البنوك،وقد تضاعفت هذه الديون بعد رفع سعر الفائدة في ١٩٨٥،والتي وصلت إلى نحو ٤ مليارات دولار[٣٥]. مما أدي إلي إفلاس العديد من المشروعات الاقتصادية التابعة للكيبوتزات في عام ١٩٨٦، ولعل الأزمة كانت شاملة للكيبوتزات، على عكس الموشافيم التي تأثرت جزئيا بها، نتيجة للمسئولية المشتركة لكل حركة أو فيدرالية للكيبوتزات عن ديون الكيبوتزات المنضمة إليها، على عكس الموشافيم، الذي يعد كل منها مسئولا عن أوضاعه الاقتصادية.

أدت هذه التطورات إلى قيام الكيبوتزات بتركيز جهودها بعد ١٩٨٦ على حل معضلة الديون المتراكمة عليها للبنوك. وقد استطاعت الحركة التوصل إلى اتفاقين أساسيين مع البنوك في ١٩٩٦ لإلغاء وجدولة الديون، ودفعت مقابل هذا ثمنا باهظا،حيث أجبرت بعض الكيبوتزات على بيع أراض زراعية تمتلكها لسداد ديونها، بالإضافة إلى تقليص الإنفاق على الطعام والتعليم والخدمات الطبية.

تزامنت هذه التطورات الاقتصادية الحادة التي شهدتها المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية، مع تطورات اجتماعية أكثر حدة، حيث تعرض الموزاييك الإسرائيلي إلى انقلاب في الموازين الإثنية، فبعد مرحلة انقلاب المعادلة الإثنية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات والتي قلصت نسبة اليهود الغربيين لصالح اليهود الشرقيين ، بدأت مراجعة جذرية مع حلول أواخر الثمانينيات وحتى الآن، حيث شهدت هذه الفترة موجات هائلة من الهجرات، شكل يهود جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا الشمالية منها نحو ٩٢,٢% من إجمالي المهاجرين[٣٦] حيث بلغ عدد المهاجرين من يهود الغرب نحو ٨٢٩ ألفا. الأمر الذي اثر بشكل عضوي على تركيبة المجتمع الإسرائيلي حيث انقلبت المعادلة الإثنية رأسا على عقب لصالح اليهود الاشكناز وبنسب ترجع للعهود الأولى لنشأة الدولة اليهودية، من ناحية أخري أدي ارتفاع المكون التعليمي/الفني/المهاري لهؤلاء المهاجرين-٤١% من مهاجري الموجة الأخيرة من ذوى الدرجات العلمية والجامعيين ، ٣٤% من المهنيين والتقنيين وذلك مقارنة بنحو ٩%، ١٧% على التوالي بين السكان اليهود في إسرائيل[٣٧] لتعميق الانقلاب الذي لحق بالمعادلة الإثنية على المستوي الطبقي/المهني.

وقد ساهمت موجة الهجرة الروسية في انخفاض نسبة سكان الكيبوتزات من إجمالي السكان اليهود، لتصل إلى نحو ١,٩% فقط في ١٩٩٨ [٣٨]، وذلك نتيجة عدم تفضيل المهاجرين الجدد لنمط الحياة داخل الكيبوتزات وخاصة العمالة الماهرة منهم، بينما كان التأثير الإيجابي لموجة الهجرة على حركة الكيبوتزات محدودا، نظرا لأن الذين انضم منهم للكيبوتزات كانوا من فئة العمالة الأقل مهارة الذين لم يجدوا عملا داخل قطاعات الإنتاج ، وهو ما دفع غالبيتهم للانضمام للكيبوتزات في إطار البديل الممكن وليس على أساس الاقتناع الأيديولوجي أو الإيمان بنموذج الكيبوتز بينما سكن بعضهم في

الكيبوتزات وفق قانون المنزل الأول في الوطن، الذي منح منزلا لكل مهاجر جديد، وكانت نسبة من هذه المنازل داخل الكيبوتزات.

هكذا انقلبت الآية، فهجرة الروس الثانية في بداية القرن العشرين، كانت هي بداية حركة الكيبوتزات، بينما كانت موجة هجرة الروس في نهاية القرن، أحد عوامل تفكك النموذج الكيبوتزى الذى وضعه أجدادهم.

على صعيد آخر كانت هناك تغيرات اجتماعية حادة هزت الكيبوتزات منذ منتصف الثمانينيات، حيث برزت أزمة الجيل الثالث والرابع داخل الكيبوتزات مع قواعد الحياة داخلها، نتيجة لعدد من العوامل، أهمها الأزمة الاقتصادية، التى أظهرت عدم كفاءة الكيبوتزات اقتصاديا وفشلها في تحقيق الأهداف التى سعت لبلوغها، وخاصة بعد بروز مشكلة عدم كفاءة الإدارة داخل الكيبوتزات وعدم دقة الحسابات الخاصة بالمكاسب والخسائر واهتراء ميزانيات الكيبوتزات وانخفاض إنتاجية العاملين بها، مما افقد الكيبوتزات بريقها الاقتصادي في أعين الجيل الجديد إلى جانب ارتباط هذه الأجيال الجديدة بالتغيرات التي تحدث خارجها سواء داخل الدولة الإسرائيلية أو على نطاق العالم بشكل يفوق الأجيال السابقة، عبر دخول ثقافة التليفزيون والأقمار الصناعية والإنترنت إلى الكيبوتزات، وهو ما زاد عنف نقد هذا الجيل لنمط الحياة الكيبوتزى. إلى جانب انهيار المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، مما أسقط معها الغطاء الأيديولوجي للحركة التعاونية وأدي إلى زيادة نسبة الشباب الذين يتركون الكيبوتزات .

تركت هذه العوامل آثارها السلبية علي الكيبوتزات سواء فيما يتعلق بمعدل نموها الاقتصادي أو توسعها الذاتي، حيث توقف نمو الكيبوتزات من حيث الأعضاء بشكل كامل في عام ١٩٨٧وفى الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٠ ولأول مرة في تاريخ الكيبوتزات كان نمو سكان الكيبوتزات أقل من نمو السكان في إسرائيل، وهى الظاهرة التى استمرت بعد ذلك، إلى جانب بروز ظاهرة نمو عدد البالغين الذين يتركون الكيبوتزات بعد إنهاء الخدمة العسكرية، وهو ما تزامن مع انخفاض نسبة المواليد من ٢٤ للألف عام ١٩٨٥ إلى ١٧,١ للألف في ١٩٩٠ [٣٩]

تطور نمو الكيبوتزات وسكانها من ١٩٨٣-١٩٩٨

السنة	عدد الكيبوتزات	عدد سكان الكيبوتزات	نسبتهم من السكان اليهود
١٩٨٣	٢٦٧	١١٥٥٤٠	٢,٩%
١٩٩٥	٢٦٨	١١٨٩٠٠	٢,١%
١٩٩٧	٢٦٧	١١٦٥٠٠	٢,٠%
١٩٩٨	٢٦٧	١١٥٥٠٠	١,٩%

المصدر: Statistical Abstract of Israel.No 51. 2000

ومع استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للكيبوتزات، بدأت من عام ١٩٩٥ موجة تقلص سكان الكيبوتزات من ١١٨ ألفا في ١٩٩٥ إلى ١١٥ ألفا في عام ١٩٩٨ ،من ناحية أخرى ارتفعت نسبة السكان غير الفاعلين اقتصاديا داخل الكيبوتزات من بداية التسعينيات حيث ارتفعت نسبة الذين تعدت أعمارهم سن ال٦٥ في ١٩٩٠ إلى ١٠,٢% مقارنة ب ٤,٢% في ١٩٧٥ وبلغت نسبتهم نحو ١٣,٥% في ١٩٩٨[٤٠] كما بلغت نسبة الذين تركوا الكيبوتزات في ١٩٩٨ نحو ٣,٧% بينما كان الوافدون يمثلون ١,٢% ، وكانت نسبة النمو الطبيعي ١%، أي أن نمو السكان في الكيبوتزات في تلك السنة كان -٠,٦%[٤١]

تطور العمالة المأجورة ونسبتها من سكان الكيبوتزات

السنة	عدد العمال	نسبة العمالة المأجورة
١٩٨٨	١٧٩٧٦	-
١٩٨٩	١٨٣٦٢	-
١٩٩٠	١٨٧٩١	%٢٩,٩
١٩٩١	١٩٢٤٨	%٣٤,٩
١٩٩٢	٢٠٢٢٣	%٤٠,٧
١٩٩٣	٢١٧٩٤	%٤٧,٨
١٩٩٤	٢٢٩٥٨	%٤٨,٦
١٩٩٥	٢٤٤٣٠	%٥١,٨
١٩٩٦	٢٥٦٧٣	%٥٦,٤
١٩٩٧	٢٥٨٧٨	%٦٠,١
١٩٩٨	٢٦٨٤٣	%٦٢,٠

المصدر: Jon Fidler, Focus on Israel,kibbutz,what,why,when,where, october 1999, , www. Israel-mfa.gov.il

هذا التقلص في عضوية الكيبوتزات أدي إلى ارتفاع نسبة العمالة المأجورة من الخارج من ٢٩% في بداية التسعينيات إلى ٦٢% في ١٩٩٨.

توزيع العمالة داخل الكيبوتزات(١٩٩٨)

القطاع	النسبة
الزراعة والصيد	%١٣,٢
الصناعة	%٣١,٤
السياحة والتجارة والخدمات المصرفية	%٥,٩
أعمال حرة	%٧,٦
التعليم	%١٠,١
الصحة والخدمات العامة	%٦,٥
إدارات عامة	%١,٤
الاتصالات	%٠,٠٤
الخدمات الشخصية	%٥ ١

المصدر: Statistical Abstract of Israel.No51.2000

ساهمت هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، في تحول اقتصاد الكيبوتزات إلى تقديم الخدمات والتركيز على الصناعات التصديرية والإنتاج الزراعي المخصص للتصدير ، وذلك في محاولة منها لملاحقة التغيرات داخل الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقلص بشدة النشاط الزراعي داخلها، ولم يعد يعمل بالزراعة بها سوي ١٣,٢% من سكان الكيبوتزات في ١٩٩٨ ، مقابل ٣١,٤% في الصناعة، وأصبحت تساهم بنحو ٣٣% من الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، مقارنة بنحو ٥٠% في منتصف السبعينيات ، ولعل بقاء النسبة المرتفعة من مساهمة القطاع الزراعي داخل الكيبوتزات والذي يزرع بالأساس الموالح هو انتشار الكيبوتزات في مناطق هي الآن من أفضل المناطق الزراعية من حيث خصوبة الأرض والمياه المتوفرة للرى خاصة تلك القريبة من نهر الأردن وبحيرة طبرية. بينما تساهم صناعة الكيبوتزات بنحو ٨% من مبيعات قطاع الصناعة في إسرائيل و٨% من الصادرات الصناعية و٤% من إجمالي الاستثمارات و٨% من إجمالي التوظيف الصناعي [٤٢] حيث تبلغ استثمارات الكيبوتزات في الصناعة نحو ٢٠٤ مليون دولار سنويا[٤٣] وهى الاستثمارات التى يساهم فيها القطاع الخاص حاليا بنحو ٢٥% تقريبا.

وبلغت مبيعات الكيبوتزات في ١٩٩٧ حوالي ثلاثة مليارات دولار ومن ضمنها ١,١٠ مليار صادرات تمثل مبيعات قطاع البلاستيك والمطاط القطاع القائد في صناعات الكيبوتزات، الحصة الأكبر منها(نحو ٣٧% من إجمالي المبيعات) والمعادن والصلب(١٧% من إجمالي المبيعات) والطعام(١٦% من إجمالي المبيعات) وتصدر صناعة الكيبوتزات نحو ٣٦% من إنتاجها الصناعي مقارنة بالمتوسط القومي الإسرائيلي الذى يبلغ ٢٥% والقطاع القائد في الصادرات هو البلاستيك والمطاط(٦٦% من صادرات الصناعة في إسرائيل) والطعام(٢٥% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية)[٤٤] كما تحول ٢٦ كيبوتز إلى منتجعات سياحية يتراوح سعر قضاء شهر بها من ٨ إلى ١١ ألف شيكل معظمها في الجليل(نحو ١٧ كيبوتز) .

هكذا تحول اقتصاد الكيبوتز إلى تبنى سياسة الإنتاج من اجل التصدير ، بعد أن استمر عقودا طويلة ينتج من أجل الاكتفاء الذاتي، مما يظهر مدى اندماج اقتصاد الكيبوتزات حالياً بالاقتصاد الإسرائيلي والعالمي، إلى جانب السماح للقطاع الخاص لأول مرة في الدخول في شراكه مع الكيبوتزات في مشروعات استثمارية. ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة متعاظمة من عضوية الكيبوتزات تعمل خارج الكيبوتزات لتدر دخلا للكيبوتز ، وفى المقابل أصبحت القطاعات الإنتاجية بها تعتمد على العمالة المأجورة من الخارج.

ثالثا : الكيبوتزات وتحولات البنية السياسية الإسرائيلية

لعبت الكيبوتزات منذ تكوينها دورا رئيسيا في السياسة الإسرائيلية، وهو ما يبدو واضحاً فى ارتباطها بالصهيونية العمالية، وهو الارتباط المستمر حتى اليوم، إلا أن تغيرات البيئة السياسية في أواخر السبعينيات وصعود اليمين إلى السلطة في انتخابات ١٩٧٧، غير من معالم المعادلة السياسية الإسرائيلية، التى قامت طوال عقود ما قبل إعلان الدولة وما بعدها، على هيمنة الصهيونية العمالية بدون منافس. فالزلزال الذي لحق بالمنظومة السياسية الإسرائيلية مع صعود الليكود للحكم في عام ١٩٧٧ قد صاحبه زلزال آخر فيما يتعلق بوضع ومستقبل الكيبوتزات وعلي مدار العقدين اللاحقين. فعلي الصعيد الأول أصبحت أيديولوجيا الصهيونية العمالية موضعا للتساؤل، وعلي الصعيد العملي كان تراجع العمل لصفوف المعارضة يعني سحب الدعم المادي لحركة الكيبوتزات بل ومناقشة جدواها الاقتصادية ذاتها وهو ما كان له أبلغ الأثر علي تطورها المستقبلي وعلي وزنها السياسي في العقدين اللاحقين.

فقد كان صعود الليكود للسلطة في ١٩٧٧ هو صعود العناصر المعادية بشكل تقليدي لميراث الكيبوتزات، حيث كان الليكود ينتقد تجربة الكيبوتزات باعتبارها غير مفيدة أو مجدية، إلى درجة ظهور شعارات خلال الحملة الانتخابية لليكود في انتخابات ١٩٧٧ على شاكلة "اللصوص أبناء الكيبوتزات"وقد كان موقف الليكود مبنيا على عدد من الأسس، أهمها ارتباط فيدراليات الكيبوتزات الثلاثة الأكبر بحزب العمل وباليسار الصهيوني ومشاركتها بقوة في تعبئة التأييد لهذه الأحزاب-فيما عدا فيدرالية داتي المرتبطة بحزب اجوادت يسرائيل اليميني المتشدد-، بالإضافة إلى أن القاعدة الانتخابية الرئيسية لليكود واليمين كانت وسط اليهود الشرقيين، الذين يحملون عداء تاريخيا للكيبوتزات، التي رأوا فيها تجسيدا للنخبوية الاشكنازية المتعالية.وأخيرا صعود الليكود على قاعدة بوادر أزمة اقتصادية، وتبنيه سياسات تحرر اقتصادي، قائمة علي خفض الدعم المقدم لما يراه اليمين القطاعات غير المفيدة اقتصاديا، والتى رأى أن مخصصات الدعم التى تقدم لها، ما هي إلا رشوة انتخابية كان يقدمها حزب العمل

لقواعده الانتخابية، وهنا وجد الليكود بالمقابل أن عليه أن يوجه مثل هذا الدعم إلى قواعده والمتمثلة في السفارديم والمتدينين المتشددين مثل الحريديم.

أستمر هذا الوضع مع استمرار الليكود في السلطة بعد انتخابات ١٩٨١ ، والتى دشنت معها تنامي إحساس اليمين الإسرائيلي بقوته، وبالتالي محاولته لتقليم أظافر قواعد دعم اليسار، وفى قلبها حركة الكيبوتزات، حيث رفض الليكود إبقاء التمويل الفرعي"Supplementary Fund " للكيبوتزات، ورفضه إسقاط الديون المتراكمة على الكيبوتزات-مما ساهم في دخول الكيبوتزات في أزمة عميقة منذ منتصف الثمانينيات- إلى جانب محاولة الليكود في ١٩٨٤ إلغاء القوانين التى تسمح لحركات الكيبوتزات بالمساهمة في الحملات الانتخابية، في محاولة لتقليص قدرات الكيبوتزات في التأثير على القرار السياسي، ولكن محاولة الليكود هذه باءت بالفشل بسبب رفض نواب حزب العمل للاقتراح داخل الكنيست[٥٤].

في المقابل، واجهت حركة الكيبوتزات صعود الليكود للسلطة بقلق شديد، وهو ما دعم الاتجاهات الوحدوية داخل الحركة لمواجهة خطر صعود اليمين، وفى الإسراع بتآكل الفروق الأيديولوجية بين حركات الكيبوتزات العلمانية، وخاصة بين فيدرالية "ايهود (Ihud) وفيدرالية ميوهاد (Meuhad)، حيث تنامي شعور بين قيادات وأعضاء الكيبوتزات أن الطريق الوحيد للحركة للتعبير عن نفسها سياسياً هو إظهار القوة والوحدة مع حزب العمل، وهو ما أدي إلى تقوية الدعوة التى طرحتها حركة أيهود في مؤتمرها في ١٩٧٤ والخاصة بفتح حوار من أجل وحدة حركة الكيبوتزات بهدف زيادة تأثيرها وفاعليتها سياسيا واجتماعيا داخل إسرائيل، وهو الحوار الذى انتهى بإعلان حركة الكيبوتزات الموحدة "تاكام"(Takam) عام ١٩٨٠ والتى ضمت كلا من حركتي ايهود وميوهاد. وهي الوحدة التى ساهم فيها-بجانب صعود الليكود- ظهور جيل ثان أكثر فاعلية وحركية داخل قيادة الكيبوتزات ، وهو جيل لم يشارك في الخلافات القديمة، إلى جانب تبنيه الارتباط بشكل أقوى مع حزب العمل، إلا أن هذا لم يمنع قيادات الحركتين من الاختلاف داخل حزب العمل في معركة الرئاسة على الحزب في ١٩٧٩-١٩٨٠ حيث دعمت حرت ميوهاد ألون ثم رابين في هذه المعركة، بينما وقفت قيادات ايهود في معسكر بيريز ، هذا إلى جانب تأييد أعضاء الكنيست الإسرائيلي من حركة "أيهود" تطبيق القانون الإسرائيلي في الجولان والذي يطلق عليه "قانون الجولان" في ديسمبر ١٩٨١، بينما لم يبد أعضاء "ميوهاد" نفس الحماس تجاه نفس القانون، وهو ما يمكن إرجاعه لوجود عدد كبير من كيبوتزات حركة أيهود في الجولان.

وقد استطاعت حركة الكيبوتزات أن تتجمع معا في الحملة الانتخابية لانتخابات ١٩٨١ لدعم حزب العمل، على الرغم من استمرار حركة ارتزي (Artzi)- والتى

تتبنى خطابا يساريا متشددا قريبا من الماركسية- بعيدة عن مفاوضات الوحدة، وذلك نتيجة ارتباط حركة ارتزي بحزب المابام اليساري والذى كون بعد ذلك مع حزبي شينوي وراتس تكتل ميرتس)، وعلى الرغم من مساهمة حركة ارتزى في الحملة الانتخابية لحزب العمل، مع الحفاظ على خصوصية برنامجه والخاصة بالمسألة الاجتماعية والموقف من السلام مع العرب ، وقد حاول جزء من قيادات ارتزى الدفع في سبيل الخروج من المابام والانضمام لحزب العمل، إلا أنها فشلت في نهاية الأمر، وقد ساهم رفض حزب المابام في حكومة الوحدة الوطنية التى تشكلت في ١٩٨٤، في تكريس الخلاف السياسي بين كيبوتز ارتزى وحركة الكيبوتزات الموحدة "تاكام"

من ناحية أخرى قدمت حركة الكيبوتزات، وبشكل خاص حركة ارتزى الدعم اللوجيستى والمادي للحركات المعادية لسياسات الليكود، وبشكل خاص " حركة السلام الآن" والتى تشكلت أثناء حرب لبنان ووصلت لأكبر حشد لها خلال مظاهرات سبتمبر ١٩٨٢ والتى أعقبت مذبحة صابرا وشاتيلا، وهو ما عكس تحولا في موقف حركة الكيبوتزات من حرب لبنان، حيث دعمت الحركة في البداية هدف الحرب المتمثل في إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان والتى كانت تقوم بشن هجمات فدائية ضد الكيبوتزات على الحدود اللبنانية، ثم ما لبثت أن رفضت استمرار الجيش الإسرائيلي في التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية، والتى رأت أنه بلا جدوى، ونتيجة سقوط العديد من أعضاء الكيبوتزات قتلى خلال هذه الحرب.

وقد كان هناك ممثل لكيبوتز ارتزى في الدائرة الداخلية التى تكونت من خمسة ممثلين والتى كانت تضم ممثلين للدوائر الرئيسية لحركة السلام ، مع ممثلي دوائر القدس وتل أبيب وبئر سبع وحيفا[٤٦]

على صعيد آخر، وفي أحد تناقضات السياسة الإسرائيلية، نتيجة لطبيعتها الاستعمارية الاستيطانية شهدت فترة حكم الليكود، توسعا في الحركة الاستيطانية، لعبت فيه الكيبوتزات دورا مؤثرا بشكل أو آخر، على الرغم من حذر حركة الكيبوتزات-الذي كان يصل أحيانا إلى الرفض- تجاه الاستيطان في المناطق التى حددتها لها حكومة الليكود، حيث تركزت المستوطنات الجديدة في الجولان ووادي الأردن وشمال سيناء في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢، ففي فترة تولي أريبل شارون لوزارة الزراعة فى حكومة الليكود وضع خطة عمل لعشر سنوات وفقا لأولويات المصلحة الوطنية الإسرائيلية، تقوم على إنشاء مستوطنات غير تقليدية تضم داخلها الكيبوتزات خاصة في منطقة الجليل. وهو ما ساهم في توسع الصناعة داخل الكيبوتزات، وزيادة عددها من ٢٥٦ في ١٩٧٩ إلى ٢٦٧ في ١٩٨٣[٤٧]، إلا أن حركة ارتزى والتى ساهمت في حركة الاستيطان الجديدة رفضت الاستيطان في المناطق خارج الحدود التى وضعتها خطة"ألون" . كما برز للعيان أنه عند تفكيك المستوطنات في شمال سيناء في ١٩٨٢ ، كان أعضاء الكيبوتزات ينسحبون بشكل سلمي، على

عكس المستوطنين الآخرين.[٤٨] وقد كان منطق حركة الكيبوتزات في الاعتراض النسبي على خطة الاستيطان التى طرحتها حكومة الليكود، أن هذه المناطق ستكون تحت رحمة الاتفاق السياسي، وهو المنطق الذى رفضته حكومة الليكود التي رأت أن الاستيطان في تلك المناطق سيدعم الموقف التفاوضي لإسرائيل فيما بعد، وهو ما لم تقبله حركة الكيبوتزات، التي رأت أهمية الاستيطان في مناطق مضمون لها الاستمرارية، خاصة أن تجربة الخروج من سيناء كانت لازالت عالقة بأذهان قيادات الكيبوتزات.

على هذه الخلفية كان للتغيرات في النظام السياسي الإسرائيلي التى حدثت عقب انتخابات ١٩٧٧، تأثيرا سلبيا على التمثيل السياسي للكيبوتزات، وهو ما دشن اتجاهات انخفاض أعضاء الكيبوتزات في الكنيست في الخمسينيات والستينيات والتى انخفض من ٢١,٧% في كنيست ١٩٤٩ -وهى أعلى نسبة لعضوية الكيبوتزات داخل الكنيست طوال تاريخها-إلى٦,٧% في كنيست عام ١٩٧٧. وهو الانخفاض الذي دشنه بشكل نهائى تبنى الأحزاب السياسية الرئيسية داخل إسرائيل وضمنها حزب العمل نظام الانتخابات التمهيدية في ١٩٩٠، بحيث أصبح تحديد مرشحي الحزب في انتخابات الكنيست يتم عبر اختيارهم من المناطق الانتخابية بواسطة اقتراع سري، وليس عبر لجان الحزب وقيادته، وهو النظام الذي أعطى وزنا أكبر لشخصية المرشح السياسية والكاريزمية، بعيدا عن تمثيله لتكتل انتخابي أو فئة اجتماعية بذاتها، وهو ما أنهي دور حركة الكيبوتزات الذى كانت تعطيه لها قيادات حزب العمل في ترشيحات الحزب في الانتخابات. وهو ما أدى لانخفاض تمثيل الكيبوتزات داخل الكنيست من ٧,٥% في كنيست ١٩٨٢ إلى ٥% في كنيست ١٩٩٩.على الرغم من فوز اليسار بالانتخابات الأخيرة.

تمثيل الكيبوتزات في الكنيست الإسرائيلي(١٩٤٩-١٩٨٢)

السنة	عدد النواب المنتمين للكيبوتزات	نسبتهم من العضوية	نسبة تمثيل الكيبوتزات مقارنة بنسبتهم من السكان
١٩٤٩	٢٦	٢١,٧%	٣٤٤%
١٩٥١	١٩	١٥,٨%	٣٢٩%
١٩٥٥	٢٥	٢٠,٨%	٤٣٣%
١٩٥٩	٢٠	١٦,٧%	٣٩٨%
١٩٦١	٢٠	١٦,٧%	٤٢٨%
١٩٦٥	١٩	١٦,٧%	٤٢٩%
١٩٦٩	١٤	١١,٧%	٣٤٤%
١٩٧٣	١٤	١١,٧%	٣٤٤%
١٩٧٧	٨	٦,٧%	٢٠٣%
١٩٨٢	٩	٧,٥%	٢٤٤%

المصدر Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995,The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p 231.

على الرغم من ذلك التراجع في تمثيل الكيبوتزات داخل الكنيست، إلا أن تمثيلها داخله ظل يزيد بكثير عن وزنها النسبي من سكان إسرائيل،وهنا نلاحظ أنه خلال الفترات التي تراجعت فيها نسبة سكان الكيبوتزات من سكان إسرائيل في منتصف الستينيات إلى ٣,٥% مقارنة ب٦,٧% عند إعلان الدولة،فإن تمثيل الكيبوتزات لم يتراجع بشكل واضح داخل الكنيست، حيث كانت نسبة تمثيل الكيبوتزات مقارنة بنسبتها من السكان في كنيست ١٩٦٥ نحو ٤٢٩%، مما يظهر مدى قوة ارتباط الحركة بالحياة السياسية الإسرائيلية، وهى الظاهرة التى استمرت في الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من تراجعها بشكل واضح، حيث كانت هذه النسبة في الثمانينيات نحو ٢٠٠% ، و التسعينيات نحو ١٨٠%، وهو ما يمكن إرجاعه بشكل أساسي، إلى استمرار تبوؤ قيادات الكيبوتزات مراكز تنظيمية وسياسية هامة داخل الأحزاب اليسارية وبشكل خاص حزبي العمل وميرتس وهي المراكز التى تضمن لهم بشكل أو آخر الترشيح على قوائم هذه الأحزاب ، على الرغم من تطبيق نظام الانتخابات التمهيدية.

ترافق التراجع النسبي لدور الكيبوتزات السياسي، مع بروز أزمة إيديولوجية داخل حركة الكيبوتزات منذ بداية التسعينيات، نتيجة عدد من العوامل، على رأسها انهيار المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا، وتعرض الأيديولوجية الماركسية ذات الصبغة السوفيتية والأفكار الاشتراكية والخاصة بالعمل والحياة الجماعية إلى أزمة واضحة في مصداقيتها، وهى الأفكار التى ساهمت بشكل واضح منذ العشرينيات في خلق جاذبية لنموذج الكيبوتزات داخل إسرائيل، إلى جانب تأثر قيم الكيبوتزات سلبا بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، والتى جعلت العديد من شباب الكيبوتزات يرحل عنها، وبدء مرحلة تدشين قوانين السوق الرأسمالي داخل الكيبوتزات.

إلا انه من الثابت -على الرغم من الأزمة السياسية والأيديولوجية التي تعرضت لها حركة الكيبوتزات- أنها لا تزال مرتبطة عضويا بالأحزاب الصهيونية اليسارية، وهو ما يظهر فى اتجاهات التصويت داخل الكيبوتزات فى انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠١. فقد حصل باراك في انتخابات ١٩٩٩ على ٩٣,١% من أصوات الكيبوتزات، مقابل ٦,٨% لنتانياهو، وهو ما يعنى تصويتا نحو ما يقرب من ١٠٠% من أصوات الكيبوتزات العلمانية-حيث تمثل الكيبوتزات الدينية نحو ٦% من أعضاء حركة الكيبوتزات في ١٩٩٩- مما يجعل الكيبوتزات العلمانية أكبر مجمع انتخابي لباراك في تلك الانتخابات، وحركة الكيبوتزات ككل الثانية، مع ضم الكيبوتزات الدينية، بعد مدن الوسط العربى ، والتى حصل باراك على ٩٥,٩% [٤٩]من أصواتها في هذه الانتخابات.

وهو ما يظهر أيضاً في تصويتيات الكيبوتزات في تلك الانتخابات والتي شهدت تصويت نحو ٩٤% لأحزاب اليسار مقابل ٦% لليمين المتشدد والليكود، وهى أصوات الكيبوتزات الدينية كما سبق وأشرنا.

اتجاهات تصويت الكيبوتزات في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩ (نسب مئوية)

القائمة	اسرائيل واحدة	الليكود	شاس	ميرتس	شينوى	الوسط	المفدال	ورقة نبات خضراء	القائمة العربية الموحدة
النسبة	٥٠,٥	١,٨	-	٣١,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٧	١,٧	-

المصدر: د. عماد جاد (محرر)، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٧.

وقد استمر الاتجاه ذاته في انتخابات ٢٠٠١ لرئاسة الوزراء بين باراك وشارون، حيث حصل باراك على ٨٨,٥٥% من أصوات الكيبوتزات، مقابل ١٢,٤٥% لشارون[٥]، وبعيداً عن الملاحظة الأولية بانخفاض تأييد الكيبوتزات لمرشح حزب العمل، فإن هذا الانخفاض (حوالي ٥%) يعد أقل انخفاض لنسب التصويت لباراك بالنسبة لباقي التجمعات الإسرائيلية في الانتخابات الأخيرة.

رابعا : التحولات داخل الكيبوتزات

أجبرت التحولات السابقة، الكيبوتزات على تبني عدد من التغيرات الهيكلية في نظامها الداخلي مؤسسياً واجتماعياً وفي دورها الاقتصادي، فأعضاء الكيبوتزات الذين انشغلوا لفترة طويلة من الزمن تناهز اليوم ٨٠ عاماً في أيجاد نمط مختلف للحياة والتنظيم الاجتماعي يقومون اليوم بإحداث تغيرات جذرية في التنظيم الجماعي للعمل من أجل البقاء والاستمرار معتمدين على الدينامية الداخلية لنظام الكيبوتزات.

فخلال العقدين الماضيين استمرت معظم الكيبوتزات في القيام بوظيفتها كمجتمعات مشاعية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم التوازن الديموغرافي ، فعدد كبير من شباب الكيبوتزات تركها مقارنة بالوافدين الجدد، وقد بدأ عدد من الكيبوتزات في السنوات الأخيرة في تنفيذ خطة إصلاح مالي شامل للتعامل مع الديون الضخمة،إلا أن هناك أنماطا من الخلل بدأت تظهر بوضوح ، مقارنة بالماضي، حدثت داخل الكيبوتزات ، كما أدت هذه التحولات إلى إضعاف دور وسلطة الفيدراليات، والتي كانت في الماضي العامل الرئيسي في تحديد خطوط عمل الكيبوتزات و الأعضاء بها.

في هذا السياق يمكننا الفصل بين مرحلتين من عملية التغير التي بدأت في نهاية الثمانينيات داخل الكيبوتزات.

المرحلة الأولى: التحول إلى "الكيبوتز الجديد" (New Kibbutz) والتي تمثلت في تبني بعض مبادئ السوق و الهيراركية الإدارية والمؤسسية وميكانزماتها[٥١]، وكان الغرض الرئيسي من هذه التغيرات هو تفعيل الكفاءة الاقتصادية للكيبوتز وزيادة الاستقلالية الذاتية لأعضائها وجذب أعضاء جددا من الخارج، وقد تم تنفيذ هذه التغيرات بالفعل في عدد من الكيبوتزات و إن كان هناك اختلاف واضح في درجة تطبيقها بين تجمعات وأخرى.

ففي عدد من الكيبوتزات تمت خصخصة جزئية للمساكن الجماعية، والتحول من العرض المباشر للسلع والخدمات إلى نظام تخصيص ميزانيات نقدية للأعضاء، الذين يستطيعون عبرها شراء السلع والخدمات داخل أو خارج الكيبوتز وفقا لتفضيلاتهم، كما تم في معظم الكيبوتزات التحول بالفعل إلى الميزانيات النقدية وشراء السلع والخدمات مثل الكهرباء وتذاكر الأوتوبيسات والسفر للخارج وللملابس و الأثاثات . وفي نحو نصف الكيبوتزات اصبح الأعضاء يتلقون أموالا لدفع ثمن الوجبات في المطاعم. حيث تم بالفعل نقل تناول وجبة الإفطار والعشاء من حجرات الطعام المشتركة إلى المنازل في نحو ٣٧% من الكيبوتزات في ١٩٩٦ [٥٢]

كما تم التحول إلى نظام للعمل شبيه بذلك الخاص بالاقتصاد الرأسمالي ، القائم على حرية اختيار مكان العمل، وتلقي أجر مقابل العمل، ووضع حوافز وجزاءات مالية لتسيير العمل داخل المصانع أو المؤسسات الخدمية. من ناحية أخرى اصبح من حق مديري فروع الكيبوتزات تحديد من يريدونه للعمل ومن لا يريدونه،وعلى الرغم من أن سوق العمل خارج الكيبوتز قائم على التوازن بين العرض والطلب- نظريا على الأقل- من خلال آلية الأجور المختلفة، فقد رفض القائمون على الكيبوتز تطبيق سياسية الأجور المختلفة حتى الآن داخل الكيبوتزات بالشكل المطبقة به داخل سوق العمل الإسرائيلي.

من ناحية أخرى تم تبني نظام حرية اختيار مكان العمل في العديد من الكيبوتزات، وهو ما أدى إلى زيادة واضحة في عدد الأفراد الذين يعملون خارج الكيبوتز ، وبالتوازي ارتفع عدد العمال المأجورين في القطاعات الإنتاجية داخل الكيبوتز. على الرغم من ذلك فشلت الكيبوتزات، حتى الآن، في تطبيق نظام سوق العمل بدون الأجور، مما أدي لعدم التناسب بين الطلب على العمل في فروع العمل الموجودة و تفضيلات العمل لأعضاء الكيبوتز. ولتجاوز هذه الصعوبة قامت بعض الكيبوتزات

بتوفير الحوافز لأنواع محددة من العمل، مثل تبني نظم العمل الإضافي وورديات العمل الليلية والعقوبات المالية في حالة عدم استكمال مهام العمل.

أدت هذه التغيرات داخل الكيبوتزات إلى نوع من الفصل بين المجتمع والاقتصاد، حيث كان المبرر المنطقي، لهذه التغيرات وفقا لقيادات الكيبوتزات، هو تحرير اقتصاد تنظيمات الكيبوتز من القيود الاقتصادية للدواعي الاجتماعية، مع الاحتفاظ بقيم الكيبوتزات الخاصة بالحياة الجماعية. كان الافتراض أن الفصل سيؤدى إلى فتح فروع الاقتصاد للعمل الإسرائيلي وللسوق الرأسمالي وتوظيف العمالة بأجر وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص ومن ناحية أخري هو توفير تنظيمات هيراركية أكثر مثل مكتب المديرين ودعم السلطة الإدارية كجزء من الاتجاه نحو التخلص من مبادئ الإدارة الذاتية للكيبوتز. و تبنت نحو ثلث الكيبوتزات مفهوم الفصل بين الاقتصاد والمجتمع ولكن أكثر من الثلث قام بتغيرات تنتمي لنفس المفهوم من ضمنها زيادة العمالة بأجر وخلق شريحة من المديرين وتقليص مشاركة الأعضاء في عملية اتخاذ القرار في منتصف التسعينيات.وقد وصلت نسبة انفراد الإدارة بالقرار في المؤسسات الصناعية داخل الكيبوتزات إلى ٥٩% وانفصلت المؤسسات الخاصة بالقرار الاقتصادي عن غيرها في نحو ٢٣% من الكيبوتزات[٥٣]

المرحلة الثانية: إذا كانت المرحلة الأولى من التغيرات توصف بأنها محاولة تعايش بين مبادئ المجتمع الكيبوتزى والمبادئ المعارضة لها الخاصة بالسوق والهيراركية، فإن المرحلة الثانية توصف بمرحلة الحسم في الاختيار ما بين الاتجاهين.

ففي عدد قليل من الكيبوتزات وصلت التغيرات إلى درجة أنها انفصلت كلية عن المبادئ الجماعية الخاصة بحركة الكيبوتزات، على الجانب الآخر فان أغلبية من الكيبوتزات تبنت هذه التغيرات وفق ما يمكن أن نطلق عليه إعادة مأسسة المبادئ الأساسية.

فقد اتجهت أغلبية الكيبوتزات مؤخرا إلى الخصخصة الكاملة للمنازل الجماعية، وإلغاء المسئولية المشتركة للرعاية الصحية والتعليم و في المراحل ما بعد الجامعية حيث يتم دفع مصاريف مراكز التعليم المفتوحة في نحو ٨٨% من الكيبوتزات[٥٤]، كما أصبحت الأغلبية تقرر ميزانيات نقدية تأخذ في اعتبارها الحاجات الفردية والوضع العائلي من حيث عدد وأعمار الأطفال، وبالنسبة للرعاية الصحية للكبار ، والتعليم العالي ، لازال المجتمع مسئولا بشكل مباشر عن سد الحاجات بغض النظر عن الميزانية النقدية الشخصية.

وقد أدى الاتجاه الأول إلى التحول من المعيشة الجماعية إلى الاستقلال الاقتصادي للفرد وسيادته، و الاتجاه الثاني يطبق المبادئ الجماعية الخاصة بالتوزيع وفقا للحاجات

في إطار جديد هو الميزانيات النقدية الجزئية، والتي أدت إلى زيادة الاستقلال الشخصي، ولكن مع استمرار المسئولية المشتركة.. أن الاختلاف بين هذه المبادى والمبادئ التى تأسست عليها الكيبوتزات، هو أن التوزيع للموارد الخاصة بالكيبوتزات أصبح يقوم على الاختلافات الفردية ،ووفق العمر وحجم الأسرة.وبالتالي أصبحت تناسب اكثر الهيكل الاجتماعي لتعدد الأجيال ولمجتمع الكيبوتز الحالي الأكثر تنوعا .

من ناحية أخري تبنت أغلبية الكيبوتزات نوعا من الاستقلالية للفروع الاقتصادية بعيدا عن تدخل المؤسسات المركزية للكيبوتزات، مما سمح باستقلال إرادة المديرين عن الإرادة الجماعية والتى كانت تقرر سابقا خطط الإنتاج.

كما ذكرنا من قبل، فقد أدى تبني مفهوم سوق العمل بدون نظام للأجور، إلى مشاكل عدة في تطبيقه في النصف الثاني من التسعينيات مما جعل ٧ كيبوتزات من إجمالي ٢٦٩ في ١٩٩٧ تتبنى نظام سلم الأجور المتغير، إلا أن الأغلبية داخل باقي الكيبوتزات والتي طرح بها نفس الاقتراح صوتت ضده، مؤكدة أن هذا التغيير سيكون له تأثير سلبي على الوضع المادي وسيكون لصالح الأقلية من المديرين والمهنيين والخبراء ، وقد تم التوصل إلى حلول توفيقية في ٢٥ من الكيبوتزات التى تبنت تغيرات أطلقت عليه" الميزانية التكاملية" وتضم هذه الميزانية ثلاثة مكونات:

١-الجزء الأكبر منها يعتمد على الميزانية النقدية السابقة.

٢-المخصصات النقدية المختلفة تعتمد على أولويات الأعضاء

٣-اختلاف المخصصات يعتمد على القيمة السوقية لوظائف الأعضاء وهو ما يؤدي إلى اختلاف جزئي في الأجور.

هكذا تتواصل عملية التحول إلى نظام السوق بشكل كامل داخل الكيبوتزات، مع إصرار أغلبية أعضاء الكيبوتزات على الحفاظ على الميراث القديم، وهو ما يمكن تفسيره في استمرار التأثير المعنوي والسياسي للقلة الباقية من الجيل الأول لحركة الكيبوتزات، بما يمثلونه من رمز سياسي واجتماعي للجيل الجديد داخلها.

إلا أن كافة هذه التغيرات بمستوياتها المختلفة، لم تنجح حتى الآن في إنعاش مجتمع الكيبوتز مرة أخري، حيث لازالت نسبة الشباب الذين يتركون الكيبوتزات أعلى من الوافدين الجدد، أي أن معدل نمو الكيبوتزات أصبح سلبيا للمرة الأولي وهو ما أدي إلى انخفاض عدد سكان الكيبوتزات من ١١٨,٩٠٠ ألف عام ١٩٩٥ إلى ١١٥,٥٠٠ ألف في ١٩٩٨ [٥٥]

توزيع الكيبوتزات عام ١٩٩٩

المنطقة	عدد الكيبوتزات
مرتفعات الجولان	١٠
الجليل	٥٤
وادي جزرييل	٤٨
وسط إسرائيل	٥١
الضفة الغربية وقطاع غزة	٩
وادي الأردن	٢١
مرتفعات Judan	٨
النقب	٦٦
الإجمالي	٢٦٧

المصدر: Yad Tabenkin , Research and Documentation Center of the United Kibbutz Movement

من ناحية أخري ارتفع متوسط العمر داخل الكيبوتزات إلى ٢٨,٩ سنة مقابل ٢٧,٤ سنة للمجتمع الإسرائيلي[٥٩]، أي أن سكان الكيبوتزات تحولوا من الجزء الأكثر شباباً داخل المجتمع الإسرائيلي، إلى جزء يشيخ بالتدريج، وهو ما سيؤثر بالسلب على القدرة الإنتاجية للكيبوتزات في السنوات القادمة، ويجعلها تعتمد أكثر فأكثر على العمالة من الخارج. كما تحولت ٢٦ كيبوتز بشكل كامل إلى منتجعات سياحية توضع على خريطة السياحة الإسرائيلية لزيادة دخلها [٥٧]

وقد ارتبطت هذه التغيرات بالعديد من التحولات الاجتماعية الأخرى داخل الكيبوتزات، فمن ناحية ضعفت الروابط التعاونية وفكرة الأسرة الكيبوتزية الكبرى لصالح الأسرة النووية، حيث تراجعت عادة الإفطار والعشاء الجماعي، كما سقطت آخر معاقل النوم الجماعي للأطفال، خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١، حيث آثر الأباء نوم أبنائهم معهم خلال الغارات العراقية، لضمان حمايتهم من الغازات السامة، وهو الأمر الذي استمر بعد انتهاء الغارات.كما تغيرت بشكل واضح مؤسسات التعليم داخل الكيبوتزات، فقد كانت مهمة التعليم في العقود السابقة هي زرع مبادئ المساواة والتعاون بين الأطفال وتنمية المواهب والمهارات التي يحتاجها الكيبوتز وزرع الانتماء للمجتمع التعاوني[٥٨] وهو ما كان يتم عبر انفصال التعليم داخل الكيبوتزات عن مؤسسات التعليم الرسمية، ولكن مع التحولات الأخيرة في الكيبوتزات، وتحول التعليم

إلى تلبية احتياجات السوق الإسرائيلي، وزيادة طلب أعضاء الكيبوتزات على التعليم الجامعي، مما أدي إلي اندماج مؤسسات التعليم داخل الكيبوتزات في نظام التعليم الرسمي، وتطبيق المناهج التعليمية الرسمية لتأهيل الطالب في مدارس في الكيبوتزات للدخول في اختبارات التأهيل للجامعات، ومد إشراف الدولة على مؤسسات الكيبوتزات التعليمية، وهو ما ساهم في قبول تلك المدارس لطلاب من خارج الكيبوتزات مقابل مصاريف محددة.[٥٩] من ناحية أخرى ظهر للعيان معاناة مجتمعات الكيبوتزات من الأمراض الاجتماعية التي طالما ما ادعت أنها محصنة ضدها، حيث أظهر عدد من الدراسات انتشار إدمان المخدرات بين شباب الكيبوتزات بنسب تقارب أو تزيد أحيانا عن نسب المجتمع الإسرائيلي.[٦٠]

يمكننا إجمال التحولات السابقة داخل الكيبوتزات، بأنها تحول من التضامن الميكانيكي، القائم على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بواسطة كل الأفراد، إلى التضامن العضوي،القائم على المساهمة الاقتصادية المختلفة ولكن التي يقوم بها الأفراد من أجل إشباع رغبات مختلفة للمجموع ولأفراده.

خامسا : مستقبل الكيبوتزات: بين البقاء والتفكك

وفقا لعالم الاجتماع "كانتير" فإن الكيبوتزات هي ثاني أنجح تجربة لمجتمع مشاعي في تاريخ الإنسانية، والذي أوعز نجاحها إلي دعم الدولة الإسرائيلية لها.[٦١] ورغم ذلك فإن هذه الحركة-التي مثلت أحد أهم دعائم الحركة الصهيونية طوال القرن الماضي- تواجه اليوم صعوبات بالغة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية، مما يهدد بقاءها، وهو ما دفع البعض إلى التأكيد- في بداية عقد التسعينيات- على أن مسألة تفكك نموذج الكيبوتزات، هي مسألة وقت ليس أكثر. إلا أن أكثر من عقد مر بدون أن تتفكك الكيبوتزات، بالرغم من المعضلات الحادة التي واجهتها طوال هذه الفترة، وهو ما يدفعنا انطلاقا من منظور تطور الدولة الصهيونية، إلى القول بأن نموذج الكيبوتزات سيستمر، لعدد من الأسباب، منها الحفاظ على أحد الأسس التي قامت عليها الدولة العبرية، في محاولة لمنع عملية تفكك وانهيار أسسها في الوقت الراهن تحت ضغط التحولات العالمية والتغيرات الإثنية والاجتماعية داخل إسرائيل، بالإضافة إلى صعود الأحزاب الدينية والصهيونية التصحيحية. إلى جانب استمرار الكيبوتزات في لعب أدوار هامة خاصة في مجال الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية للدولة، ودورها في توفير الشباب لجيش الدفاع، وللتغلب على مشكلة التهرب من الخدمة العسكرية وهي المشكلة التي تواجه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حاليا، فوفق تصور وزير الدفاع الإسرائيلي السابق إسحاق موردخاي يجب دعم الكيبوتزات بوصفها

مؤسسات ذات خبرة طويلة في حفز الشباب نحو الارتباط بفكرة الحرب والدفاع عن أمن الدولة[٦٢] ولكن تأكيدنا على بقاء الكيبوتزات، لا ينفي وجود أكثر من سيناريو مستقبلي لدور وحجم وقوة الكيبوتزات خلال السنوات القادمة:

السيناريو الأول : فشل الكيبوتزات اقتصاديا وزيادة عدد الإفلاسات وبالتالى حل عدد متعاظم من الكيبوتزات، مع الإبقاء على الكيبوتزات الباقية بدعم من الدولة للحفاظ على رمزية الكيبوتزات داخل المنظومة الصهيونية.

السيناريو الثاني: يتمثل في بقاء الكيبوتزات في الحياة الإسرائيلية مع تغير المبادئ السياسية والأيديولوجية الحاكمة له، ووفق مبادئ تعددية لا تحكم إجمالي الكيبوتزات ويختار كل كيبوتز الطريق الذى يراه مناسبا لبقائه، فالبعض سيتبنى آليات السوق والبعض الأخر سيتحول لنموذج القرى التعاونية الرأسمالية " الموشافيم شيتوفيام" من حيث تبنى سلم الأجور أو التحول إلى قرى عادية تبقي تحت مسمي الكيبوتزات.

السيناريو الثالث : هو بقاء الاتجاهات المشاعية وتجديد مبادئ المشاركة الاجتماعية وهو ما سيتزامن مع تقوية الاتجاهات الكيبوتزية داخل هذه المجتمعات واستمرار الديمقراطية المباشرة والسيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج. وهو السيناريو الذى لن يتحقق سوى بصعود اليسار الصهيوني وأجنحته الراديكالية مثل ميرتس مرة أخرى، وهو الأمر المستبعد في السنوات القليلة القادمة على الأقل.

السيناريو الرابع : يقوم على الدمج بين السيناريوهين السابقين أي الاحتفاظ بمبادئ الكيبوتزات مع إدخال بعض التعديلات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية والقدرة على الاندماج داخل الاقتصاد الإسرائيلى، أي الحفاظ على الهيكل الاجتماعي والسياسي للكيبوتزات مع تغير الهيكل الاقتصادي ليصبح أكثر كفاءة وهو الاتجاه الأقرب إلى التحقق، فوفق نتائج استطلاع تم في ٢٢٥ كيبوتز في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨، ظهر أن نحو ٥٧,٦% من عضوية الكيبوتزات وافقت عام ١٩٩٨ على إلغاء نظام التصويت المفتوح على القرارات داخل مجالس الكيبوتزات وتفضل التصويت السري مقابل ٧,٣% عام ١٩٩٠، كما وافق ٢٩,٩% على الأخذ بنظام المجالس التمثيلية بدلا من الديمقراطية المباشرة مقابل ٧,٣% عام ١٩٩٠. وفضل ٢١,٤% مجلس المديرين لإدارة الكيبوتز مقابل١٨,٨% عام ١٩٩٠. وأيد ٥٦,٤% إعطاء أجور اكبر للمديرين مقابل ١٢,٣% عام ١٩٩٣،ووافق٣٢,٤% على الشراكة مع القطاع الخاص مقابل ٨% في ١٩٩٠. و كان ١٦,٧% مع الربط بين العمل وميزانية الفرد مقابل ٢,٨% في عام ١٩٩٢. وكان ٦٧,٦% مع بيع الخدمات للخارج مقابل ٤٣.٣% عام ١٩٩٠.ووافق ٧٠,٩% علي العمل خارج الكيبوتز مقابل ٥١,٦% عام ١٩٩٠[٦٣]

وهو ما يدلل بشكل واضح على نمو الاتجاهات الخاصة بتغير المبادئ والقواعد التي أنشئت على أساسها الحركة، وان كانت هذه الحركة بطيئة بالنسبة لبعض المبادئ التي تمثل العمود الفقري للتجربة التي لازال أعضاء الكيبوتزات يريدون الاحتفاظ بها.

وبغض النظر عن أي السيناريوهات السابقة سيتحقق، فإن حركة الكيبوتزات، كأحد أذرع الحركة الصهيونية لعبت دورها بكفاءة تحسدها عليها باقي مؤسسات وأذرع الحركة، سواء في مجال الدفاع أو الاستيطان، أو في لعبها دورا جوهريا في رسم صورة ملهمة أيديولوجيا وفكريا -وهمية- لأرض الميعاد القائمة على نموذج ديمقراطية أثينا، رغم كونها ذراعا لإسبرطة القرن العشرين، التي خلقت وجودها على دماء وأنقاض الشعب الفلسطيني.

المراجـــع :

١- لمزيد من التفاصيل أنظر سعيد عكاشة، أزمة أسس الدول العبرية، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٦١، يناير ٢٠٠٠، ص ص ٧٦-٨٠.

2- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. I Origin and Growth 1909-1939.The littman Library of Jewish Civilization, London, 1992 .p11

3- Ibid. p 12

4- Menachem Gerson, Family,Women,and socialisation in the kibbutz,Lexington Books,Toronto,1978,p4

5- Jon Fidler, Focus on Israel, Kibbutz, What, Why, When, Where, October1999. www.Israel-mfa.gov.il.

يذكر أنه في نهاية القرن التاسع العشر كانت هناك محاولات لبناء أول مجتمع مشاعي في إسرائيل ولم يقدر له النجاح

٦- جالينا نيكتينا، دولة إسرائيل-خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢١٢

7- Henry Near, The Kibbutz Movement, Vol.1, op.cit, P59.

8- ibid, p79.

9- Ibid, p288

10- ibid.p339

١١- د. إيمان حمدى، معسكر السلام الصهيوني، ترجمة صالح عزب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٨.

١٢- المرجع السابق، ص ١٠٩.

١٣- المرجع السابق، ص ١٠٩.

14- Henry Near, The Kibbutz Movement, Vol.1, op.cit,.p304

15- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995,.p 54

16- ibid.p 21

17- ibid.p 21

١٨- د. إيمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

19- Henry Near, The Kibbutz Movement, Vol.1, op.cit,.p 55

20- ibid. p 56

21- ibid. p 57

- البالماخ هى فرقة عسكرية صهيونية تكونت في ١٩٤١ لمد عصابات الهاجاناة بالقوات والعداد واعتمدت على الشباب خاصة الأعضاء في الكيبوتزات وتعاونت مع الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية بدون مقابل وبدون ارتداء الزي الرسمي للجيش البريطاني

٢٢- د. إيمان حمدي ، معسكر السلام الصهيوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

٢٣- المرجع السابق، ص ١٢٥.

24- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 Crisis and Achievement 1939-1995, The littman Library of Jewish Civilization, London, 1997.p 58.
25- Ibid.p80
26- ibid. p 168.

٢٧- جالينا نيكتينا، دولة إسرائيل-خصائص للتطور السياسي والاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٦.

28- Haim Barkai, Growth Patterns of the Kibbutz Economy, North-Holland Publishing company. Amsterdam, 1977.p81.

٢٩- جدع جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار البيادر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٨٣.
٣٠- جالينا نيكتينا، دولة إسرائيل-خصائص التطور السياسي والاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠
٣١- باهر شوقي، الانقسامات والصراعات في المجتمع الإسرائيلي، دراسة غير منشورة، ص٤.

32- J.S malan, Ideological and Structural Reforms in the Kibbutz System, South African Journal of Ethnology, Dec94, Vol 17.Issue 4, P 127
33- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol.2,op.cit, p 345

٣٤- ميشيل شاليف، هل استطاعت العولمة والليبرالية تطويع الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، شئون إسرائيلية، صيف ١٩٩٩. مترجمة في قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٣، مارس ٢٠٠٠، ترجمة أكرم ألفي.
٣٥- سعيد عكاشة، أزمة أسس الدولة العبرية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧

36- Statistical Abstract of Israel. No.51.2000, Central Bureau of Statistical. Israel.

٣٧- باهر شوقي،الانقسامات الصراعات الاجتماعية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص٦

38- Statistical Abstract of Israel No.51.2000. Central Bureau of Statistical. Israel
39- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2 op.cit.p 348.
40- Statistical Abstract of Israel. No.51.2000, Central Bureau of Statistical. Israel
41- ibid.
42- The Kibbutz, Jewish Virtual library, www.us-israel.org/jsource. Internet
43- http://www.kia.co.il/internet
44- Jon Fidler, Focus on Israel, kibbutz, what, why, when, where, October 1999, www Israel-mfa.gov.il
45- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2.op.cit, p 341

٤٦- د. إيمان حمدى، معسكر السلام الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

47- Statistical Abstract of israel.1994.No.45
48- Henry Near, The Kibbutz Movement A history Vol. 2.op.cit. p262

٤٩- د. عماد جاد (محرر)، الانتخابات الإسرائيلية١٩٩٩،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩،ص ٢٩٣

50- Haaretz , February 6, 2001, www. Haaretz.com.Internet

٥١- لمزيد من التفاصيل أنظر:

Future Trends of the Kibbutz An Assessment of Recent, university of Haifa, The Institute for study and research of the kibbutz, Publication NO.83, 2000.

52- Michal Palgi. Women in the Changing World of the Kibbutz. University of Haifa. www.utoronto.ca/wjudaism/journal/previous.

53- Ibid.

54- ibid.

55- Statistical Abstract of Israel. No.51.2000, Central Bureau of Statistical. Israel.

56- Ibid.

57- J Post.Travel. www.j.posttravel.com.

58- Yechezkel Dar. Kibbutz Education: a sociology account. Journal of Moral Education. Sep.1995. Vol.24.Issue 3.P 227.

59- ibid.P 240.

60- Yuval Wolf. olenick-Shemesh. Personal and situational factors in drug use as perceived by kibbutz youth. Adolescence. Winter1995. Vol 20 Issue 120.p909.

61- Richard Sosis. Religion and intragroup cooperation prelmunery results of comparative analysis of utopian communities. Cross-Cultural Research. Feb.2000. Vol.34.Issue1,p 71.

٦٢- سعيد عكاشة، أزمة أسس الدولة العبرية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

63- Raymond Russell and Robert Hanneman and Shlomo Getz Process of deinstitutionalization and reinstititionalization among Israeli kibbutzim. 1990-1998. www.reseach.haifa.ac.il/Internet

الفصل الرابع

الهستدروت: تقلص القاعدة الاجتماعية وأزمة الدور

باهر شوقى

كان لطبيعة إسرائيل كدولة استعمارية استيطانية تداعيات جوهرية علي بنيتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية عكست لفترة طويلة، حتى منتصف الثمانينيات علي الأقل الدور المركزي للدولة في الإشراف والتخطيط الذي يشمل كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتكزة في ذلك علي السياسات الضريبية والنقدية والمالية. فمع انتصار جناح وايزمان في مؤتمر الحركة الصهيونية في لندن عام ١٩٢١تمكنت الأحزاب العمالية من السيطرة علي رأس المال اليهودي الموضوع تحت تصرف الحركة الصهيونية وهو ما أدي لإعلاء السياسي علي الاقتصادي أو بمعني آخر لإعطاء الأولوية للاستيطان عوضا عن التراكم والربح. في هذا السياق لعب الهستدروت دور النواة التي تبلورت من حولها الدولة الإسرائيلية الناشئة نظرا لشمول أعماله لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلبيته لحاجات المجتمع اليهودي وإشرافه علي حركة الهجرة ومساهمته الحاسمة في امتصاص القوي العاملة الوافدة.

هكذا وحتى قبل نشأة الدولة لعب الهستدروت دورا عضويا في تجسيد المشروع الصهيوني، فمنذ نشأته في عام ١٩٢٠، أنيطت به مهمة خلق البني الأساسية للمجتمع الاستيطاني بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. وقد انعكست هذه الوظيفة علي بنية الهستدروت، فعلي الرغم من أن الترجمة الحرفية لذلك الأخير تعني " الاتحاد العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل "، إلا أنه ومنذ نشأته قد تجاوز الطابع التقليدي للتنظيمات الفيدرالية للاتحادات العمالية كما يوحي اسمه. فغياب الدولة في حد ذاتها واستناد الهستدروت إلي الأحزاب الصهيونية المؤسسة لدولة إسرائيل ـ الماباي "حزب عمال إسرائيل"، أحدوت هاعفودا "حزب العمال الموحد"، مابام "حزب العمال المتحدين"، الحزب التقدمي، الحزب الشيوعي، حركة العمال المتدينين ـ قد شرطا دوره وبالتالي طبيعته.

فالهستدروت لم ينشأ للتعبير عن مصالح طبقة عاملة يهودية تبلورت في فلسطين، وإنما كان بمثابة الأداة لخلق هذه الطبقة ونواة "للاقتصاد العمالي" وهو ما تم التأكيد عليه صراحة في بيانه التأسيسي الذي أوضح أن " هدف الهستدروت هو تحقيق الفكرة الصهيونية وأنه جزء لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني والهجرة والتوطين والسيطرة علي فلسطين واستعمارها ووضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم مزدهر قادر علي امتصاص أكبر عدد ممكن من المهاجرين وتحويل اليهود القادمين من مختلف بقاع الأرض إلي أعضاء في هيكل قومي واحد

[1]" فالدور العضوي للهستدروت في عملية خلق المجتمع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية قد صاغ سلفا تكوينه وطبيعة سياسته، فهو مؤسسة إدماجية تمثل وتعبر في آن واحد عن مصالح كل من رأس المال والطبقة العاملة على قاعدة الهدف الأساسي المتمثل في الاستيعاب والتوطين، أو بالأحرى عملية "خلق الدولة" وهو الأمر الذي يمكن إدراكه حال استعادة التعبير الذي استخدمه "بن جوريون" - أول أمين عام للهستدروت ورئيس وزراء إسرائيل فيما بعد - عند توصيفه لهذا الكيان، فالهستدروت وفقا له لا يسعى "المشاركة العمال في أعمال يديرها رأس المال الخاص ويشترك العمال في أرباحها، وإنما على العكس من ذلك يسعى لمشاركة رأس المال الخاص في أعمال يديرها العمال ويشرف الهستدروت عليها ويأخذ رأس المال الخاص نسبة ثابتة من أرباحها[2]. وانعكس ذلك علي صعيدي دور/تكوين الهستدروت حيث لعب دورا أساسيا في عمليتي الاستثمار والتوظيف.

لا يعني ذلك إمكانية الحديث عن تطور عضوي متناسق ومنسجم، أو عن تماهي التصور مع التجسيد، فمن التجريد المخل اختزال الهستدروت، أو بالأحرى تطوره إلي حدود الهدف والدور المنوطين به، ودونما اعتبار للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها والتي أثرت بدورها علي نشوئه وتطوره. لقد خضع الهستدروت في تطوره لخصوصيات التشكيلة الاجتماعية ومستوي التطور الاقتصادي والسياسي السائد آنذاك خاصة فيما يتعلق بمحدداته الأساسية، أي بنيته ودوره. فعلي عكس التصورات السائدة لم يتسم الهستدروت "بالنقاء" العرقي والأيديولوجي منذ قيامه، بل شهد إبان نشأته وعلي مدار نحو عقد كامل صراعات ونزاعات متفاقمة علي قاعدة طبيعة الهستدروت ودوره. فالمعادلة التي نجح الهستدروت عبرها وعلي مدار فترة طويلة، منذ منتصف الثلاثينيات وحتى أوائل الثمانينيات، في أداء دوره كأداة استيطانية وكمؤسسة ادماجية عبر طبقية، كانت تستند بالأساس إلي هيمنة السياسي أو الأيديولوجي علي حساب الاقتصادي، وهو ما لم يكن قابلا للتحقق دون تسكين الضغوط الاقتصادية والمعيشية واحتواء التناقضات الطبقية وصولا لبلورة دولة الرفاه. تحقق ذلك لاحقا علي قاعدة التدفقات المالية الهائلة التي انهالت علي الدولة الصهيونية الناشئة، سواء في صورة تعويضات أو مساعدات، فضلا عن معدلات النمو الفارقة التي تحققت أوائل السبعينيات علي قاعدة الهجرة والاستيعاب ودورهما في خلق الطلب الكلي.

كان لتقاطع هذه المعاملات مع دور الهستدروت في الاستثمار والتوظيف، إضافة وبالأساس لسياسة الأجور التي اتبعها، حتى منتصف الستينيات، والتي سعت للتقليل من الفوارق بين الأجور المدفوعة لمختلف الأعمال، دور هام في خفض حدة التناقضات الاجتماعية ومن ثم إفساح المجال لما يمكن أن نطلق عليه -وفقا لألتوسير- الهيمنة النسبية للمستوي السياسي. فأضحت الأولوية للاستيطان وإقامة

الدولة الصهيونية، وسادت مفاهيم الأخوة اليهودية علي حساب التباينات والتناقضات الاجتماعية والطبقية.

رغم أولوية أو هيمنة السياسي علي مدار الحقبة الأعظم من تاريخ الدولة الصهيونية، فإن هذه الأولوية ذاتها كانت مشروطة علي الدوام بالوضع الاقتصادي السائد، باعتباره المحدد الأخير، ومن ثم فإن تدني أو تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية كان يدفع بالاقتصادي والطبقي علي حساب السياسي، بالمعني النسبي بالطبع، وهو ما كان يقلص من هيمنة الأيديولوجيا الصهيونية علي جموع المستوطنين، ويضعف بالتالي من قدرة السياسة الإدماجية للهستدروت علي ضبط التناقضات الاجتماعية. في هذا السياق تعد إشكالية العمل العربي، أو بالأحرى تنظيم العمل العربي من الأمثلة الهامة في الدلالة علي تناقضات الهستدروت، بنية ودوره وشروط قدرته علي الضبط الاجتماعي والأيديولوجي. تستمد هذه الإشكالية زخمها من توقيتها ودلالتها، فقد تقاطعت مع تقلصات الولادة الأولي والأوضاع الاقتصادية السيئة التي ترافقت مع موجات الهجرة الأولي، ومن ثم فقد كانت محورا للصراع ما بين الاقتصادي والأيديولوجي. ذلك الصراع الذي لاح مجددا مع بدايات الثمانينيات ثم تجسد بقوة مع حلول التسعينيات علي قاعدة الأزمة الاقتصادية التي واجهها "الاقتصاد العمالي" وما نجم عنها من فك الارتباط بين الوضعيتين المتناقضتين للهستدروت، كرأسمالي واتحاد عمالي في الوقت ذاته وهو ما آذن منذ ذلك التاريخ بتأبين الدور الإدماجي وتفجير التناقضات الاجتماعية، أو بعني آخر عتق الاقتصادي/الطبقي من أسر الأيديولوجي/السياسي. في هذا السياق تحتل إشكالية العمل العربي أهمية استثنائية باعتبارها مؤشرا لما يمكن أن تتطور إليه الأوضاع داخل الهستدروت.

الهستدروت : النشأة ومحددات الدور

منذ نشأته تعرض الهستدروت لضغوط متباينة ارتبطت بظروف النشأة وطبيعة السياق الاجتماعي والاقتصادي أدت لتبلور ما يمكن تصنيفهما "تجاوزا" كتيارين متمايزين، أولهما عمالي اقتصادي ذو طابع أممي أو بالأحرى طبقي، فيما الثاني صهيوني استيطاني، وبين النقيضين ارتسمت كافة ألوان الطيف السياسية الأخرى.

وعلي الرغم من أن التطور اللاحق للهستدروت قد كرس سطوة وهيمنة الجناح الصهيوني الاستيطاني، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية شروط النشأة بل ودورها في بلورة هوية الهستدروت. تمثلت أهم هذه الضغوط في معاملين أساسيين :

١- المنافسة التي واجهها العمل العبري من جانب قوة العمل العربية.

٢- تباين رؤي ومفاهيم القوي السياسية اليهودية فيما يتعلق بطبيعة ودور الهستدروت.

فعلي الصعيد الأول، لم يحل التخلف النسبي للأراضي الفلسطينية في هذا التاريخ دون ظهور طبقة عاملة عربية، كانت رغم حداثة عهدها بالعمل الصناعي وتخلفها التقني، الأكبر عددا ومساهمة في الناتج القومي آنذاك. فالتطور المركب والمتناقض للواقع الاقتصادي/الاجتماعي للأراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني قد ساهم في خلق طبقة عاملة صناعية حديثة وتركزها في عدد من المناطق والقطاعات الإنتاجية الرئيسية. ولعل المثال الأبرز لذلك هو مدينة حيفا، والتي يمكن اعتبارها بمثابة قاطرة التطور الرأسمالي في الأراضي الفلسطينية آنذاك، وهو الأمر الذي تحقق نتيجة لحزمة من العوامل من بينها تطور الاقتصاد القومي العربي، واتجاه كبار الملاك الزراعيين لاستثمار فائض الإنتاج الزراعي في الصناعات الكبيرة، الاحتياجات اللوجستية لسلطة الانتداب البريطانية واتجاهها لخلق بنية أساسية لدعم فعالياتها العسكرية مثل الطرق وشبكة السكك الحديدية، ميناء حيفا، شبكة الاتصالات البريدية وغيرها، فضلا عن تدفق رأس المال الأجنبي خاصة اليهودي ودوره في دعم التطور الرأسمالي للمجتمع الفلسطيني.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في خلق طبقة عاملة عربية بلغت مع بدايات الثلاثينيات في مدينة حيفا وحدها قرابة خمسة آلاف عامل توزعوا علي عدد من القطاعات الإنتاجية وورش السكك الحديدية وميناء حيفا، فضلا عن عدد من الشركات المحلية الكبرى مثل شركات النفط، شركة النفط العراقية وشركة شل، وبلدية حيفا التي استخدمت قرابة ستمائة عامل وموظف عربي، كذلك توزعت العمالة العربية علي عدد من المصانع اليهودية مثل مصنع "نشر" لمواد البناء ومصنع "فاجز" للمعادن ومصنع تنقية الأرز، من ناحية أخري كانت هناك المؤسسات التي تعود في ملكيتها للرأسمالية العربية الوليدة مثل مصنع السجائر والتبغ وشركات ورق الكرتون وغيرها[٣].

رغم دور التطور الرأسمالي في تحويل أعداد متزايدة من الفقراء الفلسطينيين إلى عمال، إلا أن ذلك لم يؤد لتبلور وعي طبقي متمايز داخل العمالة الفلسطينية، بحيث كانت أقرب، ارتكانا إلى التصنيف الماركسي، إلى "طبقة في ذاتها" عن "طبقة لذاتها". فافتقاد الخبرة التنظيمية والتركيب غير المتجانس للعمالة العربية ضمت الطبقة العاملة في حيفا علي سبيل المثال عمالا أتوا من حيفا نفسها وعمالا ريفيين وعمالا جاءوا من مناطق أخري في البلاد ومن دول قريبة. إضافة إلى تباين المستوي المهني للعمالة شكلت العمالة متدنية المهارة نسبة هامة من الطبقة العاملة في حيفا، حيث بلغت قرابة ٤٠٠٠ عامل في عام ١٩٣٥[٤]. كانت بمثابة معوقات هامة أمام الساعين للانتظام علي أساس طبقي. رغم هذه الصعوبات نجح العمال العرب في حيفا في إنشاء تنظيم نقابي تمكن من نسج علاقات وثيقة بالتجمعات الكبرى للعمال في المدينة وفي عدد من مراكز تجمع العمالة العربية مثل السكك الحديدية ومعسكرات الجيش وغيرها.

التنظيم المشترك: نقابة عمال السكك الحديدية

في إطار الحركة العمالية الوليدة في أوساط العمال العرب، يبرز تجمع ورش السكك الحديدية والذي يعد أحد أهم أماكن العمل التي أثرت علي التطور اللاحق للحركة العمالية في فلسطين تحت الانتداب، حيث شهد هذا القطاع تمركزا كبيرا للعمالة العربية، ففي عام ١٩٢٦ علي سبيل المثال بلغ عدد العاملين النظاميين في السكك الحديدية ٣٣٥٤عاملا من بينهم ٢٢٣٧مسلما و٥٥٩ مسيحيا أي أن إجمالي العمالة العربية كان يبلغ ٢٨٣٦عاملا أو ما يعادل نحو ٨٥%من إجمالي العاملين. وفي عام ١٩٢٣كان هناك نحو ٣٦٠عاملا عربيا من بين ٤٩٣عاملا في قطاع الاتصالات، في المقابل قدر عدد اليهود العاملين في ورش السكك الحديدية بحوالي ١٠٠عامل في عام ١٩١٩إزداد بمقدار ستة أضعاف مع حلول عام ١٩٢٢،[٥] وهو ما يعني أن العمالة العربية شكلت الغالبية العظمي من الطبقة العاملة في فلسطين آنذاك. في ظل هذه الوضعية تم تأسيس نقابة عمال السكك الحديدية في ١٢يوليو ١٩١٩في اللد، وبمرور السنين انضم إليها عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف في جميع أنحاء البلاد. كان مؤسسو النقابة من طلائع الهجرة الثالثة والمسرحين من الكتائب العربية الذين التحقوا بهذه الأعمال أثناء الحكم العسكري للبلاد بعد الحرب العالمية الأولي.

كان من الطبيعي في ظل هذه الأوضاع أن تشهد النقابة تعاونا عربيا-يهوديا! حيث انضم العديد من العمال اليهود للنقابة -وإن ظلت الأغلبية للعرب- وهو ما يجد تفسيره في المعاملات التالية:

أولا: البعد النقابي الصرف، فلم يكن في قدرة العمال اليهود الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية وتحسين شروط عملهم في ظل وجود العمالة العربية ذات الكلفة الرخيصة، كما أن واقع أن أغلبية الطبقة العاملة في الأراضي الفلسطينية كانت هي العمالة العربية كان يصادر مسبقا علي إمكانية نجاح أية حركة عمالية. علي هذا الأساس أصبح تنظيم العمالة العربية شرطا مسبقا لتوفير فرص العمل للمهاجرين اليهود وللدفاع عن مصالحهم، وهو الأمر الذي أكد عليه "بن جوريون" في اجتماعات الهستدروت بقوله: "يجب ألا يخطر ببالكم أننا سننجح في التحصن بأرض إسرائيل، ونخلق فيها طبقة عمال يهودية كبيرة، وندفع بحشود اليهود إلي العمل، ونبني اقتصادا يهوديا دائما ومتينا. إذا ما بقي بجانب العامل اليهودي والاقتصاد اليهودي، وعلي مدي الأيام، عامل عربي وضيع، غير منظم ينافسنا ويعتبرنا عدوا له".

ثانيا: الاعتبارات التكتيكية، حيث سعت نقابة عمال السكك الحديدية للحصول علي اعتراف سلطة الانتداب البريطانية، مما دفعها لحشد وتعبئة العمال العرب، فلم

يكن من المنطقي المطالبة بالاعتراف بالتنظيم النقابي بينما تظل الغالبية العظمى من العمال خارجه.

ثالثا: تحديات التنظيمات العربية المستقلة، حيث شهدت الأوساط العمالية العربية محاولات أولية لإنشاء روابط وهياكل تنظيمية كانت بمثابة إرهاصات جنينيه لنقابات مستقلة، مثال ذلك إنشاء جمعية خيرية لمساعدة المحتاجين على أيدي عمال السكك الحديدية في حيفا عام ١٩٢٠، تحولت بعد ذلك بعامين إلى "جمعية النهضة الاقتصادية العربية" وهي جمعية ذات طابع عمالي واضح وسعت إلي تنظيم العمال علي أساس قطاعي ونجحت في عام ١٩٢٢في إنشاء رابطة للخياطين. في السياق ذاته كانت نشأة "نادي عمال السكك الحديد العرب" في عام ١٩٢٣الذي نشأت بين أرجائه "اللجنة الأخوية لعمال سكك حديد فلسطين".[٦] فعلي الرغم من ضعف هذه الكيانات وتدني عدد عضويتها، إلا أنها شكلت تهديدا فعليا للنقابة اليهودية التي كانت تدعي تمثيل كافة العمال، بينما لا ينطوي تحت مظلتها سوي الأقلية اليهودية.

في ظل هذه الاعتبارات بدأت تنمو داخل الهستدروت اتجاهات مؤيدة لاستيعاب العمال العرب داخل تنظيمات موحدة يهودية/عربية، وهو ما أثار اعتراضات شديدة من قبل كل من اتحاد العمل والعامل الصغير -الحزبين الرئيسيين داخل الهستدروت- لما يمثله من تهديد للمشروع الصهيوني. فتحسين ظروف العمل وأجور العمال مجرد أهداف ثانوية مقابل الأهداف الأكثر شمولا للهستدروت واتحاداته والمتمثلة في تحقيق استيطان يهودي قوي يكون قادرا علي ترسيخ وجوده في أرض إسرائيل بقواه الذاتية، الأمر الذي وضع الأولوية للنضال من أجل "احتكار العمل" و"العمل العبري"، فالاستيطان وفقا للحركة الصهيونية الاشتراكية كان آلية خلق المجتمع الإسرائيلي وهويته الجامعة، حيث نادت الحركة بضرورة تحويل الشعب الإسرائيلي إلي "منتج" عن طريق تحويل المهاجرين الشبان إلي مزارعين أو عمال. وبذلك تنشأ تركيبة اجتماعية طبيعية واقتصاد يهودي خالص منتج ويوفر لنفسه احتياجاته. علي هذا الأساس كان احتكار العمل الذي كان اليهود في المنفي أقل من أن يمتهنوه بمثابة حجر الزاوية للكيان اليهودي. من هذا المنطلق رفض اتحاد العمل والعامل الصغير إنشاء اتحادات علي أسس طبقية، وكان أقصى ما ذهب إليه "بن جوريون" هو إقامة أفرع مستقلة علي أسس قومية. بالتوازي مع ذلك دافع كل من "عمال صهيون اليسار" و"الحزب الشيوعي اليهودي" عن انتظام عمال المصانع المختلفة في نقابات دولية مشتركة.

في أوائل لعشرينات وبالتحديد ما بين ١٩٢٢-١٩٢٥حظي الجناح اليساري للحركة الصهيونية "عمال صهيون اليسار" بشعبية وتأييد متزايدين في أوساط عمال السكك الحديدية وداخل قطاعات أخري من العمال الفقراء، وهو ما انعكس في قدرتها علي الضغط علي النقابة العامة لوضع رؤيتها لشكل التنظيم موضع التنفيذ.

ساهمت في تحقيق ذلك عدة أسباب من أهمها واقع أن عمال السكك الحديدية كانوا القطاع الأكثر تنظيما ونضالية والأكثر معاناة من تردي الأوضاع الاقتصادية، فضلا عن الوجود الكثيف للعمالة العربية به حيث كانت تمثل أغلبية العاملين بالقطاع -ظل اليهود لفترة طويلة يراوحون ما بين ٦%-٧%من العاملين بالقطاع- من ناحية أخري أدت الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عامي ١٩٢٣-١٩٢٤لاتساع صفوف اليسار (عمال صهيون اليسار-المجموعة الشيوعية) الذين أكدوا علي أهمية النضال والتنظيم المشترك لتحسين ظروف العمل. انعكست هذه الأوضاع علي الاجتماع الخامس لمؤتمر نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف والذي عقد في سبتمبر ١٩٢٣، فلأول مرة كان أغلبية المندوبين يؤيدون "عمال صهيون اليسار" كما زادت حدة الانتقادات الموجهة لسياسة التقسيم لشعب قومية، ودعا المندوبون الهستدروت للفصل بين نشاطها الاستيطاني والتعاوني ونشاطها كنقابة وتأسيس النوع الثاني علي أساس دولي، وبالتالي يهودي-عربي. وقررت نقابة عمال السكك الحديدية -في إطار ضغطها علي النقابة العامة-إجراء استفتاء لتحديد إذا ما كانت ستنسحب من الهستدروت في حالة رفضه لتلك التوجهات. كان ذلك بمثابة تغير هام في دور وبنية الهستدروت وحافزا هاما بالتالي للعمال العرب ليس فقط للانضمام لنقابة عمال السكك الحديدية، ولكن كذلك للنقابة العامة، وهو ما كانت تعارضه الأجنحة اليمينية داخل الهستدروت (اتحاد العمل-العامل الصغير) إلا أن تخوفها من تكريس التوجهات الانفصالية قد دفعها للقبول بصيغة وسط أو اتفاق ضمني مع التيارات اليسارية، وفقا لهذا الاتفاق تم فصل المهام بين النقابة والهستدروت واقرار تنظيم نقابة عمال السكك الحديدية علي أساس دولي. في هذا السياق تزايد عدد العمال العرب في نقابة السكك الحديدية -بلغ عددهم خلال عامي ١٩٢٣-١٩٢٤ قرابة ٤١٠ عضوا-، وبالتالي في الهستدروت، فمع بدايات عام ١٩٢٥تحققت مشاركة العمال العرب في مجلس نقابة عمال السكك الحديدية وفقا لقاعدة التمثيل الكامل وحق التصويت.

مثل ذلك التطور نقطة مفصلية في تاريخ النقابة العامة وتهديدا مباشرا لمفهوم اليمين الصهيوني وبالتحديد النخبة "البن جوريونية" عن طبيعة الهستدروت ودوره في حفز الاستيطان وإقامة دولة إسرائيل. وقد تفاقم الصراع بين الجناحين علي مدار النصف الأول من عام ١٩٢٥حتي تم تأبين التنظيم المشترك واستقال العمال العرب من النقابة ليبادروا بعد ذلك بإقامة تنظيم جديد عربي ومستقل لعمال السكك الحديدية.

علي الرغم من الدور الهام الذي لعبه تيار بن جوريون في تفجير تجربة التنظيم المشترك والذي بلغ حد طرد العمال الشيوعيين من عضوية الهستدروت، إلا أنه كانت هنالك أسباب أخري ساهمت، بل وصادرت مقدما علي إمكانية نجاح هذه التجربة، ومن ثم فك الارتباط بين الدورين الاستيطاني والنقابي للهستدروت. في هذا

السياق يأتي الدور التخريبي الذي مارسته إدارة السكك الحديد البريطانية ولجوؤها لاضطهاد العمال العرب الأعضاء في النقابة للضغط عليهم للاستقالة ولمنع العمال الآخرين من الانضمام للنقابة، الأمر الذي ضاعف بالتالي من تحديات التنظيم المشترك. بيد أنه إلي جانب هذا الدور الإرهابي للإدارة البريطانية كانت هناك عوامل أخري عديدة ساهمت في مصادرة تجربة التنظيم المشترك، يأتي في مقدمتها ما يلي:

أولا: تناقضات اليسار اليهودي: فعلي الرغم من الدور القيادي الذي اضطلع به حزب "عمال صهيون اليسار" في خلق أسس التنظيم المشترك بين العمال اليهود والعرب، فإن ذلك لم يكن يعني قطيعته الكاملة مع الصهيونية، أيديولوجية وحركة، فلم يكن ذلك الحزب سوي الجناح اليساري من الحركة الصهيونية. ورغم انتقاداته لاتحاد العمل وإدانته لسياسته في التعاون مع البرجوازية اليهودية، رفض الحزب بشكل قاطع الاعتراف بحقيقة القومية العربية الفلسطينية وحقها المشروع في إقامة دولة قومية، كما رفض كلية وجود أى تناقض بين حقوق الأغلبية الفلسطينية المحلية وتطلعاتها وبين الصهيونية. في هذا السياق كان المنظور الأيديولوجي للحزب والذي يدور حول مفهوم "الصهيونية البروليتارية" يؤكد علي أهمية الهجرة اليهودية باعتبارها الوسيلة للإسراع من وتيرة التطور الرأسمالي في أرض فلسطين/إسرائيل وبالتالي في تجذير الصراع الطبقي مما يؤدي في النهاية لثورة اجتماعية.

وفقا لهذا المنظور اعتبر الحزب، القومية الفلسطينية، خدعة خلقتها الرجعية العربية لشق وحدة الجماهير العربية-اليهودية ولاقناع العرب أن الصهيونية واليهود هم العدو الحقيقي. لم يكن هذا التصور خاطئا كلية، بالعكس، فقد كان صحيحا من المنظور التاريخي أو المجرد، بيد أن ذلك بالتحديد كان مكمن خطئه. فلم يراع الحزب السياق الموضوعي ودرجة تطور المجتمع الفلسطيني ودور الهجرة اليهودية في استنفار القومية الفلسطينية. من ناحية أخري لم تكن سياسات "عمال صهيون اليسار" متمايزة مبدئيا عن أهداف وغايات الحركة الصهيونية، فبغض النظر عن اختلاف الخطاب والشعارات المرفوعة كانت أولوية الاستيعاب والاستيطان اليهودي هي الدافع الأساسي للتنظيم المشترك اليهودي-العربي وهو ما كان يصادر مستقبلا علي إمكانية التحقيق الفعلي لمطلب "فصل المهام" داخل الهستدروت.

بالتوازي مع ذلك كان برنامج "الحزب الشيوعي في أرض إسرائيل" يحوي إمكانية حقيقية للتنظيم علي أساس طبقي أممي. فقد كان الحزب حتى منتصف العشرينيات موحدا ومنظما علي أساس لا صهيوني معلن، حيث اعتبر الصهيونية حركة استعمارية تخدم مصالح الإمبريالية البريطانية، ومن ثم فقد كان يري مصالح العمال اليهود في الانفصال عن الصهيونية والعمل جنبا إلي جنب مع العمال العرب، وهو في هذا السياق كان أكثر القوي السياسية راديكالية، إلا أن ذلك لم يحمه من

الوقوع في مزالق التعميمات والتجريدات النظرية والسياسية خاصة فيما يتعلق بدرجة تطور وتبلور الطبقة العاملة العربية وهيمنة المسألة القومية عليها. من ناحية أخري كان انغلاق الحزب الشيوعي علي اليهود ووضعيته غير الشرعية، تلك الوضعية التي دفعته للعمل داخل إطار الهستدروت بمثابة محددات أو بالأحرى معوقات عضوية علي قدرته علي التوجيه أو التأثير في الحركة العمالية.

ثانيا: جدلية التنظيم/التنافس: فعلي الرغم من وعي كلا الطرفين، اليهودي والعربي بأهمية تنظيم وتنسيق حركتهم الاحتجاجية داخل الورش والمصانع كشرط أولي لتحسين شروط وظروف العمل، وهي الوضعية التي كانت أهميتها تتضاعف في حالة العمالة اليهودية نظرا للضآلة المطلقة لحجم قوة العمل اليهودية آنذاك، والتي تراوحت ما بين ٦%-٧%من إجمالي قوة العمل إلا أن هذه الوضعية ذاتها كانت بمثابة معامل نفي للتنظيم المشترك، فالغلبة الكاسحة للعمالة العربية وتدني أوضاعها المهنية والمعيشية -كان متوسط أجر العامل اليهودي يبلغ أربعة أضعاف نظيره العربي- كان يعلي من حدة المزاحمة علي حساب "الأخوة الطبقية". وقد تفاقمت هذه الوضعية تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاسية لمهاجري الموجة الثانية من ١٩٠٣-١٩١٤ ، ثم لاحقا تحت وطأة الأزمات الاقتصادية المتعاقبة ١٩٢٤/٢٣-١٩٣١/٢٩. من ناحية أخري كان السماح بفكرة التنظيم المشترك يعني مشاركة العمالة العربية في الامتيازات والخدمات التي يقدمها الهستدروت لأعضائه وهو ما كان يعني نقل المزاحمة من أماكن العمل إلي التنظيم النقابي، خاصة في ظل محدودية موارده المالية آنذاك.

ثالثا: التكوين العضوي للهستدروت: فعلي عكس الاتحادات العمالية التقليدية لم تكن عضوية الهستدروت تقتصر علي البروليتاريا الصناعية أو حتى الزراعية، حيث فرضت ضرورات الاستيطان نفسها علي مفهوم الصهيونية الاشتراكية فيما يتعلق بحركة العمل اليهودية في أرض إسرائيل ووفقا لذلك اتسعت عضوية الهستدروت لتضم فئات واسعة من المهنيين والحرفيين وغيرهم ممن ينتمون اجتماعيا لصفوف الطبقة الوسطي والبرجوازية الصغيرة. كان لهذه الوضعية أثر حاسم في دعم المواقف اليمينية من مسألة التنظيم المشترك -شعب مستقلة علي أسس قومية-. ففضلا عن سيطرة الأيديولوجيا الصهيونية علي هذه الفئات، فإن مصالحها الاقتصادية المباشرة كانت في إغلاق أبواب الهستدروت أمام العمالة العربية،ولعله من المهم في هذا الصدد -علي الأقل علي المستوي التحليلي-مراعاة التغيير الكيفي الذي لحق ببنية الهستدروت في أوائل العشرينيات وبالتحديد في عام١٩٢٣ أي في حمي الصراع حول تنظيم العمالة العربية، ففي هذه الفترة ضم الهستدروت لعضويته ٨٠٠٠شخص -وهو عدد هائل بكل المقاييس خاصة إذا ما راعينا أن إجمالي عضوية الهستدروت عشية إنشائه كان يبلغ ٤٤٣٣عضوا فقط[٧]- غالبيتهم حرفيون

مستقلون، أعضاء كيبوتزات وموشافيم، أعضاء جمعيات تعاونية استهلاكية أو إنتاجية وأبناء وبنات زيجات عمالية لم يكونوا هم أنفسهم عمالا بالأجر[٨].

ساهمت المعاملات السابقة في حسم الصراع لصالح التوجه اليميني الذي أعلي من الدور الاستيطاني والاستيعابي للهستدروت علي حساب دوره كاتحاد عمالي، فتم تصفية الوجود العربي وطرد التيارات اليسارية، إلا أن هذه الإشكالية لم تحسم كلية إلا مع حلول عقد الأربعينيات وما صاحبه من تغيرات في البنية الإنتاجية/الاجتماعية الإسرائيلية. فإذا ما كانت الأزمات الاقتصادية والندرة المطلقة لفرص العمل وبالتالي الاستيطان هي الضغوط العضوية المسئولة عن تجذير مواقف بعض التيارات داخل الهستدروت، فإن هذه الوضعية قد اختلفت كلية بعد نشوب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد إنشاء مركز إمداد الشرق الأوسط في القاهرة في عام ١٩٤٢. فتوقف طرق المواصلات وتنامي الاحتياجات اللوجستية لجيوش الحلفاء قد خلق طلبا هائلا علي المنتجات الزراعية والصناعية مما أعطي دفعة هائلة للاقتصادات الإقليمية، ومن أهمها الاقتصاد اليهودي الناشئ. ففي قطاع الكيبوتزات -وعلي سبيل المثال- تزايد الطلب علي العمل بشكل فارق، فنمت قوة العمل من البالغين بنسبة ٣٣%خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٩إلي أكتوبر ١٩٤٤بينما تزايدت قوة العمل من القاصرين بنسبة ١٣٨%خلال الفترة ذاتها[٩]. علي الصعيد الآخر شهد التوزيع القطاعي للعمل تنوعا ملحوظا، فتضاعفت تقريبا نسبة العاملين بالصناعة مما يعد مؤشرا علي حجم التوسع الذي لحق بهذا القطاع. بيد أن أهم التطورات قاطبة قد تمثل في التضاؤل المطلق في الحاجة للعمل خارج نطاق الكيبوتزات، حيث انخفضت نسبة أعضاء الكيبوتزات العاملين خارجه من ٤٠,٥% في عام ١٩٣٨/٩ إلي ١٩,٥%فقط عام ١٩٤٥/٦[١٠].

إن أهمية هذه التطورات لا تقتصر علي دورها في دعم الاقتصاد اليهودي الناشئ وزيادة قدرته علي الاستيعاب وبالتالي حفز عملية الاستيطان، وإنما تمتد علي المستوي السياسي لتلقي بظلالها علي توازن القوي داخل الهستدروت، فتوسع الاقتصاد وتزايد حجم الطلب علي العمالة يقلل، إن لم يكن ينفي قاعدة الصراع بين العمل العبري والعمل العربي، وفي الوقت ذاته يعلي من أهمية المزايا النوعية للعمل العبري باعتبارها عمالة متقدمة وماهرة حرفيا، وهو ما يدعم بدوره الاتجاهات الصهيونية اليمينية المطالبة باستبعاد العمال العرب وقصر عضوية الهستدروت علي العمالة اليهودية.

توزيع العمالة المنتجة في الكيبوتزات وفقا للقطاعات الإنتاجية (%)

العام	الزراعة	الصناعة	الاستثمار*	عمل خارجي	أخري**
٩/١٩٣٨	٢٨,٤	٨,٩	٧,٥	٤٠,٥	١٤,٧
٣/١٩٤٢	٤٣,٧	١٥,٠	٦,٧	٢٠,٥	١٤,١
٦/١٩٤٥	٤٥,٥	١٤,٢	٥,٩	١٩,٥	١٤,٩

Source: Henry Near," The Kibbutz Movement A History, Volume 2, Crisis and Achievement 1939-1995, The Littman Library of Jewish Civilization, London, Portland, Oregon, 1997P62.

*قطاعات لم تبدأ دورتها الإنتاجية ولم تبدأ في تحقيق دخل بعد.

**الدفاع والإدارة.

الهستدروت والعمال العرب في الستينات:

مع بدايات عقد الستينيات بدأ موقف الهستدروت من مسألة العمالة العربية يشهد تغيرا نسبيا بعد أن قررت النقابة العامة قبول العمال العرب في عضويتها. ورغم أهمية هذه الانعطافة باعتبارها دالة علي التطور في اتجاه الاتحاد أو النقابة العمالية في شكلها الكلاسيكي إلا أنها كانت تختلف عن سابقتها -تجربة التنظيم المشترك في أوائل العشرينيات- في العديد من النقاط الهامة. فعلي الصعيد الأول لم تكن وليدة الأوضاع الاقتصادية السيئة، بمعني الهيمنة النسبية للمستوي الاقتصادي. وبالتالي لم تكن وليدة ضغوط التيارات اليسارية داخل الهستدروت، كما أنها لم تكن تقلصات الولادة الأولي، فعلي العكس من ذلك كان الاقتصاد الإسرائيلي في أزهي فتراته، فباستثناء فترة قصيرة ما بين ١٩٦٥-١٩٦٧كان معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي يبلغ حوالي ١٠% والزيادة في التصدير ١٨% وهو ما انعكس بالتالي علي مستويات المعيشة حيث كان معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك الشخصي قرابة ٩%[١١]. كما أن وضعية الهستدروت كانت قد توطدت كمركز للاقتصاد الإسرائيلي. في هذا السياق، وللمفارقة تدور كافة التحليلات المتعلقة بهذه الانعطافة في فلك السياسي عوضا عن الاقتصادي. فالتحليلات القليلة المتوافرة بخصوص هذا التغير تحصر أسبابه في ضغط الرأي العام في الخارج ورغبة إسرائيل في التقارب مع الدول الأفرو-أسيوية[١٢].

أثرت هذه الوضعية بالسلب علي طبيعة ومدي التغير الذي لحق بتوجهات الهستدروت تجاه العمالة العربية. سواء فيما يتعلق بحجم الاستيعاب أو بالأحرى بنسبتهم إلي إجمالي العمالة العربية المأجورة أو فيما يتعلق بوضعهم ذاته داخل الهستدروت. فعلي الصعيد الأول تم استيعاب عدد محدود منهم، حيث لم يتجاوز مجموع الأعضاء العرب في الستينات ٤٠٨٠٠عضو، أو ما يقارب ٤%من إجمالي عضوية الهستدروت والتي بلغت آنذاك حوالي ٩٠٠ألف عضو[١٣]. علي الصعيد

الأخر افتقر العمال العرب للكثير من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء من اليهود، وهو ما يعود في شطر كبير منه لطبيعة أوضاعهم المهنية والنقابية فضلا عن هيمنة البعد القومي. حيث انقسم العمال العرب المنضمون للهستدروت إلي فئتين أساسيتين، العمال العرب المستخدمون في القطاع العربي، والعمال العرب المستخدمين في المؤسسات اليهودية. وبينما لم يكن عمال الفئة الأولي يستفيدون من أى من المكاسب التي حققها الهستدروت للعمال اليهود، بل وكثيرا ما يصطفون مع صاحب العمل في مواجهة تدخل الهستدروت، فإن عمال الفئة الثانية، العاملين في المؤسسات اليهودية -والذين ينتسبون للهستدروت إما عن طريق دائرة "تحالف العمال الإسرائيليين" المخصصة للعرب، أو عن طريق انتسابهم للنقابات التابعة لحرفهم ومهنهم المختلفة العاملة ضمن إطار الهستدروت- كانوا يعانون كذلك من التمييز ضدهم نظرا لافتقارهم للحقوق الانتخابية التامة ضمن هيكل الهستدروت العام[١٤].

كان لاختلاف كل من الظرف الموضوعي وطبيعة الضغوط الدافعة لإثارة موضوع العمالة العربية دورا هاما في تحديد مآله. فرغم تواضع الهستدروت في منتصف الستينيات علي قبول عضوية العمال العرب وما استتبعه من تغيير اسمه لإسقاط صفة العبري الناظمة لعضويته قبل ذلك التاريخ ، إلا أن هيمنة السياسي عوضا عن الاقتصادي قد قصر حدود التغير علي الإطار أو الشكل عوضا عن البنية والدور. فظلت عضوية العرب في حدودها الدنيا كما ظلت وضعيتهم أدني بما لا يقاس مقارنة بالعمال اليهود، فضلا عن ذلك ظلت الهيمنة للدور الاستيطاني عوضا عن دوره كاتحاد عمالي.

الهستدروت: البنية والهيكل التنظيمي

حددت تصورات الحركة الصهيونية ومتطلبات عملية الاستيطان طبيعة الهستدروت وصاغت بالتالي تكوينه ودوره علي مدار تاريخه. انعكست هذه الوضعية بالتالي علي بنيته وهيكله التنظيمي، والذي اتسم بخصوصية شديدة تجد تفسيرها في طابعه الوظيفي. فعلي صعيد الهيكل العام تنقسم الهيئات الإدارية في الهستدروت إلي سلطة مركزية مسئولة عن شئون المنظمة بكاملها وعلي نطاق البلاد بأسرها وإلي سلطات فرعية تدير شئون فروع الهستدروت المختلفة، بما في ذلك الاتحادات العمالية الوطنية والمحلية. وعلي الرغم من سطوة المركزية البيروقراطية علي التنظيم بأسره ، إلا أن هنالك درجات متفاوتة من الاستقلالية تبلغ مداها في حالة المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي والمزارع التعاونية "الكيبوتزات" التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في إدارة مشاريعها الاقتصادية والإنتاجية وذلك مقابل النقابات العمالية التي تعتمد بشكل كامل علي السلطة المركزية للهستدروت.

أما علي صعيد الهيكل الإداري فيتسم الهستدروت ببنية ثلاثية -تنطبق كذلك علي كافة المؤسسات الفرعية التابعة له- تتكون من المؤتمر القومي، المجلس العام، اللجنة التنفيذية. يعتبر المؤتمر القومي السلطة التشريعية العليا في الهستدروت وينعقد مؤتمره العام مرة كل أربع سنوات. أما المجلس العام فينعقد، مبدئيا، مرتين في السنة للقيام بمهام السلطة العليا في الهستدروت، أما اللجنة التنفيذية والتي تتكون من مائة عضو فتجتمع مرة كل أسبوعين باعتبارها أعلي سلطة تنفيذية في الهستدروت بأجمعه.

ينتخب المؤتمر القومي، بصورة مباشرة، مرة كل أربع سنوات من قبل جميع الأعضاء العاملين في الهستدروت. وينتخب المؤتمر القومي من بين أعضائه المجلس العام الذي ينتخب بدوره اللجنة التنفيذية وتعين اللجنة التنفيذية ثلاثة عشر عضوا من أعضائها ليشكلوا "المكتب التنفيذي" الذي ينتخب أمينه العام[١٥].

تعد الهيئات السابقة نسخا مصغرة عن المؤتمر القومي، حيث تتكون من ممثلين عن الأحزاب طبقا لقوتها الانتخابية كما تتجلى في انتخابات المؤتمر القومي كل أربع سنوات. هذا وتعد اللجنة التنفيذية والمكتب التابع لها مركز القوة والسلطة الفعلية في الهستدروت، وتنقسم هذه اللجنة إلي دائرتين رئيسيتين، تهتم الأولي بالنشاطات والمشاريع الاقتصادية وتدعي "هيفرات أوفديم" "Hevrat Ovdim" ، وهي المشرفة علي مؤسسات الهستدروت الاقتصادية وتعاونياته، أما الدائرة الثانية فهي المسئولة عن النقابات العمالية.

من ناحية أخرى تتجسد السلطات المحلية في المجالس العمالية "موتزوت هابوعليم " "Moetzot Hapoalim" التي تتواجد في كل بلدة وفي مراكز الاستيطان الكبرى. وتخضع كافة المؤسسات المتفرعة عن الهستدروت بما فيها النقابات العمالية في جميع ما يتعلق بشئونها الداخلية والمحلية للمجالس العمالية. وترجع سلطة هذه المجالس لكونها منتخبة من قبل مجموع الأعضاء في مركز معين أو منطقة معينة، وذلك مرة كل أربع سنوات مثلما هو الحال في انتخابات المؤتمر القومي. ووفقا لذلك الأخير يتم تقسيم المسئوليات داخل المجالس العمالية علي أساس ثلاثي، فبداية ينتخب المجلس العمالي ثم ينتخب ذلك المجلس لجنة تنفيذية تنتخب بدورها هيئة السكرتارية والأمين العام للمجلس العمالي.

تنبثق عن المجلس العمالي لجان متعددة تمارس مسئولياتها في العديد من القضايا مثال تنظيم الوحدة المحلية والأمور المتعلقة بالعضوية، التربية والثقافة، الإسكان، التعاونيات، التأمينات الاجتماعية والصحية وغيرها.

رسوم العضوية وواجبات الأعضاء:

تتفاوت رسوم عضوية الهستدروت حيث تتراوح ما بين ٣%-٥,٤%من دخول الأعضاء وتقتطع هذه الرسوم، في غالبية الأحيان بصورة مباشرة من الأجور أو الرواتب[١٦]. بالتوازي مع ذلك يجبي الهستدروت، بالاتفاق مع أصحاب العمل رسوما من غير الأعضاء يطلق عليها "الرسوم التنظيمية" وهي تجبى مقابل الفوائد الاجتماعية التي يجنيها العمال غير المنتمين للهستدروت. مقابل هذه الخدمات يطالب أعضاء الهستدروت بالالتزام بجميع القرارات التي تتخذها سلطاته ومحاكم الشرف التابعة له وباحترام جميع مؤسساته.

نشاطات الهستدروت:

نتيجة لمحورية الهستدروت في المشروع الاستيطاني الصهيوني، تعددت مجالات نشاط ذلك الأخير حيث يعد مزيجا من الحركة العمالية والنقابية، والحركة التعاونية والخدمات الصحية الشاملة، والضمان الاجتماعي والتأمين على العمال، إضافة إلى دوره التنموي المتمثل في عمليات استصلاح الأراضي وإنشاء المستعمرات والاستثمار الصناعي. وفي هذا السياق يعد الدور الاقتصادي للهستدروت من أهم أدواره قاطبة، سواء بالنظر إلي فلسفة إنشائه أو لما يتيحه هذا الدور من قدرة علي استيعاب النزاعات واحتواء التناقضات الطبقية التي تتسم بها بنية الهستدروت ذاته باعتباره صاحب عمل واتحادا عماليا في الوقت ذاته. ففيما يتعلق بالسياق التاريخي أو حتى بمراعاة درجة تركز وتمركز رأس المال، يعد الهستدروت أكبر كيان اقتصادي في الدولة الإسرائيلية حيث يضم مجموعتين أساسيتين من المصالح الاقتصادية، تضم الأولي التعاونيات التي تنقسم بدورها إلي نوعين أساسيين: المستوطنات التعاونية مثال الموشافيم والكيبوتزات والتعاونيات الإنتاجية والخدمية والتي تضم أكبر شركتين للمواصلات وهما "أيجيد ودان"، فيما تضم المجموعة الثانية تكتلا اقتصاديا هائلا تحت إدارة الشركة الأم "هيفرات أوفديم" أو شركة العمال والتي تشمل عددا من أهم المؤسسات الصناعية الإسرائيلية مثال مجموعة "كور"، شركة سوليل بونيه، شركة تاديران، مصانع سولتام، وصحيفة دافار فضلا عن امتلاكها لنسبة كبيرة من بنك هابوعاليم وشركات كلال وتسيم وساتيكس وهمشبير وتنوفا وغيرها. في ظل هذه الوضعية أضحى الهستدروت أهم تكتل اقتصادي في الدولة الإسرائيلية حيث بلغ إجمالي مساهمته في الناتج القومي قرابة ٢٢%بحلول أوائل الثمانينيات كما استوعب نحو ١٨%من إجمالي قوة العمل.

نصيب الهستدروت/القطاع الحكومي من كل من إجمالي الناتج/العمالة في إسرائيل

	٦٥-٦٧	٧١-٧٢	٨٠-٨١
نسبة الهستدروت من إجمالي الناتج الإسرائيلي	%١٦	%١٩	%٢٢
النسبة من العمالة	%١٤	%١٥	%١٨
نسبة القطاع الحكومي من إجمالي الناتج الإسرائيلي	%٧٢	%٦٦	%٥٤
النسبة من العمالة	%٧٦	%٧٣	%٦٦

- دليل إسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس ١٩٩٦. ص ١٩٩.

كان للطابع المزدوج، بل المتناقض للهستدروت، آثاره على تكوينه العضوي حيث ضم في عضويته شرائح وفئات متباينة من التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية تنقسم وفقا لانتماءاتها المهنية إلي الفئات التالية :

١. أعضاء التعاونيات وخاصة الكيبوتزات الموشافيم والعمالة التابعة لاتحاد العمال الزراعيين.
٢. أصحاب الرواتب والأجور.
٣. الحرفيون أو العاملون لحسابهم والمهنيين بمن فيهم الفنانون إلي جانب التابعين لمنظمة الشباب العاملين والطلاب دون ١٨سنة.
٤. الزوجات المتفرغات للشئون المنزلية والعائلية.

كان لهذه المعاملات آثارها علي دور الهستدروت، فالتناقض الجوهري بين وضعيته كرأسمالي واتحاد عمالي، وهيمنة كل من البرجوازية الصغيرة ومهنيي الطبقة الوسطي علي هيكل عضويته قد كرس دوره كوكيل للبرجوازية الصهيونية. فبالتناقض مع المفهوم التقليدي للنقابات العمالية تمثلت وظيفة الهستدروت علي الدوام في إخضاع الطبقة العاملة وتعميق عملية استغلالها. وعلي الرغم من إدعاء الهستدروت أن ملكيته لأصول رأسمالية تدعم نضالات العمال في سبيل تحسين أوضاعهم، إلا أن ذلك لم يكن يحدث، علي الأقل بالصورة التي يدعيها الهستدروت، فرغم أن هذه الأصول كانت تعتبر من الناحية النظرية ملكا للحركة العمالية، إلا أنها كانت تدار عمليا من قبل حركة ماباي " الحركة الأم لحزب العمل" سعيا وراء تعميق الاستيطان واحتلال الأراضي الفلسطينية. نتيجة لذلك كان الهستدروت بمثابة "كاسر إضراب" أكثر من كونه اتحادا عماليا وإن بمعني مركب علي نحو استثنائي،

فأولوية الوظيفة الاستيطانية ووفورات النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العقود الأولي من نشأة الدولة كانا يتيحان له إعلاء مفهوم التضامن الطبقي أو بالأحرى الصهيوني ـ نظرا لأن العمال العرب ظلوا مستبعدين من عضوية الهستدروت حتى عام ١٩٦٦وحتى ذلك التاريخ ظلت أيضا نسبتهم ضئيلة لإجمالي العضوية، فضلا عن عدم تمتعهم بكامل الحقوق الانتخابية ضمن الهيكل العام للهستدروت -عوضا عن الصراع الطبقي. فعلي الصعيد الأول كانت العوائد الرأسمالية الهائلة للهستدروت- باعتباره ثاني أكبر صاحب عمل في إسرائيل- تنعكس علي شكل مزايا ومكاسب هامة لقاعدته العمالية، كما أنه كان يحرص علي الدوام علي إجهاض التحركات العمالية أو استيعابها، وهو الأمر المنطقي في ظل أهدافه الأيديولوجية وطبيعته المزدوجة.

بالتوازي مع وفورات الاقتصاد ساهمت البنية التنظيمية للنقابة العامة والتي تتسم بالمركزية والبيروقراطية الشديدة في تأديته لوظيفة إجهاض/استيعاب الحركة العمالية. فاتساقا مع بنية الهستدروت ينقسم الهيكل التنظيمي للاتحاد العمالي إلي ثلاثة مستويات رئيسية هي: لجان العمال والاتحاد العمالي المحلي والاتحاد العمالي الوطني. داخل هذا الهيكل تعد لجنة العمال بمثابة الخلية الأساسية للهستدروت ومركز قوته الصناعية، وهو الأمر الذي يتمثل في انتخابها بشكل مباشر من قبل جميع العاملين في الوحدة الإنتاجية، فضلا عن مهامها ومسئولياتها والتي تتراوح ما بين التفاوض مع الشركات للحصول علي عقود جماعية، النظر في الخلافات الناشبة بين العمال، المشاركة في أعمال "لجان الإنتاج المشترك"الإشراف علي الصناديق المالية مثل صندوق الضمان الصحي والصندوق المخصص للإجازات والصندوق التعاوني وصندوق التسليف، فضلا عن مشاركتها -في المؤسسات الكبيرة- في الشئون المتعلقة بالمستخدمين مثل الترقية والتسريح والنقل وغيرها. وعلي الرغم من أنه كان من المفترض -منطقيا- أن تعلي هذه الاعتبارات والمسئوليات من أهمية ونفوذ اللجان العمالية إلا أن ذلك لا يعدو التصور النظري، فعلي مدار تاريخ الهستدروت، وعلي الأقل حتى منتصف الثمانينيات افتقدت اللجان العمالية النفوذ والقدرة علي التأثير، الأمر الذي يجد تفسيره في المعاملات التالية:

أولا: هيمنة المركزية البيروقراطية علي بنية الاتحاد العام لنقابات العمال "الهستدروت": فرغم الصلاحيات والسلطات الرسمية الممنوحة للجان العمالية، إلا أن هذه تخضع بشكل كامل لإشراف مزدوج، فعلي الصعيد الأول تخضع للاتحاد العمالي في فرع معين من فروع المؤسسة الصناعية، وعلي صعيد آخر، تخضع لمجلس العمال المحلي الذي يعد مركز السلطة الفعلية علي هذا المستوي. فالمجلس، أو بالأحرى الأمين العام للمجلس العمالي، مسئول عن الإشراف علي انتخابات اللجان العمالية بل والتصديق علي نتائجها، كما أنه يحق له حل اللجنة العمالية. من

ناحية أخرى لا تتم المفاوضات بين اللجنة العمالية وأصحاب العمل للحصول علي عقد جماعي جديد إلا بمشاركة أمين المجلس العمالي وموافقته عليه.

ثانيا: التقسيم النوعي للجان العمالية: حيث يتم تشكيل اللجان داخل الوحدة أو المؤسسة الصناعية الواحدة طبقا للانتماءات المهنية/الاجتماعية -يستثني من ذلك المؤسسات الصغيرة التي قد تضم لجنتها كافة العاملين الأعضاء في الاتحاد- وبناء علي ذلك قد تضم المؤسسة ثلاث لجان عمالية، واحدة للفنيين وأخرى للإداريين وثالثة للعمال اليدويين، الأمر الذي يضعف من قدرة أى منها علي الضغط والتأثير فضلا عن الصدامات التي تنشأ فيما بينها نتيجة لاختلاف مصالحها النوعية مثلما حدث في منتصف الستينيات عندما أرغم المهنيون، الهستدروت علي رفع أجورهم علي حساب تجميد أجور السواد الأعظم من العمال العاديين مما مثل مراجعة جذرية لسياسة الهستدروت وسببا لانفجار سلسلة طويلة من الإضرابات والاحتجاجات العمالية.

ثالثا: قاعدة التمثيل النسبي للقوي السياسية: فعلي الرغم من أن انتخابات اللجان العمالية هي الانتخابات الوحيدة، مقارنة ببقية مؤسسات الهستدروت التي يتم فيها التمثيل علي أساس أغلبية الأصوات إلا أنها تعكس نفس التناقضات التي يحتويها الهستدروت باعتباره إطارا حاضنا لكافة القوي والأحزاب السياسية علي اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية وقواعدها الاجتماعية وهو ما ينعكس علي الانتخابات، حيث يخوضها المرشحون علي أساس انتماءاتهم الحزبية والتي قد تتعارض مع المصالح العمالية المباشرة.

ساهمت هذه المعاملات في تكريس المركزية المطلقة للهستدروت مما دعم قدرته علي استيعاب الاحتجاجات والتحركات العمالية القاعدية واستبدالها بآليات التفاوض بين بيروقراطية الهستدروت ووزارة المالية، وهو الأمر الذي يتبدى بشكل جلي من التعقيدات بل التقييدات المتعلقة بحق الإضراب وموقف الهستدروت المتخاذل منها، فوفقا للقانون الإسرائيلي يجب أن تمر فترة ١٥يوما بين إعلان المشكلة واتخاذ قرار الإضراب، كما أن ذلك الأخير لا يصبح شرعيا ما لم يوافق عليه أكثر من ٥٠%من عمال القطاع المضرب في اقتراع سري، من ناحية أخري فإن للحكومة حق منع الإضراب بقرار إداري، كما أن العمال لا يتم تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم من جراء الإضراب وذلك وفقا لقانون حرية الاستثمار.

تعكس تعقيدات حق الإضراب وما تعنيه من شل لقدرة الطبقة العاملة علي الضغط والتأثير، الطبيعة المتناقضة للهستدروت وهيمنة الشق الرأسمالي منها وهي

الوظيفة التي توافقت عدة عوامل علي تكريسها علي مدار الحقبة الماضية والتي يتمثل أهمها في التالي :

(أ) الطابع الإجباري لعضوية الهستدروت، فنظرا لغياب نظام الانضمام الاختياري للنقابات في إسرائيل كان جميع العمال ينضمون بشكل آلي إلي اللجان النقابية المصنعية التي تشكل وحدة من البنية التنظيمية الأوسع للهستدروت وهو ما كان يعني انتفاء آليات الضغط العمالي القاعدي التي تعد حرية إنشاء النقابات وحرية الانضمام إليها أحد ميكانزماتها الأساسية.

(ب) الاستقلالية المالية للهستدروت، فعلي الرغم من وجود رسوم للاشتراك في عضوية الهستدروت إلا أن الشطر الأعظم والأهم من موازنة الهستدروت كان يتأتي من ربحية أصولها الرأسمالية، وهو الأمر الذي ينعكس بالتالي علي الاتحادات العمالية ويقلص من قدرتها علي الضغط علي إدارة الهستدروت. فالاتحادات العمالية تفتقد في غالبية الأحيان أية استقلالية مالية. فليس من حقها تحصيل رسوم العضوية التي يقوم العمال بدفعها مباشرة للهستدروت. من ناحية أخرى تفتقد الاتحادات وجود ميزانية خاصة بها لأن نفقاتها تدفع من أموال الهستدروت العامة، حيث تدفع نفقات الاتحادات العمالية المحلية من أموال المجلس العمالي المحلي، بينما تدفع نفقات الاتحادات الوطنية من أموال اللجنة التنفيذية للهستدروت. من ناحية أخرى تفتقد غالبية الاتحادات للوضع الحقوقي المستقل، فليس من حقها التملك أو الالتزام بعقود لأن هذه الحقوق محصورة بالهستدروت وحده.

(ج) غلبة البرجوازية الصغيرة علي التكوين العضوي الهستدروت، فاتساع عضوية هذا الأخير لنحو ٨٥%من إجمالي العاملين في إسرائيل قد انعكس في هيمنة السياسات المحافظة لشرائح الطبقة الوسطي (المهنيون-الحرفيون وغيرهم) علي التوجهات العامة للهستدروت. وقد تزايد هذا المنحي بشكل ملحوظ منذ نهايات السبعينيات، أوائل الثمانينيات نتيجة لتطورات هيكل الاقتصاد الإسرائيلي وما نجم عنها من تغيرات في بنية العمل الإسرائيلية أدت لتزايد وزن وتأثير الطبقة الوسطي مقارنة بالطبقة العاملة، حيث انخفضت نسبة العمالة الماهرة وغير الماهرة من ٣٥,٢% في عام ١٩٥٥إلي ٢٣,٩% في عام ١٩٩٣كما انخفضت نسبة المزارعين من ١٤,٤%إلي ٣,١%علي التوالي، في المقابل ارتفعت نسبة أصحاب الياقات البيضاء من ٢٧,٧%في عام ١٩٥٥إلي ٤٩,٦%في عام ١٩٩٣[١٧].

تغيرات هيكل العمل الإسرائيلي

	أكاديميون	مديرون وإداريون	أعمال مكتبية	عمال مبيعات	عمال خدمات	عمال زراعة	عمالة ماهرة وغير ماهرة	المجموع
يهود								
١٩٥٥	١٠,٩	٢,٧	١٤,١	١١,٧	١١,٤	١٤,٤	٣٥,٢	%١٠٠
١٩٩٣	٢٦,٦	٥,٨	١٧,٢	٩,٠	١٤,٣	٣,١	٢٣,٩	
الجيل الثاني	٢٨,٣	٦,٠	١٩,٧	٩,٦	١٢,١	٣,٥	٢٠,٩	
صابرا (ج ث)	٣٠,٣	٥,٨	١٨,٣	٨,٥	١٤,٧	٥,٩	١٦,٥	
سفارديم	١٨,٧	٤,١	٢١,٨	٩,٩٠	١٤,٤	٢,٤	٢٨,٨	
أشكيناز	٤٠,٢	٨,٨٠	١٧,٥	١٠,١	٧,٦	٣,٤	١٢,٤	
عرب								
١٩٥٥	٤,١	١,٤	١,٨	٦,٥	٢,٨	٥٠,٩	٣٢,٥	
١٩٩٣	١٢,٥	١,٨	٥,٩	٩,٩٠	١٢,٤	٦,١	٥٤,٥	%١٠٠

- Source: Statistical Abstract of Israel, No. 45 (1994).pp. 390-392: No.10 (1958/59).p.299.

كان لهذه المعاملات آثار هامة علي صعيد تدعيم استقلالية القمة البيروقراطية للهستدروت عن ضغوط القاعدة العمالية وزيادة قدرتها علي إجهاض التحركات العمالية المستقلة وهو الأمر الذي تحقق مرارا علي مدار تاريخ الهستدروت، خاصة في أوائل الستينات عندما نجحت الحركة القاعدية في خلق "لجان العمال المستقلة" وهو ما مثل آنذاك تهديدا جديا لهيمنة بيروقراطية الهستدروت مما دفع هذه الأخيرة لمواجهتها ومحاولة استيعابها وهو ما تحقق فعليا عبر إنشاء لجان ال"١٣" التابعة للهستدروت.

الهستدروت: جدل النمو وتناقضات البنية

علي الرغم من تناقضات الطبيعة المزدوجة للهستدروت، إلا أن المكاسب والمزايا العديدة التي يؤمنها الانتماء إليه(تأمين اجتماعي-تأمين صحي-مساعدات مالية-إعانات بطالة) فضلا عن تغيرات هيكل العمل كانت تدعم علي الدوام من قدرته علي احتواء بل تأميم الحركة العمالية المستقلة، وهو ما دعم بالتالي من سطوة الأيديولوجيا الصهيونية وقدرتها علي ضبط التناقضات الاجتماعية المتفاقمة. وذلك

على الرغم من تعرض هذه السطوة/القدرة لتحديات جدية منذ أوائل الستينات كانت بمثابة نتاج عضوي لبنية الهستدروت وسياق نشأته التاريخية وبالتالي دوره وتكوينه الإجتماعي مما أثر بالتالي على اتساق وهيمنة الأيديولوجيا الصهيونية.

ففيما عدا الخطاب التنظيمي الذي يعلي مفاهيم الأخوة اليهودية والاقتصاد التعاوني، سقطت تناقضات الموقع/المصلحة الطبقية و تطورت الأوضاع باتجاه مغاير كلية بل واندفع الهستدروت للانقلاب علي عدد من مبادئه الأساسية وهو ما شكل تهديدا ضمنيا لقدرة تلك الأيديولوجيا علي الاستمرار في مهمتها كأداة للضبط الاجتماعي. فعلي الصعيد الأول تزايدت حدة التناقضات الاجتماعية بين اليهود ذوي الأصول الغربية "الاشكيناز" واليهود ذوي الأصول الشرقية "السفارديم" فرغم التضحيات الهائلة التي قدمها السفارديم في العقود الأولي من نشأة الدولة، استمرت الهوة الفاصلة بينهم وبين الاشكيناز في الاتساع، بل وتم توريثها للعقود التالية بحيث بدا الأمر بمثابة مأسسة أو تكريس للوضع الدوني والتخلف البنيوي لليهود الشرقيين. فبينما ينتمي نحو ٤٤% من أبناء الجيل الأول من المهاجرين الاشكيناز لشريحة ذوي الياقات البيضاء لا تزيد هذه النسبة عن ٢٠,٦%بين أبناء الجيل الأول من المهاجرين السفارديم وهو الأمر الذي يتكرر وإن كان علي نحو أكثر حدة فيما يتعلق بالجيل الثاني، حيث ينتمي قرابة ٥٠%من الاشكيناز لذوي الياقات البيضاء مقابل ٥%فقط من السفارديم. كان من جراء ذلك أن تدعمت الفجوة الاجتماعية بين طرفي المعادلة الإسرائيلية، ففي عام ١٩٩٦وعلي سبيل المثال كان متوسط الدخل الشهري للأسرة التي هاجر عائلها من آسيا أو أفريقيا قبل عام ١٩٦٠يبلغ حوالي ٩٦٤٧شيكلا إسرائيليا جديدا بينما كان دخل الأسرة التي هاجر عائلها من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ١٣٤١٨شيكلا إسرائيليا جديدا وهو الوضع الذي أعيد إنتاجه مجددا وبشكل أكثر حدة بالنسبة للجيل الثاني من المولودين في إسرائيل "الصابرا"، حيث كان الدخل الشهري للعائلة التي ينتمي عائلها للسفارديم يبلغ نحو ٨٧٦٢شيكلا جديدا، أي أقل بنحو ١٠٠٠شيكل عن الجيل الأول، بينما كان دخل العائلة المناظرة من الاشكيناز يبلغ حوالي ١٣٠٩٧شيكلا جديدا[١٨]، وهو ما يقارب نفس متوسط الجيل الأول من الاشكيناز، وهو ما يعني انخفاض دخل السفاردي من حوالي ٧١,٨٩%من دخل نظيره الاشكينازي في الجيل الأول إلي حوالي ٦٦,٩%فقط بالنسبة للجيل الثاني.

الهيكل الاجتماعي للعمل داخل الهستدروت

	ياقة بيضاء	ياقة زرقاء	ياقة بيضاء مستوي أقل
أشكيناز	٤٧,٧%	٢٨,٢%	٢٤,١%
سفارديم	١٨,٨%	٥٤,١%	٢٧,١%

من ناحية أخري، كان لانقلاب الهستدروت علي مبادئه وبرنامجه ذاته وبالتحديد تلك المتعلقة بسياسة الأجور والعمل العبري دور هام في نقض الهيمنة المطلقة للأيديولوجيا الصهيونية. فمع بدايات عقد الستينيات وتحت ضغط الاتحادات المهنية (أساتذة الجامعات، موظفو الحكومة، الأطباء والعاملون في مجال الطب، المعلمون والمهندسون وغيرهم) اضطر الهستدروت في عام ١٩٦٥ لتعديل سياسته للأجور ورفع رواتب هذه الفئات علي حساب تجميد معدلات الأجور علي مستوي الطبقة العاملة بأكملها مما أطلق سلسلة هائلة من الإضرابات والاحتجاجات العمالية.

كانت هذه التطورات بمثابة نقطة فارقة في تاريخ الحركة الاحتجاجية العمالية في إسرائيل وفي تاريخ علاقتها بالاتحادات الوطنية وقيادة الهستدروت. فعلي الصعيد الأول شكلت هذه الحركة أهم موجة إضراب عمالية منذ نشأة الهستدروت، حيث بلغ عدد الإضرابات في هذا العام (١٩٦٥) ٢٧٧إضرابا وهو ما مثل ثلاثة أضعاف عدد الإضرابات التي وقعت في العام الذي سبقه ١٩٦٤، من ناحية أخري شهدت هذه الإضرابات مشاركة واسعة من صفوف الطبقة العاملة حيث شارك فيها ٩٣٤٢٥عاملا ، مما أدي لخسائر اقتصادية هائلة حيث بلغ عدد أيام التوقف عن العمل بسبب هذه الإضرابات حوالي ٢٠٣٦٧٠يوما[١٩]. علي صعيد آخر كان لإحجام الاتحادات والنقابات العمالية عن المشاركة في الغالبية العظمي من هذه الإضرابات - وافقت النقابات علي ٨٦إضرابا فقط من إجمالي الإضرابات التي وقعت هذا العام- دور هام في تآكل هيمنة الأيديولوجيا الصهيونية علي الطبقة العاملة الإسرائيلية. فرغم فشل هذه الموجة الإضرابية في تحقيق المطالب العمالية بالحفاظ علي سلم الأجور ومعايير تصنيف المستخدمين وترقيتهم، إلا أن إيجابياتها قد تمثلت في الأساس في بلورة ما يمكن توصيفه باتجاهات راديكالية سواء في أوساط العمال أو داخل بعض الاتحادات المؤلفة للهستدروت تنادي بالفصل بين مصالح ذلك الأخير ومصالح العمال، بل وبلغ بعضها حد المطالبة بالخروج من عضوية الهستدروت حفاظا علي مصالح العمال.

رغم جدية التحديات التي جسدتها الحركة العمالية الإسرائيلية في منتصف الستينات لهيمنة الهستدروت، وبالتالي للأيديولوجيا الصهيونية إلا أنها لم تستطع القطع معها أو حتي تجاوزها بالمعني النسبي، وهو ما يجد تفسيره في جدل الرفاه/التسلط التنظيمي وتقاطعه مع البعد الاثني للحركة الاحتجاجية.

فعلي الرغم من تنامي الفجوة الاجتماعية بين عضوية الهستدروت والتدهور النسبي الذي لحق بأوضاعهم المعيشية من جراء مراجعة سلم الأجور، كانت الامتيازات والخدمات الصحية والاجتماعية التي تؤمنها عضوية الهستدروت بمثابة معادل للآثار السلبية لهذه التطورات وضمانة لعدم انحدارها لوضعية التدهور

المطلق. من ناحية أخري كان للهيكل التنظيمي للهستدروت دور هام في دعم قدرته علي تجاوز هذه التحديات. فالطابع البيروقراطي والمركزية الشديدة التي تتسم بها بنية الهستدروت قد جعلت الاتحادات العمالية والهياكل النقابية بمنأى عن الضغوط القاعدية للعمال. وفي هذا السياق لعبت المسائل التمويلية دورا هاما في إفراغ الضغوط العمالية من جديتها، فواقع أن اشتراكات عضوية الهستدروت تقتطع بصورة مباشرة من الأجور والرواتب "من المنبع" والاعتماد المطلق من قبل الاتحادات العمالية علي الدعم المالي للهستدروت قد أفقد العمال قدرتهم علي الضغط علي أي من الاتحادات العمالية أو قيادة الهستدروت كما كرس في الوقت ذاته استقلالية الاتحادات عن الضغوط العمالية.

علي صعيد آخر، كان للمعامل الاثني دور هام في تحريف وتشويه تلك الحركة الاحتجاجية. فالتدهور الاجتماعي والمعيشي الذي لحق بأوضاعهم الحياتية كان من وجهة نظر قطاعات واسعة من العمالة الإسرائيلية نتيجة لأصولهم الإثنية، لكونهم سفارديم في دولة يسيطر الاشكيناز علي كافة مؤسساتها، أي ذا أساس اثني وليس طبقيا وهو ما كان له أبلغ الأثر علي إمكانية توسيع نطاق الحركة الاحتجاجية وتجذيرها، أي إعطائها بعدا طبقيا واضحا، فعلي العكس من ذلك اتخذت الاحتجاجات طابعا شبيها بحركة الحقوق المدنية الأمريكية وهو ما تجسد في انتفاضة "وادي الصليب" في حيفا عام ١٩٥٩وحركة الفهود السوداء في بدايات السبعينيات. ثم تجسد لاحقا في الانقلاب الذي لحق بالمعادلة السياسية الإسرائيلية، والذي بدأ مع تراجع التصويت لتحالف العمل في الانتخابات البلدية والعامة في عام ١٩٧٤ثم لاحقا في تأبين احتكاره لمقاليد السلطة مع صعود تحالف اليمين بقيادة الليكود لرئاسة الوزارة في انتخابات عام ١٩٧٧.

الهستدروت: نحو فك الارتباط

منذ النشأة وعلي مدار عقود طويلة لاحقة تمكنت الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها من تمويه التناقضات والتباينات الاجتماعية رغم تعقدها وتداخلها، كما نجحت في استيعاب كافة الحركات الاحتجاجية التي سعت لإعادة صياغة أو تصحيح الخلل الاجتماعي/السياسي القائم.

لم تكن هذه القدرة انعكاسا لخرافة "بوتقة الصهر " أو تحقيقا لوعد "أرض اللبن والعسل" الجديدة وإنما كانت بالأحرى نتيجة لمنظومة معقدة تداخل فيها الأيديولوجي مع السياسي مع الاقتصادي. فسطوة الأيديولوجيا الصهيونية قد ارتكزت علي الدوام علي وفورات دولة الرفاه وسلاح العدو الخارجي اللازم لانصهار يهود الشتات في أمة وفقا للمقولة الشهيرة لبن جوريون، كما ارتكزت علي دينامية نظامها السياسي

القادر علي مأسسة كافة الحركات الاحتجاجية خاصة إذا ما كانت هذه الحركات ذاتها مشروطة بتحديدات إثنية وطائفية تحول دون تجذيرها مثلما حدث تاريخيا مع صعود اليمين لمقاعد السلطة في عام ١٩٧٧.

وفقا لهذه المعادلة تمكن الهستدروت من تكريس تناقضه العضوي والاستمرار في لعب دوره المزدوج كرأسمالي واتحاد عمالي في الوقت ذاته، كما تمكن من تمويه التمايزات والتباينات التي تتصف بها هيكله الاجتماعي سواء علي أسس إثنيه أو مهنية، فكما حدث خلال سنوات النشأة الأولي عندما حسم الاقتصاد إشكالية تنظيم العمالة العربية وكرس بالتالي دور وطبيعة الهستدروت كأداة للاستيطان ووكيل للبرجوازية الإسرائيلية، ظل الاقتصاد بعد ذلك وعلي مدار عقود طويلة بمثابة رافعة للأيديولوجيا. بيد أن هذه القدرة قد تعرضت لتحديات جدية مع حلول النصف الثاني من عقد الثمانينيات يمكن إجمالها في التالي:

أولا: تآكل القاعدة الاقتصادية للهستدروت: فنتيجة لتفاقم خسائر ومديونية المؤسسات الاقتصادية التابعة للهستدروت، خضعت هذه المؤسسات بدءا من منتصف الثمانينيات فصاعدا لبرنامج صارم من إعادة الهيكلة ترتب عليه خصخصة الغالبية العظمي منها فضلا عن تصفية العديد من وحداتها. كان من جراء هذا البرنامج أن تم تسريح الآلاف من العمال فضلا عن إقصاء شركة العمال " هيفرات أوفديم" عن التدخل في الإدارة أو تحديد السياسات الاستثمارية[٢٠]، وبالتالي تأبين ما سمي "بالاقتصاد العمالي".

عكست هذه التطورات حجم التغيرات التي لحقت بالمجتمع الإسرائيلي. فالسياق التطوري للهستدروت يوضح بجلاء أن هذه السياسات لم تكن نتيجة لحسابات عقلانية لمعايير الكفاءة الاقتصادية، فكثيرا ما تدخلت الدولة لإنقاذ الهستدروت من الإفلاس حفاظا علي أدواره الاستيعابية والإدماجية، إلا أن تزايد حدة الأزمة الاقتصادية وتسرب عدوي الكساد العالمي للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة لاندماجه شبه الكلي داخل السوق العالمي قد دفعت باتجاه التخلي عن كفالة الهستدروت. في الوقت ذاته كانت هذه السياسات انعكاسا للتغيرات التي لحقت بالتشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية، فبعد أن شبت البرجوازية الصهيونية عن الطوق بدأت في الضغط لإعادة هيكلة القطاع الرأسمالي المملوك للهستدروت. فالمهمة التاريخية التي كان يؤديها ذلك الأخير نيابة عنها قد تم إنجازها، فالاستثمارات الأولية اللازمة لاستثمارات البنية الأساسية قد تم تعبئتها، ومن ثم فلم تعد البرجوازية في حاجة إليه، فضلا عن أن وجوده ذاته أصبح بمثابة عقبة في سياق تدعيم قدراتها التنافسية، فكل من نمط الملكية وعلاقات العمل السائدة داخل هذا القطاع تمثل كابحا لعملية التراكم وهي الوضعية التي ازدادت حرجا مع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية. وفي السياق ذاته كان هيكل الملكية الرأسمالية في القطاع الصناعي يكاد يقصر سياسات الخصخصة

وإعادة الهيكلة علي القطاع المملوك للهستدروت، الأمر الذي يجد تفسيره في طبيعة عملية التراكم الرأسمالي الإسرائيلية، فعلي الرغم من أن القطاع الصناعي المملوك للدولة لا يشكل سوي ١,٠%من إجمالي ملكية المنشآت الصناعية في إسرائيل- مقابل حوالي ٢,٦%للهستدروت وقرابة ٩٧,٣%للقطاع الخاص[٢١]- إلا أنه أكبر القطاعات الثلاثة من حيث تركز العمالة حيث تبلغ حصته من قوة العمل حوالي ٨,٦%من إجمالي العمالة الصناعية، مقابل نحو ١٣,٦%للهستدروت وحوالي ٧٧,٨%للقطاع الخاص[٢٢] -يبلغ إجمالي الوحدات الصناعية المملوكة لهذا القطاع حوالي ١٦١شركة في حين يبلغ حجم العمالة التابعة لها قرابة ٧٦ألف عامل، مع معدلات تركز عالية في عدد ضئيل من الشركات، خاصة تلك المتعلقة بصناعة السلاح حيث يتركز حوالي ٨٧% من هذه العمالة في حوالي عشر شركات فقط[٢٣]، وبمتوسط يبلغ حوالي ٦٦٠٠عامل للشركة الواحدة وهو الأمر الذي يضاعف من التكاليف والأعباء الاجتماعية والسياسية لإعادة الهيكلة.

ثانيا: مراجعة منظومة الرفاه الإسرائيلية: فمع حلول النصف الثاني من عقد التسعينيات تزايدت حدة تخبط الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة الكساد وتباطأت معدلات النمو بشكل ملحوظ-بلغ المعدل المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من التسعينيات حوالي ٢,٢٠%[٢٤]مع تدهوره في بعض السنوات إلي حوالي ١,٩%كما حدث عام ١٩٩٧[٢٥]- مما ضاعف من ضرورة مراجعة منظومة الرفاه الإسرائيلية، حيث دفعت الأزمة الدولة الإسرائيلية لإعلاء الاقتصادي علي حساب السياسي"الاستيطاني"، وهو ما كان يعني وفقا لروشتة الإصلاح الاقتصادي التقليدية خفض الإنفاق العام خاصة الشق المتعلق بالإنفاق الاجتماعي وخصخصة المؤسسات العامة ومراجعة سلم الأجور، خاصة في القطاعات الإنتاجية. وبالفعل شهد المجتمع الإسرائيلي تطورات هامة في هذا الصدد وعلي مستويات متعددة، فعلي الصعيد الأول بدأت الدولة الإسرائيلية في ضغط الإنفاق العام الاجتماعي حيث تضمنت موازنة عام ١٩٩٩ -علي سبيل المثال- اقتطاع قرابة ٥٣٠مليون دولار من الإنفاق الحكومي علي التربية وإعانات المتقاعدين[٢٦] وعلي الصعيد الثاني بدأت في مراجعة قوانين العمل والسعي لتقييد الحركة العمالية، وهو ما تجسد في التطورات التي لحقت بتنظيم حق الإضراب حيث اشترطت قوانين العمل الأخيرة إجراء اقتراع سري علي أي تحرك في القطاع العام.

ثالثا: تزايد حدة المنافسة في سوق العمل: فقد أعادت تدفقات الهجرة الأخيرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق صياغة هيكل العمل الإسرائيلي. فحتى نهايات عام ١٩٩٨ بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين ٩٠٣,٣٣٥ألف مهاجر، أو ما يعادل قرابة ١٤,٦%من إجمالي السكان وحوالي ١٨,٥%من إجمالي السكان اليهود، ومن ناحية أخري كان للخصائص النوعية للمهاجرين آثار كبيرة علي هيكل العمل الإسرائيلي،

فضخامة نسبة المهاجرين في سن العمل- ٥١,٥%من إجمالي المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الشريحة السنية ما بين ٢٠-٦٤- وارتفاع المكون التعليمي/الفني/المهاري لهؤلاء المهاجرين -٤١%من مهاجري الموجة الأخيرة من ذوي الدرجات العلمية والجامعيين، ٣٤%من العمال المهنيين والتقنيين، مقارنة بنحو ٩%، ١٧%علي التوالي بين السكان اليهود في إسرائيل[٢٧]- كان له العديد من التأثيرات علي سوق العمل الإسرائيلية، فعلي الصعيد الأول شكل طلبا هائلا ومتمايزا كيفيا مما أدي لاحتدام التنافس الداخلي وارتفاع سقف شروط التوظيف، كما أدي من ناحية أخرى لتغيير نسب التمثيل الطائفي داخل الهيكل المهني. فقد استوعب الاقتصاد الإسرائيلي قرابة ٣١١ألف مهاجر من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وحدها، وذلك علي مدار الفترة من ١٩٩١-١٩٩٧فقط- وفقا للبيانات المتاحة- وهو ما مثل ضغطا هائلا خاصة خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات نتيجة لتراجع معدلات النمو وبالتالي الاستيعاب، من ناحية أخرى أدي التمايز العلمي والفني للمهاجرين لاستئثارهم بنسبة هامة من الوظائف المستجدة أو القائمة. حيث تشير البيانات المتوافرة إلي استئثار المهاجرين بنحو ١٤,٤%من إجمالي الوظائف مع تركز واضح في قطاع الصناعة والبنية الأساسية والخدمات.

وظائف المهاجرين في عام ١٩٩٧طبقا للقطاع الاقتصادي ونسبتهم من إجمالي العاملين (الأرقام بالألف)

	مهاجرون بعد عام ١٩٩٠	إجمالي العاملين	% المهاجرون
الإجمالي	٢٩٤,٥	٢,٠٤٠,٢	%١٤,٤
للزراعة	٤,٦	٤٨,٩	%٩,٤
للصناعة	٩٦,٩	٣٩٨,٣	%٢٤,٣
للكهرباء والمياه	١,٨	١٨,٨	%٩,٨
الإنشاءات	٢٠,٤	١٤٦,٢	%١٢,٠
التجارة وإصلاح السيارات	٣٢,٥	٢٦٣,١	%١٢,٤
أعمال الاستجمام والترفيه	١٢,٩	٧٥,٥	%١٧,١
النقل والتخزين	١٠,٠	١٢٤,٣	%٨,٠
البنوك والتأمين	٣,٢	٧٣,٦	%٤,٣
خدمات استثمارية	٢٧,٧	٢٠٤,٤	%١٣,٦
الإدارة العامة	٤,٥	١١٣,٨	%٤,٠
التعليم	١٧,٥	٢٤٦,١	%٧,١
الصحة والرفاه الاجتماعي	٣٨,٠	١٤٨,٢	%٢٠,٦
خدمات مجتمعية وشخصية	١٢,٢	٩٦,٤	%١٢,٧
خدمات منزلية	١٠,٩	٣٢,٤	%٣٣,٦

Source: Labor Force Survey-Central Bureau of Statistics.

تقاطعت التغيرات التي لحقت بهيكل العمل الإسرائيلي من جراء الهجرة مع تزايد حجم العمالة الأجنبية وبالتحديد الآسيوية والتي بلغت قرابة ٢٠٠ألف عامل مع نهاية التسعينيات[٢٨] أو ما يقارب ١٢,٥%من إجمالي العاملين في قطاع الأعمال، فضلا عن تواجد ما يتراوح بين ٨٠-١٠٠ألف عامل فلسطيني من خارج الخط الأخضر، الأمر الذي ضاعف من حدة الضغوط داخل سوق العمل، مع الميل المتزايد من قبل الرأسمالية الإسرائيلية للاعتماد على العمالة الأجنبية، بشقيها الآسيوي والفلسطيني، للاستفادة من انخفاض تكلفتها وعدم انتظامها نقابيا داخل أي من الاتحادات العمالية القائمة.

كان من جراء هذه التطورات أن بدأ الهستدروت أو بالأحرى طبيعته/تكوينه/دوره يتعرض لتغيرات هيكلية. فتحت وطأة الضغوط البنيوية التي نجمت عن سياسات الإصلاح الاقتصادي بدأت عملية فك الارتباط أو حسم التناقض البنيوي للهستدروت كرأسمالي واتحاد عمالي في الوقت ذاته. وبالتوازي مع ذلك بدأ الهستدروت يفقد هيمنته على الطبقة العاملة وعلى علاقات العمل الصناعية. فكما أن خصخصة وتصفية الوحدات الاقتصادية التابعة له كانت بمثابة نفي موضوعي لوجوده كرأسمالي فإن تصفيه هذه الأصول لها قد قلص من قدراته الإدماجية والاستيعابية، وهو الأمر الذي انعكس على أصعدة متباينة يمكن حصر أهمها في التالي:

أولا : تقلص القاعدة الاجتماعية للهستدروت خاصة داخل الطبقة العاملة، فبعد أن كانت عضوية الهستدروت تضم قرابة ٩٠%من إجمالي العمالة الإسرائيلية تقلصت هذه النسبة إلى حوالي ٤٠%مع نهايات عقد التسعينيات[٢٩]. فمع تطور مسيرة الخصخصة وما نجم عنها من تآكل المزايا والمكاسب الاجتماعية للعمال بدأت قطاعات عريضة من الطبقة العاملة في الانسحاب من عضوية الهستدروت. وقد كان لعملية النزوح الجماعي تلك، آثار هامة على صعيد قوة الهستدروت ومكانته داخل المنظومة المؤسسية الحاكمة. فتصفية الأصول الرأسمالية للهستدروت لم يكن يعني فقط تدني القوة الاقتصادية لهذا الأخير، إنما بالأساس تزايد اعتماده على الدخل المتحقق من اشتراكات العضوية، وبالتالي فقدان استقلاليته المالية النسبية تجاه العضوية القاعدية فضلا عن اضطراره لاتخاذ مواقف أكثر نضالية في الدفاع عن حقوق هذه القواعد باعتبارها الوسيلة الوحيدة لجذبهم لعضوية الهستدروت.

ثانيا : تفجر التناقضات العضوية داخل هيكل الهستدروت، فمع تصفية الأصول الرأسمالية للهستدروت، أو نفي جانبه الرأسمالي تزايدت حدة التناقضات بين إدارة الهستدروت والنقابة العامة. فإدارة الاتحاد العمالي هي البنية الوحيدة التي لا يمكن خصخصتها، بل إن مصالحها الحيوية ترتبط بمعارضة سياسات الخصخصة نظرا

لأن تلك الأخيرة تهدد بنفيها هي ذاتها، فالمزايا والمكاسب التي تحوزها قيادات التنظيم النقابي ترتبط عضويا بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

ثالثا : تهدد احتكارية الهستدروت لتمثيل الطبقة العاملة، حيث فقد دوره التاريخي باعتباره الممثل والمتفاوض الرسمي باسم العمال في تعاقدات العمل الجماعية مع الشركات والمؤسسات الصناعية، وهو الأمر الذي يجد تفسيره في التغيرات الهيكلية التي لحقت به من جراء الخصخصة. فاحتكار إدارة الهستدروت لهذا الدور كانت مرتبطة تاريخيا بوزنه الاقتصادي وقدرته علي وضع شروط ومعايير لعلاقات العمل يتم تطبيقها أولاً داخل المؤسسات الاقتصادية التابعة له ، ثم ثانيا من عضوية غالبية العاملين بأجر بالاتحادات المختلفة التابعة للهستدروت مما كان يمكنه من التفاوض وتحديد طبيعة عقود العمل الجماعية. في المقابل وبعد التغيرات التي لحقت بكل من بنية الهستدروت وهيكل عضويته بدأ مركز الثقل في تمثيل العمال والتفاوض حول العقود الجماعية ينتقل من الاتحادات الوطنية إلي المستويات المحلية واللجان العمالية، حيث بدأت هذه الأخيرة تلعب دورا حيويا في الدفاع عن مصالح العمال خاصة في الشركات والمؤسسات الكبرى. علي صعيد آخر لعبت التغيرات النوعية التي لحقت بهيكل الاقتصاد الإسرائيلي دورا هاما في تآكل نفوذ وسطوة الهستدروت. يتمثل ذلك في النمو الاستثنائي لقطاع الصناعات فائقة التكنولوجيا مع بدايات التسعينيات وتزايد حجم عمالته والتي تتسم في معظمها بعدم انتمائها لأى من الاتحادات العمالية القائمة. كان من جراء هذه التطورات أن تراجعت سيطرة الهستدروت علي علاقات العمل الصناعية بشكل ملحوظ، إضافة إلي تجذر الحركة العمالية القاعدية خاصة داخل اللجان النقابية المصنعية والمستويات الدنيا من حزب العمل مما أدي إلي تزايد وزن وتأثير الجناح العمالي داخل هيكل الهستدروت علي حساب كل من الاوليجاركية المالية والقيادة البيروقراطية للهستدروت، وهو الأمر الذي اتضحت معالمه الأولي في انتخابات الهستدروت عام ١٩٩٤، ثم تأكدت بعد ذلك في انتخابات عام ١٩٩٨.

كان لهذه التطورات آثار هامة علي صعيدي تكوين نخبة الهستدروت وحسم توجهاتها، فتم استبعاد شطر هام من الأوليجاركية المالية والبيروقراطية التاريخية لصالح عدد من رموز الحركة العمالية المتصاعدة وهو ما انعكس علي صعيد التوجه. والفعالية في التأكيد علي دور الهستدروت كمفاوض باسم ولصالح العمال عوضا عن دوره التاريخي كوكيل للبرجوازية الصهيونية، وهو التوجه الذي بدأ يتضح منذ نهايات عام ١٩٩٧، فمنذ هذا التاريخ وحتى منتصف عام ١٩٩٩ أضحى لجوء الهستدروت للإضراب أو التهديد به بمثابة آلية مركزية في سياق تفاوضه حول المطالب العمالية. في هذا السياق نفذ الهستدروت اضرابين عامين، في ديسمبر ١٩٩٧وسبتمبر ١٩٩٨إضافة إلي عدد من الإضرابات الضخمة التي شملت قطاعات

إنتاجية بكاملها- وهو ما يعد نقضا لتاريخ الهستدروت بأكمله، ففي السابق كانت آليات التفاوض والضغط غالبا ما تقتصر علي مناورات بيروقراطي كل من الهستدروت ووزارة المالية في ظل تهميش كامل ومتعمد للحركة العمالية.

هكذا ومع تطور عملية الإصلاح الاقتصادي وتفاقم الضغوط البنيوية علي هيكل الهستدروت بدأ هذا الأخير ومن منطلق الحفاظ علي امتيازاته بل ووجوده ذاته في حسم إشكالية موقعه ودوره الاجتماعي، خاصة بعد أن بدأ يفقد موضوعيا قاعدته الاقتصادية كوكيل للبرجوازية الصهيونية، ومن ثم بدأ الهستدروت في ممارسة المهام التقليدية للاتحاد العمالي. وعلي الرغم من أن هذا الدور ما زال مشروطا حتى الآن بوعي نقابي صرف، والدفاع عن المصالح الآنية والمباشرة للطبقة العاملة، إلا أن الضغوط المتولدة عن الأزمة الاقتصادية والسياسات الليبرالية الجديدة تدفع في سبيل المزيد من تجذر حركة الطبقة العاملة وهو ما سيلقي بظله بالضرورة علي مواقف وسياسات الهستدروت. فالإضرابات الأخيرة التي تمت بدعوة الهستدروت وتحت قيادته -خاصة إضراب ديسمبر ١٩٩٧- كانت في جوهرها مناهضة لسياسات الخصخصة، كما أن اعتراض الهستدروت علي الموازنة العامة للحكومة في عام ١٩٩٩ واعتبارها بمثابة "إعلان حرب حقيقية علي العمال"[٣٠] وفقا لتصريح "عامير بيرتس" السكرتير العام للهستدروت يوضحان المدى الذي يمكن أن يقطعه الهستدروت في إطار توافقه مع سياسات الليبرالية الجديدة.

ولا يعني ذلك بالطبع إمكانية تجذر السياسات العامة للهستدروت أو اضطلاعه بمهمة قيادة الطبقة العاملة الإسرائيلية في سياق دفاعها عن مصالحها الإستراتيجية، فدوره لن يتجاوز الدور التقليدي للاتحادات العمالية والمتمثل في التفاوض والوساطة ما بين الطبقة العاملة والرأسمالية الحاكمة. خاصة إذا ما راعينا المستوي المتدني لتسييس وتنظيم العمالة الإسرائيلية إضافة إلي هيمنة الإيديولوجية الصهيونية علي قطاعات عريضة منها. بيد أن ذلك لا يعني بدوره التقليل من أهمية التغيرات التي لحقت بالهستدروت علي مدار السنوات القليلة الماضية، خاصة فيما يتعلق بدوره كمؤسسة صهيونية إدماجية اضطلعت طوال تاريخها بمهمة احتواء الصراع والتناقضات الطبقية لصالح المشروع الاستيطاني. فالقدرات الاقتصادية التي كانت توفر للهستدروت أداء هذه المهمة إما تلاشت أو قيد التصفية، كما أن قيادته البيروقراطية تواجه تحديات وجودية تدفعها لتأبين خطاب التضامن الصهيوني والسلم الاجتماعي وهو ما يؤشر لتفاقم التناحرات الطبقية.

المراجــــــع :

١- ليلي سليم القاضي: الهستدروت، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٧ . ص ٢٥.
٢- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، ١٩٩٨. ص ١٧٥.
٣- العرب واليهود في فترة الانتداب "نظرة جديدة في البحث التاريخي: التعاون اليهودي-العربي بين النقابات مع بداية فترة الانتداب" تحرير: إيلان بابيه ، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٢فبراير ٢٠٠٠ص ٤.
٤- مختارات إسرائيلية، العدد ٦٢فبراير ٢٠٠٠، ص ٤.
٥- المرجع السابق،ص٥.
٦- المرجع السابق ص ٩.
٧- ليلي سليم القاضي"الهستدروت" منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث،بيروت ـمارس ١٩٦٧،ص ١٣.
٨- المرجع السابق ص ٧.

9- **Source; Near, Henry" The Kibbutz Movement A History, Volume 2, Crisis and Achievement 1939-1995, The Littman Library of Jewish Civilization, London. Portland, Oregon, 1997P62.**

10- Ibid.p 62.

١١- عزيز حيدر " النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الإنجازات الاخفاقات" في دراسات في المجتمع الإسرائيلي، إعداد وتحرير: عادل مناع وعزمي بشارة، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، إسرائيل، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٥٨.
١٢- ليلي سليم القاضي،"الهستدروت" مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.
١٣- المرجع السابق، ص٦٨.
١٤- المرجع السابق،ص ٦٩.
١٥- ليلي سليم القاضي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧،١٨.
١٦- المرجع السابق ص ٣٠.
١٧- دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

18- News from Within, Vol. X1111, NO 9, October 1998,p34.

١٩- ليلي سليم القاضي،"الهستدروت"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

20- Shaal, Gil. "The Rise and Fall of the Israeli Labour Movement: Part Two> Contemporary Review, March 2000. http://findarticles.com/cf o/m2242/1610_276/61947812/print.jhml

٢١- حسين أبو النمل: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٨، خريف ١٩٩٦. ص ١٩٧.
٢٢- حسين أبو النمل: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٩، شتاء ١٩٩٧. ص ٦٧.
٢٣- عزيز حيدر: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٦، ربيع ١٩٩٦. ص ٧٩.

24- Source: Israeli Government Press Office, the Israeli Ministry of Finance. the Israeli Central Bureau of Statistics, and Israel Yearbook and Almanac 1998.(Jerusalem: IBRT Translation/Documentation Ltd., 1998)

٢٥- د.عماد جاد (محرر) الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ،القاهرة ١٩٩٩،ص ١٥٤.
٢٦- جريدة الحياة ١٩٩٨/٩/٥.
٢٧- مختارات إسرائيلية، العدد – أبريل ١٩٩٩، ص ٥٩.
٢٨- موشيه شاليف "هل استطاعت العولمة والليبرالية تطويع الاقتصاد السياسي لإسرائيل ؟، شئون إسرائيلية،صيف ١٩٩٩.
٢٩- مختارات إسرائيلية، العدد ٤٩، يناير ١٩٩٩. ص ٦٤.
٣٠- جريدة الحياة ١٩٩٩/٩/٥.

الفصل الخامس

فلسطينيو ١٩٤٨ بين أزمتي الهوية والمواطنة

أيمن السيد عبد الوهاب

كشفت مشاركة فلسطينيي ٤٨ في أعمال تظاهر تضامنا مع انتفاضة الأقصى، أبعاد الأزمة التي يعيشونها. ففي الوقت الذي يحتفظون فيه بمسافة تفصلهم عن إخوانهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، فإن مؤسسات الدولة الصهيونية تتعامل معهم باعتبارهم طابوراً خامساً، وحتى الخطاب الاسرائيلي الذي يوصف بأنه معتدل يصفهم في العادة بمصطلحات من نوع " أبناء الأقليات" أو " الجماعات غير اليهودية" او تصنيفهم وفقا للديانة وليس كأقلية قومية.

ومن الملاحظ ان المشاركة في الانتفاضة وما أعقبها من تداعيات قد أوضحت فشل السياسات الإسرائيلية الداعية الى إحكام السيطرة وتضييق الخناق على عرب إسرائيل، الأمر الذي زاد من حدة الجدل والنقاش داخل أوساط الباحثين والأكاديميين حول طبيعة العلاقة التي يجب أن تحكم الدولة بالأقلية العربية، مع التأكيد على اتساع الفجوة . وفي هذا الإطار يمكن رصد رؤيتين أساسيتين، **الأولى** تتعلق بالرؤية الإسرائيلية الغالبة التي لا ترى في عرب إسرائيل سوى تهديد أمني وديموجرافي، **والثانية** تختص برؤية إسرائيلية أخرى تسعى لإعادة بلورة السياسة الحكومية تجاه عرب إسرائيل حيث تذهب للتأكيد على منطقية الخروج عن حدود المواطنة المشتركة، كنتيجة مباشرة للتعسف الاسرائيلي، كما أنها تذهب الى المطالبة بإعادة تحديد الهوية الإسرائيلية من خلال ميثاق جديد للحقوق والواجبات المتبادلة.

وهو ما يقودنا للطرف الثاني من المعادلة الحاكمة لأداء فلسطينيي ٤٨ (الطرف الأول يرتبط بالوعي بالقضية الفلسطينية) والخاص بحق المواطنة والحصول على المساواة المدنية الكاملة. وبالتالي كان قرار مقاطعة انتخابات رئاسة الوزراء احتجاجا على استخدام العنف المفرط ضد مواطنين يحملون جنسية دولة إسرائيل، مدعاة لوقفة من جانب فلسطينيي ٤٨ لإعادة الحسابات بما يتوافق واللعبة السياسية الإسرائيلية القائمة على توزيع الموارد على المجموعات حسب فوزهم في اللعبة، ورغبة من جانبهم في إعلان التضامن مع فلسطينيي القطاع والضفة، ورفض معاملتهم كأقلية عربية مضطهدة ليس لها حق التعبير عن هويتها. ومن ثم كان قرار المقاطعة متوافقا مع البطش الذي مارسته الشرطة الإسرائيلية ورسالته الضمنية المعلنة لحالة العداء والرفض لهم كأقلية داخل الدولة العبرية.

من هنا ربما يكون من الضروري تجاوز ورفض تلك المقولات التي رفضت قرار المقاطعة واعتبرته ضاراً بالمصلحة الوطنية الفلسطينية. فمن مصلحة القضية الفلسطينية أن يتم معاقبة باراك ، وأن يندمج فلسطينيي ٤٨ في المجتمع الاسرائيلي،

وأن يعترف بهم كأقلية عربية في إسرائيل لها مصالحها ورؤيتها الخاصة. كما أن الخوف من شارون لا يمكن أن يكون مبررا للقبول بالحسابات الإسرائيلية، والرهان على إمكانية إحداث أي تغيير بها، فقد أثبتت الكثير من التجارب صعوبة إن لم يكن استحالة الرهان على إحداث هذا التغيير.

هذه النتيجة تضعنا أمام تساؤل يبدو للوهلة الأولى وكأنه يحمل الكثير من المعاني والدلالات الخاصة بإمكانية التأثير في المزاج العام للناخب الاسرائيلي، وما إذا كان يمكن التأثير في تقلباته؟ وبعيدا عن الخوض في كثير من التفاصيل، ومحاولة المفاضلة بين شارون وباراك، فإن قراءة مسار الأحداث بدءا من مفاوضات كامب ديفيد وانتهاء باقتحام شارون ساحة المسجد الاقصى واندلاع الانتفاضة وما أعقبها من ممارسات قمعية ووحشية ضد الشعب الفلسطيني، وانعكاساتها على وضع باراك السياسي وسقوط نظرية الأمن التي صعد بها الى الحكم، هذه الأحداث جميعا جعلت من اليسير خروج باراك من الحلبة السياسية.

يضاف الى ذلك أن وقوف فلسطينيي ٤٨ الى جانب باراك لم يكن يحدث تغييرا في النتيجة، إلا بقدر تجميل هزيمته. وبالتالي كانت الهزيمة ستصبح عامة ويخسر فلسطينيي ٤٨ الكثير من رصيدهم السياسي داخل إسرائيل.

كذلك قد لا يكون من الضروري في كثير من الأحوال الاختيار بين سيناريوهات جميعها سيئة، وخاصة إذا امتلكت حرية الاختيار من عدمها، فكان حجب الأصوات عن كل من باراك وشارون موقفا مكتمل النضج والدلالة ومنطلقا من قاعدة أنه لا فرق جوهريا بين الاثنين. وفي هذا الاطار سوف تركز الدراسة على الموقف الرافض للمشاركة من جانب فلسطينيي ٤٨ في انتخابات رئاسة الوزراء، مع الأخذ في الاعتبار مبررات هذا الموقف وما يتضمنه من تعبير عن حقيقة الواقع المأزوم والملتبس بين الهوية الفلسطينية العربية والانتماء لدولة اسرائيل التي يحملون جنسيتها. وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

- **الموقف من انتخابات رئاسة الوزراء.**
- **الدور السياسي ومراحل التطور .**
- **الوضع المأزوم للأقلية العربية.**
- **محددات المستقبل وآفاق التحرك.**

أولا: الموقف من انتخابات رئاسة الوزراء

تشير النتائج الى أن نحو ٧٥% من فلسطينيي ٤٨ الذين لهم حق التصويت قد حجبوا أصواتهم عن كل من باراك وشارون(١)، الأمر الذى صب فى صالح شارون. والحقيقة أن قراءة النتائج بهذا الشكل تعطى انطباعا أن فلسطينيي ٤٨ ساهموا بقدر كبير فى كتابة نهاية حياة باراك السياسية - ولو مؤقتا- بعد هزيمته الساحقة بفارق لم تشهده الانتخابات الإسرائيلية من قبل، حيث حصل باراك على ٣٧,٤% فقط بينما حصل شارون على ٦٢%.

هذا الانطباع قد يكون صحيحا، ولكنه يطرح فى نفس الوقت، تساؤلا حول مدى صواب هذه المقاطعة؟ وحدود تأثيرها على وضعهم داخل المجتمع الاسرائيلى بشكل عام وعلى خريطة التفاعل السياسى والحزبى فى الدولة العبرية.

إن المشاركة فى الانتخابات وتجاوز النتائج المباشرة وغير المباشرة لتوجهات باراك القمعية والتى أسفرت عن استشهاد ١٣ شخصا وإصابة عشرات آخرين، كانت ستعنى فى الحقيقة أن فلسطينيي ٤٨ قد تجاوزوا الواقع المأزوم والملتبس بين الهوية العربية والانتماء لدولة إسرائيل التى يحملون جنسيتها. كما انها تعيد للأذهان معاناتهم من الحكم العسكرى الذى كان مفروضا عليهم طوال العقدين الأولين من قيام دولة إسرائيل، وخاصة بعد رفض باراك فى البداية تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتحديد المسئولين عن أحداث العنف.

ورغم عدم قدرتنا على الحديث عن "فلسطينيي ٤٨ " ككتلة موحدة، ذات موقف واحد متبلور ، إلا أنه يمكن الحديث عن ملامح أساسية وأهداف عامة اتسم بها موقف مقاطعة انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية.

فعلى مستوى المعطيات، نجد أن القوة التصويتية لهم تعادل نحو ١٢,٣ % من اجمالى من لهم حق الاقتراع، على الرغم من أن نسبتهم من اجمالى السكان تمثل حوالى ١٨% ، ويرجع هذا الفارق الى أن نسبة كبيرة منهم تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وهى السن المحددة للمشاركة فى الاقتراع.

أما على مستوى الإدراك سنجد أن الرسالة السياسية والقمعية التى وجهتها إسرائيل لهم صبت فى اتجاه عدم صدق دعاوى المواطنة والاستيعاب، كما أنها أبرزت الاتجاه الداعى لعدم إدماجهم فى دولة علمانية - ديمقراطية تكون دولة لكل مواطنيها، كذلك فرضت أمامهم من جديد تحدى الدين الذى تقوم عليه الدولة اليهودية كأساس للمواطنة .

وأما على مستوى الأهداف، فقد استندوا الى الرغبة في التعبير عن الغضب وعدم مكافأة الجاني، وبالتالى كانت المقاطعة هى الخيار الذى لجأ إليه "تاخبو ٤٨" رغم أن البديل أسوأ . فالمهم فى هذه اللحظة كان تحديد موقعهم وموقفهم كأقلية خاضعة لنظام حكم أكثرية يهودية، ترفض أن تكون مجرد ورقة سياسية تتنازعها القوى الإسرائيلية. ومن ثم كان من الضرورى أن تتضمن رسالة عرب إسرائيل التأكيد على معنيين أساسيين، **أولهما** يتعلق بعلاقتهم بالدولة الإسرائيلية ووضعهم كأقلية تحرص على التعايش والتأقلم. **وثانيهما** يرتبط برغبتهم فى المحافظة على الهوية الذاتية.

فى حين ارتكن سلوك فلسطينيى ٤٨ الى اختيار سيناريو المقاطعة من جملة السيناريوهات السيئة التى كانت مطروحة أمامهم، لرفضهم المشاركة فى تجميل هزيمة باراك التى كانت متوقعة، وتأكيدهم لحقهم فى طرح تصوراتهم لدورهم كفلسطينيين عرب من حيث الانتماء الى شعب وأمة وحضارة ، وإسرائيليين من حيث المواطنة والإقامة.

وعبثا حاول باراك والمسئولون عن حملته الدعائية مع رؤساء الأحزاب العربية من جانب ومع رؤساء المجالس المحلية من جانب ثان لكى يلغوا قرارهم الخاص بمقاطعة الانتخابات، بل إنه ذهب الى الاستجابة للمطلب الخاص بالتحقيق فى أحداث العنف، وأعلن عن تخصيص ٤ ملايين شيكل لتحسين أوضاع عرب إسرائيل فى مجالات التعليم والبنية التحتية والأجور، كما أنه قام بعدد من الجولات فى المدن العربية أثناء حملته الانتخابية. وفى هذا الإطار يمكن تفهم مدى الإصرار على موقف المقاطعة من جانب غالبية رؤساء الأحزاب العربية، والنظر الى محاولات باراك على أنها محاولات متأخرة ومتواضعة، رغم حالة التأرجح التى اكتنفت البعض ما بين المشاركة السلبية(تقديم البطاقة الانتخابية بيضاء) وبين المقاطعة النهائية، وبين التصويت لباراك باعتباره الخيار الأقل سوءا.

ويستند الموقف الرافض للتصويت الى عدد من المبررات أو الأسانيد، منها :

الاتجاه الأول : لا يرى هناك فرقا بين بين الجنرالين أيهود باراك واريبيل شارون اللذين تتلطخ أيديهما بدماء العرب. وقد عبر عن هذا الاتجاه الحزب الديمقراطى العربى.

الاتجاه الثانى: ربط تغيير الموقف التصويتى بإمكانية حدوث تطور إيجابى فى محادثات طابا، على أن يميل هذا التغيير لصالح باراك. وقد مثل هذا الاتجاه كل من الحزب الشيوعى الاسرائيلى، وبعض الاتجاهات فى الحركة الاسلامية.

ويمكن إرجاع عدم القدرة على اتخاذ موقف موحد وخصوصا فى المرحلة التالية للإعلان عن إجراء الانتخابات الى عدد من الاعتبارات، نذكر منها :

- رغبة غالبية رؤساء الأحزاب العربية فى التعبير عن حالة الغضب التى اكتنفت فلسطينيى ٤٨ لمقتل ١٣ من أبنائهم (الذين شاركوا فى انتفاضة سبتمبر) على أيدى القوات الإسرائيلية.

- الخوف من حدوث انفصام بين قيادات الأحزاب والقاعدة الجماهيرية، فضلا عما سيولده هذا الانفصال من ترجيح لكافة القوى الرافضة للمشاركة فى الانتخابات.

- تضارب الدعوات بشان المشاركة فى الانتخابات من عدمها من جانب قيادات فلسطينية من خارج " الخط الأخضر " فعلى سبيل المثال دعا نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية الى التصويت لصالح باراك فى حين ان فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية دعا الى مقاطعة الانتخابات(٢). كما برز اتجاه يدعو الى ترشيح شخصية عربية، أو البحث عن شخصية يهودية أو عربية تطرح كمرشح ثالث بين شارون وباراك (٣).

وتنقلنا الصورة السابقة، الى قضية أخرى خاصة بتطور موقف عرب اسرائيل من باراك. هذا التطور الذى انتقل من المساهمة فى نجاحه فى انتخابات عام ١٩٩٩، الى رفض تجميل هزيمته (بتقليل الفارق فى الأصوات بينه وبين شارون) فى انتخابات ٢٠٠١. والحقيقة أنه ما بين التأييد والرفض تكمن معضلة الانتماء المزدوج - السابق الإشارة اليها - فرفض نتانياهو فى انتخابات ١٩٩٩ استند لنفس الرؤية والأسس التى رفض بها باراك فى الانتخابات الأخيرة، فكلاهما كان نموذجا للصهيونى العنصرى المتطرف ، وإن كان الأخير قد سعى لتغليف ممارساته بمحاولة الظهور كرجل سلام. ولكن مع انكشافه وتخبط سياساته كان تحول "عرب ٤٨" طبيعيا. فمن ناحية، استعاض عن الوصول لاتفاقيات سلام مع الفلسطينيين بإعمال آلة القمع وسفك الدماء الفلسطينية مع عدم التفرقة بين الفلسطينيين الموجودين داخل الخط الأخضر ومن هم خارجه (فى القطاع والضفة). ومن ناحية ثانية برز ضعفه وانفراط عقد تحالفه الحاكم ومن ثم لجأ الى المناورات السياسية التى بدأت بدعمه لاقتحام شارون المسجد الاقصى فى " ٢٨/٩/٢٠٠٠" ومحاولاته تشكيل حكومة ائتلافية بين العمل والليكود، وانتهاء بتخبطه مابين حل الكنيست وتقديم استقالته كرئيس للوزراء والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة على منصب رئيس الوزراء فقط. ومن ناحية ثالثة فقد مصداقيته لدى قطاعات كثيرة(الى جانب فلسطينيى ٤٨ مثل المهاجرين الروس وقوى اليسار والوسط) مؤثرة فى المجتمع بالإضافة الى أنه كان قد أعطى ظهره لمطالب "عرب ٤٨ " رغم دعمهم الانتخابى الكبير ، فلم تشهد حكومته تعيين وزير عربى على سبيل المثال.

توضح المعطيات السابقة، أسباب التحول عن باراك، وهى أيضا توضح الى حد كبير أسباب رفض التصويت لشارون وخاصة إذا ما أضفنا تاريخه الدموى .

ثانيا : الدور السياسي ومراحل تطوره

من الواضح أن موقف فلسطينيي ٤٨ في الانتخابات الأخيرة، يسير في سياق التطور والمحافظة على الدور الذى تنامى بوضوح وخاصة في العقد الأخير ، وبالتحديد خلال جولتى الانتخابات في عامى ١٩٩٦ و١٩٩٩ ، وفى هذا السياق يمكن رصد عدد من الركائز والمكتسبات التى يمكن تفهم قرار المقاطعة من خلالها.

اولى هذه الركائز ترتبط بوضعية عرب إسرائيل داخل الدولة العبرية، وما يتطلبه هذا من اعتراف بهم وبحقوقهم كمواطنين. وبالتالي كان إقدام الشرطة الإسرائيلية على قتل ١٣ منهم، تأكيدا آخر على رفض وجودهم كأقلية، ونوعا من الارتداد على بعض المكاسب التى تحققت فى هذا الاتجاه. فضلا عن محاولة تأكيد أهمية الصوت العربى سواء بالعزوف او المشاركة، وخاصة ان طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة قد زادت من أهميته. فمع فصل انتخاب رئيس الوزراء عن الانتخابات البرلمانية أصبح من الممكن لفلسطينيى ٤٨ أن يجمعوا بين انتخاب مرشح أى الحزبين (العمل او الليكود) لرئاسة الوزراء واختيار القوائم العربية لعضوية الكنيست.

اما ثانية هذه الركائز فتتعلق بالاتجاه التصويتى لعرب اسرائيل، فالملاحظ أن هناك حرصا دائما على الاندماج داخل المجتمع الاسرائيلي. وبالتالى فقد ارتبط هذا الاتجاه فى كثير من الأحوال بأجندة خاصة بوضعيتهم واحتياجاتهم المجتمعية. ومن ثم فقد شهدت الانتخابات الإسرائيلية تعددا فى اتجاهات التصويت بين الأحزاب الإسرائيلية المختلفة والأحزاب العربية.

فتشير قراءة اتجاهات التصويت العربى فى نتائج الانتخابات الإسرائيلية البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٩، الى أن ٦٢,٤% من الناخبين العرب صوتوا لصالح قوائم عربية، وأن تصويت الوسط العربى لصالح الأحزاب الدينية الإسرائيلية قد شهدت تذبذبا، ففى انتخابات ١٩٩٦ حصلوا على خمسة آلاف صوت عربى، أي ثلث الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد فى الكنيست، جاءت من من الفلسطينيين(المطلوب لكى يفوز المرشح بمقعد فى الكنيست ان يحصل على ١٥ ألف صوت)، فى حين أنها حصلت فى انتخابات ١٩٩٢ على عشرة آلاف صوت حصل على معظمها حزب شاس المتطرف، أما فى الانتخابات الأخيرة فقد حصل الحزب

على نفس النسبة التى حصل عليها فى انتخابات ١٩٩٢تقريبا(١,٤%)، وهو ما يمكن إرجاعه الى أسباب ترتبط بالخدمات والاحتياجات الحياتية حيث يسيطر وزراء حزب شاس على وزارات مثل الداخلية والإسكان التى يتعامل معها الفلسطينيين بشكل يومى(٤).

وأما ثالثة هذه الركائز فتختص برسالة مفادها أن هناك تغييرا قد حدث فى اتجاه الصوت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية. وأنه لم يعد مضمونا او حكرا على أى من القوى السياسية الإسرائيلية(فمن المعروف أنه من بين الأحزاب الإسرائيلية كان حزب العمل هو الاكثر حرصا على الحصول على أصوات الوسط العربى، ولكن مع مرور الوقت تزايدت المنافسة بين الأحزاب الاسرائيلية على الصوت العربى)، وهى الرسالة التى حرصت كافة الأحزاب العربية على تأكيدها فى الانتخابات الأخيرة، وأبرزتها من قبل انتخابات ١٩٩٦ عندما حجبوا أصواتهم عن بيريز الذى خسر بفارق ضئيل عن منافسه نتانياهو، وبعيدا عن دوافع الإحجام عن التصويت والتى بدت منطقية برفض مكافأة المسئول عن مذبحة قانا، إلا أن الملاحظ أن التأثيرات السلبية للصوت العربى، قد لعبت دورا فارقا، الأمر الذى وعته العديد من القوى الحزبية الاسرائيلية، ومن ثم كان الحرص على مشاركة هذه القوى التصويتية فى انتخابات ١٩٩٩ مخافة ان تأتى بردود فعل غير متوقعة فى أوقات سياسية حاسمة(٥).

فى حين تختص الركيزة الرابعة بالربط بين الهوية والأداء الانتخابى لعرب اسرائيل حيث تعكس تجارب المشاركة فى الانتخابات الإسرائيلية تزايد الوعى والإيجابية، وهو ما انعكس فى ارتفاع معدلات المشاركة فى انتخابات عامى ١٩٩٦ و١٩٩٩ مقارنة بالفترة الممتدة مابين ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧ مع الاتجاه لعدم التصويت لمصلحة الأحزاب او القوائم الصهيونية ـ رغم وقوع بعض المفارقات ـ والتصويت لمصلحة القوائم العربية واليهودية غير الصهيونية التى تدافع عن قضايا المساواة والاندماج والسلام العادل. والجدير بالذكر هنا أن مشاركة الوسط العربى فى الانتخابات الإسرائيلية قد مرت بثلاث مراحل تاريخية، هى: **المرحلة الأولى والتى تمتد من ١٩٤٩ـ ١٩٦٧** وقد اتسمت بارتفاع نسبة المشاركة مع التصويت الى الأحزاب الصهيونية الى جانب توجيه التصويت العربى لصالح الحزب الشيوعى باعتباره حزبا غير صهيونى، وكونه أول قوة سياسية بين فلسطينيى ٤٨. **أما المرحلة الثانية والتى تمتد من فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٨** فقد ارتبطت بظهور تيار عربى جديد يسعى الى التفرقة بين الأحزاب اليهودية وتلك الصهيونية لتحديد نمط المشاركة واتجاهها، وقد ساعد هذا التطور على ربط الأداء الانتخابى للوسط العربى باحتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية الخاصة بحقوق المواطنة، الى جانب تزايد المطالب الوطنية ـ القومية الخاصة بإعطاء الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع حقه فى تقرير المصير

وإقامة دولته المستقلة. في حين أن المرحلة الثالثة والتي يمكن ربط بدايتها بانتخابات ١٩٩٦ والممتدة حتى الآن ، فنجد أنها اتسمت بالعمل من جانب غالبية الأحزاب والقوى العربية على الموازنة بين المتطلبات والاحتياجات المعيشية وبين المطالب المرتبطة بالقضية الأم - الفلسطينية - مع الميل اكثر الى المطالب الذاتية.

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة أن الصيغ الوسيطة بين التيار الذى عبرت عنه المرحلة الاولى (المستوعب من قبل السلطات الاسرائيلية) وبين التيار الصاعد (الداعم للهوية الذاتية) هو الأقرب للواقع الراهن بين عرب اسرائيل، حيث يمثل هذا التيار الوسيط (الذى عبرت عنه المرحلة الثانية) قاعدة عريضة، كما أنه بدأ يستقطب بعض رموز التيار الأول والثالث من خلال برامج وسطية.

الركيزه الخامسة تقوم على رفض الأتجاه الدائم لدعم حزب العمل بشكل دائم حتى ولو كان ذلك على حساب وصول اليمين المتطرف الى الحكم. هذا التغيير الذى حدث في انتخابات رئيس الوزراء ٢٠٠١ يعبر عن تغيير حقيقي وإدراك أن وجود حزب العمل في الحكم ليس غاية في حد ذاته، وانما يجب النظر إليه باعتباره وسيلة لخدمة قضايا الأقلية العربية في إسرائيل من جانب والقضية الوطنية الفلسطينية من جانب آخر. والملاحظ أن هذا الاعتقاد قد تعزز في عهد رابين (١٩٩٢- ١٩٩٦) عندما لم يحسن قادة الأحزاب العربية الموجودون فى الكنيست استغلال ثقلهم السياسي للضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل تحسين وضع الاقلية العربية، على الرغم من اعتماد حكومة رابين على أصواتهم(٦).

الركائز السابقة، و محددات لموقف فلسطينيي ٤٨ ، وانما أيضا مكتسبات تبرزها الخريطة السياسية في إسرائيل ، فرغم محدودية تأثيرها في ميزان القوى الحزبية الإسرائيلية ككل، إلا أنها أصبحت قوى يصعب تجاهلها او دفعها بعيدا عن اللعبة السياسية في إسرائيل. وهو ما يتجلى في تعيين صالح طريف في حكومة الوحدة الوطنية.

صحيح أن تعيين وزير عربي في حكومة شارون هي محاولة لتجميل صورته والقفز على تاريخه الدموي والعنصري تجاه الفلسطينيين (مذابح عام ١٩٧٠ فى قطاع غزة، وفي صابرا وشاتيلا بلبنان عام ١٩٨٢)، ولكن الصحيح أيضا أنه يسعى لمد جسور الاتصال مع عرب إسرائيل وتجاوز حالة الرفض له بتفتيت التكتل العربي. وخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار أنه وزير بلا وزارة وما يمكن أن يثيره تعيين وزير عربي من تحفظات بين الدروز من جانب والمسلمين والمسيحيين العرب من جانب ثان.

ثالثا: الوضع المأزوم للأقلية العربية

رغم القبول الواقعي بوجود عرب إسرائيل كأقلية دينية، الا أن حالة التهميش على المستوى السياسي من ناحية، وإضفاء الشرعية القانونية على التمييز ضدهم من ناحية ثانية، فرضت واقعا شديد الصعوبة على عرب إسرائيل وخلقت فجوة عميقة، تبرز سماتها في العديد من الأشكال. فعلي سبيل المثال نجد أن نصيب عرب إسرائيل من المناصب الحكومية العليا هو سبعة عشر منصبا فقط من جملة ١٣٠٠ منصب عام ١٩٩٢، وأن نصيبهم من مناصب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات عشرة أعضاء فقط من بين خمسة آلاف عضو. وباستثناء تعيين صالح طريف وزيرا بلا وزارة في حكومة شارون لم يسبق أن تقلد عربى منصبا وزاريا في اسرائيل، كما لم يشغل أى عربى منصبا بالمحكمة العليا ، او رأس مؤسسة اقتصادية كبيرة ، وكانت أعلى مناصب وصلوا اليها هي مناصب قضاة الأقاليم ونواب الوزراء ، الى جانب شغل منصب نائب رئيس الكنيست، وإن كان من الملاحظ أن العرب لم يتولوا رئاسة إدارات خاصة بهم كمنصب الادارة العربية بوزارة التعليم ، او إدارة الشئون الاسلامية بوزارة الشئون الاسلامية، أو إدارة الإذاعة الموجهة باللغة العربية(٧).

تعبر الملامح السابقة عن الواقع الصعب الذي يعيشه عرب إسرائيل، ولكنها لا توضح الإحساس بالحرمان الذي يشعرون به، من جراء الممارسات اليومية، فعلى سبيل المثال لا توجد جامعة عربية وبالتالي فعلى من يرغب في تكملة تعليمه أن يواصل دراسته باللغة العبرية على مستوى ما درسه نظراؤهم بالمدارس الثانوية باللغة العبرية حتى يتسنى لهم الاستمرار بالجامعة.

لذا ربما يكون من الضروري استكمال صورة هذا الواقع القائم على إغفال حق المواطنة عن عرب إسرائيل، بتحديد ملامحه الرئيسية من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث لمجموعة من عرب إسرائيل وباحثين إسرائيليين، وترجع أهميتها لكونها اقرب لتقديرات الموقف، كما أنها تأتي بعد أحداث التضامن مع الانتفاضة ومقتل ١٣ شخصا، بالاضافة الى قدرتها على رسم صورة متكاملة لهذا الواقع:

فعلى مستوى مشكلة الأراضي تشير دراسة للبروفيسور اورن يفتحئيل (وآخرين) من جامعة بن جورين الى أهمية الاستجابة للاحتياجات الضرورية لعرب اسرائيل في المستقبل، وخاصة في ظل المعطيات التي تشير الى أن السكان العرب الذين يمثلون ١٨% من سكان إسرائيل لا يملكون سوى ٣,٥% من الأراضي، وان مناطق نفوذ

السلطات المحلية العربية لا تتعدى ٢,٥% من مساحة الدولة العبرية، وأن نحو نصف الأراضى التى كانت بأيدي العرب فى ١٩٤٨ قد صودرت منذ ذلك الحين بقرارات من الدولة، وأن طريق العرب لامتلاك حقوق على الأرض مسدود تقريبا فى ٨٠% من مساحة الدولة المملوكة لصندوق أراضى إسرائيل وتديرها مديرية أراضى إسرائيل. هذه المعطيات تقابلها سياسات وإجراءات تهدف لترسيخ التمييز بكافة الأشكال السياسية والقضائية، وهو ما ترصده الدراسة فى التالى :

- أن مساحة احتياط الأرض الحالية لا يسد احتياجات السكان العرب المتزايدة وترجع الدراسة ذلك لتضاعف عدد السكان (ست مرات منذ قيام دولة إسرائيل) وسياسات المصادرة والضم التى انتهجتها الحكومات الإسرائيلية.

- التمييز المتواصل ضد السكان العرب سواء بتضييق الخناق البلدى والمحلى أو عبر حظر توطين العرب من جديد أو بتقليص مساحات التخصيص الى أقل حد ممكن أو بالإقدام على هدم البيوت " من دون ترخيص". والدراسة وإن كانت تشير الى حدوث بعض التحسن فى السنوات الأخيرة ، إلا أنها تؤكد على عمق سياسة اللامساواة القائمة فى نظام الأراضى والتخطيط .

- ضعف التمثيل العربى فى مؤسسات التخطيط والأراضى، وترجع الدراسة ذلك الى أهمية الدور الذى يلعبه صندوق أراضى اسرائيل والوكالة اليهودية فى التأثير على القرارات والسياسة المرتبطة بعملية تخطيط الأراضى.

- استمرار سياسة الاستيطان والتوسع التى يقوم بها السكان اليهود فى مقابل حالة من الجمود تشهدها التجمعات السكانية العربية منذ نحو خمسين عاما تقريبا. وفى هذا السياق تذهب الدراسة للتأكيد على وجود عشرات التجمعات السكنية العربية البدوية غير المعترف بها والتى تعانى من الحرمان فى الخدمات الأساسية(٨).

أما على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، فترصد دراسة للدكتور اسعد غانم (وآخرين) مدى الظلم الواقع والمتراكم على عرب إسرائيل مقارنة بالسكان اليهود ، فعلى سبيل المثال هناك نحو سبعين تجمعا سكانيا عربيا غير معترف بها فى المثلث والجليل والنقب وهى تفتقر جميعا لكل أنواع البنى التحتية الأساسية، كما أن التجمعات السكانية العربية تقع فى المستوى الأدنى من التدرج الاجتماعى الاقتصادى فى إسرائيل وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٠، كذلك يبرز التمايز والغبن فى تخصيص الموارد الحكومية، فوفقا لميزانية عام ١٩٩٩ بلغ إجمالى المخصص لكافة السلطات العربية ٢,٢مليار شيكل فقط من مجمل الميزانية العامة الاعتيادية التى بلغت ٢٦ مليار شيكل، أى ما نسبته ٨% فقط، فى وقت تمثل فيه هذه السلطات وتخدم ١٢% من مجموع السكان فى الدولة. بعبارة أخرى أن مخصص الفرد للسلطات العربية فى الميزانية العادية يشكل فقط ثلثى المخصص للفرد فى السلطة اليهودية(٩). واذا ما أضفنا غياب الاستثمارات وانعدام الموارد الى جانب ضعف الطاقة البشرية المهنية لأمكن لنا تصور

مدى الصعوبة التى يواجهها سكان المناطق العربية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

وأما على مستوى الهوية وغياب المشاركة، فتكمن الأزمة فى تطابق حدود المواطنة الاسرائيلية مع حدود القومية اليهودية، وبالتالى تغيب أى قيم او مصالح لا تتوافق والحالة الثقافية للأغلبية اليهودية. بهذا المعنى تنطلق دراسة الدكتور دانى رابينوفتش لتفسير عملية العزل المدنى والثقافى لعرب إسرائيل وخاصة خلال العقدين الأولين من عمر الدولة، وإيضاح حجم المعاناة التى تعددت أشكالها بدءا من المجازر الرهيبة (فى كفر قاسم عام ١٩٥٦ على سبيل المثال) ومرورا بمصادرة الأراضى على نطاق واسع وهدم القرى والمبانى وانتهاء بتغيب مضامين المواطنة وتهميش حقوقهم. كما تركز الدراسة على السياسات الإسرائيلية الداعية لتجاهل معاناة عرب إسرائيل، وإيضاح آثارها فى تعميق إحساس الغربة والهامشية، وتستدل الدراسة على خطأ هذه السياسات بأحداث اكتوبر ٢٠٠٠ (التضامن مع الانتفاضة) وعدم الاستناد للمحاولات الوهمية الهادفة لقمع العامل الجماعى ـ القومى فى هوية عرب إسرائيل عن طريق دمجهم كمواطنين من الدرجة الثانية. فهناك حقيقتان متلازمتان، **الحقيقة الأولى** تتعلق بإمكانية نسيان الذاكرة الجماعية للأقلية العربية التى وجدت نفسها عام ١٩٤٨ رعايا دولة فرضت عليهم ولا تمثل رؤياهم السياسية ومبنية فوق انقاضهم. **الحقيقة الثانية** يفرضها الصراع بين اسرائيل والشعب الفلسطينى وانعكاسات هذا الصراع على العلاقة بين الأغلبية اليهودية والمؤسسة السلطوية من جهة، وبين الاقلية الفلسطينية فى اسرائيل من جهة ثانية.لذا تطالب الدراسة بتعاون مدنى حقيقى وبناء مواطنة متساوية ومشتركة اعترافا بالاقلية الفلسطينية كمجموعة قومية شرعية لها روايتها التاريخية وذاكرتها الجماعية وبالتالى حقها فى
المحافظة على حاضر اجتماعى ـ ثقافى كامل ورعايته(١٠).

وأما على مستوى التعليم ، فتنطلق الدراسة الخاصة بالأستاذ ماجد الحاج من حقيقة أن عرب إسرائيل لم يحظوا بإدارة ذاتية فى مجالات التعليم والثقافة على الرغم من أن ٩٠ % من العرب يعيشون فى تجمعات سكنية منفصلة وحتى أولئك العرب الذين يعيشون فى المدن المختلطة فهم يتمركزون فى أحياء منفصلة. فتوضح الدراسة انه مع قيام دولة اسرائيل تهدم عمليا جهاز التعليم العربى الموجود منذ فترة الانتداب ، وكان يضم ١٥٠ ألف طالب ، تعلم ثلثهم فى مدارس خاصة طائفية ، والبقية فى مدارس رسمية ، وأن الحكومات الاسرائيلية استخدمت جهاز التعليم العربى كأداة تحكم ايديولوجية وفى شق التكتل العربى فى اسرائيل (مسلمون، مسيحيون، دروز ، وبدو) وتشويه الهوية الفلسطينية، بل ان المناهج لا تتضمن اعترافا صريحا بحقيقة كون العرب فى إسرائيل أقلية قومية. كما ترصد الدراسة ضعف فرص الاختيار بين نوع التعليم ومستواه ، فـ ٩٢% من الطلاب العرب تعلموا فى مدارس رسمية، وأن هناك

أقلية ضئيلة جدا التحقت بالمدارس الخاصة التي ترفع فرص احتمالات الالتحاق بالتعليم العالي. كذلك تلاحظ الدراسة أن الغالبية العظمى من طلبة الثانوى العرب تقتصر دراستهم على الطابع النظرى وان التعليم المهنى والتكنولوجى متدن للغاية(١١).

من هنا يتضح أن غالبية الوسط العربى تفتقر لأحد أبرز الآليات الدافعة للتطور الاجتماعى وهو التعليم، وأن التناقض القائم بين البنية الحالية لجهاز التعليم وبين البنية الديموجرافية ـ الاجتماعية يحول دون تفعيل مشاركة المواطنين الفلسطينيين كأقلية قومية.

أما على مستوى التطوير والعمل ، فنجد أن دراسة د. احمد سعدى تعرض لسياسة الإهمال والتمييز التى يتعرض لها عرب إسرائيل، والتى تحددها الدراسة فى التالى:

ـ عدم تخصيص ميزانيات للبنى التحتية، التعليم ، الصحة، التطور الاقتصادى للمواطنين العرب مقارنة بالمواطنين اليهود.

ـ عزل مواطنين وتجمعات سكانية عربية عن دوائر الدعم الحكومية للمستثمرين والمستخدمين والمستهلكين من النوع المقدم لليهود على أساس مناطق سكانهم (مناطق تطوير، خط مجابهة) أو على أساس الأحقية الشخصية (الخدمة العسكرية).

ـ وضع العراقيل أمام التطوير وفى مقدمتها سياسة تخصيص واستخدام الأراضى ومنح امتيازات لنشاطات اقتصادية معينة (مصارف، امتيازات استيراد وغير ذلك)، وضع العراقيل أمام حرية التنقل والعمل للمواطنين .

ـ عزل المواطنين العرب عن الهيئات التى تقرر السياسة الاقتصادية، فالملاحظ أنه لا يوجد عرب فى الصفوف الإدارية والقانونية والاستشارية الأولى.

ـ مبررات استبعاد العرب: استند غالبية القائمين على رسم السياسات العامة فى إسرائيل الى أن عرب إسرائيل هم مصدر تهديد أمنى، وانهم ضيوف غير مرغوب فيهم، وأن متطلبات ومزاعم المواطنين العرب لا تتوافق وأهداف السكان اليهود.

ـ صعوبات اقتصادية: يعانى السكان العرب من أزمة اقتصادية عميقة ومن مظاهرها البارزة ان هناك ٥٢ تجمعا عربيا من اجمالى ٧٧ تجمعا يمثلون المستوى الأدنى فى السلم الاجتماعى والاقتصادى فى اسرائيل، فى المقابل لا يوجد أى تجمع سكانى عربى ضمن قائمة الـ ٨٤ تجمعا الذين يمثلون قمة السلم، كما أن غالبية القرى العربية تقع ضمن قائمة مراكز البطالة (١٩ من اجمالى ٢٣)، كذلك يفتقد الاقتصاد العربى الى البنية التحتية التى تمكنه من الاندماج التام فى الاقتصاد الاسرائيلى، بالإضافة الى المكانة الهامشية التى يحتلها المواطن العربى فى سوق العمل ، فوفقا للاحصاء السكانى لعام ١٩٩٥ نجد أن ٦٥% من العمال العرب يقومون بالأعمال اليدوية، وأن ١٠% فقط يعملون فى المهن الأكاديمية والإدارية، وأن ٨ % يعملون فى الإدارات العامة(لا تشمل المجالس المحلية) . وعلى المستوى القطاعى نجد أن هناك

تركزا للعمال العرب فى قطاع البناء حيث تصل نسبتهم الى ٢٢% مقابل ٩% فقط فى أوساط اليهود(١٢).

توضح الصورة السابقة، عمق الأزمة الاقتصادية وخاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار صعوبة المراهنة على أى من المجالات الاقتصادية(زراعة ، صناعة، سياحة) كقوة دفع لضمان النمو الاقتصادى فى الوسط العربى.

أما بالنسبة للموقع المتدنى للأقلية العربية فى القضاء الاسرائيلى، وغياب المساواة القانونية بين العرب واليهود، فتجد أساسها فى نظرة جهاز القضاء للأقلية العربية باعتبارها طابورا خامسا. فعلى صعيد التشريع والأحكام وحتى على صعيد القوانين الأساسية نجد أن هناك عشرات القوانين التى تميز بين العرب واليهود. هذه النتيجة تؤكدها الدراسة التى قام بها د. غادى برزيلاى وآخرون حول "القضاء والعرب فى إسرائيل" ، وفى هذا السياق ترصد الدراسة مجموعة من التمايزات التى تضع الأقلية العربية فى مكانة متدنية بالنسبة للمساواة القانونية، نذكر منها:

- التفرقة القانونية على أساس الفوارق الرسمية مثل مهاجر جديد ومتخرج من الجيش .
- معاملة متميزة ضد العرب فى الإجراءات القضائية والأحكام .
- معاملة عنيفة من جانب الشرطة والجيش للسكان العرب فى حالات التظاهر وتجاوز النظام العام .
- أحكام مبدئية توضح أن الدولة هى دولة اليهود ، وأن السكان العرب يتمتعون فقط بحقوق المواطنة التى لا تتعارض مع حقيقة أنها دولة اليهود(١٣).

بعبارة أخرى أن تعزيز مبدأ المساواة ودفع الأقلية العربية نحو المساواة المدنية الكاملة، تتطلب إدخال إصلاحات جوهرية على القضاء الاسرائيلى سواء على المستوى الدستورى او التشريعى، وبحيث ترتبط هذه الإصلاحات بمبدأ المساواة كمبدأ وقيمة أساسية ومراعاة الحقوق الاجتماعية للأقلية العربية والاستناد للمواثيق الدولية التى من شأنها تحسين حالة الأقلية، هذا بالإضافة الى أهمية تواجد ممثلين للأقلية فى الحياة العامة الإسرائيلية وفى الجهاز القضائى .

تقودنا الصورة السابقة لأوضاع عرب إسرائيل وتحديات الواقع الحياتى لهم ، الى تحد آخر يتعلق بالنظرة لعرب إسرائيل ، حيث يشير استطلاع للرأى أجرى فى عام ١٩٩٠ الى أن ٨٥% من الشعب اليهودى يرون أن العلاقات بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين "طيبة جدا " أو " طيبة" ، فى حين أن ٣٨% يرون أن العلاقات " طيبة جدا " أو طيبة" بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين ، بينما يرى ١٠ % فقط أن العلاقات " طيبة" بين اليهود والعرب والمقيمين فى اسرائيل. ويصف سامى سموحة هذه العلاقات بقوله" إن اليهود الشرقيين ليسوا منفصلين عن اليهود الغربيين ولكنهم ليسوا متساوين معهم ، واليهود المتدينون منفصلون عن العلمانيين ولكنهم ليسوا

على قدم المساواة معهم، أما عرب اسرائيل فانهم منفصلون عن اليهود وغير متساوين معهم "، الأمر الذى دعا البعض لتوصيف الشقاق اليهودى ـ العربى وغياب الهوية المشتركة بالتحدى الأكبر لاسرائيل عما تشكله الانقسامات سواء الطائفية او الدينية(١٣).

تقودنا الصورة السابقة لواقع فلسطينيى ٤٨ كأقلية عربية قومية فى اسرائيل، الى طرفى المعادلة الصعبة التى تحكم مستقبل هذه الأقلية وتحدد خطواتها العملية والتكتيكية، أى قضية الهوية وقضية الارتباط بالقضية الفلسطينية.

١ـ أزمة الهوية

أثارت مشكلة التعامل مع الأقلية العربية الكثير من الجدل والنقاش وخاصة فى المرحلة الأولى لقيام إسرائيل ، حيث تضاربت الأفكار والرؤى بين الطابع اليهودى للدولة وما يعنيه ذلك من دلالات خاصة بكونها دولة للشعب اليهودى وبين الاقتراح الداعى الى المساواة المدنية لكافة الإسرائيليين (يهود او غير يهود). لذا فقد تعددت الأفكار الخاصة بأسلوب التعامل مع الأقلية العربية ما بين الدمج كوسيلة لإضعاف الهوية القومية العربية، وبين الفصل التام والتهميش والاستبعاد. وفى هذا الإطار نجد أن لافون قد اقترح دمج العرب فى جميع نواحى الحياة بما فيها الجيش، كما دعا إسحاق بن زفى (الذى أصبح رئيسا للدولة فيما بعد) عام ١٩٥٠ الى دمج العرب فى " اللغة والثقافة العبرية حتى تصبح اللغة العبرية لغة رسمية بالنسبة لهم أيضا" وهكذا أخذت محاولات البحث فى إمكانية " تهويد" عرب اسرائيل فى الطرح بقوة على الساحة الإسرائيلية(١٥). وإن كان من الملاحظ أن حالة من عدم الوضوح والتردد قد فرضت نفسها على السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية وخاصة فى الفترة الأولى لقيام إسرائيل، وإن كان من الملاحظ أيضا أن الاعتبارات الأمنية قد حكمت كافة القرارات المتعلقة بالسكان العرب.

وقد استمرت حالة التردد من جانب الحكومات الاسرائيلية قائمة، دون أن تقدم على اختيار واضح بين استراتيجيتى الدمج والفصل ، ولكن ظل الخيار الدائم هو السيطرة من خلال نظام وآليات تجمع بين الفصل (عزل وفصل السكان العرب بوسائل متعددة)، والتبعية (عرقلة الاستقلال والتنمية العربية) ، والاستيعاب (تشجيع التعاون من خلال المساعدات المالية وتحييد المعارضة)(١٦). بهذه المقومات تبلور ما يمكن أن نطلق علية نظام للسيطرة يجمع بين عناصر متناقضة.

فى المقابل يبدو من الواضح انه عندما قرر فلسطينيى ٤٨ البقاء فى وطنهم ، كان عليهم أن يعيشوا وضعا صعبا كأقلية عربية فى دولة يهودية حاكمة (ذات سمة صهيونية) استولت على الأرض وتعيش حالة حرب مع شعبها الأم، وبالتالى كان عليهم وانطلاقا من إرادة البقاء والاستمرار أن يتقبلوا الواقع ويتصالحوا معه (وهو ما

بدأ في المرحلة الأولى في أأعقاب قيام دولة اسرائيل) من واقع مكانتهم كأقلية اثنية غير مندمجة، عربية فلسطينية ذات جنسية اسرائيلية، وأن يجدوا التوازن الدقيق بين هذه العناصر المتناقضة(١٧).

وقد تركت سياسة الاستيعاب بصماتها، حيث زادت مؤشرات الاندماج في المجتمع الاسرائيلي بشكل متدرج ، ففي أواخر الثمانينيات ، كان العرب يشكلون نحو ١٥% من عضوية الهستدروت وهى تساوى تقريبا حجم القوى العاملة لهم ، كما أصبح نحو ٧٥% من عرب اسرائيل يتحدثون العبرية(وترتفع هذه النسبة الى ٩٢% بالنسبة للذكور من ١٨ الى ٢٥ عاما) ، وكذلك أمكن لـ ٧٢% منهم القراءة والكتابة باللغة العبرية، ويقول ما يزيد عن ٥٣% من عرب اسرائيل إنهم يطالعون الصحف العبرية بانتظام(١٨).

ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فقد تباينت الرؤى وتعددت الاتجاهات والمواقف السياسية من تصارع تيار "الفلسطنة " و"الأسرلة ". وهو ما تبرزه أحداث مواجهة الشرطة الإسرائيلية إزاء المتضامنين العرب مع الانتفاضة، وما أعقبها من قرار مقاطعة الانتخابات رداً على مقتل ١٣ شخصا.

الأمر الذى يطرح بدوره متطلبات إعادة النظر في مجموعة النتائج التى طرحتها دراسة سامي سموحة عن " أسرلة الهوية الجماعية والتوجيه السياسى للفلسطينيين" ، ورغم انه لا يتوقع حدوث تغيير جوهرى في غالبية النتائج، إلا أن أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ ، لاشك أنها زادت من درجة التشكيك في الإحساس بالمواطنة من جانب، وفى زيادة الإصرار على المساواة المدنية من جانب ثان، وزيادة عمق أزمة الهوية وسبل مواجهة الواقع الجديد من جانب ثالث. وهو ما يترجمه قرار مقاطعة انتخابات رئاسة الوزراء بالإضافة لتغير في نسبة النظرة اليهودية لعرب اسرائيل كمتطرفين.

فقد اشارت الدراسة المستندة الى استطلاعات للرأى جرت لتحديد مواقف المجتمع العربى في إسرائيل خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٧-١٩٩٥، الى النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة العرب الذين يعتبرون أن وصف " اسرائيلى "مناسب من ٤٥,٧% عام ١٩٨٨، الى٦٣,٢% عام ١٩٩٥.

- اختار نصف العرب هوية " اسرائيلية غير فلسطينية" وهوية " فلسطينية غير اسرائيلية " سواء في عام ١٩٦٧ او في عام ١٩٩٥ وفيما بين هذين التاريخين حدث تغير ملحوظ. فبالنسبة للهوية الاولى شهدت الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٥ ارتفاعا من ٣٢,٢% الى ٥٣,٦% في المقابل انخفضت الهوية التى تتنكر للإسرائيلية من ٣٢,٩٥ في عام ١٩٧٦ الى ١٠,٣% في عام ١٩٩٥، في حين ان الهوية المركبة " فلسطينية اسرائيلية" ارتفعت من ١٢,٤% في عام ١٩٧٦ الى ٣٦,١عام ١٩٩٥.

- اختار ٤٥,٦% من العينة عام ١٩٩٥ انتماءهم الدينى(مسلم، أو درزى، أو مسيحى) بينما اختار ٣١,٤ % المواطنة الاسرائيلية، في حين اختار ٢٣ % فقط اولوية

الانتماء الى الهوية القومية الفلسطينية وهو ما يعنى قوة تأثير الدين، وخاصة ان ٧٤,٢ % من العينة أكدوا ان الدين (مسلم، أو درزى، أو مسيحى) محدد صحيح للهوية.

- الارتباط القوى بإسرائيل لدى غالبية عرب إسرائيل مقارنة بالارتباط الضعيف نسبيا بالكيان الفلسطيني، حيث نجد أنه فى عام ١٩٩٥ رأى ٩٦,٨% من عرب إسرائيل، انهم يشبهون اليهود فى إسرائيل أكثر من عرب المناطق، فيما يتعلق بنمط الحياة والسلوك اليومي.

- أن التعاطف والتأييد لقيام الدولة الفلسطينية من قبل عرب إسرائيل لا يعني تجاوز المصالح الخاصة لهم. فقد أعرب ١٤,٤% فقط من العرب عام ١٩٧٦ عن استعدادهم للانتقال للعيش فى دوله فلسطينية، لو قامت ، وقد انخفضت هذه النسبة الى ٤,٢% عام ١٩٩٥ عندما أقيم حكم ذاتى بالفعل وصارت المسألة على المحك.

- ارتفعت نسبة المؤيدين للجوء للوسائل الديمقراطية (مثل الدعاية والضغوط السياسية) لتحقيق مطالب العرب فى إسرائيل من ٦١,١ % عام ١٩٩٥ الى ٧٧,٩% فى استطلاع ١٩٩٥. كما أظهر استطلاع عام ١٩٩٥ أن ٧٢,١% يعتقدون بأن هناك تقدما قد تحقق، وأن ٨٥.٥ % يؤمنون بالديمقراطية البرلمانية الإسرائيلية، ولذا يؤيدون بدون تحفظ التصويت فى انتخابات الكنيست، مقابل ٥٦,٤ % يؤيدون الإضرابات الشاملة كوسيلة لتحسين وضع العرب فى إسرائيل.

- أيد ٦١,٤% ممن شاركوا فى استطلاع الراى عام ١٩٩٥ انضمام احزاب عربية الى ائتلاف حكومى وتحمل المسئولية كاملة، بينما أيد ٣٤% منهم بشروط معينة، فى حين عارض ٤,٦ % فقط.

- أيد ٦٥,٩٥ من العرب استمرار اسرائيل كدولة يهودية صهيونية بشرط الحصول على حقوقهم بشكل ديمقراطى أى يحصلون على نصيبهم فى الميزانيات المخصصة ويديرون مؤسساتهم الدينية والتعليمية والثقافية. كما يشير استطلاع الرأى الى تراجع نسبة المعارضة لسمة إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية، فقد اعتبر ٢٤,٧% من العرب أنفسهم مناهضين للصهيونية عام ١٩٩٥، فى مقابل ٤٧,١ عام ١٩٨٨. كذلك بلغت نسبة العرب الرافضين لحق وجود الدولة باعتبارها يهودية صهيونية الى ٣٥,٣ عام ١٩٩٥، فى مقابل ٥٧,١ % عام ١٩٨٠. ومن المعروف أن التجمع الوطنى الديمقراطى قد حمل على عاتقه التصدى للتيار العربى المستسلم بقبول الطابع اليهودى للدولة الإسرائيلية.

- رفض المجتمع اليهودى لاندماج المواطنين العرب فى العملية السياسية الإسرائيلية ، فيشير استطلاع الرأى عام ١٩٩٥ الى أن ٣٠,٩ % من اليهود يرفضون حق العرب فى التصويت للكنيست ، وان ٩٥,٩ % يوافقون على أن القرارات المتعلقة بالجولان والضفة الغربية والقطاع يجب أن تحظى بأغلبية يهودية ، ولا يؤخذ فى الاعتبار الأصوات العربية. وقد وصل الأمر الى قبول التضحية بالديمقراطية من أجل

المحافظة على الطابع اليهودى للدولة.فقد اختار ٥٨,١ % دولة يهودية غير ديمقراطية مقابل ٤١,٩ اختاروا دولة ديمقراطية غير يهودية .

وبشكل عام يمكن تحديد عدد من السمات الخاصة للهوية الجماعية لعرب اسرائيل ، على النحو التالى:

- أن الوعى بالهوية الفلسطينية لعرب إسرائيل أمر ثابت وراسخ، فلديهم وعى كامل بهويتهم وبلغتهم وثقافتهم وبكونهم سكانا فى وطنهم وبالتالى فإنهم لا يريدون ولا يستطيعون الاندماج مع اليهود، ومن ثم فإنهم يشكلون أقلية قومية فلسطينية تحتاج الى الشعب الفلسطينى الذى يبنى وطنه فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- أن شعورهم " بالأسرلة" قوى أيضا وراسخ، فهم إسرائيليون بمواطنتهم وبلغتهم الثانية وبتطلعاتهم الكبيرة وكذلك بالقوى التى تحدد حياتهم اليومية ومصيرهم.

- بحكم تواجد كل من الوعى الفلسطينى والشعور الاسرائيلى عند عرب اسرائيل فانهم يشكلون نوعية خاصة ومختلفة من السكان هى بالضرورة اسرائيلية - فلسطينية فى هويتها وسلوكها السياسى .

- أن طغيان الفكرة الأساسية لأحد مكونات الطرفين لا يعنى بالضرورة إضعاف الفكرة الأساسية للآخر لدى التجمعات السكانية .

- أن انغماسهم فى الصراع من أجل حقوقهم المدنية وتحسين أوضاعهم لم يحولهم الى متطرفين يسعون الى مواجهة متوقعة مع اليهود وسلطات الدولة.

من هنا تذهب الدراسة الى التاكيد على أن الهوية الإسرائيلية غير الفلسطينية، هى الهوية الأقوى بالنسبة لأكثر من نصف عرب إسرائيل ، وأن الهوية " الفلسطينية غير الإسرائيلية " مقبولة فقط لدى فئة محدودة ، بل إنها تضعف بينما الهوية المركبة " الفلسطينية " آخذة فى التبلور لكنها لم تحظ إلا بتأييد الثلث فقط وأن وضعها لم يتطور منذ نهاية الثمانينيات (١٩).

بمعنى آخر رغم الاجماع فى أوساط عرب إسرائيل على وجود أزمة متعددة الأوجه تبرز ملامحها فى أزمة الهوية وأزمة القيادة وأزمة التنظيمات السياسية، إلا أن الخلاف يرتبط بالموقف من الأسرلة وتصارعها مع تيار الفلسطنة حتى ان البعض اعتبر تغليب أو انتشار مصطلح " فلسطينيى إسرائيل" بدلا من مصطلح " عرب إسرائيل " مؤشرا إيجابيا على مقاومة الأسرلة ونجاحا لعملية الفلسطنة التى غمرت جماهير ١٩٤٨(٢٠). وهكذا يبدو الخلاف على المصطلح لوعدم الاستقرار على توصيف واحد خير تعبير عن حالة التنازع العملى والرمزى بشأن وضعية ومستقبل هذا القطاع من ابناء الشعب.

٢. انتفاضات فلسطينيي ١٩٤٨

من جملة عشرات الانتفاضات المحدودة التي قام بها فلسطينيي أراضي عام ١٩٤٨ تبرز انتفاضات ثلاث أو هبات تطلعوا خلال الى مقاومة ممارسات المحتل الاسرائيلي وسياساته المتعطشة دائما الى سفك الدم الفلسطيني ومصادرة الأراضي واللجوء الى الطرد والتشتيت أو فرض القيود والمضايقات العديدة والمتنوعة.

ارتبطت الهبة الاولى عام ١٩٧٦ بالأرض ومحاولة قوات الاحتلال الإسرائيلية اقتلاع المزيد من الأراضي، حيث يشير سيناريو الأحداث الى قرار لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بإعلان يوم ١٩٧٦/٣/٣٠ إضرابا عاما للعرب في إسرائيل احتجاجا على قرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراض عربية في الجليل. وقد شمل الإضراب فلسطينيي ٤٨ وفلسطينيي الضفة والقطاع الذين هبوا لمؤازرة إخوانهم عرب الجليل. وقد شهدت القدس ونابلس ورام الله والخليل وبيت لحم مظاهرات واسعة ، كما تم مهاجمة الجنود الإسرائيليين بالحجارة وجرت مصادمات واسعة أسفرت عن فرض حظر التجول في القدس والأماكن الأخرى، في المقابل قامت القوات الإسرائيلية باقتحام منزل، توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة وأحرقته ، كما لجأت الى استخدام كافة وسائل القمع والعنف لمواجهة الغضبة الفلسطينية. الأمر الذي جعل يوم ٣٠ مارس رمزا للمقاومة والمعروف بيوم "الأرض" (٢١).

أما الهبة الثانية، فقد قامت أيضا بسبب تراكمات من الممارسات القائمة على التمييز والاضطهاد بالإضافة للصراع على الأرض، ففي ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨ قرر الجيش الاسرائيلي مصادرة ٣٥ هكتارا من أراض في محيط مدينة أم الفحم بحجة تحويلها الى حقل رماية للجيش. وقد أسفر رفض أهالي أم الفحم ترك الأرض عن وقوع مواجهات عنيفة بينها وبين قوات الأمن الإسرائيلية أدت الى إصابة نحو مائة شخص بجروح، كما أعلن اهالي أم الفحم يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ إضرابا عاما احتجاجا على وحشية قوات الأمن، كذلك تم الإعلان عن إضراب عام يشمل كافة مناطق فلسطينيي ٤٨.

في حين أن الهبة الثالثة ارتبطت بالرغبة في التضامن مع الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ (الضفة والقطاع) في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠. وقد أسفرت عن استشهاد ١٣ شخصا على يد قوات الأمن الإسرائيلية رغم حملهم للجنسية الإسرائيلية، الى جانب جرح المئات في منطقة الجليل وحدها، كما تم حرق بيت نائب الكنيست عزمي بشارة في مدينة الناصرة وتحطيم الكثير من المحلات الكبرى التي يمتلكها عرب فلسطينيين.

ويشير هذا التضامن الى أن التمايز في مواقف فلسطينيي ٤٨ وجعلها تتوافق مع حساباتهم ومصالحهم كمواطنين يعيشون في إسرائيل في كثير من الأحيان لا يمنعهم

من التضامن مع أبناء شعبهم. فقد أخذ تضامنهم مع انتفاضة عام ١٩٨٧ عدة أشكال، حيث قاموا بتنظيم ما يقرب من ٣٥ إضرابا ومظاهرة تضامنا مع الانتفاضة في الأشهر الثمانية عشرة الاولى لاندلاعها(٢٢).

وما بين الهبات والانتفاضات السابقة، يبرز عدد من المستجدات في الأداء العربي الداعم للانتفاضة، نذكر منها:

- ان ارتفاع درجة العنف الى الحد الذى أسفر معه عن سقوط قتلى من فلسطينيي ٤٨ يرجع الى تعمد الشرطة الإسرائيلية تفريق المتظاهرين بإطلاق الرصاص الحى عليهم، وهو ما يخالف المواجهات السابقة التى اتسمت فى الغالب بانخفاض أعمال العنف (مع استثناء انتفاضة ١٩٧٦). وإن كان من الضرورى عدم القفز على نتائج تتجاوز الواقع حول حدود الدعم الذى يمكن أن يوفره فلسطينيى ٤٨ لانتفاضة الأقصى، فقد رفض القادة السياسيون لعرب إسرائيل الاستجابة لتلك المطالب (من جانب بعض الجماعات الفلسطينية) الداعية لتوسيع نطاق أعمال العنف والاحتجاجات داخل اسرائيل بهدف الضغط عليها.

- قيام النواب العرب فى الكنيست بحملة ضاغطة ورافضة لسياسة الحكومة فى قمع الانتفاضة الفلسطينية، فعل سبيل المثال طالب عبدالملك دهامشة قتال رجال الشرطة الذين يتسمون بالعنف ويهدمون المنازل فى القرى " غير المعترف بها"، كما دعا محمد بركة العرب للمشاركة فى الصراع من اجل التحرير الوطنى لإخوانهم عبر الخط الأخضر، بعبارة اخرى فإن أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ قد أفرزت واقعا جديدا زاد من إصرار قادة عرب إسرائيل ونوابهم فى الكنيست على المطالبة بحقوقهم كمواطنين فى دولة فى حالة حرب مع شعبهم، وبالتالى لم تمنع المطالبة بمحاكمة محمد بركة من جانب، وتحقيق الشرطة مع عبد المالك دهامشة من جانب ثان، وتقديم شكاوى ضد احمد الطيبى وعزمى بشارة من جانب ثالث وطرد عصام مخول من حضور مناقشات لجنة الداخلية من جانب رابع (٢٣). لم تمنع هذه الاجراءات جميعا من الإصرار على تشكيل لجنة تحقيق رسمية، وإدانة اللجوء للعنف و الممارسات القمعية للانتفاضة.

- مطالبة بعض القوى اليهودية بنقل المناطق ذات الكثافة المرتفعة من السكان العرب (وادى عارة والمثلث) الى الدولة الفلسطينية أو وضعها تحت الاشراف الفلسطينى عند التوصل الى تسوية(٢٤). كما تجسدت مشاعر الكراهية من قبل المواطنين اليهود فى وصف العرب بالخيانة ، حيث يعتبر ٧٤% من اليهود أن العرب يخونون الدولة(٢٥)، كما شهد عمال عرب ٤٨ العديد من حالات الفصل التعسفى من العمل(٢٦).

- تشكيل لجنة تحقيق رسمية بعد أن رفض قادة القطاع العربي التعاون مع لجنة تقصي الحقائق التي شكلها باراك للنظر في المصادمات التي وقعت بين قوات الأمن وبين مواطني عرب إسرائيل بهدف امتصاص غضبهم . ومن المعروف أن لجنة التحقيق تكتسب صلاحيات واسعة بحكم ان قرار تشكيلها يتخذه رئيس المحكمة العليا، كما أنها مخولة بالحصول على اى دليل وبأى طريقة ترى أنها مفيدة(٢٧) .وينظر عرب اسرائيل لهذه اللجنة باعتبارها إقرارا بالخطأ الذى وقع، ووسيلة لاصلاح مافسد ، وقد لعب النواب العرب في الكنيست دورا فاعلا في إجبار الحكومة على تشكيل هذه اللجنة.

- تبلور موقف واحد لكافة الاتجاهات والتيارات السياسية، الأمر الذى انعكس في تجاوز الصراعات السياسية والخلافات العشائرية والدينية، وهو ما تجلى في عودة الهدوء الى الناصرة بعد عامين من الخلافات الدينية بين المسلمين والمسيحيين (قضية مسجد شهاب الدين). فقد أسهم هذا الترابط في استجابة الحكومة الاسرائيلية لبعض المطالب الخاصة بعرب اسرائيل، وفي مقدمتها الاعتراف بلجنة المتابعة العربية وهي المؤسسة التي رفضت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الاعتراف بها كهيئة تمثل الجماهير العربية بالاضافة لتقديم دعم مالي بلغ ٤ مليارات شيكل(٢٨).

الصورة السابقة لا تعني أن تغييرا كبيرا قد شهدته رؤية فلسطينيي ٤٨ تجاه لعلاقتهم بالقضية القومية بشكل عام وتجاه الدولة الفلسطينية بشكل خاص، فما تزال تلك الرؤية المستندة لأولوية تحسين وضعهم الداخلي قائمة، وهو ما يتجلى في التالي:

- ينظر عرب إسرائيل الى قيام الدولة الفلسطينية على أنها حل للفلسطينيين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر ، وليس باعتبارها حلا لمشكلاتهم هم، فضلا عن رفضهم لفكرة نقل سكان مناطق كثيفة السكان (المثلث و وادى عارة) الى الدولة الفلسطينية كجزء من الاتفاق على تبادل إقليمي للأراضي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

- التأكيد على ارتباطهم بالقضية الأم وولائهم لها ، وإن كان ذلك لا يمنعهم من إعطاء الأولوية في كثير من الأحيان لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادى في إطار دولة إسرائيل، وانتهاج نوع من التكتيك المتوافق مع قواعد اللعبة الإسرائيلية.

رابعا: محددات المستقبل وآفاق التحرك.

هناك مليون مواطن عربي في الدولة العبرية يعانون بشكل مستمر من أمور تمس الحياة الأساسية مثل المعاناة من ضائقة الأراضي والتخطيط وما يترتب عليها من الحيلولة دون حدوث أي تطوير سواء في المجال الزراعي او الصناعي، وبالتالي عدم توافر مجالات لزيادة الدخل ، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهم.

ولذا يبقى التساؤل المرتبط بالمستقبل، مستندا الى مجموعة السياسات الإسرائيلية التي يغلب عليها سمة السيطرة من ناحية، وحدود الاعتراف بالذاكرة العربية عن ١٩٤٨ كشرط لازم لبناء برنامج جديد من التعاون على أساس هوية مدنية مشتركة من ناحية ثانية.

وتكمن الصعوبة إن لم تكن الاستحالة في القدرة على تجاوز التعارض القائم بين ان تكون اسرائيل دولة ديمقراطية توفر احتياجات جميع مواطنيها، وبين كونها دولة للشعب اليهودي تتمثل مهمتها في تحقيق أهداف الخصوصية، الامر الذي يقلص باستمرار شرعية أجهزة السلطة الاسرائيلية بنظر السكان العرب .

وبالاضافة لهذا التعارض هناك محددان أساسيان، اولهما يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين عملية السلام وبين الصراع الديني العلماني داخل اسرائيل. وثانيهما يختص بغلبة الجانب البراجماتي او العملي على قواعد الاختيار التي تحكم غالبية المجتمع .

ولذا نجد في الأوساط الإسرائيلية وخاصة حزب العمل، من يعتبر قرار المقاطعة نقطة تحول جذرية في العلاقة بين الأقلية العربية والحكومة الإسرائيلية، بل وصلت بعض التصورات الى توصيف التحول بكونه خيانة لمعسكر السلام الاسرائيلي الذي طالما تبنى قضايا الأقلية العربية.

في المقابل يعتبر بعض قادة فلسطينيي ٤٨ قرار المقاطعة فرصة لإعادة تقييم وتعديل لمسار العلاقة الحاكمة بين حزب العمل والاقلية العربية ، وهو ماعبر عنه أحمد الطيبي بقوله " إنها رسالة لحزب العمل وإيذانا بانتهاء العلاقة الرومانسية بين الجانبين والتي لم تكن إلا في صالح واحد منهما. هذه العلاقة المشوهة التي استمرت عقودا عديدة لم يعد لها وجود ، بل أن مرشح اليسار يجب أن يعمل لنا حسابا كل مرة وإلا فنحن لن نعمل له حسابا(٢٩).

هذه النظرة التى يعكسها تغيير الأداء التصويتي للأقلية العربية، يقابله لأول مرة فى تاريخ الدولة العبرية تعيين صالح طريف النائب الدرزى وعضو حزب العمل وزيرا بلا حقيبة فى حكومة الوحدة الوطنية. ورغم ان التعيين يلبى أحد مطالب الأقلية العربية، إلا ان الجميع لم ينظر اليه باعتباره مكسبا، بل تم انتقاده من قبل كل من عزمي بشارة وأحمد الطيبى وعبد المالك دهامشة. فقد رأى البعض أن طريف لن يكون معبرا عن الوسط العربى، وأن التزامه الحزبى سوف يفوق انتماءه لهذا الوسط ، فضلا عن قيامه بالخدمة فى الجيش الاسرائيلى(٣٠). ويمكن تفسير هذا الانتقاد على أساس انه محاولة أخرى لتجميل حكومة شارون، ومكسب محدود لا يتوافق والمردود المتوقع من قرار المقاطعة، حيث كان الطموح فى تعيين وزير عربى ممثل للقوائم العربية وليس لحزب العمل الذى رفض حمائمه الانضمام للحكومة.

ويقودنا هذا التفسير الى طرح إمكانية تفاوض عرب إسرائيل مع الحكومة الإسرائيلية كأقلية طائفية، وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن النظام الاسرائيلى يستند لتوزيع الموارد على المجموعات حسب فوزهم فى اللعبة.

من الواضح أن هناك قناعة لدى رؤساء القوائم والأحزاب العربية فى الكنيست، بأن حكومة شارون لن تتبع أى سياسة إيجابية على صعيد عملية السلام والاستقرار فى المنطقة، ولا على صعيد الوسط العربى فى فلسطين ٤٨ وحقوق المواطنين العرب المدنية.هذه القناعة دفعت اكثر من نائب عربى للحديث عن أهمية العمل على إسقاط هذه الحكومة سريعا(٣١).

هذا التطور فى قواعد اللعبة والرؤية من جانب عرب إسرائيل كأقلية يطرح بدوره مسألة ضعف التنظيم السياسى لهم وحالة السكون والتردد التى استمرت لمدة طويلة ، فعند النظر لقلة التمثيل العربى فى الكنيست يمكن تدارك هذه الحقيقة. ففى انتخابات ١٩٩٩(وهى الأكثر نجاحا لهم) لم يتم انتخاب سوى تسعة نواب عرب (بالإضافة لأربعة نواب من الأحزاب الصهيونية) وكان يمكن زيادتهم الى خمسة عشر إذا تجمعت كل الأصوات العربية وراء القوائم العربية. هذه النقلة التى تحققت فى انتخابات ١٩٩٩ ومن قبلها انتخابات ١٩٩٦، بزيادة نسبة التمثيل العربى فى الكنيست، تدفعنا للتساؤل حول إمكانية الاتحاد وراء قائمة عربية واحدة ، بعد تجاوز حالة المعارضة للمشاركة فى السياسة الإسرائيلية (التى ظلت فترة طويلة إحدى سمات الوسط العربى)، ومدى توافق هذا الاتحاد مع المصالح العربية كأقلية.

هناك اتجاه يرى من المنظور التكتيكى انه لا فائدة كبيرة من الالتفاف حول قائمة واحدة، لأن القوائم العربية لا تشترك فى الائتلاف الحكومى، ومن ثم لا تعتبر طريقا فعالا الى النفوذ.

وهناك اتجاه آخر يسعى للاستفادة من الفرص التى يتيحها نظام التمثيل النسبى، بتعظيم مصالح الأقلية العربية، وذلك بالعمل على دعم قائمة عربية واحدة.

ومن المعروف أن القانون الانتخابي يستبعد أية قائمة ترفض وجود إسرائيل " كدولة للشعب اليهودي" وهو ما يمثل مشكلة بالنسبة للمجموعة العربية التي تقبل دولة اسرائيل ولكنها لا تقبل طابعها اليهودي(٣٢).

وما بين الاتجاهين السابقين تبرز العديد من التصورات والرؤى بملامح دور فلسطينيي ٤٨ في المستقبل، وإن كان من الضروري التأكيد على ان هذا المستقبل يرتهن بجملة من المتغيرات والمستجدات التي وجدت سبيلها الى طرفي معادلة الواقع الذي يعيشه عرب إسرائيل بين متطلبات المواطنة الإسرائيلية ومأزق المحافظة على الهوية القومية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة الى جملة من العوامل المحددة لمسار هذا الدور:

- ان الاتفاق القائم بين عرب إسرائيل على أهمية العمل من خلال أي تنظيم سياسي وديمقراطي، والقبول بكافة أشكال التفاعل السياسي سواء من داخل أحزاب يهودية أو من خلال تنظيمات يهودية - عربية او الانتظام في أحزاب عربية مستقلة، جميعها خطوات تفرض التساؤل عن حدود الفاعلية التي يوفرها كل شكل للوسط العربي من جانب، وحدود الخبرة والقدرة على ممارسة اللعبة السياسية وفقا للنظام الاسرائيلي، وفي هذا السياق يمكن القول إن استراتيجية حشد الأصوات العربية وراء القوائم العربية تعد الخيار الأفضل بشرط أن تحصل على عدد من المقاعد التي توفر لها القدرة على الدخول في الائتلاف الحاكم أو على الأقل الظهور كقوة تفاوضية في الانتخابات.

- الارتباط بدرجة التقدم او التراجع في العملية السلمية ، حيث أن التقدم نحو تحقيق تسوية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، سوف يسقط الحجج الأمنية التي تتذرع بها الحكومات الإسرائيلية لاستبعاد عرب إسرائيل. في المقابل يعني استمرار الصراع استمرار التوترات داخل إسرائيل، وبالتالي استمرار حالة التأزم التي يعاني منها عرب إسرائيل .

- الموقف من عملية "الأسرلة" التي يمر بها عرب إسرائيل والسعي نحو المساواة المدنية الكاملة، قضيتان تحددان الى مدى بعيد شكل المشروع السياسي والثقافي لفلسطينيي ٤٨. فالقبول بعملية الأسرلة تعني في الحقيقة التهميش، فهذه العملية لا تقتصر على نفي الهوية العربية الفلسطينية فقط وانما تعني أيضا عدم شمول العرب كمواطنين في الدولة الإسرائيلية باعتبارها دولة دينية لا تعترف سوى بالدين اليهودي. أما السعي نحو المساواة للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل فيمكن أن يستند الى مشروع " دولة المواطنين" واعتباره بوصلة او موجها للعمل السياسي(٣٣).

- حدود المحافظة على التوازن المطلوب بين توفير الدعم العام للمواقف السياسية الفلسطينية والعمل كلوبي للقضية الفلسطينية داخل إسرائيل، وبين إظهار الاستقلال عن السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بأجندتهم الداخلية.

- تفعيل الخطوات الدافعة للاعتراف الاسرائيلي بالحقوق الجماعية للأقلية القومية العربية، وذلك من خلال الإقرار التشريعي بهذه الحقوق، وهو الاتجاه الذى يتبناه د.عزمى بشارة، حيث يقوم مشروع القانون على تثبيت المساواة المدنية للمواطنين العرب كأفراد وجماعة، وحقهم في إدارة شئونهم الثقافية.
- تغليب أى من الرؤيتين في المرحلة القادمة، فقد ساعدت أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ على تراجع الرؤية المستندة لإمكانية التعاون اليهودى العربى للتوصل للمساواة المدنية الكاملة، لصالح الرؤية القائمة على المطالبة بمأسسة أقلية قومية وحكم ذاتى اقليمى وسياسى وثقافى.

التطورات السابقة، الى جانب الشعور بتزايد دورها وثقلهم الانتخابى منذ انتخابات ١٩٩٦ كعامل فاعل في تحديد شخصية رئيس الوزراء، تفرض وضع قواعد جديدة للعبة ، فلم يعد من الجائز تجاهل مطالبهم فى المساواة الكاملة مع اليهود وعدم الاعتراف بهم كأقلية قومية. كما انه لم يعد من الجائز أيضا الاستمرار فى دور الداعم لليسار الاسرائيلى بشكل عام وحزب العمل بشكل خاص(٣٤).

هذه الحقيقة يجب ألا تلغى إمكانية اهتزاز هذه المكانة بعد التراجع عن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، كما أن الرهان على التأثير داخل الكنيست يظل هامشيا فالزيادة في السكان العرب توازيها زيادة في السكان اليهود بسبب الهجرة، وهو ما يقلل من أهمية التعويل على زيادة نسبة النواب العرب عما هى عليه الآن. وبالتالى ربما يكون من الضرورى العمل من جانب فلسطينيى ٤٨ على تنويع مصادر قوتهم وتأثيرهم وتحديد أهدافهم، بحيث لا تقتصر على عملية الابتزاز السياسى.

بعبارة اخرى، ربما يكون من الضرورى إعادة النظر فى قواعد اللعبة، وفى شكل التحالفات السياسية، ومحاولة إعادة بنائها مع بعض القوى الإسرائيلية المؤمنة بحق المساواة لعرب إسرائيل كأقلية قومية مع اليهود، ومنها قوى اليسار وحزب العمل الذى يبدو انه وعى رسالة عرب إسرائيل جيدا. كما يجب على عرب إسرائيل أن يعبروا للإسرائيليين عن قضيتهم بشكل مباشر فى المنتديات العامة والجامعات ووسائل الإعلام والانطلاق الى مؤسسات المجتمع المدنى الإسرائيلية التى ظلت لوقت طويل خاضعة لنزعة قومية تطورت الى عقبة فى وجه المصالحة .

كذلك يبدو أن مشاعر الإحساس بالاضطهاد والمعاناة متأصلة لدرجة أنه يكاد أن يكون من المستحيل القيام بمبادرات سياسية تشد اليهود والأقلية العربية الى ذات المبادئ العامة للمساواة المدنية ، فيما يجرى تجنب المخاطر التى تنجم عن وضع طرف فى مواجهة مع الطرف الآخر(٣٥). لذا يبدو من الضرورى عدم استبعاد خيار الرفض والنضال الشعبى سواء فيما يتعلق بالمحافظة على الهوية وإفشال مخطط " الأسرلة" او لدعم القضية القومية او لتحسين أوضاعهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

المراجـــع

١- د. ايمان حمدى، " الانتخابات الاسرائيلية: محددات ومؤشرات التصويت"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد ١٤٤، ابريل ٢٠٠١، ص ٨٣.
٢- يوسف الجازى، أيها العرب .. ليكن الله فى عونكم، **مختارات اسرائيلية**، عدد مارس (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠١)، ص ٦٢.
٣- مجلة الوسط ، ٢٠٠٠/١٢/١٨، العدد ٤٦٤ ص ٢٢.
٤- بنيامين نويبورج، قضية الهوية فى مرآة انتخابات الكنيست"، **مختارات إسرائيلية**، عدد ٥٥ يوليو ١٩٩٩، ص ٣-٥ .
٥- أيمن عبد الوهاب،ا"الصوت العربى فى الانتخابات الاسرائيلية: بين الوعى بالذات والوعى القومى"، (فى) د.عماد جاد ، **الانتخابات الاسرائيلية ١٩٩٩**،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٢٥.
٦- ايمان حمدى ، الانتخابات الاسرائيلية: محددات ومؤشرات التصويت"، **مرجع** سبق ذكره، ص ٨٣.
٧- ألان دوتى ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ،(القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٨)، ص ٢٥١.
٨- اورن يفتحئيل (واخرون)،" الأراضى والتخطيط "(فى) مجموعة باحثين اسرائيلين ، **مابعد الشرخ** (ترجمة) محمد حمزه غنايم ، **سلسلة أوراق اسرائيلية**(رام الله، المركز الفلسطينى للدراسات الاسرائيلية، ٢٠٠١) ص ١٥-١٧.
٩- د.أسعد غانم ولخرون ، "السلطة المحلية والرفاه"،(فى) مجموعة باحثين اسرائيلين ، **مابعد الشرخ** (ترجمة) محمد حمزه غنايم، المرجع السابق، ص ٢٥-٢٨.وانظر ايضا صالح عبدالله سرية، تعليم العرب فى اسرائيل، (بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣) ص ٨٠و ٨١.
١٠- د.دانى رابينوفتش(وأخرون)، "الهوية والمشاركات الدينية والثقافية"،(فى) مجموعة باحثين اسرائيليين ، **مابعد الشرخ** (ترجمة) محمد حمزه غنايم،المرجع السابق ، ص ٣٤-٣٦.
١١- ماجد الحاج (وأخرون)، "التربية والتعاليم العالى"،(فى) مجموعة باحثين اسرائيليين ، **مابعد الشرخ** (ترجمة) محمد حمزه غنايم ، المرجع السابق ، ص ٤٠-٤٢.
١٢- د.احمد سعدى (ولخرون)، "التطوير والعمل"،(فى) مجموعة باحثين اسرائيليين، **مابعد الشرخ** (ترجمة) محمد حمزه غنايم ،المرجع السابق، ص٤٦ - ٥١.

١٣- د.غادى برزيلاى (آخرون)، "القضاء ، المجتمع والعرب فى اسرائيل"، (فى) مجموعة باحثين اسرائيليين ، مابعد الشرخ (ترجمة) محمد حمزه غنايم ، المرجع السابق، ص٥٨ _ ٦٠.

١٤- ألان دوتى ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

١٥- المرجع السابق، ص ٢٩٣و ٢٤٠.

١٦- المرجع السابق، ص ٢٤٣.

١٧- رضى سلمان، **المنسيون : عرب فلسطين ٤٨ مرحلة النهوض من الصدمة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ١٩٩٠) ص١٣٤.

١٨- ألان دوتى ، **الدولة اليهودية قرن لاحق**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

١٩- سامى سموحة ، "اسرلة الهوية الجماعية والتوجيه السياسى للفلسطينيين"، **مختارات اسرائيلية** ، يوليو ١٩٩٩، ص ٨ _ ١٠.

٢٠- وليد العمرى، " الداخل الفلسطينى يحل أزمته ويبدى رأيه فى مفاوضات السلام"، **دراسات فلسطينية** ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٢) ص ١٣٨.

٢١- سليمان الشيخ ، "فلسطينيى الاحتلال الاول ١٩٤٨: هبات وانتفاضات غيرت مفاهيم عنهم"، **جريدة الحياة اللندنية**، ٢٠٠١/٣/٣١.

٢٢- ألان دوتى ، **الدولة اليهودية قرن لاحق**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١.

٢٣- جدعون ليفى، العرب ليسوا نفس العرب، **مختارات اسرائيلية**، فبراير ٢٠٠١، عدد رقم ٧٤، ص ٦٢.

٢٤- يورى هورفيتز ، "عرب اسرائيل والدولة الفلسطينية"، **مختارات اسرائيلية**، فبراير ٢٠٠١، عدد رقم ٧٤ ، ص ١١.

٢٥- جريدة القدس ٢٠٠٠/١٠/٧ ، (ترجمات) يديعوت احرونوت، ٢٠٠٠/١٠/٦ ،

٢٦- بيسان عدوان ، "هبة فلسطينى الـ ٤٨ سؤال الهوية .. وماذا بعد"، **مختارات اسرائيلية**، ديسمبر ٢٠٠٠، عدد٧٢ ، ص ٩٦.

٢٧- داليا شاحورى، تعيين لجنة التحقيق فى أحداث القطاع العربى ، **مختارات اسرائيلية**، فبراير ٢٠٠١، عدد رقم ٧٤ ، ص ٥٦.

٢٨- بيسان عدوان ، هبة فلسطينى الـ ٤٨ سؤال الهوية .. وماذا بعد، مرجع سبق ذكره ص ٩٦.

٢٩- ايمان حمدى ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

٣٠- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠١/٣/٤.

٣١- جريدة القدس ، ٢٠٠١/٢/١٢.

٣٢- ألان دوتى ، **الدولة اليهودية قرن لاحق**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨.

٣٣- د.عزمى بشارة، **العرب فى اسرائيل رؤية من الداخل** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ٨١_٨٩.

٣٤- ميرون بنفنستى، "فلسطينيى ٤٨ يبحثون عن قواعد جديدة للعبة"، **جريدة القدس**، ٢٠٠١/٢/٢٣.

٣٥- د. إدوارد سعيد ، "الحقيقة والمصالحة"، **جريدة الحياة اللندنية**، ١٩٩٩/٢/١

الملاحـــــــــــــق

الاتفاقيات الائتلافية*

١ - إسرائيل واحدة

[عدم إجراء مفاوضات سلام بدون موافقة مسبقة من أرنييل شارون] .

١- توصلت كتلتا الليكود وإسرائيل واحدة الى اتفاق حول تشكيل ائتلاف حتى نهاية فترة الكنيست الخامس عشر .

٢- ستصوت كتل الليكود وإسرائيل واحدة وباقى الكتل المنضمة للائتلاف، لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل الحكومة والخطوط الأساسية لسياستها ويبلورون للحكومة أغلبية مستقرة لعملها، مع المحافظة على الاتفاقيات الائتلافية ، طوال فترة الكنيست الخامس عشر .

وتتضمن وثيقة أسلوب عمل الائتلاف بالكنيست ، توزيع المناصب وطرق الأداء.
وستعمل الكتل المشاركة فى الائتلاف طبقا للتفاصيل الواردة فى الوثيقة المذكورة .

الحكومة :

٣- يلتزم الليكود وإسرائيل واحدة وكذلك الكتل المنضمة للائتلاف بالعمل المشترك فى الحكومة وفى الكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وانجازها .

٤- سيكون لكتلة إسرائيل واحدة وضعا خاصا فى الحكومة طبقا لما هو وارد بالتفاصيل فى هذا الاتفاق .

٥- (أ)سيقوم رئيس الوزراء بتعيين الوزراء ويطرح على الكنيست للموافقة ثمانية وزراء لكتلة إسرائيل واحدة ، سيتم توزيعهم كما يلى:

١- وزير الخارجية ، الذى سيعمل أيضا "كوزير ممثل " عن كتلة إسرائيل واحدة- عضو الكنيست شمعون بيريز .
٢- وزير الدفاع - عضو الكنيست بنيامين (فؤاد) بن اليعازر .
٣- وزير المواصلات - عضو الكنيست افرايم سنيه .
٤- وزير الزراعة – عضو الكنيست شالوم سمحون .
٥- وزيرة التجارة والصناعة - عضوة الكنيست داليا ايتسك .
٦- وزير العلوم والثقافة والرياضة - ماتان فلنائى .
٧- وزير دولة - عضو الكنيست د. رعنان كوهين .
٨- وزير دولة - عضو الكنيست صالح طريف .

كذلك سيتولى أحد وزراء إسرائيل واحدة مسئولية هيئة الإذاعة طبقا لقانون هيئة الإذاعة.

* المصدر : هآرتس ٢٠٠١/٣/٧.

ويتفق الطرفان على ان يتولى الوزير صالح طريف رئاسة اللجنة الوزارية لشئون الأقليات. وهذا لا يعني المساس بصلاحيات الوزير المعين بمكتب رئيس الوزراء القائم على شئون الأقليات .

(ب) يتم الحفاظ على الصلاحيات الممنوحة للوزراء المذكورين ولوزاراتهم يوم توقيع هذا الاتفاق، ولا يطرأ عليها أى تغيير إلا بعد التشاور مع "الوزير الممثل".

(ج) يقوم رئيس الوزراء بتعيين وزير من أبناء الأقليات فى التوقيت الذى يحدده بغض النظر عن عدد الوزراء المخصص لجميع كتل الائتلاف ، بعد التشاور مع الوزير الممثل مع التعيين سيعيد رئيس الوزراء النظر فى رئاسة اللجنة الوزارية لشئون الأقليات .

(د) سيكون واحد من مندوبى الحكومة فى لجنة تعيين القضاة وزيرا من كتلة إسرائيل واحدة، من أجل هذا سوف تنقل الصلاحية من وزير العدل الى وزير من إسرائيل واحدة .

سيقوم أطراف هذا الاتفاق وكتل الائتلاف بطرح مرشح متفق عليه من بين أعضاء كتلة الليكود كممثل الكنيست لهذه اللجنة بدلا من عضوية عضو الكنيست طريف كممثل الكنيست . وتعيين الوزير من كتلة إسرائيل واحدة مثلما هو وارد فى هذا الاتفاق مشروط باختيار ممثل الليكود من قبل الكنيست .

ينطبق ماسبق ذكره ، مع التغييرات الملزمة، على تعيين وزير من إسرائيل واحدة كممثل للحكومة فى لجنة تعيين القضاة .

(هـ) كذلك سيعمل الوزير الممثل كنائب لرئيس الوزراء الى جانب نواب رئيس الوزراء الأخرين، ستعمل الحكومة على إرساء وضع نواب رئيس الوزراء فى قانون تأسيس الحكومة.

(و) متفق بين الأطراف انه أثناء غياب رئيس الوزراء عن البلاد يعين الوزير الممثل للدعوة الى اجتماعات الحكومة وادارتها، طبقا للفقرة ٣٠ (أ) بقانون تأسيس الحكومة . فى حال غياب رئيس الوزراء والوزير الممثل عن البلاد يقوم رئيس الوزراء بتعيين وزير بعد التشاور مع الوزير الممثل .

(ز) ستضم الحكومة نواب وزراء .

سيكون لكتلة إسرائيل واحدة ثلاثة نواب وزراء ، وهم : عضو الكنيست الحاخام ميخال ملكيئور وعضو الكنيست افى يحزقئيل وعضو الكنيست ايلى بن مناحم .

سيتولى عضو الكنيست الحاخام ميخال ملكيئور منصب نائب وزير بوزارة الخارجية. وطبقا لقانون تأسيس الحكومة سوف تنقل إليه كل الصلاحيات واللوائح التى كانت لدى الوزير المسئول عن شئون الشتات والمجتمع فى يوم توقيع هذا الاتفاق.

سيتم خلال أسبوع من يوم تشكيل الحكومة الاتفاق على مناصب نائبى الوزراء الآخرين، وفى حال عدم التوصل الى موافقة مع الكتل الأخرى بالائتلاف - سيتم تعيينهما كنائب وزير بالوزارات التى حصلت عليها كتلة إسرائيل واحدة طبقا لهذا الاتفاق .

(ح) سيتم تعيين وتشكيل اللجان الوزارية بعد التشاور مع الوزير الممثل. ان التشاور مع الوزير الممثل من أجل هذا الاتفاق، وفى أى موضوع آخر يعنى التشاور من أجل استنفاد فرصة التوصل الى تفاهم .

(ط) سيكون أحد ممثلي الحكومة في لجنة تعيين القضاة وزيرا من كتلة إسرائيل واحدة. لا يطرح أطراف هذا الاتفاق أي مشروع من جانبهم ضد المرشح الذي ستوصي به كتلة الليكود لعضوية اللجنة تعيين القضاة من الكنيست ويوصوا باختياره.

(ى) تم الاتفاق على أن يكون المندوب الثاني للحكومة (غير وزير الأديان) في لجنة تعيين القضاة الشرعيين كما يلي: حتى أغسطس ٢٠٠٢ - وزير من الليكود. من شهر أغسطس ٢٠٠٢ حتى نهاية فترة الحكومة - وزير من كتلة إسرائيل واحدة.

(ى أ) أينما يطلب الوزير الممثل التشاور مع رئيس الوزراء بشأن تعيين صدقت عليه الحكومة - يتم التشاور مثلما سبق الذكر،

(ى ب) يطرح وزير الخارجية فقط على الحكومة تعيين السفراء في الولايات المتحدة والأمم المتحدة بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقته.

اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومي :

٦- تضم اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومي (اللجنة أو مجلس الوزراء المصغر) حوالي نصف وزراء الحكومة وهم: رئيس الوزراء كرئيس - وزراء الدفاع والعدل والخارجية والأمن الداخلي والمالية، ويضاف الى هؤلاء من تضيفهم الحكومة من أعضاء آخرين للجنة وستأتي تفاصيل اسمائهم في ملحق هذا الاتفاق.

ملاحظات :

سيكون لليكود وكتلة إسرائيل واحدة عدد متساو من الأعضاء في مجلس الوزراء المصغر.
سيكون لكل كتلة في الائتلاف تضم أربعة أعضاء كنيست تمثيل في اللجنة.

٧- سيطبق أسلوب الادارة الحالي لعمل اللجنة على التغييرات التالية:

أ- يتم بحث الموضوعات السياسية والأمنية والاستيطانية في اللجنة.

ب- يتم تحديد جدول أعمال اللجنة والأطراف التي ستدعو إليها ولجلساتها بواسطة رئيس الوزراء بعد التشاور مع الوزير الممثل.

ج - من حق الوزير الممثل - قبل اتخاذ قرار - ان يطلب عرض وحسم أي قرار في أي موضوع تبحثه اللجنة على الحكومة. وهذا لن يطبق عندما يعتقد رئيس الوزراء وبعد التشاور مع الوزير الممثل أن ظروف الموضوع تتطلب قرارا فوريا أو أن هناك ظروفا أخرى تبرر الحسم في اللجنة.

٨- من حق الوزير الممثل طلب تحويل موضوع سياسي أو أمني أو استيطاني طرح في الحكومة، ولم يطرح من قبل في مجلس الوزراء المصغر - للبحث أمام اللجنة، وعندئذ سيتم تطبيق البندين ٧ (ب) و (ج).

٩- ومن أجل إزالة أي شكوك يجب أن نوضح ان ماسبق قوله لا يمنع من رئيس الوزراء ان يستدعي من حين لآخر هيئات التشاور بمشاركة الوزراء رؤساء الكتل السياسية

الأعضاء فى الحكومة ووزراء آخرين لاستيضاح موضوعات مختلفة قبل طرحها للبحث والحسم فى الحكومة أو مجلس الوزراء المصغر .

العملية السياسية :

١٠- لن تتم أى مبادرة سياسية أو مفاوضات متعلقة بعملية السلام بدون موافقة مسبقة من رئيس الوزراء والتنسيق المسبق معه ، ولكن هذا لايعنى الانتقاص من صلاحيات وزير الخارجية واشراكه فى أى مبادرة سياسية ومفاوضات .

ميزانية الدولة :

١١- سيبذل الأطراف جهودهم من أجل ان يشرعوا فى الكنيست فى أقرب وقت قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات فى اقتصاد الدولة .

على ضوء حقيقة انه لم تبدأ بعد إجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١(فقد طرحت الميزانية فقط على مائدة الكنيست). وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠١ ، شأنه شأن قرار الكنيست بحله قبل انتهاء فترته الدستورية (وفقا للفقرة ٢٠ بقانون تأسيس الحكومة)، تم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء، وحسب رؤيته ، صاحب القرار فى طرح تشريع (قانون التعديل - قانون التأسيس) والذى يتيح استخدام تجاوز الموعد المحدد فى ٢٠٠١/٣/٣١ . هذا التعديل سيتيح للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية إضافة الى أن يصدق على قانون الميزانية ويتحدد فيه أن سريانه سوف ينتهى مع إصدار قانون الميزانية السنوية.كذلك سيتحدد فى هذا التعديل المهلة الزمنية التى يغيب فيها إصدار قانون الميزانية، ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بحله قبل انتهاء فترته الدستورية .

سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة، من أجل ان يصبح سارى المفعول وفقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة وسوف تصوت جميع الأحزاب الائتلافية لصالحه وإصداره .

قوانين التأسيس:

١٢- يتفق الأطراف على أن طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو أى تغيير بها أو فى قوانين التأسيس الحالية يتم فقط باتفاق كل أحزاب الائتلاف . وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست فى قضية تغيير نظام الانتخابات وعلى تعديلات أخرى تقتضيها التعليمات الصريحة لهذا الاتفاق .

ستعمل كتلتا الليكود وإسرائيل واحدة على سن تشريع يحدد النظام الانتخابى يقوم على إلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة واستبداله بنظام التصويت ببطاقة واحدة بدءا من انتخابات الكنيست السادسة عشر . ستكون باقى كتل الائتلاف حرة فى التصويت فى هذا الموضوع وحسب رغبتها .

الوضع الراهن فى القضايا الدينية :

١٣- سيستمر الوضع الراهن فى قضايا الدين والدولة ولكن فى موضوع مشروع القانون المعروف باسم (قانون طال) - سيكون من حق كل كتلة بالائتلاف ان تعمل وفقا لرغبتها.

دراسة التشريع :

١٤- ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة، بمشاركة وزير المالية والوزير الممثل (أو مندوب آخر من كتلة إسرائيل واحدة) ووزراء آخرين سيتم تحديدهم - لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة أو التى لا تتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة أو مع برامج الحكومة، والتى صدرت عن الكنيست بدءا من العام الأخير قبل الانتخابات الخاصة، التى أجريت فى ٢٠٠١/٢/٢٦ ، ويتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم، فور أن تصدق الحكومة على هذا المشروع، تعمل كل عناصر الائتلاف بشكل فورى ومن خلال الالتزام الائتلافى ، لاصدار تشريع متوافق معه .

تعارض جميع أطراف الائتلاف فى الكنيست، مع استخدام نظام الانضباط الحزبى، على أى مشروع قانون خاص مقرون بانفاق مالى أو للتقليل من دخل الدولة، وبخاصة مشروعات القوانين التى صوت عليها تصويتا مبدئيا أو قراءة أولى قبل تشكيل الحكومة ، إلا إذا قررت الحكومة، أو اللجنة الوزارية للتشريع، تأييد مشروع القانون .

مشروعات قانون خاصة :

١٥- (أ)- تنسق كتلتا الليكود وإسرائيل واحدة المواقف بينهما فى الحكومة وتصوتا معا على مشروعات قانون خاصة تطرح للبحث على اللجنة الوزارية لشئون التشريع و/أو على الحكومة وذلك فقط فى الموضوعات التالية :

١- القضايا الخارجية والأمن والاستيطان .

٢- موضوعات دستورية خالصة .

(ب) ماورد فى الفقرة (أ) لا ينقص من تعليمات أخرى فى هذا الاتفاق .

سريان الاتفاق :

١٦- خلال ١٤ ساعة من وقت الاتفاق على مسودة هذا الاتفاق سيعرض الليكود مسودة هذا الاتفاق على باقى الكتل التى ينوى ضمها للائتلاف ويبلغ كتلة إسرائيل واحدة من هى الكتل التى على استعداد لدخول الائتلاف بعد علمها بهذا الاتفاق .

خلال ٢٤ ساعة من وقت صدور البيان ستقوم كتلة إسرائيل واحدة باستكمال كافة الخطوط الداخلية المطلوبة التى تتيح التوقيع والتصديق على مسودة هذا الاتفاق ولكن ثمة اتفاق بين الأطراف بأن كل إضافة فى تشكيل الكتل و/أو تغيير فى شروط مسودة هذا الاتفاق الذى

سيوقع مع كتلة أخرى أيا كانت التى ستنضم للائتلاف سيبرر طرح الموضوع من جديد للبحث أمام المؤسسات الداخلية لحزب العمل و/أو إلغاء استعادة للإنضمام للائتلاف طبقا لشروط مسودة هذا الاتفاق .

بعد أن تستكمل عملية تشكيل الائتلاف سوف تطرح كافة الاتفاقيات الائتلافية التى توصل إليها رئيس الوزراء المنتخب و/أو بواسطة كتلة الليكود ، على كتلة اسرائيل واحدة ، ولكن الطرفان متفقان على أن هذه الاتفاقيات لن تناقض مسودة هذا الاتفاق بملحقاته .

***

٢ - شــــاس

١- توصلت كتلتا الليكود وشاس الى اتفاق بشأن تشكيل ائتلاف حتى نهاية فترة الكنيست الخامس عشر .

٢- ستصوت كتل الليكود وشاس وباقى الكتل المنضمة للائتلاف لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل الحكومة والخطوط الأساسية لسياستها ويشكلون للحكومة أغلبية مستقرة لعملها، طوال فترة الكنيست الخامس عشر ، وتضمنت وثيقة طرق العمل الائتلافى فى الكنيست، شكل نشاط الائتلاف فى الكنيست وأسلوب عمله وتوزيع المناصب وتعمل الكتل المشتركة فى الائتلاف وفقا لما هو مفصل فى الوثيقة المذكورة.

فى موضوع الملحق الذى يفصل أساليب عمل الائتلاف ، يتم الاتفاق بين ممثل كتلة الليكود وممثل كتلة شاس فيما يتعلق بتشكيل ادارة الائتلاف وجهاز حسم القرار فى ادارة الائتلاف ، فى حال حدوث خلافات متساوية فى الرأى. وكما ذكرنا سيتم الاتفاق أيضا فى موضوع تمثيل كتلة شاس فى موضوع رئاسة لجان بالكنيست .

الحكومة :

٣- يتعهد الليكود وشاس ومثلهما أيضا الكتل المنضمة للائتلاف بالعمل معا فى الحكومة وفى الكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وانجازها .

٤- (أ)- يقوم رئيس الوزراء بتعيين والحصول على موافقة الكنيست لخمسة وزراء من شاس ، وتكون مناصبهم كما يلى:

١- وزير الداخلية ، الذى سيعمل أيضا كنائب رئيس وزراء، الى جانب نواب رئيس الوزراء الآخرين .
٢- وزير العمل والرفاهية .
٣- وزير شئون الدين .
٤- وزير الصحة .
٥- وزير بمكتب رئيس الوزراء مسئول عن شئون القدس .

(ب)- الحفاظ على الصلاحيات الممنوحة للوزراء المذكورين وكذلك لوزاراتهم ولا يطرأ عليها أى تغيير إلا بعد التشاور مع نائب رئيس الوزراء من قبل شاس.

(ج)- ستعمل الحكومة على إرساء وضع نواب رئيس الوزراء في قانون تأسيس الحكومة
(د)- متفق بين الأطراف أنه في حال غياب رئيس الوزراء و"الوزير الممثل" من كتلة إسرائيل واحدة ، سيتم تعيين نائب رئيس الوزراء من شاس للدعوة لاجتماعات الحكومة وادارتها، طبقا للبند ٣٠ (أ) لقانون تأسيس الحكومة .
(هـ)- يكون لكتلة شاس ثلاثة نواب وزراء ، واحد منهم نائب وزير بوزارة التعليم بدون المساس بمسئولية الوزير القائم على الوزارة ومسئوليته القانونية ، أمام رئيس الوزراء وأمام الكنيست ، سيعمل نائب الوزير ، باسم الوزير ، بتفويض منه وبموافقته، في إطار الموضوعات التي سيبلغه بها الوزير ، ومن ضمنها الموضوعات التالية :
انشاء فرع معترف به غير رسمي (باستثناء التعليم المستقل) .
وكذلك قسم الثقافة الحريدية. يدرس وزير التعليم بالتشاور مع نائبه منحه مجالات عمل أخرى.
يتم تعيين نائبي وزير آخرين من كتلة شاس بوزارات الحكومة التي في مسئولية كتلة شاس طبقا لهذا الاتفاق، إلا إذا تم الاتفاق على شئ آخر مع الكتل الأخرى المنضمة للائتلاف
(و)- شاس موافقة مبدئيا على تعيين نائب وزير بوزارة الشئون الدينية من كتلة أخرى طبقا لتوصية الليكود .
(ز)- يكون توسيع اللجان الوزارية، قدر الامكان، طبقا لحجم الكتل المشتركة في الائتلاف واعتبارات أخرى .
(ح)- تعمل الأطراف لاختيار مرشح من كتلة الليكود كممثل عن الكنيست في لجنة اختيار القضاة .

اللجنة الوزارية للأمن القومي :

٥- يتم اختيار وزيرين من كتلة شاس كأعضاء في اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومي (مجلس الوزراء المصغر) . يمكن تعيين مندوب ثالث وفقا لرؤية رئيس الوزراء لو أتيح الأمر وفقا لتشكيل الائتلاف وتعليمات القانون .

ميزانية الدولة :

٦- ستبذل الأطراف جهودها ليصدر في أقرب وقت قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات في اقتصاد الدولة ، على ضوء حقيقة ان إجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ لم تبدأ بعد (فقد طرحت الميزانية فقط على مائدة الكنيست) وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠١ ، شأنه شأن قرار حل الكنيست قبل إنتهاء فترته الدستورية (وفقا للفقرة ٢٠ بقانون تأسيس الحكومة) ، تم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء، وحسب رؤيته صاحب القرار في طرح مشروع (قانون لتعديل قانون التأسيس) والذي يتيح استخدام تجاوز الموعد المحدد في ٢٠٠١/٣/٣١ .

سيتيح هذا التعديل للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية إضافة الى أن يصدق على قانون الميزانية ويتحدد فيه أن سريانه سوف ينتهى بصدور قنون الميزانية السنوية. كذلك ستتحدد فى هذا التعديل المهلة الزمنية التى يغيب فيها اصدار قانون الميزانية ، ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بالحل قبل انتهاء فترته الدستورية، سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة، حتى يصبح سارى المفعول وفقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة وسوف تصوت جميع الأحزاب الائتلافية لصالحه .

قوانين التأسيس:

٧- تتفق الأطراف على ان يتم طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو إدخال أى تغيير بها أو فى قوانين التأسيس الحالية من خلال اتفاق كل أحزاب الائتلاف ، وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست فى قضية تغيير نظام الانتخابات، وعلى تعديلات أخرى تقتضيها تعليمات الاتفاقات الائتلافية .

الوضع الراهن فى القضايا الدينية :

٨- سيستمر الوضع الراهن فى قضايا الدين والدولة .

دراسة التشريع :

٩- ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة أو التى لا تتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة ، ومع برامجها ، والتى صدرت عن الكنيست بدءا من العام الأخير قبل الانتخابات التى عقدت فى ٢٠٠١/٢/٦ وتتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم .

فور أن تصدق الحكومة على هذا المشروع، تعمل كل عناصر الائتلاف بشكل فورى ومن خلال الالتزام الائتلافى، لاصدار تشريع متوافق معه .

١٠- تعارض جميع أطراف الائتلاف فى الكنيست – مع استخدام نظام الانضباط الحزبى- أى مشروع قانون خاص مقرون بانفاق مالى أو التقليل من دخل الدولة، وبخاصة مشروعات القانون التى يتم التصويت عليها بشكل مبدئى أو قراءة أولى قبل تشكيل الحكومة ، إلا إذا قررت الحكومة ، أو اللجنة الوزارية للتشريع ، تأييد مشروع القانون .

الارسال الإذاعى:

١١- أمام ضرورة اصلاح خطأ متواصل فى مجال الإرسال الإذاعى، فإن كتلة الليكود سوف تؤيد مبادرة تشريع ينظم تشكيل مجلس للإرسال الإذاعى المخصص للحريديم والدينيين .

تقوم الحكومة بتعيين المجلس الذى سيعمل فى إطار وزارة الشئون الدينية ويكون على غرار مجلس الإرسال الإذاعي بالكابل والإرسال عبر الأقمار الصناعية بوزارة الاتصالات ، مع التغييرات التى تقتضيها الطائفة المستهدفة .

سيختار المجلس - عبر العطاءات - الذين فازو ليقوموا بتشغيل الإذاعة والإشراف على مضامين الإذاعة ، وفقا للقوانين المطبقة على الإرسال الإذاعي الآخر والتغييرات التى يقتضيها البث للفئة المستهدفة .

تحدد الحكومة ترددات الإرسال وفقا لترتيب الأفضليات الذى ستضعه وطبقا لقواعد المساواة.

سريان الاتفاق :

١٢- هذا الاتفاق خاضع للتصديق الفورى من مجلس حكماء التوراة ورئاسة الحاخام الأولى عوفديا يوسف ورئيس الوزراء المنتخب آرئيل شارون .

***

٣ - إسرائيل بتينو

توصلت كتلتا الليكود والاتحاد القومي - إسرائيل بتينو الى اتفاق حول تشكيل الائتلاف حتى انتهاء فترة الكنيست الخامس عشر .

ستصوت كتلة الليكود والاتحاد القومي- إسرائيل بتينو وباقى الكتل المنضمة للائتلاف، لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل الحكومة والخطوط الأساسية لسياستها وسوف يمثلون للحكومة أغلبية مستقرة لضمان نشاطها، طوال فترة الكنيست الخامس عشر ، وقد تضمنت وثيقة طرق العمل الائتلافي فى الكنيست، شكل نشاط الائتلاف وأسلوب عمله وتوزيع المناصب . وتعمل الكتل المشاركة فى الائتلاف وفقا لما هو مفصل فى الوثيقة المذكورة .

ويتعهد الليكود والاتحاد القومي - إسرائيل بتينو ، وكذلك باقى الكتل المنضمة للائتلاف بالعمل معا فى الحكومة والكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وتنفيذها .

سيطرح رئيس الوزراء على الكنيست تعيين وزيرين من كتلة الاتحاد القومي - إسرائيل بتينو وفقا للتفاصيل التالية :

١- وزير البنية التحتية .

٢- وزير السياحة .

سيكون للاتحاد القومي - إسرائيل بتينو نائب وزير واحد .

سيكون وزير من كتلة الاتحاد القومي - إسرائيل بتينو عضوا بكل لجنة من اللجان الوزارية التالية: اللجنة الوزارية للأمن القومي (مجلس الوزراء الأمنى) ، اللجنة الوزارية للتشريع واللجنة الوزارية للاقتصاد (مجلس لوزراء الاقتصاد). وماسبق ذكره لايغنى استنفاذ تمثيل الكتلة فى اللجان الوزارية الأخرى.

ميزانية الدولة :

ستبذل الأطراف جهودها ليصدر فى أقرب وقت قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات فى اقتصاد الدولة . على ضوء حقيقة ان إجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ لم تبدأ بعد (فقد طرحت الميزانية فقط على مائدة الكنيست) وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠١ ، شأنه شأن قرار حل الكنيست قبل انتهاء فترته الدستورية (وفقا للفقرة ٢٠ بقانون تأسيس الحكومة)، حتى الاتفاق على ان يكون رئيس الوزراء ، وحسب رؤيته ، صاحب القرار فى طرح مشروع "قانون لتعديل قانون التأسيس" والذى يتيح استخدام تجاوز الموعد المحدد فى ٢٠٠١/٣/٣١ . سيتيح هذا التعديل للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية إضافية الى أن يتم التصديق على قانون الميزانية ويتحدد فيه أن سريانه سوف ينتهى بصدور قانون الميزانية السنوية. كذلك سيتحدد فى هذا التعديل المهلة الزمنية التى يغيب فيها صدور قانون الميزانية - ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بالحل قبل انتهاء فترته الدستورية. سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة حتى يصبح سارى المفعول وفقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة، وسوف تصوت جميع أحزاب الائتلاف لصالحه .

تتفق الأطراف على أن يتم طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو ادخال تغيير بها، وفى قوانين التأسيس الحالية من خلال اتفاق كل أحزاب الائتلاف. وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست فى قضية تغيير نظام الانتخابات وعلى تعديلات أخرى تقتضيها تعليمات الاتفاقات الائتلافية.

سيستمر الوضع الراهن فى قضايا الدين والدولة، ولكن فى موضوع مشروع القانون المعروف بقانون طال- فان كل كتلة من كتل الائتلاف لها الحق فى العمل وفقا لرغبتها .

ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة أو التى لاتتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة أو مع برامجها، والتى صدرت عن الكنيست بدءا من العام الأخير قبل الانتخابات التى أجريت فى ٢٠٠١/٢/٦ وتتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم. فور أن تصدق الحكومة على هذا المشروع ، ستعمل كل أطراف الائتلاف فورا من خلال الالتزام الائتلافى على إصدار تشريع متوافق معه.

ستعارض جميع أطراف الائتلاف في الكنيست - مع استخدام نظام الانضباط الحزبى - أى مشروع قانون خاص مقترن باتفاق مالى أو التقليل من دخل الدولة، وبخاصة مشروعات القانون التى تم التصويت عليها بشكل مبدئى أو قراءة أولى قبل تشكيل الحكومة ، إلا إذا قررت الحكومة ، أو اللجنة الوزارية للتشريع، تأييد مشروع القانون .

بالنسبة لملحق تولى المناصب فى الكنيست ، تم الاتفاق بين الأطراف ان يرأس عضو كنيست من كتلة الاتحاد القومى - إسرائيل بتينو لجان الكنيست التالية :

- لجنة الهجرة والاستيعاب حتى شهر يوليو ٢٠٠٢ ، الى ان يستبدل عن طريق ممثل الليكود أو ممثل كتلة أخرى حسب موقف الليكود .

- لجنة الدستور والقانون بدءا من شهر يوليو ٢٠٠٢ ، بعد انتهاء فترة ممثل كتلة إسرائيل واحدة لرئاسة اللجنة .

- متفق على انتقال رئاسة لجنة العمال الأجانب ، والتي يرأسها حاليا ممثل كتلة الاتحاد القومي - إسرائيل بيتينو الى ممثل الليكود الآن .

يصبح هذا الاتفاق ساريا فور توقيعه وهو يتضمن تذكيرا لما تم التوقيع عليه بين الأطراف في ٢٠٠١/٣/٢

٤ - شعب واحد

١- توصلت كتلتا الليكود وشعب واحد الى اتفاق حول تشكيل ائتلاف حتى نهاية فترة الكنيست الخامس عشر .

٢- ستصوت كتلتا الليكود وشعب واحد وباقي الكتل المنضمة للائتلاف ، لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل حكومة والخطوط الأساسية لسياستها ويبلورون للحكومة أغلبية تضمن استقرارها، مع المحافظة على الاتفاقيات الائتلافية، طوال فترة الكنيست الخامس عشر .

وتتضمن وثيقة أسلوب عمل الائتلاف بالكنيست وتوزيع المناصب وطرق الأداء. وستعمل الكتل المشاركة في الائتلاف طبقا للتفاصيل الواردة في الوثيقة المذكورة .

٣- ستعمل الأطراف على اختيار مرشح من قبل كتلة الليكود كممثل للكنيست في لجنة اختيار القضاة .

الحكومة :

٤- يلتزم الليكود وشعب واحد وكذلك الكتل المنضمة للائتلاف بالعمل المشترك في الحكومة وفي الكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وانجازها .

٥- سيطرح رئيس الوزراء على الكنيست الموافقة على تعيين وزير دولة بمكتب رئيس الوزراء من قبل كتلة شعب واحد .

سيكون الوزير مشرفا على التنسيق بين المجالات الاجتماعية من قبل رئيس الوزراء. سيقترح الوزير على الحكومة من حين لآخر تشكيل أطقم وزارية ، برئاسته، لتنسيق القضايا المتعلقة بالعاملين وأرباب المعاشات .

سيشرف الوزير على التنسيق بين الحكومة وبين هستدروت العاملين العام الجديد، سيكون الوزير عضوا باللجنة الوزارية لشئون التشريع وفرض القانون واللجنة الوزارية للاقتصاد .

مجالات اجتماعية :

٦- تتعهد الحكومة بعدم المساس بالحد الأدنى للأجور والنظام القائم .

***

٧- سيجرى رئيس الوزراء ووزير المالية حوارا مع زعيم كتلة شعب واحد بهدف التوصل الى سياسة متفق عليها، خلال خمسة شهور بالنسبة لمشروعات القانون التى قدمتها كتلة شعب واحد، بما فيها تلك التى فى إجراءات التشريع ، وبخاصة قانون الحد الأدنى للأجور .

٨- تعترف الحكومة بالتزامها بصناديق المعاشات القديمة ، وفقا لقرار الحكومة من شهر مارس ١٩٩٥ .

٩- تعترف الحكومة بحيوية ضمان معاش لكل مواطن، للحيلولة دون دخول شريحة كبيرة من السكان الى دائرة الفقر .

١٠- ستعمل الحكومة على تحسين أوضاع أرباب المعاشات والمسنين فى المجتمع، سواء بالتشريع أو بطريقة أخرى، من أجل حماية المواطنين الذين فى العمر الذهبى من المعاناة .

١١- ستوفر الحكومة الظروف للتكامل التام والمتساوى للنساء فى إسرائيل فى مجالات العمل والأجور وبخاصة توفير الظروف التى ستتيح وتسهل من قدرتهن على الاندماج فى دائرة العمل والإنتاج فى إسرائيل.

١٢- تعترف الحكومة بالتزامها بأن توفر لكل مواطن فى إسرائيل، العاملين وأرباب المعاشات على حد سواء ، الحياة الكريمة بما فى ذلك فى مجالات العمل والأجور والصحة والتعليم والسكن والرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعى .

١٣- تعترف الحكومة بالتزامها بتقليص فجوات اقتصادية واجتماعية وتقليل أبعاد الفقر . ستعمل الحكومة على ترسيخ الدولة كدولة رفاهية وعدالة اجتماعية ، ذات حساسية تجاه احتياجات الفرد وستقنع فى بؤرة سياستها الاهتمام بالمواطن، ومكافحة البطالة والفقر ، والاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين والأسر ذات العائل الواحد والأطفال عديمى الأهل.

١٤- ستعمل الحكومة على تحسين مستوى المعيشة ونوعية المعيشة للفرد والجماعة. ستوفر الحكومة والموارد لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمواطنى مدن التنمية ، والاحياء الفقيرة.

١٥- ستعمل الحكومة على تعزيز فرض قوانين العمل . لن تساند الحكومة إلغاء التشريع القائم لقوانين العمل، والتى اجتازت الكنيست الى الآن.

١٦- ستسعى الحكومة لتحقيق المساواة الكاملة فى الحقوق لكافة مواطنيها العرب والبدو والدروز والشركس وسوف تهتم بتوفير أماكن عمل فى تجمعاتهم .

١٧- ستدرس الحكومة مشروعا خاصا لدمج مهاجرى أثيوبيا فى كافة مجالات الحياة فى إسرائيل وبخاصة المجالات الأكاديمية والعمل والخدمة العامة .

١٨- ستدرس الحكومة خطة بديلة للمزارعين الذين فقدوا موارد رزقهم بسبب الأزمة المستمرة فى الزراعة .

١٩- ستطرح كتلة شعب واحد على الحكومة اقترلحا بشأن الإذاعات المتخصصة لجمهور العاملين وأرباب المعاشات فى إسرائيل .
٢٠- ستبذل الأطراف جهودها ليصدر في أقرب وقت قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات في اقتصاد الدولة على ضوء حقيقة ان إجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ لم تبدأ بعد (حيث ان الميزانية قد طرحت على مائدة الكنيست فقط) وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠١ ، شأنه شأن قرار حل الكنيست قبل انتهاء فترته الدستورية (وفقا للفقرة ٢٠ لقانون تأسيس الحكومة) ، تم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء، وطبقا لرؤيته ، صاحب القرار في طرح مشروع "قانون لتعديل قانون التأسيس" والذى يتيح استخدام تجاوز الموعد المحدد فى ٢٠٠١/٣/٣١ .

سيتيح هذا التعديل للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية إضافية الى ان يصدق على قانون الميزانية ويتحدد به أن سريانه سوف ينتهى بصدور قانون الميزانية السنوية كذلك سيتحدد فى هذا التعديل المهلة الزمنية التى لن يصدر فيها قانون الميزانية - ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بالحل قبل انتهاء فترته الدستورية. سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة ، حتى يصبح سارى المفعول وفقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة وسوف تصوت جميع الأحزاب الائتلافية لصالحه .

قوانين التأسيس :

٢١- تتفق الأطراف على ان يتم طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو ادخال أى تغيير عليها أو فى قوانين التأسيس الحالية من خلال اتفاق كل أحزاب الائتلاف .
وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست فى قضية تغيير نظام الانتخابات وعلى تعديلات أخرى تقتضيها تعليمات الاتفاقات الائتلافية.

الوضع الراهن فى القضايا الدينية :

٢٢- سيستمر الوضع الراهن فى قضايا الدين والدولة ولكن فى موضوع مشروع القانون المعروف بقانون طال - يكون من حق كل كتلة من كتل الائتلاف العمل حسب رغبتها.

دراسة التشريع :

٢٣- ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة والتى لا تتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة، ومع برامجها، والتى صدرت عن الكنيست بدءا من العام الأخير قبل الانتخابات التى عقدت فى ٢٠٠١/٢/٦ وتتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم .

فور ان تصدق الحكومة على هذا المشروع، تعمل كل عناصر الائتلاف فورا من خلال الالتزام الائتلافى لاصدار تشريع متوافق معه .

٢٤- تعارض جميع أطراف الائتلاف فى الكنيست - مع استخدام نظام الانضباط الحزبى - أى مشروع قانون خاص مقرون بانفاق مالى أو التقليل من موارد الدولة ، وبخاصة مشروعات القوانين التى تم التصويت عليها بشكل مبدئى أو التصويت عليه بالقراءة الأولى قبل تشكيل الحكومة ، إلا إذا قررت الحكومة ، أو اللجنة الوزارية للتشريع ، تأييد مشروع القانون .

سريان الاتفاق :

٢٥- مع التوقيع يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول، ولكن إذا كانت الإجراءات الداخلية فى كتلة شعب واحد تقتضى ذلك ، يتم التصديق على الاتفاق وفقا لهذه الإجراءات على الفور .

***

٥ - إسرائيل بعليا (المهاجرين)

١- توصلت كتلتا الليكود وإسرائيل بعليا الى اتفاق حول تشكيل ائتلاف حتى نهاية فترة الكنيست الخامس عشر .

٢- ستصوت كتلتا الليكود و إسرائيل بعليا وباقى كتل الائتلاف لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل الحكومة والخطوط الأساسية لسياستها ويبلورون أغلبية للحكومة لاستقرار عملها خلال فترة الكنيست الخامس عشر .

تتضمن وثيقة أسلوب عمل الائتلاف بالكنيست، توزيع المناصب وطرق الأداء . وستعمل الكتل المشاركة فى الائتلاف طبقا للتفاصيل الواردة فى الوثيقة المذكورة.

- يتوصل ممثل رئيس الوزراء وممثل كتلة إسرائيل بعليا الى اتفاق حول التمثيل المناسب فى لجان الكنيست من أجل أعضاء كتلة إسرائيل بعليا.

الحكومة :

يتعهد الليكود وإسرائيل بعليا ومثلهما أيضا الكتل الائتلافية بالعمل معا فى الحكومة والكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وانجازها .

٤- يقوم رئيس الوزراء بالحصول على موافقة الكنيست لتعيين وزير البناء والإسكان من كتلة إسرائيل بعليا، والذى سيتولى أيضا منصب نائب رئيس الوزراء الى جانب النواب الآخرين .

- ستعمل الحكومة على إرساء وضع نواب رئيس الوزراء فى قانون تأسيس الحكومة .

- سيكون نائب رئيس الوزراء عن كتلة إسرائيل بعليا شريكا كاملا فى بلورة السياسة الحكومة بالنسبة لدول الكمنولوث الجديدة والطوائف اليهودية بها.
- يتولى نائب رئيس الوزراء عن كتلة إسرائيل بعليا منصب رئيس اللجنة الوزارية لشئون الشتات والإستيعاب والهجرة. كذلك، سيكون عضوا فى اللجنة الوزاريسة للتشريع والمجلس الوزارى الاقتصادى.
- سيكون لكتلة إسرائيل بعليا نائب وزير بوزارة استيعاب الهجرة. ومن المتفق عليه ان رئيس الوزراء سيتولى وزارة الاستيعاب.
- توافق كتلة إسرائيل بعليا على تعيين نائب وزير بوزارة البناء والإسكان من جانب كتلة أخرى طبقا لتوصية الليكود.

لجنة الأمن القومى :

٥- يتولى وزير البناء والإسكان من كتلة إسرائيل بعليا عضوية اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومى.

ميزانية الدولة :

٦- ستبذل الأطراف جهودها ليصدر فى أقرب وقت ممكن قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات فى اقتصاد الدولة. على ضوء حقيقة ان إجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ لم تبدأ بعد (حيث طرحت الميزانية فقط على طاولة الكنيست) وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠١، شأنه شأن قرار حل الكنيست قبل انتهاء فترته الدستورية (وفقا للفقرة ٢٠ بقانون تأسيس الحكومة)، تم الاتفاق على ان يكون رئيس الوزراء، وحسب رؤيته، صاحب القرار فى طرح مشروع "قانون تعديل قانون التأسيس" والذى يتيح استخدام تجاوز الموعد المحدد فى ٢٠٠١/٣/٣١ سيتيح هذا التعديل للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية اضافية الى ان يصدق على قانون الميزانية، ويتحدد به ان سريانه سينتهى بصدور قانون الميزانية السنوية. كذلك سيتحدد فى هذا التعديل المهلة الزمنية التى يغيب فيها اهداء قانون الميزانية. ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بالحل قبل انتهاء فترته الدستورية سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة، حتى يصبح سارى المفعول وفقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة وسوف تصوت جميع الأحزاب الائتلافية لصالحه.

قوانين التأسيس :

٧- تتفق الأطراف على ان يتم طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو ادخال أى تغيير بها أو فى قوانين التأسيس الحالية من خلال اتفاق كل أحزاب الائتلاف. وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست فى مسألة تغيير نظام الانتخاب وعلى تعديلات أخرى تقتضيها تعليمات الاتفاقات الائتلافية.

الوضع الراهن فى القضايا الدينية :

٨- يستمر الحفاظ على الوضع الراهن فى قضايا الدين والدولة، ولكن فى مشروع القانون المعروف بقانون طال - يكون من حق كل كتلة من كتل الائتلاف العمل وفقا لرغبتها .

دراسة التشريع :

٩- ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة أو التى لاتتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة أو مع برامجها، والتى صدرت عن الكنيست في ٢٠٠١/٢/٦ وتتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم .

فور ان تصدق الحكومة على هذا المشروع، تعمل كل عناصر الائتلاف بشكل فورى ومن خلال الالتزام الائتلافى لاصدار تشريع متوافق معه .

١٠- تعارض جميع أطراف الائتلاف فى الكنيست - مع استخدام نظام الانضباط الحزبى - أى مشروع قانون خاص مقرون باتفاق مالى أو التقليل من دخل الدولة، وبخاصة مشروعات القانون التى تم التصويت عليها بشكل مبدئى أو قراءة أولى قبل تشكيل الحكومة، إلا إذا قررت الحكومة، أو اللجنة الوزارية للتشريع، تأييد مشروع القانون .

سريان الاتفاق :

١١- هذا الاتفاق سيصبح سارى المفعول مع توقيعه. ولكن إذا كانت الإجراءات الداخلية فى كتلة إسرائيل بعليا تقتضى ذلك، سيتم التصديق على الاتفاق طبقا لهذه الإجراءات فورا ولا يتأخر عن ١٢ ساعة من توقيعه .

٦ - طريق جديد "داليا رابين فيلوسوف"

١- توصلت كتلتا الليكود وطريق جديد الى اتفاق بشأن تشكيل ائتلاف حتى نهاية فترة الكنيست الخامس عشر .

٢- ستصوت كتل الليكود وطريق واحد وباقى الكتل المنضمة للائتلاف لصالح اقتراح رئيس الوزراء بشأن تشكيل الحكومة والخطوط الأساسية لسياستها ويشكلون للحكومة أغلبية مستقرة لعملها ، طوال فترة الكنيست الخامس عشر .

وتضمنت وثيقة طرق العمل الائتلافى فى الكنيست ، شكل نشاط الائتلاف فى الكنيست وأسلوب عمله وتوزيع المناصب . وتعمل الكتل المشتركة فى الائتلاف وفقا لما هو مفصل فى الوثيقة المذكورة.

ستعمل الأطراف على اختيار مرشح من كتلة الليكود وكممثل للكنيست فى لجنة اختيار القضاة.

الحكومة :

٣- يتعهد الليكود وطريق جديد ومثلهما أيضا الكتل المنضمة للائتلاف بالعمل معا في الحكومة وفي الكنيست لتحقيق أهداف الحكومة وانجازها .
٤- سيكون للكتلة نائب وزير بوزارة الدفاع .

ميزانية الدولة :

ستبذل الأطراف جهودها ليصدر في أقرب وقت قانون ميزانية الدولة وقانون التسويات في اقتصاد الدولة. على ضوء حقيقة ان اجراءات تشريع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ لم تبدأ بعد (حيث ان الميزانية طرحت فقط على الكنيست) وعدم التصديق على مشروع الميزانية حتى شهر مارس ٢٠٠١ ، شأنه شأن قرار حل الكنيست قبل انتهاء فترته الدستورية (طبقا للفقرة ٢٠ بقانون تأسيس الحكومة) ، تم الاتفاق على ان يكون رئيس الوزراء ، وحسب رؤيته ، صاحب القرار في طرح مشروع "قانون لتعديل قانون التأسيس" مما يتيح تجاوز الموعد المحدد في ٢٠٠١/٣/٣١ . سيتيح هذا التعديل للحكومة استخدام ميزانية الدولة لفترة انتقالية إضافية الى ان يصدق على قانون الميزانية ويتحدد فيه أن سريانه سوف ينتهي بصدور قانون الميزانية السنوية، كذلك ستتحدد في هذا التعديل المهلة الزمنية التي يغيب فيها إصدار قانون الميزانية - ولن يعتبر مثل قرار الكنيست بالحل قبل انتهاء فترته الدستورية. سيصدر القانون المعدل بالأغلبية المطلوبة بالأغلبية المطلوبة ، حتى يصبح سارى المفعول طبقا لتعليمات قانون تأسيس الحكومة وسوف تصوت جميع الأحزاب الائتلافية لصالحه .

قوانين التأسيس :

٦- تتفق الأطراف على ان يتم طرح وتشريع قوانين تأسيس جديدة أو ادخال أى تغيير عليها أو في قوانين التأسيس الحالية من خلال اتفاق كل أحزاب الائتلاف . وهذا لن ينطبق على قانون تأسيس الحكومة وقانون تأسيس الكنيست في قضية تغيير نظام الانتخابات وعلى تعديلات أخرى تقتضيها تعليمات الاتفاقات الائتلافية .

الوضع الراهن في القضايا الدينية :

٧- يستمر الوضع الراهن في قضايا الدين والدولة، ولكن في موضوع مشروع القانون المعروف بقانون طال - من حق كل كتلة ان تعمل طبقا لرغبتها .

دراسة التشريع :

٨- ستشكل الحكومة لجنة وزارية خاصة لدراسة القوانين ذات الجوانب المالية المعرقلة أو التي لا تتماشى مع الخطوط الأساسية للحكومة أو مع برامجها ، والتي صدرت عن الكنيست بدءا من العام قبل الانتخابات التي جرت في ٢٠٠١/٢/٦ وتتم بلورة مشروع قانون لتعديلهم .

فور أن تصدق الحكومة على هذا المشروع ، تعمل كل عناصر الائتلاف بشكل فوري ومن خلال الالتزام الائتلافي لإصدار تشريع متوافق معه .
تعارض جميع أطراف الائتلاف في الكنيست - مع استخدام نظام الانضباط الحزبي - أي مشروع قانون خاص مقترن بانفاق مالي أو التقليل من دخل الدولة، وبخاصة مشروعات القانون التي تم التصويت عليها بشكل مبدئي أو قراءة أولى قبل تشكيل الحكومة ، إلا إذا قررت الحكومة، أو اللجنة الوزارية للتشريع ، تأييد مشروع القانون .

سريان الاتفاق :

٩- يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بمجرد توقيعه .

طرق عمل الائتلاف

أسس الاتفاق :

- سيحسم موقف رئيس الائتلاف ورئيس كتلة إسرائيل واحدة الخلافات في الرأي داخل الائتلاف .
- تشكل لجنة عامة تقترح على الحكومة القوانين التأسيسية التي يجب استكمال تشريعها وكذلك صيغة معدلة لقوانين التأسيس القائمة من أجل تضمينها في دستور الدولة .
- تضم إدارة الائتلاف أربعة ممثلين عن الليكود ، وأربعة عن إسرائيل واحدة واثنين من شاس.
- يجب على اعضاء كتل الائتلاف تأييد مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة .
- فرض قيود على مشروعات القوانين الخاصة التي تقترن بنفقات مالية ، خاصة مشروعات القوانين التي تم التصديق عليها قبل تشكيل الحكومة .

إدارة الائتلاف :

١ - أ- سيعمل الائتلاف من خلال مسئولية مشتركة ، طبقا للخطوط الأساسية للحكومة.
١ - ب- إدارة الائتلاف هي التي ستقرر مواقف الائتلاف في الكنيست ، طبقا لمواقف الحكومة ، وأسلوب تصويت أعضاء كتل الائتلاف في الكنيست ولجانه .
١ - ج - تضم إدارة الائتلاف في عضويتها (بما في ذلك رئيس الائتلاف) التشكيل التالي:
أربعة ممثلين عن الليكود ، وأربعة عن إسرائيل واحدة واثنين من شاس .
اجمالي الأعضاء - حتى نصف وزراء الحكومة .
١ - د- يكون ممثل الليكود رئيسا لقيادة الائتلاف في الكنيست .
ويضم تمثيل باقي الكتل رؤساء الكتل التي تشكل الائتلاف .

١ - هـ- فى حال اختلاف الآراء فى إدارة الائتلاف بالتساوى، يقوم رئيس الائتلاف ورئيس كتلة إسرائيل واحدة بحسم الموقف .

١ - و- تعمل إدارة الائتلاف طبقا للوائح والقواعد التى صدقت عليها. على كل حال سيكون جهاز اتخاذ القرارات فى إدارة الائتلاف على غرار ما يحدث فى الحكومة بالنسبة للتغييرات الواجبة.

الدستور وقوانين التأسيس :

نظرا لوجود آراء بين عناصر الائتلاف بشأن استكمال قوانين التأسيس ووضع دستور فى إسرائيل، من المتفق عليه ان تبذل الجهود لبلورة موافقة قومية موسعة من أجل هذه المهام.

من أجل هذا ، ستقوم الحكومة فور أداء اليمين الدستورية والتشاور مع الكتل ، لجنة جماهيرية، تقترح على الحكومة ولجنة الدستور والقانون بالكنيست صيغة قوانين التأسيس التى ينبغى على الكنيست استكمال تشريعها وكذلك الصيغة المعدلة لقوانين التأسيس الموجودة ، من أجل ضمها هى أيضا الى دستور الدولة .

مشروعات القوانين :

أ - يجب على أعضاء كتل الائتلاف ان يؤيدوا فى الكنيست مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة ، إلا إذا قررت إدارة الائتلاف شيئا آخر (أو الموافقة لكتلة فى هذا الاتفاق على حرية التصويت فى موضوع يتناوله مشروع قانون أو جزء منه).

ب - إدارة الائتلاف لن تبحث ولن توافق على مشروع قانون مقترن تشريعه بتكلفة مالية بمعناه فى الفقرة ٣٩ أ بقانون تأسيس الميزانية ، الصادر عام ١٩٨٥ دون الحصول على موافقة من رئيس اللجنة الوزارية لشئون التشريع على تأييد الحكومة لمشروع القانون أو بالصيغة المعدلة له.

ج- رئيس الائتلاف أو من يعين كمسئول عن ذلك من جانبه ، مسئول عن فرض الانضباط الحزبى والائتلافى فى أعمال التصويت على مشروعات القوانين ، حسبما يقتضى هذا الاتفاق.

د- من حق رئيس الائتلاف أو رئيس كتلة ان يقدم لرئيس اللجنة الوزارية لشئون التشريع، اعتراضا على موقف الحكومة بالنسبة لمشروع قانون خاص. فى حال تقديم الاعتراض، تقوم الحكومة أو اللجنة الوزارية لشئون التشريع ببحث الاعتراض وتقرر ما إذا كانت تقبله وتغيير موقفها أو رفضه . والى أن يتخذ قرار بشأن الاعتراض، يظل موقف الحكومة على ماهو عليه.

هـ- إذا ما تطلب تعديل هام فى مشروع قانون تقدمت به الحكومة الى الكنيست، اثناء بحثه فى لجنة الكنيست ، على رئيس اللجنة - إذا كان عضوا فى كتلة ائتلافية - أو على مركز الائتلاف فى اللجنة ايقاف أى تصويت حول التعديل وابلاغ الوزير المنسق بين الحكومة والكنيست بذلك .

يجتمع أعضاء الائتلاف باللجنة من أجل تحديد موقفهم بشأن التعديل الجوهري الذى اقترح أثناء الجلسة. لو كان التعديل ذا أهمية خاصة، فمن حق عضو الكتلة الائتلافية المطالبة بطرح الموضوع على الائتلاف لحسمه ، وكى يبحث الموضوع بمشاركة الوزير المعنى.

و- فى أى موضوع حصلت كتلة بالائتلاف على حرية التصويت، يسبق التصويت حوار بين رئيس الكتلة بالكنيست وبين رئيس إدارة الائتلاف .

الانضباط الائتلافى وحرية التصويت فى الكنيست :

ز- يلتزم كل أعضاء الكنيست المنتمين الى كتل الائتلاف بالانضباط الائتلافى فى الكنيست.

ح - من حق رئيس الحكومة وفقا لرؤيته وطبقا لما هو وارد فى الاتفاقات الائتلافية إعطاء حرية التصويت لكتلة مشاركة فى الائتلاف أو لعضو الكنيست الذى ينتمى الى كتلة بالائتلاف .

ط- لو قررت الحكومة الاعتراض على مشروع قانون خاص لعضو كنيست من كتل الائتلاف وابلغت إدارة الائتلاف بذلك ، فإن إدارة الائتلاف ستبلغ عضو الكنيست الذى سيمتنع عن عدم طرح الاقتراح للمناقشة أمام الكنيست .

ى - من حق إدارة الائتلاف مطالبة الكتلة المعنية بالموضوع اتخاذ اجراءات ضد الكنيست الذى خرق الانضباط الائتلافى أو خرق تعليمات هذا الملحق .

تولى المناصب :

أ - سيضم الى هذا الملحق جدول يتضمن تفاصيل توزيع المناصب فى الكنيست ولجانه حسبما تم الاتفاق بشأنه مع كتل الائتلاف .

ب- تعمل الكتل الائتلافية معا ، سواء فى الكنيست وسواء فى لجانه ، لتنفيذ توزيع المناصب مثلما هو مفصل فى الجدول .

جـ- سيتفق عضو الكنيست أوفير بينس من كتلة إسرائيل واحدة وعضو كنيست من الليكود على تعيين نواب رئيس الكنيست الذين سيعينون فى أعقاب تشكيل الحكومة الجديدة وكذلك تشكيل لجان الكنيست فى حالة ظهور خلافات بينهم يتم حسم الأمر بمشاركة رئيس الوزراء والوزير الممثل.

أصحاب المناصب فى الكنيست :

رئيس الكنيست - إسرائيل واحدة (عضو الكنيست افراهام بورج شخصيا) - لجنة الكنيست - إسرائيل واحدة / اللجنة المالية - الليكود / لجنة الدستور والقانون - إسرائيل واحدة والليكود بالتناوب (من ٢٠٠٢/٧/١) - لجنة الخارجية والدفاع - الليكود وإسرائيل واحدة (بالتناوب من ٢٠٠٢/٧/١) - لجنة العمل والرفاهية - شاس/ لجنة الداخلية - شاس / لجنة التعليم - الليكود والمفدال / لجنة الهجرة والاستيعاب - الليكود / لجنة مراقب الدولة - المعارضة (ميرتس) - لجنة الاقتصاد - شينوى (٣/٤ المدة) والليكود (١/٤ المدة) - لجنة وضع المرأة - إسرائيل واحدة / لجنة سلام الطفل - حدش / لجنة العمال الأجانب - الاتحاد القومى / لجنة العلوم -

المعارضة / لجنة مكافحة المخدرات - القائمة العربية / اللجنة المشتركة للميزانية والدفاع - إسرائيل واحدة .

ملاحظات :

١ - أينما ذكرت كلمة ليكود ، فهذا يعنى كتلة الليكود أو تعليماتها .
٢- أينما ذكرت كلمة إسرائيل واحدة ، فهذا يعنى كتلة إسرائيل واحدة أو تعليماتها.

بل أنها ليست قريبة من التعقيدات المرتبطة بقضية القدس - مثلا . ولذلك اعتقد أنه يمكن التوصل الى صفقة السلام الدائمة بين إسرائيل وسوريا.

وهذا مقرون بالطبع بأن تكون الكواكب فى الموقع الصحيح. وفى الأطراف نفسها - بما فى ذلك الولايات المتحدة - التى دائما ما لعبت دور الوسيط فى هذا المسار. علينا جميعا سوريين وإسرائيليين وأمريكيين - ان نتعلم من دروس الفشل ، حتى نستطيع التوصل الى اتفاق.

آرئيل شارون رئيس الوزراء المنتخب ، ايضاحات :

ان ماورد فى الخطوط الأساسية للحكومة بشأن قرارى الأمم المتحدة٢٤٢ و ٣٣٨ خاضع - بالطبع - للتفسير الإسرائيلى لهذه القرارات . فى هذا الشأن أريد أن ألفت النظر الى موقف المستشار القانونى للحكومة فى ٢٠٠٠/٦/٢٨ الملحق بخطابى هذا ومقبول عندى ، والذى يلخص الموقف الإسرائيلى فى هذا الصدد مثلما طرح أيضا فى المفاوضات السياسية .

من الواضح تماما ان الأفكار التى طرحت فى قمم كامب ديفيد ، وواشنطن وطابا غير سارية وغير ملزمة للحكومة الجديدة التى ستشكل برئاستى. وماسبق ذكره سار أيضا بالنسبة للمسار السورى. وجاء ذلك واضحا فى قرار الحكومة الأخيرة فى يوم ٢٠٠١/٢/١١ وخطابات رئيس الوزراء ايهود باراك لرئيس الولايات المتحدة ورئيس السلطة الفلسطينية .

مثلما أعلنت قبل وبعد انتخابى - ليس فى نيتى التفاوض للتوصل الى تسويات سلمية تحت ضغط الإرهاب والعنف. فى هذا الشأن أو أن أؤكد الوارد فى مسودة الخطوط الأساسية بأن التزامنا بالاتفاقات التى وقعتها إسرائيل وصدق عليها الكنيست مقترنة بتنفيذ الطرف الثانى لالتزاماته. أولا وقبل أى شئ ستطلب الحكومة برئاستى من السلطة الفلسطينية تنفيذ المبدأ المتفق عليه لحل الخلافات بالطرق السلمية، والتخلى عن طريق العنف ، والإرهاب والتحريض والتصدى بقوة للإرهاب والعنف الموجهين لإسرائيل .

ان التزامى والتزام الليكود بالحفاظ على القدس الكبرى والموحدة تحت سيادة إسرائيل والاعتراض القاطع والحازم على تقسيم العاصمة الأبدية للشعب اليهودى معروف ولن يطرأ عليه أى تغيير .

ستعمل الحكومة برئاستى على حل مشكلة الإسكان للمهاجرين والمسنين والشباب حديثى الزواج وستدرس إمكانيات بناء مساكن للإيجار طويل الأجل .

ستكلف اللجنة الجماهيرية التى ستشكل لبلورة موافقة قومية موسعة فى موضوع القوانين الأساسية والدستور (وفقا للملحق الائتلافى) ان تدرس أسلوب عمل الجماعة الساعية لوضع دستور فى الكنيست

***

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٩٣٨٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-227-164-8

مطابع التجارية - قليوب - مصر

هـــذا الكـــتـــاب

كشفت انتخابات رئاسة الوزراء في إسرائيل والتي جرت في السادس من فبراير ٢٠٠١، عن أكثر من مجرد فوز أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين بالمنصب، فقد كشفت في الوقت نفسه عن عمق المأزق الذي تعانيه إسرائيل ومن قبله المشروع الذي أفرزها. فقد بدا واضحا من وضع هذه الانتخابات في سياق التحولات الداخلية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، والتطورات الإقليمية وأيضا الدولية عن وجود أزمة مركبة وحادة تواجه الدولة والمشروع، تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي، ويأتي السياق الدولي ليفاقم من خطورة إفرازات الدولة والمشروع على المحيط الإقليمي.

فهذه الانتخابات التي أسفرت عن فوز آرييل شارون، أحد أبرز مجرمي الحرب في القرن العشرين، قد كشفت عن حالة التمزق التي تسود المجتمع الإسرائيلي والتي تمثل محصلة لتمزق على أسس الانقسام الأولي وأيضا الثانوي، والتي أفضت جميعها إلى بلورة ملامح العجز عن الفعل وعدم القدرة على اتخاذ قرار واضح تجاه مختلف قضايا الخلاف المطروحة من داخلية وخارجية.

حول مكونات الأزمة التي تعانيها الدولة العبرية وأبعاد المأزق الذي يحيط بأسس الدولة العبرية تدور فصول هذا الكتاب.

ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وهو يقدم هذا الكتاب للقارئ المصري والعربي، إنما يواصل دوره الذي بدأ مع نشأته عام ١٩٦٨، في متابعة التطورات الخاصة بكل ما يتعلق بالمشروع الصهيوني ودولته العبرية على أرض فلسطين، وتقديم رؤية وطنية لما يجري من تطورات داخل الدولة العبرية وما يترتب على سياساتها من تداعيات في الإطارين الإقليمي والدولي.



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر